

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: N: DSGP/3C/02/15

دور الوسائط السياسية في مأسسة الاستقرار السياسي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطول الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: الحوكمة والتنمية

إشراف الأستاذ:
أ. د السعيد ملاح

من إعداد:
سمية بوسعد

تاريخ المناقشة: 2022/06/22

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الله هوادف	أستاذ	جامعة المسيلة	رئيسا
السعيد ملاح	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
مرزاق زروقي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المسيلة	مناقشا
نفيصة زريق	أستاذ محاضر - أ-	جامعة المسيلة	مناقشا
مسعود شوية	أستاذ محاضر - أ-	جامعة باتنة 1	مناقشا
الطيب بنة	أستاذ محاضر - أ-	جامعة تيسمسيلت	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2021



شكر وعرفان

على ضوء الآية الكريمة

﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

أحمد الله وأشكره على توفيقه لأصل إلى هذا اليوم

وأشكر الوالدين الكريمين كما ربياني صغيرا

أتقدم بالشكر الجزيل إلى مؤطري جامعة المسيلة وقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكافة إداراته، الطاقم الإداري وكافة الأساتذة وأخص بالشكر عميد كلية الحقوق "خضري حمزة" الأساتذة الأفاضل رئيس المشروع نور الدين دخان، رئيس القسم خوني يوسف والأساتذة عنزة بن مرزوق، غربي عزوز،

ليندة بوحنان

وشكري الخاص والعميق للأستاذ الدكتور المشرف: "ملاح السعيد" على

احتوائه هذا العمل بالإشراف والعناية العلمية

ووافر الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور عبد الله هوادف، الدكتورة مرزاقه زروقي، الدكتورة نفيسة

زريق، الدكتور مسعود شوية، الدكتور الطيب بته

الذين تجشمو عناء التنقل إلى جامعة المسيلة وعلى جهد القراءة والتصويب

والمناقشة

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى: يوسف علاء، حمادي عادل

وإلى كل من له صلة في إنجاز هذا العمل

إهداء

إلى كل من يحب الله ورسوله ثم العلم والعلماء
مر هذا العمل المتواضع بعدة مراحل في إحدى مراحل الضعف ساندي
زوجي الفاضل "بن عيشة أيوب"
لا أنسى مطلقا القوة الصغيرة إبنتي "صفاء" لطالما تكون النهاية مجهدة إلى
والدي كان دعاؤها دافعا للمواصلة والتوفيق
أهدي هذه اللحظات إلى والدي رعاه الله
كما أهدي هذا العمل إلى كافة الأسرة الكريمة إخوتي وأخواتي
كما أهديه أيضا إلى عائلة زوجي الكريمة
إلى صديقتي خضرة وعائشة

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المعرفي والنظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الوسائط السياسية وأنواعها

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة وخصائصها

المطلب الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي أنماطه ومحدداته

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: المداخل النظرية لتفسير ظهور الوسائط السياسية

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للاستقرار السياسي

المطلب الثالث: المداخل النظرية لتفسير علاقة الدولة بالمجتمع وتأثيرها على الاستقرار السياسي

المبحث الثالث: الوظائف العامة للوسائط السياسية

المطلب الأول: أهمية الوسائط السياسية في المجتمعات الحديثة

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

المطلب الرابع: صور العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة

خلاصة

الفصل الثاني: أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

تمهيد

المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية ومقوماتها المؤسسية

المطلب الأول: تطور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية

المطلب الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية

المطلب الثالث: التحديث السياسي لسلطة الوسائط السياسية

المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في الدولة الديمقراطية

المطلب الأول: سمات النظم السياسية الغربية

المطلب الثاني: علاقة الوسائط السياسية بالدولة في النظم الديمقراطية

المطلب الثالث: الوسائط السياسية باعتبارها آلية للديمقراطية

المبحث الثالث: المؤسساتية آليات لتعزيز الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

المطلب الأول: أثر مؤسساتية الوسائط السياسية في الاستقرار السياسي
المطلب الثاني: الوسائط السياسية والعملية الانتخابية وتأثيرها على الاستقرار السياسي
المطلب الثالث: الثقافة السياسية وحرية الإعلام باعتبارهما دعامين للوسائط السياسية لدعم
الاستقرار السياسي

خلاصة

الفصل الثالث: واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

تمهيد

المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية
المطلب الأول: الأبنية السياسية في النظم التسلطية
المطلب الثاني: خصوصية نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية
المطلب الثالث: الوسائط السياسية والتوجه الديمقراطي
المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية
المطلب الأول: مكانة الوسائط السياسية في العملية السياسية
المطلب الثاني: العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة في النظم التسلطية
المطلب الثالث: الوسائط السياسية ودورها في المشاركة السياسية
المبحث الثالث: اللامأسسة في الوسائط السياسية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي
المطلب الأول: الوسائط السياسية ودرجة المأسسة وأثرهما على الاستقرار السياسي
المطلب الثاني: مسؤولية الوسائط السياسية في عدم الاستقرار السياسي
المطلب الثالث: مساعي الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي
خلاصة

الفصل الرابع: تقييم تجربة الوسائط السياسية في الأنظمة وآليات التفعيل

تمهيد

المبحث الأول: المشاكل والتحديات التي تواجه الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي
المطلب الأول: العقبات الذاتية "الداخلية"
المطلب الثاني: العقبات القانونية والسياسية
المطلب الثالث: العقبات الاجتماعية والثقافية
المبحث الثاني: آليات تفعيل الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي
المطلب الأول: آلية شرعية النظام السياسي
المطلب الثاني: آليات قانونية وسياسية
المطلب الثالث: آليات مؤسساتية "مأسسة الوسائط السياسية"
المبحث الثالث: تقييم تجربة الوسائط السياسية في النظم الديمقراطية والتسلطية
المطلب الأول: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي لدول الديمقراطية

المطلب الثاني: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي للدول التسلطية
المطلب الثالث: الوسائط السياسية كمحددات صناعة الرأي العام في دعم الاستقرار السياسي

خلاصة

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الوسائط السياسية من أهم المفاهيم الحديثة التي عرفت انتشاراً كبيراً في الخطاب السياسي نتيجة للاهتمام المتزايد من الباحثين باعتبارها من المرتكزات الأساسية للنظم الديمقراطية، وسمح تطور هذه الوسائط للأفراد بمواجهة الدولة والدفاع عن مصالحهم من خلال التنظيم المؤسسي باعتباره أقوى تأثيراً من العمل الفردي.

والوسائط السياسية هي القنوات السياسية والاجتماعية التي يتقلص فيها تسلط الأنظمة الحاكمة ومنه تسعى للتأثير على الحكومة بطريقة سلمية لإيصال أهداف مواطنيها إلى النظام السياسي وخلق اتفاق بين الطرفين.

وفي الآونة الأخيرة، أصبحت هذه التشكيلات - الوسائط السياسية - قوى تمتلك أحقية المعارضة والمنافسة ببرامج ورؤى شاملة في مختلف القضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية وتدفع بالأفراد إلى المشاركة في ^{*} الحياة السياسية.

غير أن الملاحظ هو الفارق الأساسي بين النظم الغربية وبقية الأنظمة في مستوى المؤسسة السياسية لهذه الوسائط، إذ أنها في البيئة الغربية أدوات قوية تجمع بين الدولة والفرد وتسهل للموازنة بين الطرفين، حيث أن مؤسسة تلك الوسائط كرسست لتعددية سياسية وتداول سلمي على السلطة وحرية الرأي والتعبير وانتخابات حرة نزهاء ذات طابع سياسي حديث يتميز بالوعي الثقافي السياسي.

أما في النظم التسلطية فإن نشوء الوسائط السياسية كان مستحدثاً من صنع الدولة حيث دعت الحاجة لذلك لمواكبة موجة التحول الديمقراطي، مما جعل التشكيلات غير قادرة على ملء الفضاء القائم بين الدولة والفرد لإدارة الاختلاف والتنافس النزيه والسلمي على السلطة إذ تميزت الوسائط السياسية في الدول الغربية الديمقراطية بأبريقيه النشأة فكانت ذات طابع مؤسسي "مأسسي" مما أكسبها الفاعلية وقوة التأثير في النشاط السياسي.

ونشير هنا إلى أن المؤسسة أو المؤسسة هي مجموعة من القواعد والضوابط التي تعطي الحيوية والفاعلية والقدرة للتنظيمات السياسية على الاستقرار والديمومة.

والاستقرار السياسي هو نتيجة لتكاثف الجهود بين الوسائط السياسية والنظام السياسي وهو عملية تتميز بالنسبية والتعقيد مرتبطة بما هو داخلي وخارجي كما يشير إلى قدرة النظام السياسي على احتواء ما قد ينشأ من صراعات بمواجهة الأزمات المفاجئة ومعالجتها دون استخدام العنف، ولا يمكن

^{*} الحياة السياسية: هي مجموعة نشاطات تُمارس من جانب الأفراد والجماعات المختلفة بما فيها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية باعتبارها جميعاً تمثل قوى أو تعبر عن قوى تتفاعل فيما بينها تفاعلاً مستمراً فتتحقق بذلك حالة الاتزان التي تؤكد للمجتمع السياسي قدرته على الاستقرار، أنظر: عادل ثابت: النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 14.

تحقيق "الاستقرار السياسي" إلا بمجموعة من التدابير والإجراءات الحكومية والانسجام السياسي والاجتماعي بين المؤسسات المستقلة والنظام السياسي.

وبهذا أضحت الوسائط السياسية آليات لبناء متكامل للدول الحديثة القوية تجمع في بيئتها قوى تمثل الفرد وتتقاسم معه ممارسة السياسة في إطار تشاركي، لأن بقاء النظام والحفاظ على كيانه وتعزيز استقراره هو تلبية لمطالب داخلية بما فيها مطالب القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، ولا يمكن اليوم الحديث عن الاستقرار السياسي في ظل تهميش آليات المشاركة السياسية الفعالة التي يكفلها أو إقصائها.

➤ أهمية الموضوع:

تعد الوسائط السياسية من أهم عناصر الديمقراطية ومكوناتها، باعتبارها آليات تجسد فكرة المواطنة بما فيها من حقوق سياسية ومدنية في ظل تبلور الوعي السياسي والاجتماعي لدى المجتمعات، وهي مؤسسات سياسية واجتماعية تعمل بشكل منفصل عن الدولة، يظهر في وجودها التحديث السياسي، غير أن هذا الوجود في حاجة إلى شروط تاريخية ومناخ ملائم وبيئة مجتمعية حتى تستطيع أن تؤدي أدوارها الحقيقية.

ومن ثم تكمن أهمية الدراسة في تقديم أنموذجين من أدوار الوسائط السياسية، الدور التفاعلي التشاركي في العملية السياسية بعد تتبع الصيرورة التاريخية والتطورات الاجتماعية وأثرها على الاستقرار السياسي بالإضافة إلى درجة المأسسة والتكيف والعلاقة الوثيقة بين النظام السياسي ومأسسة الوسائط السياسية وتعد هذه العلاقة مؤشراً حقيقياً على الاستقرار السياسي.

والنموذج الثاني يتمثل في دراسة الوسائط السياسية في النظم غير الديمقراطية وتسلط الضوء على البنية الداخلية الاجتماعية والسياسية غير المهيأة إذ لم يستعد الحكام لقبولها بوصفها قوى موازية لقوة النظام السياسي مما اضطرها للسيطرة عليها والحد من تأثيرها وإخضاعها لها مما جعلها لا تحظى بثقة الأفراد والرضا المجتمعي.

والخروج بحصيلة معرفية علمية عن جديتها في العمل السياسي والوقوف على خصوصية النظم السياسية ونظرة كل نظام لهذه الوسائط السياسية، كما تكمن أهمية الدراسة في العلاقة الحيوية التي تطرحها والقائمة على عدة ظواهر مترابطة ومرتكزات تؤثر كل منها في بعضها البعض، لأن فعالية الوسائط السياسية تتجسد في الانفتاح السياسي وتجاوز حالات العنف السياسي نحو أوضاع مستقرة داخل الدول.

* - القوى السياسية والاجتماعية: تتمثل في الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسي فهي قوى فعلية تبعاً لكونها نشأت نشأة واقعية أي لم تنشأ بقانون مسبق وإنما جاءت إفرار لواقع مجتمعاتها في الدول الحديثة المتطورة.

تكمن أهمية الدراسة أيضا في إبراز السمات المؤسسية للوسائط السياسية أي مستوى المؤسسة من عدمها وتأثيرها على العملية السياسية عموماً والاستقرار السياسي خصوصاً.

• أهداف الدراسة:

- معرفة أنواع الوسائط السياسية.
- توضيح أنماط الاستقرار السياسي الحقيقي والاستقرار الزائف.
- توضيح الأثر الناتج عن عدم مأسسة الوسائط السياسية في الدول.
- ومحاولة تحديد وتحليلها العوائق التي تقف أمام مأسسة الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي.

• مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع الوسائط السياسية والاستقرار السياسي إلى جملة من الأسباب الدافعة للاهتمام والبحث في ظواهرها ولعل أهم هذه الأسباب:

1- المبررات الموضوعية:

- بروز هذه التنظيمات السياسية والاجتماعية في حد ذاتها في الحقل السياسي باعتبارها الآليات الأفضل للدفاع عن الهويات الفردية والقضايا التي تؤرقها، فالوسائط السياسية بصورة عامة وبأبعادها المختلفة تعتبر أهم وسائل تمثيل المجتمعات والشعوب.
- الرغبة في البحث في أدوارها يعد حقلا خصبا وتكملة لدراساتي في الأطوار السابقة و التي ناقشت موضوع التحولات الديمقراطية.
- كما أن الطبيعة التي يفترض أن تكون عليها علاقة الوسائط السياسية بالدولة تعتبر ركيزة أساسية لدولة قوية ومن هنا جاءت محاولة فهم واقع الممارسة السياسية لهذه الوسائط في الدول عموما.
- تسليط الضوء على علاقة الوسائط السياسية بالنظام السياسي في الدول وتأثير هذه العلاقة على حالة الاستقرار السياسي.

2- المبررات الذاتية:

- اختيار الموضوع كان بحكم التخصص والرغبة الشخصية واهتمامي بالنقاشات الدائرة حول الدولة وتطوراتها والظواهر السياسية فيها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تأثري بالمواضيع التي لها إسقاطات على الواقع والتي لها علاقة بالتحديات الاجتماعية والسياسية لدى الشعوب.

➤ ملاحظتي تدمير الشعوب من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي ومحاولة فهم الأطر والآليات الأكثر فاعلية وتكيفاً مع الظروف والمستجدات، أي التي تتمتع بخاصية المؤسسة والتي لها دور مباشر في تحقيق الاستقرار السياسي.

➤ محاولة فهم العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع والعلاقة الصحية الطبيعية في النظم الحديثة.

➤ أيضاً استثمار المعارف المتحصل عليها ومعالجة الظاهرة السياسية التي يطرحها البحث من خلال الفروض العلمية.

• أدبيات الدراسة:

هناك العديد من المصادر التي تطرقت إلى موضوع الوسائط السياسية لكن بشكل منفصل أي بالتطرق إلى متغير المجتمع المدني فقط أو الأحزاب السياسية فقط هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه لا توجد دراسات تناولت تأثير الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي بصورة مباشرة، غير أن هناك من الدراسات ما يشمل الأحزاب السياسية وعلاقتها بالتنمية السياسية والحكم الراشد أو الديمقراطية.... وعلى العموم نجد عدة أعمال تناولت الموضوع وتشمل ما يلي:

- كتبا ومقالات علمية وبحوثاً منشورة في دوريات علمية سواء العربية أو الأجنبية.

- رسائل للماجستير والدكتوراه تناولت موضوع الأحزاب السياسية وأخرى تناولت موضوع المجتمع المدني والاستقرار السياسي.

وعلى الرغم من وجود هذه المراجع التي تناولت متغيرات الدراسة إلا أن الموضوع يمثل الخطوة الأولى التي تتناول الوسائط السياسية ومأسسة الاستقرار السياسي.

ومن أهم الدراسات التي تناولت متغيرات البحث بشكل مشترك نجد:

➤ حافظ علوان الدليبي: في كتاب «النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة

الأمريكية» وهي دراسة استقرائية تطبيقية لنماذج البنى الأساسية للنظم الغربية الليبرالية، استفاد منها الباحث في أحد الفصول لدراسة المؤسسات السياسية بوصفها جزءاً من القوى السياسية والإيديولوجية الفاعلة المؤثرة في الساحة السياسية الغربية.¹

➤ ثامر كامل محمد الخزرجي: كتاب «النظم السياسية الحديثة» وهي دراسة معاصرة، تناول فيها

الكاتب الكثير من المواضيع والمفاهيم السياسية بما فيها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأدوارهم السياسية، بالإضافة إلى مفهوم المؤسسة وخصائصها وأن النظام السياسي المستقر هو الذي يتمتع بالمأسسة في مؤسساته الرسمية والغير رسمية.

¹ - حافظ علوان الدليبي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دط، دار وائل، عمان، 2001، ص

- صموئيل هنتنغتون: "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" وهي دراسة عميقة للدول الحديثة الغربية والتقليدية النامية والحلول لهذه الأخيرة للخروج من مأزق التخلف بتبني استراتيجيات التنمية السياسية ومأسسة الوسائط وضرورة مشاركتها السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي.
- ونجد دراسة الدكتور غازي فيصل بعنوان "التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث" وهي دراسة قدمت جوهر التنمية السياسية في تطوير قدرات النظام السياسي بتوفير آليات التنمية السياسية.

➤ المجموعة الأولى: دراسات تناولت الأحزاب السياسية

- أسامة الغزالي حرب: من خلال كتابه الشهير "الأحزاب السياسية في العالم الثالث" وهو الكتاب الذي تناول الإطار النظري لظاهرة الأحزاب السياسية ونشأة الأحزاب في العالم الثالث ودورها في التحديث والتنمية السياسية، وقد تم اعتماده مرجعا في أحد فصول البحث من خلال الاطلاع على السياقات التاريخية التي أدت إلى نشأة الأحزاب السياسية في النظم التسلطية في دول العالم الثالث.

- موريس دي فرجيه: في كتابه "المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة الكبرى"، الذي يستعرض الأنظمة السياسية المعتمدة في العالم ويتناول ظاهرة التعددية السياسية وعلاقتها بالانتخابات باعتبارها قوى ضاغطة في سير العملية السياسية.

- حسن عبد الرزاق في دراسة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان "التنظيم القانوني للأحزاب ودورها في التجربة الديمقراطية الجزئية"، وقد توّصل فيها البحث إلى أن التعددية الحزبية ضرورية لتطوير أداء النظام السياسي ككل.

- سعاد الشرقاوي: "الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)" حيث قامت الباحثة بتقديم دراسة شاملة وفائقة عن الأحزاب السياسية من جميع الجوانب في خمسة مباحث تناولت فيها مكانة الأحزاب السياسية من القوى السياسية في الدولة.

➤ المجموعة الثانية: دراسات تناولت المجتمع المدني:

توجد دراسات عديدة تناولت موضوع المجتمع المدني بعدة لغات نذكر أهمها:

- عزمي بشارة: في كتابه "المجتمع المدني" عن المركز العربي للأبحاث والدراسات، وقدم فيه إطارا واسعا لسياقات المجتمع المدني في السياسات الغربية والعربية وهي دراسة نقدية للمفهوم.
- أحمد شاکر الصبيحي: دراسة عن "المجتمع المدني في الوطن العربي" وهي دراسة تناولت عدة جوانب أهمها واقع المجتمع المدني في الوطن العربي والتحديات التي تحد من فعاليته، ثم استشراف مستقبل المفهوم في الوطن العربي.

- جون إهرنبرغ: "المجتمع المدني"، قدم الكاتب عدة نقاط أهمها أصول المجتمع المدني وعلاقته بالحدثة والدولة والمجتمع المدني في الحياة المعاصرة في ظل وجود عدة أيديولوجيات كالشيوعية والرأسمالية والديمقراطية.
- توفيق المدني: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، وهي دراسة في شكل كتاب قدمت تحليلاً نظرياً سياسياً نقدياً للمجتمع المدني، وخصوصية الواقع الاجتماعي والسياسي للوطن العربي.
- بلغيث عبد المجيد: المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، وهي عمل تم فيه دراسة المجتمع المدني وخصائصه البنوية ووظائفه التنموية في سياق تطور العلاقة بين المجتمع والدولة.
- محمد الصالح بوعافية: "دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999_2009" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه توصل فيها الكاتب إلى أن المجتمع المدني أصبح يشكل البنية التحتية للمجتمعات الحديثة وهو أحد عوامل الديمقراطية، التي تقود إلى تحقيق الاستقرار السياسي في ظل وجود آلية المشاركة التي تتجسد في المجتمع المدني.
- المجموعة الثالثة: دراسات تناولت الاستقرار السياسي:
- محمد صالح شطيب: "أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية"، في شكل مقال عن جامعة الموصل، حيث أكد أن الأنظمة السياسية التعددية التي تكون بعيدة عن الصراعات الداخلية والاحتقان السياسي تتعزز لديها القدرة على تحقيق الاستقرار السياسي.
- شاهر الشاهر: "الاستقرار السياسي معايير ومؤشراته"، مقال نشر في 2016 قدم فيه صاحبه نظرة عميقة للاستقرار السياسي في الدول الحديثة والذي يكون بمواجهة الأزمات ومقاومة المؤامرات وحفظ الاستقرار والأمن العام دون قمع أو غطرسة.
- علي بن سليمان بن سعيد الدرهمي: "التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان" قدمت هذه الرسالة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير وتم فيها التوصل إلى ضرورة الاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين والأجهزة.
- بن يمينة شايب الذراع: "المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية" دراسة بشكل مقال استطاع الكاتب فيه إعطاء نظرة واقعية عن أنماط الاستقرار السياسي الحقيقي والزائف من خلال دراسة عدة مؤشرات.

- محمد أحمد على العدوي: "مؤسسات المجتمع المدني والاستقرار السياسي المؤسسات الخيرية الخليجية: دراسة حالة"، تم نشر هذه الدراسة من قبل مجلة الدراسات وفيها خرج الباحث بفرضية مفادها، أن لمؤسسات المجتمع المدني دورا محورا في تحقيق الاستقرار السياسي.
- صالح ناصر جعشان: "المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010)" دراسة سياسية رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك وفيها أكد على عدة أسس لها تأثيرها في تحقيق الاستقرار.
- بالإضافة إلى عدة رسائل وأطروحات أخرى منها:
- درهم محسن أحمد الحالي: "دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي (2003-2008)".
- محمد خلف الرقاد: "دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن (1989-2000)".
- كريمة بقدي: "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا".
- بله عباس الزين إبراهيم: "تأثير المنظمات الطوعية الأجنبية في تشاد على الاستقرار السياسي في السودان".
- ناصر نايف حديثة الخريشا: "التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن (1999-2017)".
- الطيب بته: "دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999-2011)".
- بصفة عامة لا يمكن القول أن هذه الدراسات تناولت الموضوع بشكل مباشر، ولكن كل دراسة تمت العودة إليها في عناصر البحث، فالدراسات الخاصة* بالنظم السياسية استعان بها الباحث في تحديد سمات النظم الديمقراطية والنظم التسلطية التي تسمح بوجود أو غياب المؤسسة خاصة دراسة المفكر صموئيل هانتنغتون "النظام السياسي للمجتمعات المتغيرة" في تحديد خصائص المؤسسة لدى التنظيمات السياسية.
- أما الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني فكانت لها علاقة مباشرة من الناحية النظرية بموضوع الدراسة وتمت العودة إليها باعتبارها خاصة دراسة محمد الصالح بوعافية " دور

* - النظم السياسية: إما أن تأتي معبرة عن تاريخ طويل لواقع سياسي تسوده صراعات قوى فعلية، وأن هذا الواقع هو الذي يفرز الدساتير وهذه "حالة الدول الغربية"، وإما أن تأتي النظم السياسية نتيجة قوى اقتنعت أو أمنت بأيدولوجية معينة، وحين أفلحت أن تكون القوة الضاربة في مجتمعها صورت الدساتير على مقتضى تلك الفلسفة وهو لا يعبر عن واقع مجتمعه وهذا هو حال "غالبية دول العالم النامي".
أنظر إلى: عادل ثابت المرجع السابق، ص 42.

المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999/2009"، كما استفاد الباحث كثيرا من الدراسات التي تناولت متغير الاستقرار السياسي خاصة من ناحية مظاهر الاستقرار في الدول.

أما عن دراستنا فتمتيز عن الدراسات السابقة في كونها تعالج الموضوع من ناحية أخرى يمكن إجمالها في:

- تعالج موضوع الوسائط السياسية من الناحية النظرية.
- تعالج السياق التاريخي الغربي لنشأة الوسائط السياسية وأثر ذلك على مأسستها.
- تركز على أن فعالية الوسائط السياسية مرتبطة بالبيئة الديمقراطية التي تفرز معايير المأسسة لديها.
- تحاول تحليل العلاقة وتحديدها بين الوسائط السياسية والاستقرار السياسي في نظامين مختلفين.

• الحدود الموضوعية:

لقد تناولت هذه الدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالوسائط وإسهامها في الاستقرار السياسي من خلال علاقتها بالمجتمع بين الفاعلية والتغيب.

➤ الحدود المكانية:

لقد تم اختيار نموذجين مختلفين في المكان وفي نظام الحكم "ديمقراطي في الدول الغربية، و تسلطي في الدول النامية" من خلال محاولة تحليل أثر أدوارها بصفة عامة على الحياة السياسية عموما والاستقرار السياسي خصوصا.

➤ الحدود الزمنية:

تم تحديد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة إلى غاية الآن أي مع بروز الوسائط السياسية بوصفها أطر سياسية اجتماعية حقيقية لقيادة العملية السياسية وتأثيرها في السلطة السياسية بدورها الرقابي والمعارضاتي والتشاورى، ويعود تحديد هذه الفترة إلى رواج هذه المؤسسات الوسيطة مع موجات التحول الديمقراطي، بحيث أصبحت الوسائط في هذه الفترة آليات أساسية لتمكين الأفراد من المشاركة بشكل قانوني مؤسسي.

• الإشكالية:

تشهد الساحة السياسية حركية نشيطة لظهور ما يصطلح عليه في الأدبيات السياسية والإعلامية بالوسائط السياسية وتطورها، ذلك أن مبدأ المشاركة السياسية محكوم بمنطق نشاطها ومشاركتها فهي نتاج لتطور المجتمعات الديمقراطية ومحصلة له، ومن غير المتصور وجود دولة تغيب فيها الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني خاصة مع صيرورة التحولات العميقة التي عرفها العالم نهاية هذا القرن.

ونتيجة للإدراك الواعي والتام بالدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه الوسائط السياسية في النهوض بالأنظمة نحو الاستقرار ، فإننا نحاول طرح الإشكالية التفسيرية:

كيف تساهم مؤسسة الوسائط السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي ؟

بناء على هذه الإشكالية تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي الأطر والمقاربات المفاهيمية الخاصة بالوسائط السياسية والاستقرار السياسي؟
- ما المقصود بالمأسسة وما هي خصائصها؟
- ما هي مكونات الاستقرار السياسي ومحدداته؟
- ما هي الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الوسائط السياسية لتفعيل العملية السياسية؟
- كيف نشأت وتطورت الوسائط السياسية في النظم السياسية عموما ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين النظام السياسي والوسائط السياسية؟

الفرضيات:

تنطلق الدراسة من افتراض أساس مفاده كلما زادت درجة مأسسة الوسائط السياسية زادت درجة الاستقرار السياسي وكلما كان مستوى المأسسة منخفضا زادت معدلات الإحباط والهوة مما يعمق العنف السياسي، أو بعبارة أخرى هناك علاقة إيجابية بين مأسسة الوسائط السياسية وتفعيل أدوارها وتعزيز من وتيرة الاستقرار السياسي.

كما ارتكز البحث على المعادلتين التاليتين:

إذا كانت الوسائط السياسية ممأسسة تؤدي إلى استقرار سياسي

إذا كانت الوسائط السياسية أقل مأسسة تؤدي إلى عدم استقرار سياسي

أدوات البحث :

نتيجة تناول هذه الدراسة لمتغيرات مركبة ومعقدة ولفحص افتراضات الدراسة فقد كان يجب الاعتماد على عدة مقاربات ومناهج أهمها:

➤ المنهج الوصفي: تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل موضوع الوسائط السياسية

وظاهرة الاستقرار السياسي وتحديد العلاقات بين المتغيرات.

➤ المنهج التاريخي: كان الاعتماد على آلياته في تتبع أصل نشأة الوسائط السياسية في السياقات

الغربية وفي المقابل صيرورتها في الدول غير الديمقراطية.

➤ منهج دراسة حالة: وذلك من خلال تناول الوسائط السياسية في الدول الغربية بوصفها حالة

تتميز بالفاعلية من جهة وفي بلدان العالم الثالث بوصفها حالة أخرى مغيبة في الحقل السياسي.

أما عن الاقترابات (les approches):

فأهم اقتراب أو نموذج تقوم عليه الدراسة هو أنموذج البنية المؤسسية عند (صامويل هانتنغتون) إذ تم استخدامه بالتطرق إلى أهمية البناء المؤسسي (imstitutiobuilding) في الوسائط السياسية، ففي الدول المتطورة تظهر المؤسسية السياسية في قوة تنظيماها وحيوية نشاطاتها، أما في الدول النامية فتظهر الوسائط السياسية ضعيفة لعدم اكتمال عناصر المؤسسة فيها وعلاقتها وتفاعلاتها مُسيطر عليها لأنها تابعة لسُلطة الدولة وهذا ما أدى إلى عدم رضاها عن النظام السياسي وخلق توتر في الوضع السياسي الذي يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار سياسي.

كما تم استخدام اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع بصفة معمقة لـ "جويل ميغدال" ويعد من أهم الاقترابات التي تستخدمها هذه الدراسة، كون هذه الأخيرة قائمة على علاقة الدولة بالمجتمع ومدى مقدرة النظام على احتواء القوى التي تنشأ في المجتمع لإقامة علاقة توازنية بين الطرفين، ومن خلال مفهوم علاقة الدولة بالمجتمع يقدم ميغدال مستويات الضبط الاجتماعي التي تقوم عليها الدولة في علاقتها مع القوى المستقلة في ثلاثة مؤشرات:

– الطاعة أو الخضوع وهو بمثابة المستوى الأول لممارسة الضبط الاجتماعي حيث أن سلطة الدولة تتوقف إلى حد كبير على مدى استجابة المواطنين لمطالب النخبة الحاكمة وتتم هذه الطاعة عن طريق الإكراه المادي والمعنوي حيث تحتكر الدولة الموارد والخدمات المختلفة التي تفرض بها طاعة التنظيمات الرسمية وغير الرسمية وإذعانها.

– المشاركة وهي المستوى الثاني من مستويات الضبط ويعني هذا أن القيادة التي تتحكم في الدولة لا تكفيها الطاعة الصامتة من جانب المواطنين، إذ تنظمهم إلى جانب ذلك في مؤسسات مختلفة للمشاركة في أنشطة معينة تقوم الدولة بتحديدتها لمحاولة كسب الشرعية بوجودها.

– الحصول على الإقرار بالشرعية وهو أعلى مستوى من مستويات الضبط وهو الأكثر قدرة على تحديد قوة الدولة، وهو يعني القبول بقواعد اللعبة التي تضعها الدولة وهي الاعتراف الشعبي بعملية الضبط التي تمارسها النخبة الحاكمة لبناء نظام سياسي واقتصادي اجتماعي معين.¹

كما تستخدم الدراسة اقتراب النسق السياسي "polical system" ويقوم على أن المؤسسات والمنظمات سواء الرسمية أو غير الرسمية تعمل بشكل تفاعلي على صنع العملية السياسية، وبالتالي

¹ - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم والمناهج والاقترابات، دد، الجزائر، 1997، ص ص 217-220.

* - العملية السياسية: هي التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية بما ينتهي إلى اتخاذ القرار السياسي وهذا الأخير يكون محصلة لتفاعل إيديولوجية الحكام والأحزاب السياسية بوصفها قنوات للمشاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات

تحاول الدراسة استخدام المقترَب لفهم النشاطات السياسية للوسائط وتأثيره على حالة الاستقرار السياسي، كونها تنظر لهذا الأخير على أنه قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستمرارية والديمومة، والفاعلية في مواجهة كل أزمات البيئة الداخلية والخارجية والتكيف معها.

بالإضافة إلى الاقتراب المؤسسي المتطور بعد إفرزات الثورة السلوكية القائمة على علاقة المؤسسة التفاعلية بالبيئة المحيطة بها وقدرتها على الثبات والاستمرارية والتكيف للوصول إلى الأهداف وبالتالي فقد تم استخدام عدة مناهج و اقترابات معرفية تناسب موضوع الدراسة.

واعتمدت الدراسة على اقتراب الكوربراتية (corporatism) وتمثل الكوربراتية إطاراً نظرياً ساهم في شرح الظواهر السياسية وتفسيرها من منظور مقارن فهي تشير إلى توجهات هامة، وتقدم افتراضات واقتراحات بتحديث بعض العناصر الفاعلة في العملية السياسية وتؤكد على الأهمية المركزية لروابط الدولة والجماعات في شرح اختلاف مخرجات النظم السياسية، وتعطي أهمية خاصة للعلاقات البنوية القانونية، في تلك الروابط بين الدولة والجماعات.¹

كما يعد الاقتراب الكوربوراتي إطاراً تحليلياً لتفسير النظم السياسية التي تعرف سيطرة الدولة وهيمنتها على نشاط الجماعات السياسية والاجتماعية في إطار ما يعرف بالهندسة السياسية أي تدخل الدولة وتحكمها في كافة شؤون المجتمع لهذا اهتمت الكوربوراتية بالبنوي والمتغيرات السياسية فانطلقت في تحليلاتها من الدولة وتحديد مصالح الجماعة في إطار علاقاتها وتفاعلاتها مع أجهزة الدولة.²

وفي هذا الإطار رأى كل من المفكرين شومبير ويمنز أن العلاقات الكوربوراتية نوعان:

- النوع الأول: تكون فيه طبيعة علاقة الدولة مع الوسائط مستقلة و مأسسة لها تأثيرها في العملية السياسية ويكون هذا في النمط الديمقراطي ويطلق عليه "الكوربوراتية المجتمعية".
- النوع الثاني: كوربوراتية الدولة وتكون فيه الوسائط السياسية خاضعة لهيمنة الدولة يظهر هذا في النظم التسلطية ويطلق عليه "كوربوراتية الدولة".³

والبدائل أمام صانعي القرار ومؤسسات المجتمع المدني والنخب السياسية والإطار الإقليمي والدولي، ينظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، عن موقع www.alkottob.com، ص 99.

¹ - نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان 2002، ص 27.

² - سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء (1989-2013)، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات دولية، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، 2013-2014، ص 20.

³ - محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995، ص 119.

• مصطلحات الدراسة:

➤ الوسائط السياسية:

آليات تعمل على ربط الجهاز الحاكم في الدولة بالطبقة المحكومة وتسعى إلى تفعيل المشاركة السياسية من خلال الممارسة الديمقراطية، أي تلك المؤسسات الحديثة المعروفة بالهيكل والبنى والجمعيات والأحزاب وجماعات الضغط والأندية والاتحادات ومراكز البحث وكل ما هو غير رسمي أو حكومي وما هو غير عائلي.

➤ النظم الديمقراطية: هي أنظمة تقوم على النهج الديمقراطي وهو اتخاذ التدابير المؤسسية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات، فإن مدى نجاح أي ديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا يتوقف على مدى اختيار أقوى صناع القرار الجماعي في انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المترشحون فيها على أصوات الناخبين، وبهذا فإن الديمقراطية تشمل بعدي التنافس والمشاركة كما أنها تتضمن وجود الحريات المدنية والسياسية.¹

النظم التسلطية: هي تلك النظم التي تركز على احتكار السلطة السياسي في مجتمعاتها، لا تقيم وزنا للحريات فهي تتميز بغياب قوى فعلية تشارك في صنع القرار نتيجة احتكار المؤسسات الرسمية.

➤ النظام السياسي: إن مفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، والتي تتضمن عناصر القوة والسلطة والحكم، هذا التفاعل الذي يصل إلى حد الاعتماد المتبادل يتجه باستمرار نحو الحفاظ على الذات، فهو نظام بنيوي مؤسسي ويتبع ممارسات بقصد الحفاظ على الوجود عبر الزمن.²

تعريف المعارضة السياسية: يقصد بها في الثقافة السياسية مجموعة من الحركات السياسية المنظمة أو شبه المنظمة خارج السلطة، والمعارضة في الفكر السياسي الحديث هي حق طبيعي للمواطنين ومصدر اختلاف الآراء وتعارض المصالح وتعدد الجماعات، وحاجة ضرورية لمن في السلطة وغيرهم بغرض التشاور

¹ - محمد بوضياف، المرجع السابق، ص ت.

² - محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي في الجزائر، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص ش.

بعيدا عن القوة أو الثروة، وهي نشاط شرعي تقوم به كل من الأحزاب والتنظيمات الموجودة في تراكيب النظام السياسي.¹

➤ **عدم الاستقرار السياسي:** وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي، وبذلك تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في "اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي، وعدم احترام القواعد الدستورية، وتناقص أو انهيار شرعية مؤسسات النظام."²

➤ **المشاركة السياسية:** يمكن تحديد المشاركة السياسية في أربعة اتجاهات، أولها أنها أنشطة وأعمال تستهدف اختيار القرارات الحكومية والتأثير فيها، وصنع السياسة العامة، أما الاتجاه الثاني فيحددها بأنها عملية يلعب الأفراد من خلالها دورا بارزا في الحياة السياسية يشركون في صنع الأهداف العامة للمجتمع، أما الاتجاه الثالث فيرى أن المشاركة السياسية تتسم بالشمول والاتساع حيث يعمم المفهوم، إذ لا يستبعد أي عمل سياسي، في حين نظر الاتجاه الأخير إلى المشاركة السياسية بنظرة ضيقة حيث يقصرها على عملية التصويت في الانتخابات.

تعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطيا من مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، يمكننا أن نميز في ضوءه الأنظمة الوطنية وحقيقتها، فهي تعد في رأي الباحثين مؤشرا على مدى تخلف أو تطور البناء السياسي للمجتمع الحديث بها وإن كانت ثمة فروق متمثلة في جدية هذه المشاركة التي تبدو عديمة القيمة في ظل نظام غير ديمقراطي، أو بعبارة أخرى تعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطيا من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، يمكننا أن نميز في ضوءها الأنظمة الوطنية الديمقراطية من الأنظمة التسلطية.³

• الصعوبات البحثية:

أما الصعوبات فتتمثل في عدم القدرة على الإحاطة بكل المعارف وجوانب المتغيرات الدراسية خاصة وأن الوسائط السياسية تتكون من عدة عناصر.

¹ - مرزود حسين، لأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر 1989 (2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم السياسية وعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 24.

² - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 52

³ - أحلام عابد، دور المشاركة السياسية في تنمية روح المواطنة في تنمية روح المواطنة لدى الشباب الجزائري "دراسة ميدانية لطلبة العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3" ورقة عمل في فعاليات المنتدى الوطني حول إشكالية المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات، جامعة قالمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 22/21 أبريل 2014، ص 8.

قلة بل ندرة المادة العلمية التي تتناول الوسائط السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي مع وجود اختلاف بل وتناقض في أدوار الوسائط السياسية مما جعلنا نأخذ برأي الأغلبية قدر المستطاع، وكان من الصعوبات أيضا شمولية البحث وسعته وحساسيته.

• هيكل الدراسة:

وقد قامت هذه الدراسة على مقدمة وفصل نظري لتحديد متغيرات الموضوع وفهمها، لتوصل بقية الدراسة بفصلين تطبيقيين من أجل تحليل دور الوسائط السياسية في الحقل السياسي وذلك بتحديد سمات الأبنية السياسية التي تتفاعل فيها الوسائط السياسية، وكان ضروريا أيضا تحديد علاقتها مع النظام السياسي وتأثير هذه العلاقة على أدوارها وهذا بالاستعانة ببعض خصائص المؤسسات السياسية.

وقد توزعت مادة الدراسة على ثلاثة فصول، كان الأول مفاهيميا نظريا والمعنون بالتأصيل المعرفي والنظري للدراسة وتم تناول الفصل في ثلاثة مباحث أولها خصص لتحديد المفاهيم (الوسائط السياسية، المؤسسة، الاستقرار السياسي) وثانيها لأهم المداخل النظرية التي تعطي تفسيراً لعلاقة الوسائط السياسية بالاستقرار السياسي.

والمبحث الثالث تطرق لأهم الوظائف السياسية التي تقوم بها الوسائط السياسية في الأنظمة الحديثة، مع صور علاقتها بالدولة والمجتمع.

أما الفصل الثاني فقد خُصص للنظم الديمقراطية وفيه تم إبراز العلاقة بين مستوى المؤسساتية للوسائط السياسية وظاهرة الاستقرار السياسي حيث تم تسليط الضوء على كون الاستقرار السياسي يتحقق باليات وشروط المشاركة السياسية التي تتجسد في الوسائط السياسية ومأسستها وذلك في بثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول نشأة الوسائط السياسية ومقوماتها الأساسية أما المبحث الثاني فيتطرق إلى واقع الوسائط السياسية وعلاقتها بالسلطة، والمبحث الثالث خصص للوسائط السياسية بوصفها آلية لتعزيز الاستقرار السياسي.

وقد خصص الفصل الثالث للوسائط السياسية في النظم التسلطية وتأثيرها في الاستقرار السياسي، وفيه تم تحليل مستوى المؤسسة لدى الوسائط السياسية في هذه الأنظمة وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي و تم ذلك في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول نشأة الوسائط نتيجة عوامل داخلية أخرى خارجية بينما تطرق المبحث الثاني إلى واقع الوسائط فيها و أبرز المبحث الثالث أبرز غياب المؤسسة وأثر ذلك على المشاركة عموما والاستقرار السياسي خصوصا.

أما الفصل الرابع فركز على آليات تعزيز مساعي الوسائط السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي من خلال ثلاثة مباحث، تحدث المبحث الأول عن المشاكل وتحديات الوسائط السياسية عموما،

كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى آليات تفعيل الوسائط السياسية في الحقل السياسي عموماً ودعم الاستقرار السياسي خصوصاً، أما المبحث الثالث فتحدث عن تقييم أدوار الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث والدول الغربية، وقد أنهي البحث بخاتمة مع جملة من النتائج.

الفصل الأول

التأصيل المعرفي والنظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم الوسائط السياسية وأنواعها

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة وخصائصها

المطلب الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي أنماطه ومحدداته

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: المداخل النظرية لتفسير ظهور الوسائط السياسية

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للاستقرار السياسي

المطلب الثالث: المداخل النظرية لتفسير علاقة الدولة بالمجتمع وتأثيرها على الاستقرار السياسي

المبحث الثالث: الوظائف العامة للوسائط السياسية

المطلب الأول: أهمية الوسائط السياسية في المجتمعات الحديثة

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

المطلب الرابع: صور العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة

تمهيد:

إن مصطلح الوسائط السياسية بوصفه مفهوماً حديثاً لم يظهر ويتطور بشكله الحالي إلا بعد التغيرات والتطورات السريعة التي عرفتها الدول، حيث ترجع أصوله إلى تطور الفكر السياسي الغربي في تنظيم أوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم أي الدولة والمجتمع، هذه العلاقة عرفت تطوراً مع مرور الأزمان والأحداث والمناهج الفكرية فقد جسدت مبدأ المساواة والحرية وحق الجميع في المشاركة، مما أدى إلى تنامي ظهور الوسائط السياسية في الدول الغربية بداية من أوروبا لتنتقل إلى أمريكا الشمالية في ظل تطور عدة نظريات كان أكثرها رواجاً نظريات "العقد الاجتماعي" من جهة والمقاربات المؤسسية من جهة ثانية، لكن الاهتمام الأكثر كان في بداية التسعينات إثر عدة تحولات إيديولوجية وتقسيمات جديدة. ومنه أصبحت الوسائط السياسية وقيمها غاية منشودة بل مطلباً ملحاً بعد ظهور فكرة السيادة للشعب وهي أحقية يكفلها الدستور، جاءت أدبيات الفكر السياسي تحاول تقديم مفاهيم وتعريفات واضحة لمفهوم الوسائط السياسية والاستقرار السياسي وتفسير عدة ظواهر أخرى عرفتها دول العالم الثالث، فقدم عدة مفكرين جملة من النظريات أبرزها التنمية السياسية والتحديث السياسي، المشاركة السياسية والبنية المؤسسية "لصمويل هانتينغتون"، وكل هذا الرصيد الفكري هو مقارنة لظواهر سياسية في عالمين غربي متقدم وجنوبي متخلف، لهذا يحاول هذا الفصل تقديم أهم الاتجاهات النظرية التي قدمت تعاريف للوسائط السياسية والاستقرار السياسي وأهم المداخل النظرية لتفسير الظاهرتين، مع تحديد مفهوم المؤسسة وخصائصها بالإضافة إلى المبحث الثالث يتناول أهمية ووظائف الوسائط السياسية في النظم الحديثة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

احتلت قضية الوسائط السياسية ومؤسساتها مكانة هامة لدى المجتمعات، حيث يؤكد كل السياسيين على أهميتها ودورها الفعال في تعميق الممارسة الديمقراطية وفي تطوير المجتمعات الإنسانية المعاصرة خاصة في مجال الحقوق السياسية التي كانت تعرف اضطهاداً كبيراً من قبل محتكري السلطة. ونتيجة للإدراك الواعي بمبدأ التداول السلمي على السلطة أصبحت الوسائط السياسية مؤسسات حديثة يقوم عليها البنيان الاجتماعي والسياسي، على أساس أن النظام السياسي ما هو إلا انعكاس لتلك الوسائط السياسية التي كانت تنشط بوصفها أحد مقومات الحياة السياسية.

فدراسة النظم السياسية لم تعد تقتصر على شكل الحكومة والمؤسسات الرسمية الموجودة في الدولة والجوانب القانونية فيها، بل أصبحت تتناول الظواهر والأنشطة التي تقيمها المنظمات والتجمعات غير الرسمية أي أنشطة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

يقوم أي نظام سياسي سواء كان ديمقراطياً أو شمولياً بالضرورة على وجود العديد من المؤسسات، فالتنظيمات شرط أساسي للتقدم، ذلك أن التنظيم يمثل القناة التي تتجمع فيها آراء الأفراد وتفصيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة¹.

والملاحظ على تلك المؤسسات أنها غير حكومية من جهة وغير إرثية من جهة أخرى، فهي مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تعمل لخدمة الصالح العام لتمتعها بقدره الضغط وممارسة الرقابة على عمل الحكومة.

وبهذا تعد الوسائط السياسية أداة دستورية في النظم السياسية الحديثة وهي موضوع الدولة الحديثة ووجودها، وهي اعتراف بمبدأ الحرية السياسية والمشاركة لكل فرد داخل الدولة وبانعدامها ينعدم جوهر الديمقراطية، والواقع يُظهر رغبة الأفراد في تكوين مؤسسات سياسية ومدنية وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن الوسائط السياسية أصبحت مطلباً اجتماعياً وسياسياً وقانونياً.

المطلب الأول: مفهوم الوسائط السياسية وأنواعها

تعتبر الوسائط السياسية من الآليات والمفاهيم التي برزت في العقدين الأخيرين في العديد من المجتمعات باعتبارها أهم الأدوات الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وتزايد الاهتمام بالوسائط السياسية وذلك نتيجة الصراعات الداخلية والتي كانت تحدث بين فئات المجتمع وتوتر العلاقة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي أدى إلى ضرورة بروز مثل هذه التشكيلات لتنظيم الحياة السياسية.

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص 113.

كما أن الانتفاضات والثورات كان لها التأثير الإيجابي إذ أظهرت ضرورة وجود قنوات لمساءلة السلطة والتعبير عن آراء الأغلبية والتدريب على الديمقراطية واستنفار الطاقات المجتمعية المكبوتة وتعبئتها على أساس غايات وأهداف مشتركة تنشُد التغيير إلى الأحسن وإصلاح الدولة والمجتمع، وهذا لا يتحقق إلا باليات عمل تلعب فيها البنى الاجتماعية والسياسية دوراً أساسياً في تنشيط الحياة السياسية. وتكمن خصوصية الوسائط السياسية في أنها ظهرت نتيجة نضال الشعوب من أجل كل ما هو ديمقراطي ونزيه يحقق الكرامة والحرية، بالإضافة إلى استقلالها عن الدولة مع الإشراف والتفاعل. ولا بد من الإشارة هنا إلى عدم وجود مفهوم للوسائط السياسية، فالمفهوم يعرف مباشرة بأنواعه.

• أنواع الوسائط السياسية:

وتتشكل الوسائط السياسية من عدة أنواع، إلا أننا نكتفي بالوسطين الأكثر شيوعاً في الساحة السياسية الدولية، وهما الأحزاب السياسية "أولاً"، و"المجتمع المدني" ثانياً.

1- الأحزاب السياسية بوصفها وسيط سياسي:

تعتبر الأحزاب السياسية أحد مقومات الحياة السياسية سواء أكانت ليبرالية أم سلطوية، أم شمولية، أم تعددية، أم أحادية¹، فهو أهم التنظيمات السياسية في الوقت المعاصر ودوره مهم سواء أقبل وصوله للسلطة أو بعد الوصول.

فهو يمثل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة ومن المسلم به أن الأحزاب تتولى تحويل الفكر الاجتماعي وترجمته إلى سلوك سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها². وهي الكيفية التي بواسطتها يمكن للفرد كرجل سياسياً أن يصل إلى السلطة السياسية، أو أن يؤثر فيها أو في قراراتها، حيث استطاعت هذه الأحزاب أن تمثل حلقة وصل بين الدولة والأفراد بفضل أدوارها في توجيه الرأي العام و توعيته وتنشئته.

هذا وتظهر الأحزاب السياسية بمثابة همزة وصل بين الحكام والمحكومين في ظل سيادة النظام النيابي الذي يعهد فيه الشعب إلى مجموعة من الممثلين بتولي الحكم باسمه ولا يكون له عليهم من سلطان إلا عند إعادة انتخابهم، فالتواصل الدائم بين المواطنين وممثلهم بواسطة الأحزاب السياسية يؤدي إلى العمل الجاد من جانب الحكام لما فيه تحقيق المصلحة العامة.³

¹ - ثامر كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص 113، 114.

² - هشام محمود الإقداحي، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 183.

³ - حسن عبد الرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016، 2017، ص 25.

حاول العديد من المفكرين إعطاء تعريف شامل لعناصر الحزب السياسي من بينهم المفكر "Myron Weiner" والمفكر Joseph La Palombara "قالا بأنها «عبارة تنظيمات سياسية دائمة تفوق القادة القائمين عليها وتتحرك على مستوى محلي وتقيم صلات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة عن طريق الدعم الشعبي الذي تتلقاه عبر الانتخابات أو عبر طرق أخرى»¹.

بالتالي فقد أشار هذا التعريف إلى صفة التنظيم المستمرة من أجل البقاء سواء على المستوى المحلي أو الوطني بالإضافة إلى هدف الوصول إلى السلطة وهو أمر المفروغ منه عن طريق كسب رضى الشعب والحصول على أثناء الانتخابات ويمكن استخلاص خاصية الوساطة للأحزاب السياسية من عدة تعاريف أهمها:

تعريف الدكتور "سليمان الطماوي" حيث يري أن: «الأحزاب السياسية هي همزة وصل بين الحكام والمحكومين، ففي ظل الديمقراطية النيابية يعهد الشعب إلى نواب يمثلونه مهمة الحكم، بحيث لا تكون لهم عليهم أي سلطة إلا في حالة إعادة انتخابهم»².

كما "أندريه هوريو" إذ يرى أن الحزب السياسي «هو تنظيم دائم على المستويين الوطني والمحلي يسعى للحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها بغية تحقيق سياسية معينة»³. إن أهم ما يلاحظ على هذه التعاريف أنها وعاء تنظيمي للفاعليات الاجتماعية التي يمثلها، ويتوسط بين النظرية والممارسة ويحقق الصلة بين أعضائه من أجل بلورة إرادة موحدة لهم، ينبثق عنها مناهج عمل وأساليب أداة⁴.

وتظهر أهمية هذا الوسيط - الحزب السياسي - في الديمقراطية التمثيلية في توفير توجهات ومعلومات عن البنية التحتية السياسية والاقتصادية الحالية والمحتملة للأمة وهذا يفيد الجمهور عن طريق تحسين التماسك الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية، والمواطنة الصالحة وإطلاع الجمهور على القضايا السياسية ويعزز المشاركة السياسية⁵.

¹ - جان ماري دنكان، علم السياسة: تر: محمد عرب مداصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1995، ص 211.

² - سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر، بيروت، 1988، ص 162.

³ - عابد خالد رسول، مسارات التنشئة السياسية في إقليم كوردستان، مجلة التنمية البشرية، العدد 3، 2016، ص 103.

⁴ - ملين عصماني، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، جانفي 2018، ص 174.

⁵ - عبد ربه عبد القدر العنزي، نظرية التسويق السياسي المفاهيم والدلالات، جامعة الأزهر، فلسطين، 2006، ص 67.

وهكذا تصبح الأحزاب أداة لارتباط الجماهير والأفراد المعولنين عليها بوصفها مؤسسة حاملة لاحتياجات الأفراد وملبية لها ومعبرة عن آمال الرأي العام لأن، الأحزاب مثل ما تعبر عن الرأي العام فهي وليدته، ولذلك يجب أن تستغل لخدمته والتعبير عنه لا أن تصبح أداة للعبث بالعقول¹.

وأن الأحزاب هي قنوات للتعبير، بمعنى أن الأحزاب تنتمي - أولاً وقبل كل شيء - إلى أدوات وسائل التمثيل، إنها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة². وهنا نقول أن الحزب يعبر عن قوة سياسية فعلية في مجتمعه لأنه يتجه إلى السلطة، فإما أن يغزوها (فيصبح حزباً حاكماً) أو يشارك فيها بوصفه حزباً معارضاً ولكنه يعمل على وضع سياساته أو أيديولوجيته موضع التطبيق، وبالطرق السلمية³.

وجدير بالذكر أن مفهوم الأحزاب في المجتمع الديمقراطي يختلف اختلافاً جذرياً عن الأحزاب في الوسط السلطوي، فالأحزاب في المجتمعات الديمقراطية هي أداة اتصال الرأي بين الشعب والحكومة أما في المجتمعات السلطوية، فيختلف الحزب من حيث التنظيم والممارسة والهدف عن الحزب الذي يعمل في المجتمع الديمقراطي.

وحقيقة أن الفروق واسعة إلى حد يثير التساؤل عما إذا كان من الممكن أن نطلق على الحزب في المجتمع السلطوي اسماً آخر أداة الجماعة الحاكمة في المجتمع⁴. وعلى العموم الأحزاب السياسية هي همزة وصل بين الحاكمين والمحكومين بواسطتها يتمكن المحكومين المشاركة في مناقشة القضايا السياسية والتأثير في الاتجاه نحو سياسة معينة.

2- المجتمع المدني باعتباره وسيطاً سياسياً:

المجتمع المدني هو الوسيط الثاني في المجتمع السياسي يتميز بالمرونة والحركية، فهو يُولد وينشأ على أساس العمل الطوعي المستند إلى المصالح الخاصة والمشاركة وينمو ويتطور في ظل علاقة مع المجتمع السياسي.

ظهر المجتمع المدني في البناء الاجتماعي للدول الحديثة، إذ برز بصورة واضحة على الساحة الفكرية والسياسية لا سيما في الدول الأوروبية، ودخلت فكرة المجتمع المدني إلى الفلسفة السياسية تعبيراً

¹ - نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة، عمان، ط2، 2011، ص 105.

² - أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 14.

³ - عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، مصر 2007، ص 144.

⁴ - بشار زكي الخصاونة، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001، ص 19.

عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي وبعدها فكرة العقد الاجتماعي والتي هي بنيته الأولى¹.

والمجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً وكثيراً عن سلطة الدولة، تُمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع اتجاه كل سلطة قائمة، أي هو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة².

ويرى المفكرون أن وجود تنظيمات المجتمع المدني مؤشر على تجاوز المجتمعات حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية، ويعرفه مفكر بريطاني على أنه عالم ذو علاقة وسيطة بين الحكومة والعائلة تشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة وتتمتع باستقلالية في علاقاتها معها وأنها تتشكل بشكل توعوي من أعضاء في المجتمع لحماية اهتماماتهم قيمهم وزيادتها، وهذا العالم يختلف شكله في معظم دول العالم ومجتمعاتها التي تتكون من جماعات تختلف بين جماعات الاهتمامات الحديثة مثل الاتحادات المهنية والجمعيات المهنية ومؤسسات تقليدية مبنية على علاقة القرابة أو العرقية أو الحضارية أو الإقليمية³.

كما يعرف "وايت white" «المجتمع المدني على أنه ميدان للأنشطة التطوعية والجماعية المتمركزة حول المصطلح والمبادئ والقيم المشتركة، وهو المجال الوسيط بين الدولة والأسرة الذي تملأه المنظمات المنفصلة عن الدولة والتي تتمتع باستقلال عنها»⁴.

وهناك من يدخل في المجتمع جميع المجموعات والتكوينات والنشاطات المنفصلة عن الدولة وهو ما ذهب إليه "براين تارنر" Brian Turner في ملاحظاته النقدية عن الاستشراف والمجتمع المدني في الإسلام، حيث عرفه بأنه: «شبكة وفيرة من المؤسسات التي تدخل ضمنها الكنيسة والعائلة والقبيلة والنقابات والاتحادات والجماعات والتي تقع بين الدولة والفرد، والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة»⁵.

ولا بد أن نشير هنا إلى الشبكة الوفيرة التي يقصدها الكاتب هي أن المجتمع المدني يضم جميع الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الدينية، أي جميع القوى التي تظهر في

¹ - عزمي شارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأحداث ودراسة السياسات، ط6، 2012، ص 57.

² - ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 108.

³ - زهيد الكايد الحكمانية، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، دط، 2003، ص 11.

⁴ - مارتيتافيشر، المجتمع المدني ومعالجة النزعات والتجاذبات والإمكانات والتحديات، تر: يوسف حازي، مركز البحوث برجهوف للإدارة والبناءات للنزعات، برلين، 2009، ص 5.

⁵ - الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء نزيف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 28.

المجتمع مهما كانت صفتها و المهم أنها معزولة عن سلطة الدولة، وبهذا يعمل المجتمع المدني في ميادين مختلفة، ويستخلص مما سبق أن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- الجمعيات ذات الطابع المحلي.
- جمعيات الأحياء.
- نوادي هيئات التدريس بالمدارس والمعاهد والجامعات.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية واتحادات رجال الأعمال.
- المنظمات الغير الحكومية والدفاعية والتنمية.
- أجهزة الإعلام والنشر والصحافة الحرة.
- مراكز البحوث والدراسات.
- الجمعيات الخيرية.
- الجمعيات الثقافية¹.

ومن بين التعاريف التي عرفت اتفاقا واجتماعا من قبل المفكرين والمنظرين والمستخدمين تعريف "أماني قنديل" فقد عرفته بأنه: «مؤسسات وسيطة تقع بين الدولة والأسرة، تستند على أساس طوعي إرادي تتوافق حول قواعد مقبولة تحكم عملها، وهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والنفعة العام وأحيانا إلى تحقيق مصالح أفرادها وهذه المؤسسات تستند إلى الحوار فيما بينها وقبول الأم والتعاون معه والإرادة السلمية للاختلافات»².

¹ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 13.

² - أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون، منشورات المكتب التنفيذي، البحرين، 2008، ص 18.

وفي هذا التعريف قدمت الكاتبة عدة عناصر للمجتمع المدني حين وصفته بالوسيط بين الدولة والأسرة، ثم أشارت إلى صفة الطوعية وهي أحد أهم، مبادئه وأن هذه الأخيرة هي للصالح العام عن طريق الحوار السلمي الذي يتقبل الاختلافات والتسامح والاختلاف السلوكي الذي يتصف به المجتمع المدني في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض أو بينها وبين الدولة بالوسائل السلمية أي ، بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية وهي قيم الاحترام والتسامح والاحترام والتعاون والتنافس السلمي.¹

هذا ويرى "جون اهرنبرغ" أن المشكلة في المجتمع المدني أنه مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرًا كبيراً من الدقة، إذ ليس كافيًا وصفه بأنه ميدان وسيط بين الاتحادات الطوعية المدعومة بمعايير الجماعة، لهذا حاول الباحثون الجمع بين خصائص أخرى له وإدراجها عناصر في تعريفاتهم.²

وبغض النظر عن كل هذه التعاريف والسياقات المختلفة التي تناولها دارسوا المجتمع المدني إلا أن المؤكد أن التعريف الأكثر شيوعاً للمفهوم والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة،³ أو تلك الهيئات الاجتماعية الوسيطة والمؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية التي تستطيع أن تنظم شؤونها الخاصة وتديرها بمعزل عن سلطة الدولة.⁴

هذا ويتكون المجتمع المدني على اختلاف مؤسساته، من مجموعة من المبادئ التي تعتبر أصلية في تكوينه، وهي:

- أ- المؤسساتية: فهي تعد الشرط الضروري في بناء المجتمع المدني وقيامه لأن انخراط الأفراد في هذا التنظيم يكون بشرط التراضي مما يؤدي إلى تنظيم مؤسسي، وهذا ما يميزه عن المجتمع التقليدي أي الطابع المؤسسي الذي اتصف به المجتمع المدني الحضاري.
- ب- فاعلية المجتمع المدني: كلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وقوي نشاطها، ضعفت قوة الدولة على ممارسة التسلط والضغط على المواطنين، لأن المجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين الدولة والمواطن، وذلك لأن الفرد لا يتعامل مع الدولة كشخص منفرد، لكن يتعامل معها داخل جماعة

¹ - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الدراسات ابن خلدون الإنمائية، ط1، القاهرة، 1995، ص 13.

² - جون اهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة: تر: علي حاكم صالح، حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 440.

³ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 72.

⁴ - سريست نبي، المجتمع المدني، السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، دط، 2006، ص 101.

أو مؤسسات أكبر منه تقدم له نصيبا من المساندة والحماية¹، أي الاستقلالية فكلما تمتع المجتمع المدني بهذه الصفة كان أكثر حيوية وفعالية.

ج- التفاعل الداخلي: التفاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني مؤشر على عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر على نشاطها، فكلما كانت الانفصالات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها، وممارستها تحل بطرق سلمية كلما تطور المؤسسة، إذ يعتبرها هذا المقياس دليلا على صحة المؤسسة.

د- التطوع: إن أول ركن لقيام أي مجتمع مدني هو توفر إرادة الفعل الحر والطوعي، وهو ما يميزه عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة والمتوارثة تحت أي اعتبار، فمنظماته عبارة عن تجمعات طوعية يقوم بها الأفراد اختياريا عبر الإرادة الحرة.²

هـ- الاستقلال: وبما أنها تشكيلات طوعية فإنها مستقلة عن الدولة وإن كان هذا الاستقلال نسبيا إلا أنه مصدر لفعاليتها ومأسستها.

وبهذه المبادئ الأصلية يتميز المجتمع المدني عن عدة تكوينات أخرى لأنه مؤسسة تتمتع بخصائص المؤسسة منها:

- القدرة على التكيف في مقابل الجمود.
- الاستقرار في مقابل التبعية.
- والتعقيد في مقابل الضعف التنظيمي.
- والتجانس مقابل الانقسام.

فتوفر هذه الخصائص في المجتمع المدني هو مقياس على صحة المؤسسة أو تخلفها وسوف يتم التفصيل في هذه الخصائص أكثر في المطلب القادم، وإن كان أهم شرط في قيام المجتمع المدني هو المؤسسية، فوصف جماعات المجتمع المدني بالمؤسسة يعني أنها ليست مجرد جماعات بلا ثبات، بل هي علاقات تعاقدية منظمة تعمل بصورة منهجية خاضعة لمعايير منطقية³.

والأكيد أن كل أركان المجتمع المدني (الطوعية، التنظيم الجماعي، تقبل الاختلاف، والمؤسسية) سمات لا يمكن وجود واحدة منها و غياب أخرى لأن ذلك يفقد صفة المجتمع المدني، وعموما فالمجتمع

¹ - محمد مجدان، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، 29 جوان 2020، ص 84.

² - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 18.

³ - نفس المرجع، ص 17.

المدني هو مجموعة التشكيلات الاجتماعية المختلفة التي تكونت بفكرة طوعية أو المؤسسات الوسيطة التي تتسم بالاستقلالية عن السلطة لتحقيق غاية ما.

يظهر من التعاريف السابقة الرواج الكبير للمفهوم وإدراجه بعدة سياقات، الأمر الذي يدفع إلى تبني مفهوم إجرائي شامل وإن كان المفهوم مطاطياً *souple* وهو أن «المجتمع المدني هو تلك المؤسسات الحديثة التي يُنشئها الأفراد بشكل طوعي بهدف تحقيق مصالح عامة مشتركة بأسلوب حضاري الحوار، الاحترام، التراضي، التسامح، تقبل الآخر وإن كان مختلفاً» وتسعى إلى ملء الفضاء الاجتماعي بين الفرد والدولة والسوق، أي تعمل حلقة وصل بين هذه الأطراف الثلاثة.

ولا بد من التأكيد على أن عنصر المؤسسة في المجتمع يجعل نشاطاته السياسية والاجتماعية والثقافية وهو المقياس الرئيس في وجوده على القيم الديمقراطية ومنه فالمجتمع المدني هو تلك الهيئات والتنظيمات التي تنشأ بشكل منفصل عن الدولة.

أن الوسائط السياسية سواء تمثلت في الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني هي تلك المؤسسات التي لا تشارك مباشرة في صنع القرار السياسي ولكن تؤدي إزاءه دوراً مؤثراً فيه لذلك لا يمكن تجاهلها بسبب أهميتها ودورها في ممارسة القوة وتأثيرها في مخرجات النظام السياسي فهي تمثل الروابط بين الحكومة والمجتمع وتساند سياسة الحكومة أو تعارضها، وتضم الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والتنظيمات غير الحكومية من جماعات وحركات معارضة وغيرها.¹

وعلى المستوى الإجرائي الوسائط السياسية هي مجموعة من التنظيمات السياسية والبنى الاجتماعية ذات الطابع القانوني والمؤسسي تعمل كأدوات اتصال بين الشعب والحكومة تتيح للأفراد المساهمة في إدارة الشؤون السياسية بكل حرية سواء من خلال التأييد أو المعارضة.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة وخصائصها

تشير معظم الدراسات إلى أن التنظيمات التي تتمتع بقدر عالي من المؤسسة هي التي تتيح للمواطنين تعبير عن رغباتهم ومطالبهم بصورة شرعية وسلمية فالمؤسسة تمكنها من خدمة المجتمع والحكومة من خلال الربط بين الطرفين، لهذا يتعرض المطلب لتحديد مفهوم المؤسسة وخصائصها.

1- مفهوم المؤسسة:

يعرف مفهوم المؤسسة عدة مفاهيم ذات الأوجه المتعددة والمتداخلة نظراً لاشتراك عدد من الحقول المعرفية مثل علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد وعلم السياسة والدراسات التنظيمية، وغيرها في

¹ - وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ألمانيا (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص 70

طروحاتها ونظرياتها¹، ذلك لأن المؤسسة من المفاهيم التي نجدها في عدة مجالات اجتماعية واقتصادية وسياسية، باعتبار أنه كلما كانت التنظيمات بأنواعها رسمية وغير رسمية العامة والخاصة على قدر عالٍ من المؤسسة كانت أكثر استعداداً للتفاعل والاستمرار في المجتمعات وحتى في ظل المتغيرات والمشاكل. ظهرت فكرة المؤسسة بدايةً بين علماء الاجتماع لتصف العادات والتقاليد الشعبية للمجتمعات والتي كان ينظر إليها على أنها من الضروريات الأساسية لأية حضارة أو ثقافة، وفقاً لذلك فإن المؤسسة تعد نظاماً من العوامل الاجتماعية² التي لها تأثير وقوة، لأن العمل المؤسس أصبح أفضل من العمل الفردي الذي لا يستطيع تحقيق المصالح المشتركة.

وهناك من ربط ظهور المفهوم بنظرية التنمية السياسية أو شروطها، إذ تعد المؤسسة المعنى المشترك لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية بغية تطوير النظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة، والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية في إطار من التوافق.³

وفي هذا اعتقد "إيزنسات" من جانبه أن التنمية تفترض وجود هيمنة التغيير وتستمد قوتها من خلال بنى مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغيير⁴، أما "هينغتون" فقد جعل من المؤسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية لأنها تنظم الصراع من حيث أشكاله وطبيعته، وطرق مواجهته. ومن بين التعريفات الدالة على المؤسسة وعلى اشتقاقاتها تلك التي أوردها "جيبسون" وفقاً له تعرف المؤسسات *institutions* بأنها برامج أو قواعد منظمة مبنية اجتماعياً يُعاد إنتاجها أو تشكيلها بشكل روتيني، وتعمل نسبياً ركائز لبيئات ذات العلاقة، وتكون مُرتبطة باعتبارات مسلم بها⁵. عرف معجم "روبير" المؤسسة بأنها «مجموعة الأشكال أو البنى الأساسية لتنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات في هيئة اجتماعية».

وتعرف أيضاً بأنها «مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ذلك أن تنوع الحاجات في المجتمع يؤدي إلى قيام مؤسسات متنوعة ومتعددة، كما أن كيفية إشباع هذه الحاجات تنبثق عنها المؤسسات من الطبيعة نفسها»⁶، ومصطلح المؤسسة مشتق من عدة مفاهيم لكنها تؤدي إلى المعنى نفسه منها:

¹ - عادل محمود الرشيد، المؤسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية اتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية، دط، دب، ص 237.

² - وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة والأمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص 21.

³ - فيصل غازي، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد، العراق، 1993، ص 78.

⁴ - نفس المرجع، ص 79.

⁵ - عادل محمود الرشيد، المرجع السابق، ص 237.

⁶ - ثامر كامل الجزجي، المرجع السابق، ص 112.113.

- التأسيس: أو المؤسسة أو المؤسسة أو المؤسساتية وقد عُرفت على أنها العملية التي تكسب المنظمات والإجراءات حتمية وثباتاً¹، وتعد المؤسسة المعنى المشترك لمجموعة الإجراءات الخاصة بالتنمية السياسية بغية تطوير النظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية في إطار من التوافق.²
- المؤسسة: فهي تنظيم اجتماعي هدفه الدفاع عن فكرة معينة وضمان استمرارها، فالنقابات هدفها ضمان استقرار الفكرة والدفاع عن حقوق أعضاء النقابة، والوزارات والإدارات المختلفة هدفها تحقيق مصلحة عامة مشتركة والدفاع عن فكرة معينة وهي تنحية المصالح الفردية أمام المصلحة العامة.³

كما أن المؤسسة إحدى أهم آليات النظام السياسي في أداء وظائفه المتنوعة وهي أحد مرتكزات تطوره، فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع، ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتميز في إطار من التوافق.

هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئية⁴، لأن المؤسسات هي القادرة على إدارة قنوات الصراع السياسي وهي التي تقوم بتنظيم الصراع، ليأخذ طابعاً دستورياً والتعبير عن الصراع، وتنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والقوى الاجتماعية والعمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة داخل المجتمع.⁵

ويوضح "صموئيل هانتنغتون" أن المؤسسات تؤدي إلى إنضاج القرارات الحكومية والعمل على تنفيذها إذا تمتعت بالدعم الذي تقدمه المؤسسات المعقدة والقوية⁶، فالدولة الفاقدة للمؤسسات هي دولة ضعيفة وسيئة لأنها عاجزة ولا تستطيع السيطرة لضمان المصالح الخاصة والعامة.⁷

فالمؤسسة هي إقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار، والفارق الأساسي بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة هو مستوى المؤسسة السياسية القائمة داخل كل منها، ومدى التمتع بمؤسسات مستقرة وثابتة بعيدة عن ظاهرة الشخصية السياسية.⁸

¹ - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 31.

² - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 78.

³ - سعاد الشرفاوي، الأحزاب السياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطها)، مركز البحوث البرلمانية، مصر، 2005، ص 5.

⁴ - ثامر كامل الخزرجي، المرجع السابق ص 152.

⁵ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 79.

⁶ - Samuel Huntington, political order in changing societies, new haven yale university press. 1968. P28.

⁷ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 80.

⁸ - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 31.

وهناك من ذهب إلى أعمق من ذلك حين عرفها بأنها تعني بناء سلطة علمانية قومية موحدة، تضمن المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي أو الإيديولوجي، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز¹. وهذا يؤدي إلى ظهور وظائف سياسية متباينة، وتنمية بنى متخصصة لممارسة هذه الوظائف، والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية العامة هذه هي السمات الجوهرية للدولة القومية، دولة المؤسسات المنفصلة عن التبعية للمؤسسة أو للزعامة المهمة.

إن هذا التعريف قصد بالمأسسة أنها معيار لتنظيم الحياة السياسية وتحديثها ثم استقرارها، لأن وجود المؤسسة بصورة واقعية هو استبدال المؤسسات التقليدية بمؤسسات حديثة، تتسم بالموازنة، مع تحديد قواعد جديدة للحياة السياسية والمباشرة ببناء مؤسسات إدارية والعمل على تطوير القوانين العامة وغير الشخصية².

وعلى هذا الأساس فالمأسسة أو النمط المؤسسي ينطوي على قواعد ضابطة تعد العمود الفقري للنظام الاجتماعي لأنها بُنى أو كيانات تتميز بالحيوية، فهي ليست كيانات جامدة بل حيوية لأنها من صنع الأفراد وموحدة لسلوك أعضاء المجتمع والقوى التي تحدد ذلك السلوك ونتائجها مستقرة نسبياً نتيجة الاعتماد المتبادل بين تلك القوى³.

وهذا ما أكد عليه "صموئيل هنتغتون" في كتابه "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة" حين عرف المؤسسات بأنها «العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتاً»⁴. وعليه فالمأسسة هي وجود قواعد أساسية متمثلة في التخصيص والتباين الوظيفي والاستقلالية والتكيف في المنظمة، وهي عناصر تنعكس إيجاباً في تحقيق الأهداف المنظمة واستمراريتها ومنه تفعيل الحياة السياسية الديمقراطية.

2- خصائص المؤسسة:

تتجلى أهمية المؤسسة في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء السياسي التفاعلي القوي الذي يتميز بالاستقلالية والتكيف والانسجام والتعقيد وهي الخصائص التي تقوم عليها المؤسسات، وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتنوعة لخصائص المؤسسة مع ما قدمه "صموئيل هنتغتون" للقول بأن المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تعرف تقدماً وتخلفاً وفاعلية.

¹ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 59.

² - Samuel Eisenstadt, *Tradition change and modernity*, new york, 1973, pp 40. 41.

³ - وليد سالم محمد، المرجع السابق، ص 23.

⁴ - صموئيل هانتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ط1، تر: سمية فلؤ عبود، دار الساق، لبنان، 1993، ص 21.

ويتوقف ذلك أحياناً على معيار أساسي يتمثل في درجة تأسيسها، فدرجة تأسيس أي نسق سياسي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي القدرة على التكيف في مقابل الجمود والاستقلالية في مقابل التبعية، والتعقيد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام¹، ويمكن إبراز هذه المعايير كالتالي:

أ- القدرة على التكيف: بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها.²

كلما كان مستوى التكيف عالياً في تنظيم أو في إجراء كان هذا التنظيم أو الإجراء على مستوى عال من المؤسساتية³، وتقاس قدرة المؤسسات على التكيف من خلال ثلاثة مؤشرات هي:

— التكيف الزمني: وهو استمرار المؤسسة لفترة أطول، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت مؤسساتيتها.

— التكيف الجيلي (عمر النشوء): ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستقرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلمياً وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى، ازدادت درجة مؤسساتيتها، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور.⁴

— التكيف الوظيفي (التنظيمي في إطار وظيفي): ويتجلى في الإصلاحات والتغيرات التي تجريها على مستوى قواعدها وأنشطتها الداخلية لمواكبة الظروف المستجدة.

إذن، كلما كان مستوى المؤسسة عالياً على التكيف زادت الفاعلية، فالجمود يؤدي إلى عرقلة ممارسة نشاطها، قابلية التكيف، أي المرونة في الإجراءات لمواجهة الأزمات والتعقيدات.⁵

ب- التعقيد: بمعنى تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة أو تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من ناحية أخرى.⁶

¹ - ثامر محمد كامل، الخزرجي، المرجع السابق، ص 116.

² - نفس المرجع، ص 110.

³ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 22.

⁴ - جريدة شاوش أخوان، و أقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014، 2015، ص 49.

⁵ - فيصل غازي المرجع السابق، ص 46.

⁶ - ثامر كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص 111.

بالإضافة إلى أن المؤسسة يجب أن تكون لها أهداف عديدة لتمكينها من التكيف، يكون النظام السياسي الذي توجد فيه مؤسسات سياسية متعددة ومختلفة، أكثر قابلية للتكيف، وقد يضطر إلى مواجهة متطلبات جيل بمجموعة من المؤسسات وتتم مواجهة متطلبات جيل آخر بمجموعة مختلفة من المؤسسات¹، لأن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكيف نفسها مع مختلف المستجدات²، وبالتالي كلما ازداد التنظيم تعقيداً، ارتفع مستواه المؤسسي، قد يشتمل التعقيد على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية، هرمياً ووظيفياً³.

ج- التجانس: أي عدم وجود نزاعات أو صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر في فعاليتها، فكلما كان التعاون والتنافس بطريقة سلمية كان هذا دليلاً على حيويتها ومأسستها، والذي يتحقق بالتوصل إلى التوازن بين المؤسسات عندما يكون عملها توافيقاً⁴.

وكلما ازداد التنظيم وحده ولحمة ارتفع مستواه المؤسسي، ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى هذا المستوى، بالطبع لا بد من قدر من الإجماع شرطاً مسبقاً لوحدة أية فئة، والتنظيم الفاعل يتطلب كحد أدنى إجماعاً فعلياً في حدود وظائف الجماعة والإجراءات لحل الخلافات التي تبرز داخل هذه الحدود⁵.

د- الاستقلالية: وتعني قدرة المؤسسات السياسية على بلورة مشاريع عمل مستقلة من حيث الآليات عن باقي قطاعات⁶، أما "صموئيل هينغتون" فإنه يفتح مصطلح آخر وهو الحكم الذاتي وهو مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن التجمعات وطرائق السلوك الاجتماعي الأخرى، ورأى المفكر أن التنظيم السياسي الذي يكون أداة لفئة اجتماعية، عائلة، عشيرة، طبقة، ينقصه الحكم الذاتي والمؤسسية⁷.

لهذا فالدولة الحديثة الديمقراطية تستند إلى نظام المؤسسات الذي يكون على قدر من والاستقلالية الذاتية للبنى السياسية استقلالية الدولة بالقياس للقوى الاجتماعية والاقتصادية، كذلك

¹ - صموئيل هينغتون، المرجع السابق، ص 28.

² - عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة سبتمبر 2014، ص 157.

³ - صموئيل هينغتون، المرجع السابق، ص 27.

⁴ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 47.

⁵ - صموئيل هينغتون، المرجع السابق: ص 32.

⁶ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 46.

⁷ - صموئيل هينغتون، المرجع السابق، ص 30.

استقلالية الأحزاب السياسية عن أصولها الطبقية والاجتماعية إذ تتحول إلى قوة للدفاع عن مختلف الطبقات.¹

أي أن المؤسسة لا تكون خاضعة لغيرها وأهم معايير الاستقلال هي:

● **الاستقرار المالي:** ويظهر ذلك في نوع تمويل المؤسسة فيما كان داخلياً أو خارجياً فالتمويل الذاتي يعطي أكثر استقلالية أما الذي تمنحه الدولة أو هيئة خارجية فإنه يحد من استقلاليته ويجعلها خاضعة لسيطرة هيمنة الدولة.

● **الاستقلال الإداري التنظيمي:** يتجلى في استقلالية المؤسسة في تسيير شؤونها الداخلية وفقاً للتنظيم الداخلي ويتعزز الاستقلال بوجود اتصال بين مؤسسات المجتمع وتعاونها وتماسكها وضرورة الشفافية في نشاطها ويوجد مؤشر آخر لقياس درجة الاستقلالية وهو مهم جداً في استقلالها يتمثل في نشأة المؤسسة فأصل أن التنظيمات غير الرسمية تكون طوعية، ليس للدولة تدخل في نشأتها.

فالمؤسسات إذن ضرورية ومهمة لحماية المجتمع، إذ يفترض "صاموئيل هينتغتون" أنها تجنب المجتمع العودة إلى حالة التجزئة وتعمل على تصفية الأزمات المختلفة²، لأنها تنظيمات تتمتع بالشرعية لإشباع حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم عبر الزمن، ومن هنا فتطورها يأتي في إطار التغيرات في البنية الاجتماعية.

فالمؤسسية هي مجموعة قوانين راسخة وثابتة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية، وهي أنماط مستقرة للسلوك الذي يتم الاعتراف به وتنميته من قبل المجتمع.³

وتكمن أهمية المؤسسة في أن وظائف المؤسسات تعمل على التنسيق بين الفاعلين الاجتماعيين وتنظيم التبادل بين مصادر الأفراد وتحديد الأهداف الاجتماعية المشتركة، ويمكن تحقيق هذه الوظائف المؤسسية بصورة واقعية عبر إبدال المؤسسات التقليدية بمؤسسات حديثة تتسم بالمرونة مع تحديد قواعد جديدة للحياة السياسية⁴، حيث تبين أن ضعف أو مدى قوة المنظمة يعود إلى حد كبير إلى نمو العناصر المؤسسية واكتمالها.

بالمعنى الشامل لهذا المفهوم، الذي ينسحب على قوة هيكل المنظمة وصلابتها وحيويتها، وتعتبر درجة المؤسسية أحد معايير تقدم أو تخلف المؤسسات والتنظيمات المختلفة، ومن ثم فعاليتها.⁵

¹ - ثامر محمد كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص 154.

² - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 80.

³ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 17.

⁴ - ثامر محمد كامل الخزرجي، المرجع السابق، ص 153.

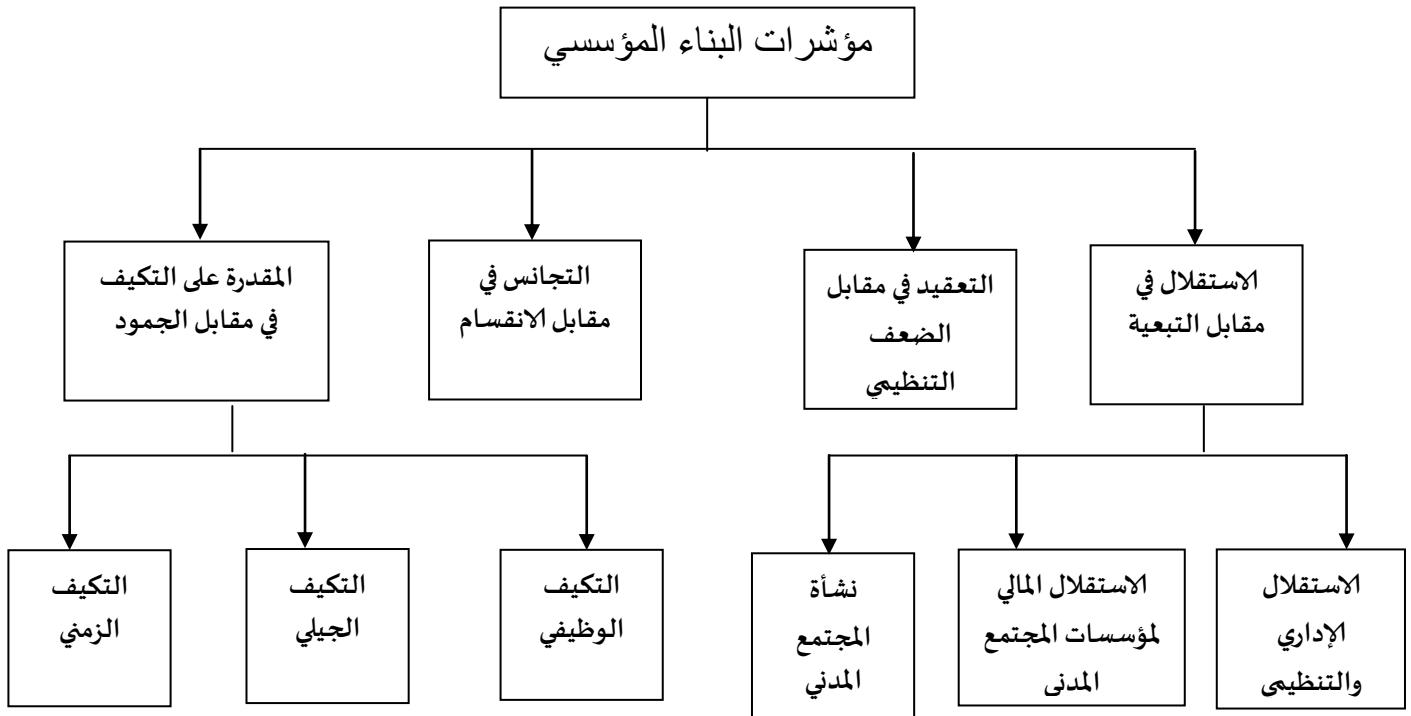
⁵ - جهيدة شاوش اخوان، المرجع السابق، ص 49.

وبهذا تبدو المؤسسة ذات أهمية في كل المجتمعات، فالنظام السياسي لا يستطيع احتواء التغيير السياسي لفئات جديدة من السكان واستيعابه إذا لم يمتلك القدرة على بناء المؤسسات التي تستطيع تنظيم المد الشعبي الجديد ودمجه بصورة دائمة ومستقرة في إطار الدوائر الوظيفية المختلفة في المجتمع¹.
لأن المجتمعات الحديثة تمكنت من استيعاب كل الاتجاهات السياسية في المجتمع من خلال توفير كل متطلبات المؤسسة وهذه الأخيرة تم التوصل إليها من خلال البنية السياسية والاجتماعية وتفاعلها في الساحة السياسي.

بناء على هذه الخصائص نقول إن عملية المؤسسة تراعي:

- ✓ الالتزام: وهو وضع أهداف يلتزم بتحقيقها الجميع.
 - ✓ روح المشاركة: العمل المشترك حتى وإن وجد الاختلاف.
 - ✓ قوة الأداء: أداء تام للوظيفة مع التكيف في حالات الطوارئ.
- وعليه خصائص المؤسسة تشمل العناصر الموضحة في الرسم أدناه:

الشكل رقم 1: خصائص المؤسسة



المصدر: جهيدة شاوش أخوان، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014، 2015، ص 51.

¹ فيصل غازي، المرجع السابق، ص 80.

المطلب الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي أنماطه ومحدداته

يعرّف مفهوم الاستقرار السياسي تعدد واختلاف، الأمر الذي خلق نوعاً من اللبس والاضطراب ويعود ذلك إلى ظاهرة الاستقرار السياسي فهي نسبية في المعنى والتطبيق، إذ يرى اتجاه أن الاستقرار يكون في ضعف المطالب والرضا عن النظام، واتجاه آخر يرى أنه يشير إلى قوة النظام في أداء وظائفه، واتجاه ثالث يرى أنه يعرف بمؤشرات وجود أو عدم والاستقرار السياسي، لهذا تتبنى الدراسة التعريفات والمؤشرات التي توحى بالاستقرار السياسي.

1- مفهوم الاستقرار السياسي:

تعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية تتسم بالديناميكية أو الحركية مما صعب من تحديد مفهوم شامل ودقيق له، إذ يتكون من مصطلحين: الاستقرار وصفته السياسية، وكلمة الاستقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقر، يستقر، استقراراً وهو يعني السكون والثبات.

وقد وردت الكلمة أكثر من مرة في القرآن الكريم وكلها معانٍ إيجابية وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ

فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾¹، وفي قوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾² إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والقرار.

لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية، فالقاموس الفرنسي لاروس "larousse" يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء حالها أو الوضعية على حلها أي على ما هي عليه بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر، أما الموسوعة البريطانية "Encyclopedia Britanica" عرفت أنه: «الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع»³.

وبذلك فهو يشبه قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطلب الجماهير والتكيف مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية المحيطتين به على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره، ويحول دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات تصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية⁴.

¹ - سورة البقرة، الآية، 36.

² - سورة الفرقان، الآية، 24.

³ - Benton Helen, *Encyclopedia Britannica*, tondon, 1997, p727.

⁴ - سعد صلاح عيسى، (2003_2015). *impact of political stability and economic development*. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 43، 2008، ص 4.

ترى الأستاذة "نيفين مسعد" أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة «تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمحاربة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق، دعماً لشرعيته وفعاليتها»¹.

ومن تعريف الكاتبة يتضح أن الاستقرار ليس وليد قوة عسكرية وأمنية، بل هو وليد تدابير متعددة تمتع النظام السياسي بالشرعية كما يتطلب تحقيقه تكاثف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء²، ويعرف "هيروتز" الاستقرار السياسي بأنه: «عملية التغيير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضاؤل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام»³.

ما يفهم من هذا التعريف أن الاستقرار ليس بالضرورة الثبات الدائم دون تغيير، بل أنه قد يعرف تغيراً ولكن دون حالة عنف، وهنا تكمن مقدرة النظام على التكيف وهذا ما يؤكد تعريفه الذي يرى أنه عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراع والأزمات داخل المجتمع بما يمنع وصولها إلى في أضيق الحدود، وكذلك قدرته على تلبية المطالب الموجهة إليه من خلال مؤسساته، وبما يكفل كفاءته⁴.

أما "ريتشارد هيقوت" **Richard Higt**، فيذهب عكس هذا التعريف حينما وضع اتجاهين في تعريفه للاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظاماً مستقراً أو نظاماً يسوده الاستقرار، أما الاتجاه الثاني فهو ينظر إلى الاستقرار على أنه غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغييرات متكررة في الحكومة يعتبر نظاماً غير مستقر⁵.

أما عالم السياسة "صموئيل هانتنغتون" فقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات منخفضة متوسطة ومرتفعة وإلى نظامين مدني وبرتيوري⁶.

فالنظام قد تواجهه ظروف وأزمات وصراعات داخلية، بإمكانها الاستمرار أو قد تتعرض للانفراج منها وهو ما يفسر مضمون الاستقرار السياسي، فإن عجز النظام السياسي ولم تعد له قدرة على مواجهة

¹ - نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1988، ص هـ.

² - أحمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار في العراق بعد عام 2003، دراسة في المفهوم والأسباب، مجلة كويت للعلوم السياسية، العدد 13، ص 42.

³ - درهم محسن أحمد الحالي، دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003-2008، أحزاب اللقاء المشترك: دراسة حالة معهد بيت الحكمة، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 1.

⁴ - نفس المرجع، ص 7.

⁵ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 68.

⁶ - محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، دفاير السياسية والقانون، العدد 15، جوان 2015، ص 311.

هذه الظروف الحالكة بكل سلمية وعدم استعمال العنف فإنه منخفض¹، أما إن كان له نسبة من المقدرة ومعالجة الأزمات بشكل سلمي فإنه متوسط وإن كانت له كل القدرة على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع مع عدم استخدام العنف فيه² فهي مرتفعة.

وهناك بعض الدارسين يرون أن الاستقرار السياسي يعرف بما يتضاد وهذه الظاهرة، أي ظاهر عدم الاستقرار السياسي بمعنى أنه عند غياب الانقلابات العسكرية والدور غير الاعتيادي للجيش في الحياة السياسية والحروب الأهلية وحركات التمرد والانفصال والصراعات الحزبية والدينية والطائفية وكل أشكال العنف السياسي، سواء أكانت فردية أو جماعية... وهي مؤشرات على عدم الاستقرار.

وعلى هذا الأساس فإن الاستقرار السياسي لا يعني مجرد استمرار النظام القائم، ولكنه يشمل الأسس والمقومات التي يستند إليها في الاستمرار، وهنا يجب التمييز بين الاستمرارية السياسية المستندة إلى أسس ومقومات تتعلق بكفاءة النظام وفاعليته وقدرته على تجديد ذاته وتطوير قدراته ومؤسساته وتعميق أسس شرعية ومصادرها، وتلك المستندة إلى انخراط النظام في درجة عالية من العنف ضد القوى المعارضة، وهنا يكون ثمن الاستمرار باهظاً.³

ويرى "صمويل هانتنغتون" أن عدم الاستقرار السياسي يظهر في الحكومة ذات المستوى المتدني من المؤسسية، فهي ليست حكومة ضعيفة وحسب بل إنها حكومة غير مستقرة⁴، ويعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه الحالة التي يصبح فيها النزاع في الأنظمة الاجتماعية والسياسية على السلطة غير قابل للتنظيم بشكل ملائم، ويؤدي إلى تغير سريع وشديد نسبياً في بناء النظام.⁵

ومفهوم عدم الاستقرار السياسي هو مرادف لمفهوم العنف السياسي وقد استخدم هذا الأخير أيضاً في عدة تعريفات لمفهوم الاستقرار السياسي، من بينها عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليها والناבעة من البيئة الداخلية أو الخارجية للنظام.⁶

¹ - شاهر إسماعيل الشاهر، الاستقرار السياسي معايير ومؤشراته، مؤسسة دام برس الإعلامية، سوريا، نشر 31، 08، 2012، https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497.

² - المرجع السابق، ص 2.

³ - حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 57.

⁴ - محمد خلف الرقاد، دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن، 1989، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2001، ص 4.

⁵ - درهم محسن أحمد الحالي، المرجع السابق، ص 40.

⁶ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 4.

وفق دراسة أعدها "جلال معوض" حول ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية توصل إلى أن عدم الاستقرار السياسي يعني التغيير السريع في العناصر الحاكمة واللجوء إلى العنف السياسي بمظاهره المختلفة وبينت الدراسة عوامل عدم الاستقرار السياسي مثل عدم الاندماج، والقومي والانحطاط المؤسسي، والأزمات الاقتصادية كالتضخم وانخفاض الأجور والرواتب وارتفاع الأسعار والبطالة.¹

هذا وقد خلص عدة باحثين إلى أن عدم الاستقرار السياسي هو وضعية تنسم بالتغيير السريع غير المنضبط، مع وجود صراع يؤدي إلى العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي على المواجهة، يستشف من ذلك أن عناصر عدم الاستقرار السياسي . يتمثل في اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي وعدم احترام القواعد الدستورية وتناقص أو انهيار شرعية مؤسسات النظام أو انهيارها، فمتى ظهرت هذه المؤسسات يمكن الحكم على الوضع السياسي بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ومتى انعدمت فهذا يعني عكس تلك المؤشرات، وبالتالي الوضع يتسم بالاستقرار السياسي.²

وبهذا تعددت تفسيرات مفهوم الاستقرار وعدم الاستقرار بين مختلف المفكرين باختلاف منطقاتهم وأساليبهم فيرى "صاموئيل هاينتنتون" من خلال اعتماده لمقاربة مؤسسية أن عدم الاستقرار ينتج عندما تتجاوز المطالب قدرات النظام السياسي.³

أما "حمد عبد الرحمان حسن" فيرى أن عدم الاستقرار هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى.⁴

ويعرفه "جونسون ويستيفنسون" بأنه: «حالة تصيب النظام بانهايار الإطار المؤسسي وحلول العنف مكان الخضوع للسلطة بهدف تغيير أشخاص أو سياسات أو الوصول إلى السلطة من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي»⁵، وهو عدم اطمئنان الفرد في المجتمع على صيانة حقوقه،

¹ - محمد خلف، نفس المرجع، ص 6.

² - حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 52.

³ - سيد أحمد كبير، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء (1989-2013) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014، ص 328.

⁴ - صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010) دراسة سياسية رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، 1433، 2012، ص 16.

⁵ - نفس المرجع ص 17.

وخوفه من ممارسة حرياته المشروعة في الرأي والفكر وفي ظل القوانين وفي اكتساب المعرفة واحتراف الحرف التي يميل إليها وبهاها.¹

وهناك من التعاريف ما كان تركيزها على شرعية النظام السياسي وعلاقته بالقوى الأخرى، ومن بين هذه التعاريف نجد تعريف "حسين موسى الصفار" الذي يرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداة والنزاع وتندلع بالتالي الحرب.²

فاستقرار أي نظام سياسي يعني قدرته على الحفاظ على ذاته عبر الزمن، بمعنى الاستمرارية وينبغي على النظام السياسي أن يكون أكثر استقرار كلما كانت سياسته تحقق أكبر قدر من التعاون بين أعضاء النخبة الحاكمة وأفراد المجتمع.³

وبصورة أخرى يمكن وصفه بأنه قدرة النظام السياسي على إدارة شؤون الدولة بكفاءة بالطرق السلمية والمشروعة من خلال تفعيل مؤسسات الدولة وتحقيق المساواة وتعزيز المشاركة في صناعة القرار السياسي من قبل أفراد المجتمع.⁴

وما لا يجب إغفاله، أنه عند محاولة فهم الاستقرار السياسي أو مصطلح الحكومة المستقرة فإن استقرار أي نظام سياسي يعني قدرته على الحفاظ على ذاته عبر الزمن بمعنى أن تكون سياسته تحقق أكبر قدر من التعارف بين أعضاء النخبة الحاكمة وأفراد المجتمع، مع إزالة الصراعات وأي عنف اجتماعي.⁵

لأن عدم التوازن أو الاتساق بين مدخلات النظام السياسي ومخرجاته أي عدم الرضى من قبل الأفراد لسياسات الحكومة وعدم تأيدها وفي المقابل تتخذ هذه الأخيرة إجراءاتها وفقاً لمعطيات ما تصبح، الفجوة كبيرة بين الطرفين مما يؤدي حينها إلى عدم استقرار سياسي، لذلك فإن استقرار السلطة السياسية واستمرارها يتوقفان على رضا المجتمع بها وقبوله، وهي متى ما طبقت دستورياً أو قانونياً يضمن للجميع حكماً ومحكومين حقوقهم وبينت امتيازاتهم وواجباتهم وحددت صلاحياتهم ومسؤولياتهم فإن رضا وقبول الناس بها سيكون أمراً واقعاً بوصفها حازت ثقتهم وبذلك استحصلت شرعيتها.⁶

¹ - نفس المرجع، الصفحة نفسها.

² - حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضمائنه، الدر العربية، بيروت، 2005، ص 15.

³ - محمد الصالح بوعافية، ص 74.

⁴ - علي بن سليمان بن سعيد الدرهميا، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2012-1434، ص 9.

⁵ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 74.

⁶ - وليد سالم محمد، المرجع السابق، ص 154.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول أنه كلما كانت مخرجات النظام أكثر اتساقاً مع مدخلاته اقترب النظام من الاستقرار، وعلى العكس، فكلما كان هناك تنافر بين مدخلات النظام ومخرجاته، مال النظام إلى عدم الاستقرار.¹

وهناك من يعرف الاستقرار بشقه الآخر أي عدم الاستقرار السياسي لهذا وضع لنا "صاموئيل هانتنغتون" معادلة في عدم الاستقرار السياسي مفادها أن عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، أي ببساطة أن عدم الاستقرار يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة لها.

وذلك يعني أن انعدام الاستقرار يتزايد بزيادة المطالب السياسية من قبل الشعب أو قوى المعارضة في مقابل ذلك يخفق النظام السياسي في تلبية تلك المطالب التي تتمثل في المشاركة في صنع القرار.²

وهناك اتجاه ينظر إلى الاستقرار السياسي من زاوية غياب العنف السياسي وهو من المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بعدم الاستقرار السياسي وإحدى الصور ذات العلاقة بالاستقرار السياسي ويعرف البعض العنف السياسي بأنه: «كل الهجمات ذات الطبيعة الجماعية التي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه، بما في ذلك الجمعيات السياسية التنافسية أو الذين يشغلون مراكزه أو ينفذون سياساته».³

وهو ظاهرة عالمية تعرفها جميع المجتمعات بدرجات مختلفة ولأسباب متعددة وهو ليس ظاهرة سلبية أو مرضية على الدوام بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية.

وفي هذا الإطار يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في تاريخ الإنسانية التي لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من الاستبداد، لهذا يظل العنف السياسي أحد أساليب بل ربما الأسلوب الوحيد للتغيير السياسي.⁴

وهذه إحدى إيجابيات العنف السياسي الذي قد يؤدي إلى الاستقرار السياسي، وما يجب التأكيد عليه هو أن الاستقرار السياسي في النظام السياسي يعني قدرته على الحفاظ على ذاته عبر الزمن، بمعنى

¹ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 81.

² - حاتم عبد القادر محمود وصديق بلل إبراهيم، الاضطراب السياسي ودوره في مفهوم الصورة الوجدانية للدولة، العلاقات العامة السياسية كمتغير معدل، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، 2016، ص 78.

³ - محمد أحمد على العدوي، مؤسسات المجتمع المدني والاستقرار السياسي المؤسسات الخيرية الخليجية، دراسة حالة، مجلة شؤون خليجية، العدد 64، شتاء 2011، ص 20.

⁴ - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات تفاعل والصراع، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 305.

الاستمرارية، وينبغي على النظام السياسي أن يكون أكثر استقراراً كلما كانت سياسته تحقق أكبر قدر من التعاون بين أعضاء النخبة الحاكمة وأفراد المجتمع مع إزالة الصراعات.¹

لا بد من الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي ليس محصوراً في البعد السياسي من ثبات النظام واستقراره، بقدر ما يعكس أبعاداً اجتماعية واقتصادية متمثلة في استيعاب المكونات المجتمعية، لأن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي هما ركيزتا الاستقرار السياسي لأن كثيراً من أبعاد الصراع السياسي منشؤها وأسبابها ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية.²

أيضاً الاستقرار السياسي يعكس البعد الأمني والمتمثل في خلو النظام من مظاهر التسلط والعنف والاضطرابات السياسية.³

ومما سبق يتضح أن الاستقرار السياسي يعنى قدرة النظام على الاستمرارية والبقاء لكن دون استخدام أدوات القهر، بل يسعى إلى إشباع الحاجات الاجتماعية التي تؤدي إلى الرضا على هذا النظام السياسي من أجل الاستمرارية والبقاء، لأن الاستقرار السياسي يستمد استمراريته من المشروعية والفاعلية السياسية، وأي قطيعة بين النظام السياسي والأفراد أو القوى الاجتماعية أو الحركات السياسية هو بداية حالة الإكراه والعنف السياسي، ومنه عدم لاستقرار السياسي.

2- أنماط الاستقرار السياسي ومحدداته:

قبل التطرق إلى أهم مظاهر الاستقرار السياسي في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا بد من الإشارة إلى نمطين أساسيين من أنماط الاستقرار السياسي:

- النمط الأول الاستقرار الزائف: أو الظاهري أو كما يسميه البعض المؤقت والنظري القائم على انتشار القمع وتفشي الفساد والمحسوبية في ظل فقدان الحقوق والعدالة والإحساس بعدم الطمأنينة والخوف المزمّن من الدولة، لأن الخوف كما يقول سقراط يجعل الناس أكثر حذراً وأكثر عبودية، إنه الاستقرار السياسي الناتج عن العقلية المتسلطة والمهيمنة.⁴
- فبعض الأنظمة تبدو في حالة من الاستقرار السياسي ظاهرياً رغم ممارساتها القمعية وسياساتها المبنية على التسلط والقهر، ولهذا فإن الاستقرار السياسي القاضي ببناء وحدة وطنية وتماسك فئات

¹ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 74.

² - درهم محسن أحمد الحالي، المرجع السابق، ص 19.

³ - نفس المرجع، ص 18.

⁴ - بن يمينة شايب الذراع، المؤشرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي 2019، ص 109-110.

المجتمع وترابطها سواء فيما بينها أو بين السلطة السياسية القائمة وكل هذا بهدف تثبيت دعائم دولة دائمة ومستقرة¹،

يتحقق الاستقرار بوجود الثقة المتبادلة والرضا المتبادل بين السلطة والدولة، فالأنظمة التي لا تثق بشعبها أو الشعب الذي لا يثق بحكومته فإنهما مهددان بشكل حقيقي في أمنها واستقرارها، لأن الأمن الحقيقي والاستقرار العميق هو الذي يستند إلى حقيقة راسخة وهي توفر الثقة العميقة والمتبادلة بين السلطة والمجتمع.²

وبهذا الاستقرار لا يمكن أن يتحقق على الصعيد الواقعي بعيداً عن انسجام الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع.

والدول التي تعيش حالة حقيقية من الوثام والانسجام على صعيد الرؤية والخيارات بين السلطة والمجتمع، هي الدولة المستقرة والقادرة على مواجهة كل التحديات والمخاطر³، فقوة المجتمع في انسجامه السياسي مع نظامه السياسي، وقوة النظام السياسي في ثقة المجتمع به وبخياراته السياسية والاستراتيجية، لذلك فإن الاستقرار يتطلب وبشكل دائم العمل على غرس بذور الثقة بين السلطة والدولة.⁴

وما تقوم به بعض الأنظمة من إصلاحات شكلية صورية، فإن ذلك لا يعد سوى أن يكون محاولة يائسة لاكتساب شرعية سياسية مفقودة أو زائفة وبعيدة كل البعد عن معنى وهدف الاستقرار السياسي⁵ وهدفه، فعند محاولة البحث في واقع الاستقرار السياسي تظهر مؤشرات تثبت الشق الآخر الموجود أي عدم الاستقرار السياسي مثل وجود صراعات عرقية وإثنية والنظام السياسي غير قادر على خلق انسجام للتعامل مع كل طائفة، وتفشي ظاهرة الاحتجاجات والمظاهرات وعدم الرضا على السياسات العامة للحكومة، بالإضافة إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية وبقاء الدولة فقيرة ومتخلفة فهذه الشعوب تعاني الفقر والتدمر والتعصب من الواقع السياسي وتبحث عن التغيير والإصلاح.

وكل هذه المؤشرات تعبر عن حالة عدم الاستقرار السياسي وإن كانت ليست قطعية ومن بين أدوار الوسائط السياسية التي تلعبها لإرساء الاستقرار نجد:

أولاً: تعمل على نشر الروح الوطنية التي تؤدي إلى تماسك المجتمع والحفاظ على مكتسبات الدولة وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية.

¹ - شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق، ص أ.

² - محمد محفوظ، على ضوء تحولات الربيع العربي كيف يبني الاستقرار السياسي في الدول العربية، دراسات ومقالات، دع، دت، ص 82.

³ - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 81.

⁴ - نفس المرجع، ص 82.

⁵ - بن يمينة شايب الذراع، المرجع السابق، ص 109.

ثانياً: كما تعمل على نشر التسامح والحوار بين أفراد المجتمع.

ثالثاً: العمل على خلق قواسم مشتركة مع الدولة ومؤسساتها وبخاصة الأمنية منها لإنهاء حالة التناقض والتصادم بين الجانبين والعمل على خلق مشتركة تساهم في تسريع عملية التنمية وتطويرها بما يحافظ على أمن وسلامة واستقرار المجتمع والدولة.¹

● النمط الثاني: الاستقرار الحقيقي أو الدائم في ظل المبادئ الديمقراطية حتى وإن تخللته بعض المظاهر الدالة شكلاً على عدم الاستقرار، ومن ذلك الاحتجاجات والإضرابات التي هي أصلاً من طبيعة الممارسة الديمقراطية هدفها افتكاك بعض الحقوق والمكاسب التي يعمل النظام الديمقراطي بآلياته على تليبيتها.²

والتحديات والمخاطر لا يمكن مواجهتها إلا باستقرار سياسي عميق، ولا استقرار حقيقي إلا بديمقراطية وتنمية مستدامة، لذلك فإن الخطوة الأولى والاستراتيجية في مشروع مواجهة تحديات³، تكون بتعزيز الاستقرار الحقيقي بإرساء أسس ومبادئ حقيقية لمؤسسات سياسية وقوى اجتماعية تقود العملية السياسية بكل حرية وديمقراطية.

من هذه الأنماط يمكن إبراز مؤشرات الاستقرار السياسي:

قد تتعارض وتتجاذب كل المحددات والمؤشرات الإيجابية والسلبية لظاهرة الاستقرار السياسي فيما بينها داخل المجتمع الأمر الذي يُصعب من الحكم على هذا المجتمع بالاستقرار من عدمه⁴، لكن عموماً حالة التأييد والرضى والهدوء وغياب أشكال العنف تمكن من إبراز مؤشرات الاستقرار واختلف الباحثون أيضاً في تحديد المؤشرات التي يمكن تحديد أهمها:

— أول مؤشر يعد هاماً وضرورياً في الاستقرار هو استقرار الوضع الأمني، فالمجتمعات غير المستقرة

سياسياً هي التي تشهد اضطرابات وتحولات أمنية، يؤدي حتماً إلى لعدم الاستقرار السياسي في حين أن الاستقرار الاقتصادي يعتمد على الوضع السياسي والأمني في المجتمع.⁵

— نمط انتقال السلطة في الدولة: تعتبر عملية انتقال السلطة داخل النظام السياسي مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي،

¹ أحمد بوشاقور وأحمد بوعلوش، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني، رسالة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018، ص 72.

² بن يمينة شايب، المرجع السابق، ص 110.

³ محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 82.

⁴ محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة المفهوم والغايات، المرجع السابق، ص 309.

⁵ أحمد شكر حمود الصبيحي، المرجع السابق، ص 16.

بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في شخص الحاكم أو التنظيم السياسي أو الاثنين معاً.¹

ويقصد بنمط انتقال السلطة هو تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبعاً باختلاف نوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية التغيير والانتقال وفقاً لما هو منصوص عليه في الدستور فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً على الاستقرار السياسي²، والعكس إذ أخذت العملية طوقاً أخرى فذلك يعد مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي.

— **تدعيم المشاركة السياسية:** تعد المشاركة السياسية أحد مقاييس وصف النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي التي توافر للأفراد القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية المحلية، وبذلك تصبح الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية³.

وتعتبر الممارسة الفعلية للديمقراطية، وإتاحة الفرصة للجماهير لمشاركة السلطة في تسيير شؤون المجتمع وحل مشاكله من مؤشرات الاستقرار السياسي، فالمشاركة السياسية هي جوهر العملية السياسية وهي فعلاً وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية⁴.

— **الفعالية السياسية:** إن النظام السياسي القادر على التكيف والاستقرار في ظل مستجدات داخلية وخارجية ومواقبتها بقرارات تكيفيه يسمح له بالاستقرار في أداء الوظائف بكل فعالية أما إذا كانت مؤسسات النظام غير قادرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الداخلية، فإن ذلك سيكون مدعاة إلى عدم الاستقرار السياسي نتيجة لجوء الجماعات المناهضة إلى العنف⁵ والفعالية السياسية هي محصلة لشرعية السلطة الحاكمة ومدى رسوخها.

ودرجة فاعلية أجهزة الدولة ومؤسساتها في إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وتأكيد هبة الدولة في ظل سيادة القانون ومواجهة المشكلات والتحديات كالفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفساد⁶.

¹ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 84.

² - محمد صالح شطيب، أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 30، ص 307.

³ - نفس المرجع، ص 308.

⁴ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 84.

⁵ - محمد صالح شطيب، المرجع السابق، ص 308.

⁶ - حسين توفيق إبراهيم، العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، المحددات، المحددات، المجالات، والأفاق، ورقة عمل مقدمة مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع الذي تنظمه جمعية التربية الإسلامية، مملكة البحرين، من 4-2 مارس، 2010، ص 6.

وهذا لا يتحقق إلا بقوة الدولة وقدرتها على حماية الأفراد، إذ تعتبر قوة النظام السياسي من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، لأن ذلك يعد دليلاً على قوته والعكس صحيح، فالنظام السياسي يصاب بحالة من الخلل بسبب ضعف أحد مكوناته أو بسبب لجوئه إلى سلوك يتعارض مع ميول الجمهور ورجباته، عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفهما بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فمهما من طرف المواطنين.

ويتعرض النظام إلى الخلاف ويعجز عن جلب المساندة والموارد والدعم الضروري لبقائه واستمراره¹، وهناك اجتهاد من قبل البروفيسور محمد يونس الحائز على جائزة "نوبل"، حيث أنه صمم مقياساً للاستقرار السياسي يتكون من مجموعة من المؤشرات على النحو التالي:

- استمرار النظام الحاكم مع تكرار تغيير الحكومة هو محدد لعدم الاستقرار السياسي.
- عدد الانتخابات العامة التي أجريت في البلاد دون رضى الشعوب.
- زيادة عدد الأحزاب السياسية الشكلية فقط.
- مدى قوة الحزب المسيطر في الدولة.
- نسبة الإنفاق العسكري.
- درجة التهميش الاجتماعي والسياسي في الدولة.²
- وقصد الكاتب بهذه المؤشرات أن وجودها محدد لعدم الاستقرار السياسي.
- أما فريق آخر من الباحثين فرصد جملة أخرى من مؤشرات عدم الاستقرار، ورأى هؤلاء أن غياب هذه العناصر هو مؤشر على الاستقرار وهي:
- وجود نزعات انفصالية وصراعات عرقية وإثنية مع غياب رؤية استراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي والطائفي.
- عدم قيام شرعية النظام السياسي وعدم رضا المحكومين به.
- ضعف النظام السياسي عجز قدراته عن حماية المجتمع من الأخطار الخارجية المحتملة.
- عدم استقرار الحكومة بمعنى التغيير السريع للحكومة والسلطة التنفيذية القائمة.
- عدم الاستقرار البرلماني بمعنى حل البرلمان قبل انتهاء عهده الانتخابية انتفاء لوجود آليات للتداول السلمي على السلطة السياسية.

¹ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 61.

² - محمد أحمد علي العدوي، المرجع السابق، ص 12.

— تفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع وسيادة الاضطرابات وغياب لغة الحوار.¹

— غياب العنف السياسي أي وجود التكامل القومي وغياب النزاعات الانفصالية والصراعات العرقية والإثنية أو محدوديتها، وهذا لا يعنى التجانس القومي بالضرورة.

لكن المقصود هو وجود رؤية واستراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي، والثقافي من شأنهما تحقيق التكامل القومي في الدولة وحل النزاعات والقضاء على النزاعات الانفصالية²، فعدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي، فالأوطان التي تكثرت قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار نتيجة اختلاف الآراء والأهواء.³

إن رأى المفكرون كان رأيهم صائب إلى حد كبير لهذا فإن الدولة التي تواجه هذا الظرف مطالبة باحتواء الجميع، وغياب العنف السياسي لا يتحقق فقط نتيجة ممارسة القوة أو التهديد من جانب الحكومة، وإنما لا بد من الاعتماد على أساليب ووسائل أخرى تؤدي إلى تحقيق النظام والرضا عنه.⁴

ولا شك أن النظام السياسي تواجهه أزمات من عدة جوانب لكن كيفية المواجهة والتعامل مع هذه الأزمات يكون بأسلوبين إما باستخدام العنف للسيطرة، إذ كانت الأحداث تدفع النظام إلى ذلك أو اللجوء إلى أساليب الحوار والاحتواء والتعامل مع الأزمة بنجاح، وهذا ما قدمه "عبد الرحمان حسن" حين رأى أن عدم الاستقرار يظهر في عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات بنجاح، وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها.⁵

هذا ويعتبر غياب العنف على مستويين النظام و الشعب أحد مؤشرات ظاهرة الاستقرار السياسي في الدولة واختفاء كل أشكال الحروب والتمردات والثورات.

وعلى العموم فإن مؤشرات الاستقرار السياسي تعني غياب كل مظاهر الصراع والعنف السياسي سواء بشقيه الرسمي أو الشعبي كالعصيان المدني والاعتصامات أو الأزمات الداخلية كالاستقالات الوزارية أو التغييرات السريعة في المناصب العليا.

إن الاستقرار السياسي هو نتاج علاقة بين فئات المجتمع والدولة وهذه العلاقة تعاونية، فالسلام في مضمونه وجوهره ليس وليد القوة الأمنية والعسكرية، وإنما هو وليد عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تجعل من كل فئات المجتمع عينا ساهرة ومصدرا أساسيا للاستقرار،

¹ - بن يمينة شايب الذراع، المرجع السابق، ص 110.

² - بهاء الدين مكاوي، الاستقرار السياسي، مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه، د.د، د.ط، ص 1.

³ - عزوز محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار في الدولة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2189، 2، 12، 2008، ص 2.

⁴ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 80.

⁵ - حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسي في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2015، ص 74.

فالاستقرار الحقيقي يتطلب بناء أسس الثقة المتبادلة بين فئات المجتمع وطبقاته كافة والسلطة الحاكمة¹.

وبناء على ما تقدم، يتضح أن هناك العديد من المقاييس التي يكمن من خلالها قياس حجم الاستقرار السياسي في أي مجتمع ويشكل مقياس عازار للاستقرار السياسي أهمها - ذلك أنه يركز على مدى تحقيق الاستقرار في علاقات التعاون والصراع بين الحكومة والأفراد².

الشكل رقم 2: أنموذج عازار لقياس تحقيق الاستقرار السياسي

النقاط	المجموعة الأولى	النقاط	المجموعة الثانية
	علاقة تعاون بين الحكومة والأفراد		علاقة صراع بين الحكومة والأفراد
	اتباع سياسات ذات قيمة معنوية (احتفالات، أعياد وطنية، وحضور المؤتمرات الدولية)		اتباع سياسات تؤدي إلى توتر العلاقة (إقالة مسؤولين، تغيير مفاجئ في الحكومة)
	اتباع سياسات تحسن من العلاقة مع الأفراد (تحسين نوعية الحياة الاقتصادية، والسياسية وإصدار قوانين تعمل على تعزيز الحريات وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية... وإقامة مبادرات لتحقيق الرفاهية، توفير الحاجات الأساسية للمواطنين والتوسع في الانتخابات، وزيادة برامج الرعاية الاجتماعية والتأمين الصحي.		إتباع سياسات تقود لتدهور نوعية الحياة. زيادة عدد الوفيات وفقدان احترام القانون وانتشار الخوف والقهر وتفشي المرض والجوع واستخدام النظام لكافة أدوات القهر المادي... للإعدامات والاعتقال.
(8-1)	أعلى درجات التعاون	(15-9)	

المصدر: رضوان محمود المجالي: أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، دفاتر

السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص 53.

¹ - سعد صلاح عيسى، المرجع السابق، ص 15.

² - رضوان محمود المجالي، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015، ص 53.

ومما سبق يتضح أن مؤشرات الاستقرار لا تظهر في الحفاظ على النظام السياسي في السلطة أطول مدة ممكنة، وإنما في قدرته على المحافظة على وجوده في ظل الأزمات، ويكون هذا الحفاظ بطرق سلمية وليس بالقوة والإكراه.

أي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع مع عدم استعمال العنف، هو أحد أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي¹، فمؤشرات الاستقرار السياسي الحقيقي تظهر في عدم التغيري السريع في العناصر الحاكمة وعدم اللجوء إلى العنف بمظاهره المختلفة.

ومن خلال ما تقدم، نخلص إلى أن الاستقرار السياسي بوصفه مفهوما حديثا قد تطور بتطور النظم السياسية منذ الحضارات القديمة إلى غاية التحولات السياسية والتوجه الديمقراطي.

لكنه أدى إلى تعقيد الحياة السياسية وتداخلها مع عدة أصعدة أخرى اقتصادية واجتماعية مما صعب تحديد المفهوم، ومن ثم ظهرت عدة تعاريف للمفكرين كل واحد من زاويته.

ومن الأنماط والمؤشرات السابقة للاستقرار السياسي ندرج التعريف الاستقرار السياسي كتعريف إجرائي «هو قدرة النظام السياسي على البقاء والتكيف من الظروف المحيطة مع تحقيق الرضا بالشرعية السياسية، والتفاعل مع الفواعل داخل المجتمع بأسلوب الاستجابة للمطالب».

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

لقد عرفت دراسة الوسائط عودة اهتمام المفكرين والمنظرين بها في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، نتيجة عدة عوامل أوجبت ضرورة الاهتمام بعلاقة الدولة بالمجتمع، وفي هذا السياق ظهرت عدة منهجيات نظرية ومدارس فكرية تفسر نشأة الوسائط السياسية من جهة وعلاقتها بالمجتمع والنظام السياسي من جهة أخرى، ومنه تبلورت إسهامات العلماء في دراسة الأدوار الحقيقية للوسائط السياسية.

ومن جهة أخرى، أصبحت الظاهرة السياسية في العالم الثالث تثير النقاش خاصة مع محاولة مقارنتها مع العالم الغربي هذا الأخير الذي حاول نقل البناء الديمقراطي إلى دول العالم الثالث وفق ما تراه المؤسسات الدولية دون مراعاة خصوصية المجتمعات التي مازالت تعاني من تخلف ولم تصل إلى مستوى مؤسسات حديثة ووعي سياسي يعي الديمقراطية ومبادئها.

والمتتبع لضرورة تطور هذه التنظيمات يجد أنها عرفت تطورات حاسمة مع تطور الأحداث في العالم، وتطور علم السياسة، لذلك يسعى هذا المبحث لاستعراض أهم الأفكار والنظريات المعاصرة التي تعطي تفسيراً لظهور الوسائط السياسية في إطارها النظري.

¹ - أحمد شكر حمود الصبيحي، المرجع السابق، ص 48.

المطلب الأول: المداخل النظرية لتفسير ظهور الوسائط السياسية

ظهور الوسائط السياسية في المجتمعات الغربية والنامية أثار اهتمام الباحثين السياسيين والاجتماعيين فبرزت بوصفه قضية علمية وعملية في آن واحد، وكان جوهر هذا الاهتمام ظهور عدة تيارات تحاول إعطاء تفسير لتطور المجتمعات الغربية وتغلف السياسي في المجتمعات التقليدية، فما هي أهم التيارات التي شكلت حقلاً تفسيرياً لظاهرة الوسائط السياسية في العالمين الغربي والعالم الثالث.

التيارات النظرية المؤسسة للأحزاب السياسية:

البحث في مفهوم الحزب السياسي أوصلنا إلى تنوع وتعدد المداخل والاتجاهات النظرية في تحديد المفهوم وفي محاولات تفسير النشأة الأحزاب السياسية وجدنا في البداية تفسير النظرية الطبيعية البشرية التي تؤمن بأن الأحزاب تعبر عن حاجات فطرية عند الإنسان أهمها حاجته إلى المنافسة والنزاع، ومن ثم فإن الأحزاب هي التعبير المنظم عن هذه الحاجة.¹

وثمة محاولات أخرى تفسر الأحزاب على أساس:

- المقاربة المؤسسية: تُرجع أصل نشأة الأحزاب السياسية يعود إلى الكتل، كتفسيرها لأصل نشأة الأحزاب السياسية وحدد الباحث "فون بايم" "Von Beyme" ثلاثة مقاربات أساسية في تفسير هذه الظاهرة أولها المقاربة المؤسسية، والمقاربة التاريخية ومقاربة التحديث .
- متجاوزاً بذلك النظرة التقليدية التي تؤكد على أن السبب الرئيسي في بروز هذا النوع من التنظيم السياسي، إنما يرجع بالأساس إلى الاختلاف في المصالح بين مختلف الفئات الاجتماعية في العالم الغربي في فترات زمنية معينة، حيث على الرغم من أهمية هذا العامل إلا أنه شرط غير كافي لتفسير نشأة الظاهرة.²

والمقاربة المؤسسية ترجع أصل نشأة الأحزاب السياسية إلى الكتل النيابية، التي ظهرت داخل المؤسسات التمثيلية في نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 وتحولت فيما بعد إلى أحزاب سياسية مستقرة كما هو الحال بالنسبة إلى بعض النماذج الحزبية في بريطانيا، بلجيكا وهولندا وغيرها من التجارب البرلمانية في أوروبا³، ركز أصحاب هذا الاتجاه على المتغيرات الأساسية في ظهور الأحزاب السياسية وعلى رأسهم "موريس ديفرجيه" على أن المؤسسة البرلمانية والقانون الانتخابي والعوامل الاجتماعية

¹ - هشام محمود الأقداحي، التنظيمات الحزبية في الدول النامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2012، ص 17.

² - هشام زغاشو، الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، دس، ص 4.

³ - نفس المرجع، ص 4.

والاقتصادية المتعلقة بتاريخ الصراعات في المجتمع هي العوامل الأساسية في بروز الأحزاب وتشكلها¹ وحدد مؤسس هذا الاتجاه موريس ثلاث مراحل لتطور الأحزاب السياسية وهي:

- مرحلة ظهور المجتمعات النيابية في شكل نواد سياسية تهدف إلى التنسيق بين أعضاء المجموعة داخل البرلمان.
- مرحلة تشكيل اللجان الانتخابية المحلية وخلق روابط دائمة بينها وبين هذه المجموعات.
- مرحلة تعميم حق الاقتراع العام والاستجابة له ومنه بدأت الأحزاب البحث عن الناخبين خارج البرلمان.²

والمقاربة المؤسسية رغم أنها قدمت تفسيراً لظهور الأحزاب إلا أنها اقتصر على دول معينة فقط، فبعض الدول لم تعرف شكل البرلمان كتلك المستعمرة سابقاً ولكنها عرفت ظهور تشكيلات من الأحزاب السياسية.

● مقارنة التحديث: يرى أصحاب هذه المقاربة أن نشأة الأحزاب السياسية مرتبط بشكل أساسي بتطور معايير التحديث في المجتمعات الغربية، كالاقتصاد السوق وشبكة الاتصالات وارتفاع مستوى التعليم، وهنا يعتبر "ليبسييت" "Lipset وروكان Rokkan" أن الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية، إنما ظهرت نتيجة لثلاثة عوامل أساسية ساهمت في تطوير عملية التحديث في هذه المجتمعات وهي: الحركة الإصلاحية الدينية، الموجة الديمقراطية التي اجتاحت معظم دول أوروبا الغربية إلى جانب الثورة الصناعية.

من العوامل التحديثية أيضاً والتي أحدثت نقلة نوعية في عالم السياسة حسب رأي "صاموئيل هانتنغتون" إلى ظهور الأحزاب السياسية خصوصاً هو عملية التصنيع حيث أدى تركيز العمال في المناطق الصناعية إلى بروز أنماط وتفاعلات سياسية جديدة كان من بينها الأحزاب السياسية، كونها وسيلة من وسائل الدفاع عن المصالح المشروعة للفئة العمالية في ضد أصحاب رؤوس الأموال والمصالح الرأسمالية.³

● مقارنة التاريخية: تنطلق هذه المقاربة من مختلف الصعوبات الاجتماعية و السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تواجه عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة وهو ما يدفع بالناخب

¹ - موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، تر: جورج سعد، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، فرنسا، 1992، ص68.

² - هشام زغاشو، المرجع السابق، ص 4-5.

³ - نفس المرجع، ص 5.

السياسية في مراحل معينة إلى تشكيل الأحزاب السياسية للمشاركة في هذه العملية¹، أن هذه المقاربة تربط نشوء بتعرض الأنظمة السياسية إلى مجموعة من الأزمات، مثل الشرعية والمشاركة التي تواكب انتقال المجتمعات من وضعية التقليدية إلى وضعية المجتمعات الحديثة فهذه الأزمات قد دفعت الأفراد إلى التجمع في تنظيمات حزبية لكي تلعب دورا في الساحة السياسية.²

● مقارنة تنموية: ترى أن نشأة الأحزاب ترتبط بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرتبط وجود الأحزاب بالتحضر والتحديث وتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات ووجود جماعات لها مصالح تسعى للدفاع عنها.³

وتجدر الإشارة النظريات المفسرة لنشأة الأحزاب في النظم التسلطية نتيجة قصور النظرية التقليدية والبرلمانية فقد تم تقديم نظرية أكثر تلاؤما جسدت في نظرية أزمات التنمية السياسية، نتيجة استفحال عدة أزمات كأزمة الشرعية وأزمة المشاركة، وأصل هذه الأزمات هو سيطرة القوى الحاكمة على السلطة التي تستمد مكانتها من الرموز والمعتقدات الموروثة ولهذا ظهرت التنظيمات الحزبية لإضعاف تلك السلطة.

2-التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني:

ومن المداخل النظرية لتفسير ظهور المجتمع المدني وأدواره نجد عدة نظريات لتفسيره إذ استهلكت في هذا المفهوم طاقة ليست بالهينة منذ ظهر لأول مرة كمبدأ أساس في الحياة السياسية في ثمانينات القرن العشرين⁴، ومن أبرز هذه المداخل النظرية نجد:

● نظرية العقد الاجتماعي: تعد من النظريات الأولى التي تناولت مفهوم المجتمع المدني بكثير من الإسهاب، وتعد من المدارس الفكرية التي ظهرت في نهاية القرن السادس عشر، وقد بدأ أنصار هذه المدرسة من افتراض أساس مؤداه أن ثمة حالة طبيعية عاشها الإنسان من قبل أن ينتقل إلى العيش والحياة داخل المجتمع.

ثم اتفق الأفراد على تكوين المجتمع المدني حتى يضمن الحقوق لكن تحت ما يسمى بالعقد الاجتماعي، ورغم وجود اختلاف بين المفكرين في هذه المدرسة -ونحن لا نتناول ما تم الاختلاف والجدل فيه بقدر ما يهمنا تفسير نشأة المجتمع المدني في أفكارهم- إلا أنهم اتفقوا على أنه ينشأ

¹ - نفس المرجع، الصفحة نفسها.

² - بشار زكي الخصاونة، المرجع السابق، ص 17.

³ - بشار زكي الخصاونة، نفس المرجع، الصفحة نفسها.

⁴ - نيرانشاندوهوك، أوام المجتمع المدني، تر: عبد الحميد عبد العاطي، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2009، ص 21.

بوجود عدد من الأفراد في جماعة واحدة ويتخلى كل واحد منهم عن سلطة التنفيذ ويتنازل عنها للجميع وينشأ عندئذ فقط مجتمع سياسي أو مدني¹.

وضمت هذه الدراسة مجموعة من الباحثين كان أولهم الفيلسوف "توماس هوبز" والفيلسوف "جان لوك" وكلاهما أكد على أن المجتمع المدني هو نتاج تعاقد الأفراد، ثم عرف المفهوم أبعاداً أخرى مع الفيلسوف "روسو" والفيلسوف "هيغل"، ورغم أن كلاهما فيلسوف أسهب في تحديد المفهوم ودراسته إلا أنهم جميعاً اتفقوا على أن المجتمع المدني ليس سوى مجموعة من العلاقات بين الأفراد.

أو كما رأى "هيغل" هو شبكة من التفاعلات التلقائية بين الأفراد وبين الدولة وفي هذه الأخيرة و أكد الفيلسوف أن المجتمع المدني لا يقوم إلا عبر الدولة، المؤهلة لحل إشكالياته الداخلية وتأمين استمراره وتطوره بصورة نمطية لذلك وجب خضوع المجتمع المدني لسلطة الدولة². ولا يمكن أن نغفل رؤية "هيغل" للمجتمع المدني بوصفه وسيطاً بين العائلة والدولة لوجود العلاقة بين الاثنين وهي قائمة على التبادل والتكامل والتعارض في الوقت ذاته.

● نظرية غرامشوية: ويمكن إجمال نظرية غرامشي في نقطتين:

الأولى: أن المجتمع المدني هو بناء فوق يمثّل أداة ربط بين البنية الاقتصادية والدولة، وكل من الدولة والمجتمع المدني يعملان لتحقيق أهدافهما.

الثانية: ربط وظيفة المجتمع المدني بالهيمنة، إذ يعتبره أداة للسيطرة على المجتمع السياسي.

● النظرية الليبرالية الغربية: تقوم على إيديولوجية المجتمع المدني باعتباره مبدأً وغاية واستطاعت هذه الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية الغربية أن تبني منظومة مكتملة من الأفكار تتعلق بحرية المجتمع المدني، فهذه النظرية ترى أن المجتمع المدني قائم على الفرد، أي على حرية الأفراد في تشكيل مؤسسات لتحقيق أهداف ما.

ووفقاً لهذه النظرية الديمقراطية الليبرالية فإنها قائمة على التعددية التنافسية ومعايير الكفاءة التي توفر آليات مشاركة سياسية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل قدر من الحرية والاستقلالية المؤسسية والقانون³.

¹ - صفاء علي رفاعي ندا، المجتمع المدني ومستقبل التنمية، الجمعية الأهلية نموذجاً، دار الوفاء، ط1، مصر، 2013، ص 68.

² - عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2003، ص 73.

³ - ناصر نايف حديثة الخرشيا، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار في الأردن، رسالة غير ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2007، ص 24.

ويذهب "آدم فيرغس" " Adam Fergus " إلى أن المجتمع المدني هو عملية تطور من الطفولة إلى النضج عكس الخشونة المدنية أي أن المجتمع المدني ضد للبدائية ومقابل للدولة ويختلف عنها في حيويته التي تظهر في جو النظام الديمقراطي.

• النظرية الماركسية: رائد هذه المدرسة "كارل ماركس"، وبدأ أفكاره بتوجيه الانتقادات للنظرية الماركسية وتناول الباحث انتقاده بالعديد من الأفكار والبراهين - وليس هنالك متسع لتناولها- إلا أن نظريته في خصوص المجتمع المدني يمكن اختصارها في :
أن المجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي، وتصارع المصالح الاقتصادية، فقد نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة وشخصه في مجموع العلاقات المادية بين الأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج ويتطابق المفهوم عنده مع مفهوم البنية التحتية¹.
لهذا جعل "كارل ماركس" مفهوم المجتمع المدني مؤسساً على السوق الرأسمالية ومن دون هذه الأخيرة لا يوجد تمييز بين المجتمع والدولة، وعموماً نرى رواد النظرية يختلفون عن النظرية الليبرالية حيث ترى المجتمع المدني هو مجالاً للصراع الطبقي وهو شكل كل الحياة الاجتماعية².
ومن هنا، نلاحظ أنه رغم الاختلاف في الأفكار والاتجاهات إلى أن الاتفاق بين أغلب الباحثين على أن فكرة المجتمع المدني مفهوم حديث نسبياً أسهم في صياغته، هذه المدارس الفكرية هي نتيجة تطور الحضارات الغربية وهي نظريات تحاول تحديد مداخل لفهم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للاستقرار السياسي

إن البحث في الأطر النظرية أصبح يثير اهتمام المفكرين السياسيين فملاحظة الاستقرار في دولة ما وغيابه في دولة أخرى أمراً أثار الكثير لمعرفة الأسباب والعوامل فكانت الآراء تتضارب بين مفكرين وهذا الجدل ظهرت عنه أربعة مدارس فكرية وهي: المدرسة السلوكية والمدرسة التنظيمية والمدرسة البنائية والمدرسة الأدائية لذا نحاول استعراض آراء كل واحدة فيها باختصار.

1-المدرسة السلوكية:

يتجه أنصار هذه المدرسة وعلى رأسهم كل من "تيدجير ودولف راميل وفيرا ابندو دومياك" وهنري لا بوريت إلى تفسير الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوك، مثل الحرمان الاقتصادي والاضطهاد الديني والسياسي³.

¹ - كمال عبد اللطيف، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 75.

² - أحمد شاکر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 22.

³ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999/2009، المرجع السابق، ص 76.

وحسب آراء هؤلاء أن النظام السياسي هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسة ليس نتيجة لأعمال العنف وبالتالي لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية¹.

والعنف السياسي يراه أنصار هذه المدرسة أنه مجموعة من الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل أعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية، كما اهتم روادها أيضاً بالعوامل النفسية والاجتماعية الكامنة وراء هذا السلوك².

وعليه تتجه المدرسة نحو زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية، وبناء على ذلك يرى الاتجاه السلوكي أن النظام السياسي المستقر الذي يخلو من المظاهر المذكورة في التعريف، والنظام المستقر هو الذي تتمثل شرعية السلطة فيه في الطاعة واحترام القانون³.

ليس هذا فقط بل وتؤكد على طاعة القانون والتقيّد به وعدم مخالفته ونجد ذلك في تعريفها للاستقرار السياسي على أنه ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية، وليس نتيجة لأعمال العنف⁴. من الواضح أن تحقيق الاستقرار السياسي يقوم على تتبع المقومات والمبادئ الأساسية لدستور وتمتع المواطنين بحقوقهم في ظل أنظمة تسهر على ذلك من خلال أجهزتها الفعالة، كما أن تحقيق الاستقرار السياسي ليس له الأثر الإيجابي على المواطنين فقط، بل والدولة والحكومات في حد ذاتها لأن الاستقرار يعني زوال كل ما يهدد كيان النظام السياسي وزوال ما يعيق عمل وقدرات الحكومة لأنه نتاج لتفاعل بين نوعين من السلطة هما:

فإما أن تتحول إدارة السلطة تدير مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدولة، الدستور، الدستور القانون فتنتهي بذلك إلى أنظمة الاستقرار السياسي الإداري، أو أن تبقى سلطة متسلطة فتنتهي إلى سلطة الانقلابات⁵.

وبالتالي ترى المدرسة السلوكية الاستقرار يترادف مع غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية

¹ - سفيان فوكة ومليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، ورقة قدمت إلى ملتقى الوطني، حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16 و 17 ديسمبر، ص 11.

² - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999/2009، المرجع السابق، ص 77.

³ - محمد صالح شطيب، المرجع السابق، ص 306.

⁴ - درهم محسن أحمد الحالي، المرجع السابق، ص 39.

⁵ - كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا -دراسة حالة الجزائر، رسالة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - كلية الحقوق وع س، قسم ع س، 2011، 2012، ص 51.

والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف¹، ومن آراء رواد المدرسة يظهر الاستقرار السياسي في استخدام الأسلوب السلمي والقانوني في تحقيق أهداف سياسية أي لا يصح استخدام العنف وأن الأوضاع والأزمات يجب معالجتها بأساليب سياسية مدنية.

2- المدرسة البنائية الوظيفية:

ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات² مفهوم الوظيفة Function مستعار من أحد علوم الأحياء "علم الفسيولوجي"، حيث يتصور به علماء الأحياء الوظيفة التي يؤديها كل عنصر من عناصر الكائن الحي وحينما يؤدي هذه الوظائف مجتمعة يتمكن الكائن الحي من الاستمرار في الحياة، ومن هنا فإن مفهوم "الوظيفة" يعني لدى أصحاب الاتجاه الوظيفي في تحليل النظم الكشف عن وظيفة الدور.³

فمفهوم الوظيفة يشير إلى أربعة معاني رئيسة بمعنى المهمة والعمل المنجز والنشاط المتوقع، ويشير إلى علاقة رياضية بين متغيرين في مجموعة من المتغيرات، كما يشير إلى مفهوم بيولوجي من حيث الترابط الوظيفي بين العناصر والأعضاء الحيوية.

فالوظيفة يقصد بها ما يترتب عن نشاط اجتماعي من نتائج تؤدي إلى التكيف أو تلازم هذا النشاط مع بناء معين، أما البنية فيقصد بها مجموعة من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية تتسم بالاستقرار والاعتماد المتبادل، حيث تتشكل البنية من مجموعة من الأدوار.⁴

ومنه يتوقف استقرار النظام السياسي واستمراره على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه ومواجهة التحديات الخارجية الرامية إلى استغلاله أو غزوه أو رفض أوضاع غير مقبولة على المجتمع.⁵

وقد تناول "غابرييل ألموند" مفهوم الاستقرار السياسي من خلال بناء المسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجاً في كائن حي ينزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دلائل على حيويته.⁶

¹ - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، 2004، ص 50، 51.

² - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 52.

³ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 45.

⁴ - عبد العالي عبد القادر، النظم السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2007، 2008، ص 38.

⁵ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999/2009، المرجع السابق، ص 78.

⁶ - محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند: دراسة مقارنة، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 1، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.

ويوجد من رواد هذه المدرسة من يربط الاستقرار السياسي والاستقرار المؤسسي أو ما يسمى بالمؤسسية بصفة عامة باستقرار السلطات العامة في دورتها الزمنية التي يحددها الدستور فحسب بل يتعدى، ذلك ليصف ثبات الوظائف التي تؤدها الدولة بشكل ديناميكي منتظم ضمن أطر قانونية وإدارية محددة بغض النظر عن تغيير الأشخاص أو التنافس أو التخاصم السياسي الذي يحصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.¹

وبالتالي فرواد البنائية الوظيفية اعتمدوا في دراستهم لظاهرة الاستقرار السياسي على البعد المؤسسي وقدرة النظام السياسي على التكيف والتأقلم مع الأوضاع المستجدة في المجتمع، لأنه هو التنظيم المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع.

3-المدرسة النظامية:

من أبرز روادها "كارل دويتش، جيفري ريكورد، لوسيان باي ودافيد آستن" هذا الأخير الذي يعود إليه الفضل في ظهور البعد التنظيمي أو ما يعرف بتحليل النسق² والاستقرار حسب هؤلاء يكون في الإبقاء على النظام، وأي محاولة إحداث تغيير سريع هو إحداث خلل في الاستقرار السياسي. ومنه فإن جوهر هذه المدرسة في البداية هو الإبقاء على النظام، لكن أدخل "دافيد آستن" تعديلاً حين قدم التحليل النسقي أو النظمي الذي أبرز فيه القدرة على التكيف مع المتغيرات الجديدة في فترة زمنية معينة وفق استراتيجية للحفاظ على توازن النظام وبهذه الإسهامات حاول الكاتب "دافيد إستن" الرد وتجاوز الانتقادات التي وجهت للمدرسة لأن التغيير هو سمة أي مجتمع لأن الجمود هو نمط مثالي لا يمكن بقاءه.

ولهذا طرح "دافيد آستن" المعادلة التالية:

● التغيير < التكيف = عدم الاستقرار.

● التغيير > التكيف = الاستقرار.

بمعنى أنه إذا كان التغيير أكبر من التكيف، فإن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار، أما إذا كان التغيير أقل من التكيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار³.

إذن يرى رواد المدرسة النظامية الاستقرار السياسي مرادفاً للحكم والإبقاء عليه، فالاستقرار هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهيكل في المجتمع كما يعني حياد المؤسسة الخدمية والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل المؤسسات عن النخبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها وبالتالي فإن

¹ - أسامة الغزالي، المرجع السابق، ص 161.

² - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 77.

³ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 78.

المدرسة ركزت على النظام ككل في نظريته إلى الاستقرار من زاوية قدرة المؤسسات على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها¹، فالتحدي الذي يواجهه النظام السياسي ليس البقاء لكنه القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف الطارئة والمتغيرات الجديدة التي تستهدفه مباشرة.

4-المدرسة الأدائية:

من أبرز روادها "هاري ايكستين، فيرايند ليست وجوهان جالتونج"، وتعتمد على الرابط بين الاستقرار والأداء الحكومي، ويرى أنصارها أن الأداء الحكومي ضروري في إيجابياته لتحقيق الاستقرار السياسي، لأن هذا الأخير مرتبط بقدرة الحكومة على تلبية المطالب الشعبية من خلال تسيير برامج تنموية لتخفيف العنف السياسي الذي يصدر عن سلوك المواطنين المتدمرين من القرارات الحكومية. وإذا كانت كل نظرية قدمت ما رأته تفسيراً لظاهرة الاستقرار السياسي فإنه تجدر الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية وذلك من خلال أربعة أبعاد:

أولاً: أن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الرئيسة للمجتمع.

ثانياً: أن تعكس سياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

ثالثاً: أن يوجد النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط كافة أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

رابعاً: أن تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة بحيث تشعر كل قوة أن النخبة تمثل امتداداً لها.²

وعموماً كل الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي وإن وجهت لها الانتقادات فإن الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه وكيان السلطة الحاكمة يعرف تهديداً أو يوجد ما يعيق نشاط الحكومة .

لهذا فالاستقرار السياسي هو توفير الطمأنينة للأفراد للعيش الكريم والطمأنينة للنظام السياسي للحكم بفعالية وفق مبادئ الدستور من جهة، ونشر قيم الحوار وتعزيز مفاهيم الثقافة السياسية لخدمة الوطن بالمشاركة السياسية والحد من أفكار التصادم والنزاع مع مؤسسات الدولة والعمل على

¹ - صعب جمل أحمد سليمان، التنمية الديمقراطية و أثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2017، ص 10.

² - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 59.

نشر قيم السلامة واستقرار المجتمع والدولة من جهة أخرى، ويمكن القول أن الاستقرار السياسي عرف العديد من الاجتهادات النظرية وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تطور المفهوم.

وكل الاجتهادات تذهب في تحديد المفهوم إلى أنه يتضمن غياب العديد من الظواهر السياسية كل من المعارضة، والعنف الداخلي، والحروب الأهلية وكذلك الانقلابات والفضوى والتغيرات الحكومية السريعة، والأزمات المالية للدول والتغيير في النظام السياسي.¹

المطلب الثالث: المداخل النظرية لتفسير علاقة الدولة بالمجتمع وتأثيرها على الاستقرار السياسي:

عرفت الوسائط السياسية اهتماماً واسع النظير في الآونة الأخيرة نتيجة تطور عدة ظواهر سياسية وتأثير بعضها في بعض، ومن بين هذه الظواهر نجد ظاهرة الاستقرار السياسي وآلية تحقيقه، إذ يتطلب علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، علاقة أثارت أهل الفكر والسياسة مما أدى إلى ظهور عدة اتجاهات ومقاربات فكرية تعطي تفسيراً لنشأة الوسائط السياسية وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي. ومن خلال تتبع الصيرورة النظرية لنشأة الوسائط السياسية فيما سبق، يتضح أن تناول مفهوم الوسائط السياسية عرف توجهات نظرية ليست بالهينة في النظم السياسية المقارنة عموماً، إذ طرحت المنظومة الفكرية الغربية مجموعة من النظريات تهدف إلى تفسير أدوار الوسائط السياسية بوصفه بناء مؤسسي ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي.

1- علاقة الوسائط السياسية بالاستقرار السياسي في المنظور نظري الغربي:

● نظرية الديمقراطية: كان لهذه النظرية صدى كبير إذ أنها قدمت عدة قيم يمكن من خلالها الوصول إلى مشاركة ومن ثم إلى تحقيق الاستقرار، فرأى أصحاب هذه النظرية أن بنية النظام الديمقراطية ومؤسساته تفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية، والتوازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من ناحية أخرى. فالضبط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية للحكام، وعن طريق النقد والتحرك من خلال منظمات المجتمع المدني يجعل الحكام يقدمون الكفاءة والجدارة على المحسوبة، ويحمل النخب السياسية على تحسين البرامج الاقتصادية والسعي من أجل الأداء والفاعلية²، مما يجعل الوضع يسوده الكثير من تبادل المنافع أي الشعور بالمساواة وهذا له تأثير على الشأن السياسي الذي يصبح أكثر استقراراً.

¹ - Jan Eric Lane , comparative politics the principal agent perspective London ,routledge,2007, p68.

² - صالح بلحاج، التنمية السياسية، نظر في المفاهيم والنظريات، ص 8.

• نظرية المشاركة السياسية: المشاركة السياسية حسب "فولكس" "Keith Faulks" هي مختلف الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم.¹ ولقد كانت آراء العالم الاجتماع "الكسي دي توكفيل" حول المشاركة السياسية أنها الكل يعمل داخل حكومة مستقلة فهم على ارتباط بالأحزاب السياسية والمنظمات النقابية فكل ذلك محصور في سلطة الحكومة التي توفر للشعب وسائل المشاركة في الحياة السياسية والعملية الديمقراطية.² هي تعد من أهم النظريات التي اهتمت بدراسة كيفية تحديث المجتمعات وتحقيق الاستقرار، ويرى "هينتغتون" أن تحقيق الاستقرار عن طريق الأحزاب السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون أن تكون المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار. ويعتبر "هينتغتون" أيضا أن الأحزاب السياسية تقدم أساسا أو قاعدة للمشاركة تختلف في أهميتها تبعا لتطور المجتمع فمع ، تقدم المجتمع عن طريق التحديث تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية مثل علاقات السيطرة والتبعية والجماعات المحلية إلى قواعد أكثر عصرية وهو ما يعني رقيا في مستوى المشاركة.³

وتطورت هذه النظرية مع ظهور قوى سياسية جديدة نتيجة لتغيرات والتحولت الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن تحصل هذه القوى على درجة معينة من الاستقلالية وأن تنجح جهود الشعب للمشاركة في الحياة السياسية وتهمار القوى السياسية القديمة المستبدة.⁴ وتطرح هذه النظرية أيضا فكرة أن تحقيق الاستقرار أو النظام العام يتطلب إيجاد مؤسسات سياسية مثل الأحزاب السياسية التي تنظم المشاركة السياسية إذ يذهب صموئيل في هذا الرأي إلى الربط بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي حين رأى أن تحقيق هذا الأخير يتطلب إرساء بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية.

كما تؤكد هذه النظرية أن عدم الاستقرار السياسي يحد من قدرة النظام السياسي على استيعاب القوى الجديدة في المجتمع ومطلبها وخاصة المشاركة السياسية.

فالاستقرار السياسي في المجتمع قائم على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المؤسسة من ناحية أخرى، والتي تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس

¹ - Keith Faulks: political sociology, Newyork unniversity press, 2000, p143.

² - كمال دلباز، البنية الفكرية لمذلول المشاركة السياسية في الميزان النظري: قراءة في المفاهيم والأشكال والمستويات والمناهج، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، دس، 167.

³ - هاني فوقي إبراهيم العربي، رؤى النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع بين الواقع والتحديات -دراسة ميدانية بمدينة المنيا-، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2015، ص ص 222-223.

⁴ - خميس دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد 4، بغداد، دس، ص 536.

احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الإنجاز وتنمية بنى متخصصة والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة.¹

ويعتبر "صاموئيل هاينتغتون" أن التفاعل بين التبعية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والإحباط الاجتماعي كلها يؤثر على المشاركة السياسية.

ويوضح "هاينتغتون" هذه العلاقات في سلسلة المعادلات التالية:

• التعبئة الاجتماعية/ التنمية الاقتصادية = مشاركة سياسية

• الإحباط الاجتماعي = إحباط اجتماعي

• المشاركة السياسية/ المؤسسية السياسية = عدم استقرار سياسي.²

2- علاقة الوسائط السياسية بالاستقرار السياسي في المنظور النظري لدول النامية:

• نظرية التحديث: وتعد نظرية التحديث من أقدم المداخل النظرية في اهتمامها بدراسة كيفية تحديث المجتمعات ويرى "هاينتغتون" أن تحقيق الاستقرار أو النظام العام لا يتحقق إلا عن طريق الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية، وتحول دون أن تكون المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار وتحطيم النظام العام، وانتشار العنف والفساد وبعبارة أخرى تصبح التنمية السياسية مرتبطة لدى "هاينتغتون" بالعلاقة بين المؤسسات السياسية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى.³

وفي هذا يرى "هاننتغتون" أن الأحزاب السياسية أهم أدوات تحديث المجتمعات المختلفة من خلال تلك الأنشطة التي تمارسها في النشاط السياسي من خلال تفعيل المشاركة السياسية والقيام بالتنشئة السياسية والمعارضة ومراقبة العمل الحكومي.

• نظرية اقتراب الأصول الاجتماعية: تعتمد على خصائص الظاهرة الاجتماعية في التحليل، ويؤكد رواد هذه النظرية على ضرورة تتبع علاقات السلطة والتفاعل على مستوى مؤسسات المجتمع المدني والدولة، ويقترحون أربعة أنماط من العلاقات وفقا لإطار النظام القائم (النظام الليبرالي، الاشتراكي، الدولة الشمولية، نظام الدمج) وفي كل نمط أو نظام هناك دور تضطلع به الدولة يتسع أو يضيق حسب طبيعة كل نظام.⁴

¹ - ليلي لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009، 2010، ص 71.

² - نفس المرجع، ص 72.

³ - هاني فوقي إبراهيم العربي، المرجع السابق ص 222.

⁴ - جهيدة شاوش إخوان، المرجع السابق، ص 48.

● التنمية السياسية: فمعالجة الظاهرة الحزبية في دول العالم الثالث من خلال مداخل عديدة لا شك في أن أبرزها يتمثل في أزمات التنمية السياسية، وفكرة المؤسسة أي أثر أزمات التنمية في نشأة الأحزاب السياسية وتشكلها وتطورها، أمام عدم تلاؤم الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية والنظم الانتخابية كما شهدها العالم الأوربي، وقدم المفكرون ثلاث أزمات على أنها ذات تأثير حاسم في تشكيل الأحزاب وهي أزمة الشرعي والتكامل والمشاركة.¹ وبهذا قدمت النظرية وجهة نظر واضحة على أهم العوامل الحاسمة في تشكل الأحزاب السياسية في المجتمعات التقليدية، وقد قدم "صامويل هانتغتون" إسهامات لتحديد مدلول التنمية السياسية حين اعتبرها تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة متطابقة متعددة، مستقلة ومترابطة أي ما يعرف بعملية المؤسسة.²

ورأى "صموئيل هاينتغتون" أن التنمية السياسية أقرب إلى تحقيق الاستقرار، وهذا لا يتحقق إلا مع زيادة النشاط السياسي والإجراءات السياسية، ولقياس ذلك وضع أربعة معايير للفصل بين التخلف والتقدم والتنمية:³

- المرونة ≠ الجمود
- البساطة ≠ التعقيد
- الاستقلال ≠ التبعية
- الائتلاف ≠ التفرقة

ويرى هذا المفكر أن المؤسسة هي القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية لأنها تنظم الصراع من حيث أشكاله وطبيعته وطرق السيطرة عليه وقد اعتقد "صموئيل آيزنستات" بأن التنمية تفترض وجود هيمنة للتغيير تستمد قوتها من خلال بناء مؤسسة قادرة على إعطاء شكل ملائم للتغيير.⁴ وبالتالي، فإن وجود التنمية السياسية يدعم المشاركة السياسية لأن التحديث يؤدي إلى ظهور طبقات وجماعات وفئات جديدة لذا تعمل المؤسسات على تنظيم واستيعاب المشاركة في العملية السياسية بهدف التأثير في صنع القرار وضمان تنمية سياسية للعمل على تقوية الدولة من خلال علاقة تبادلية تفاعلية.⁵

¹ - جمال منصر، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص افريل 2011، ص 432.

² - ليوتر تراند بادي، التنمية السياسية، تر: محمد نوري المهدي: ط1، تالة للطباعة والنشر، ليبيا، 2002، ص 37.

³ - أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص 8.

⁴ - ثامر كامل خزرجي، المرجع السابق، ص 152.

⁵ - نفس المرجع، ص 153.

3- مقارنة علاقة الدول بالمجتمع:

تعرف الساحة السياسية في الدول الكثير من العلاقات الداخلية إذ لم تعد الدولة وحدها من ينشط اللعبة السياسية وإنما أصبحت في علاقة مع المجتمع، إذ تعد مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع أحد أهم المحاور الأساسية في حقل السياسة المقارنة.

بل وزاد هذا الموضوع أهمية بعد انقسام العالم إلى جهة لها من التقدم والتطور ما يثير الملاحظة وعالم ثالث له خصوصية التخلق وعلاقة هذه الدول بمجتمعاتها خاصة مع بداية ظهور تشكيلات غير رسمية تؤثر في الرأي العام الداخلي والخارجي وأصبحت تسعى إلى تسيير العملية السياسية وصياغتها وفق التوجه المراد بعدما كانت حكرا على فئة خاصة تقع في السلطة.

جاءت مقارنة علاقات الدولة بالمجتمع بمثابة رد فعل مباشر على انغماس النموذج التنموي ونظرياته في التركيز على النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات السياسية وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات وذلك انطلاقا من الرؤية الليبرالية التي ترى أن الدولة حكم بين الجماعات ليس أكثر، لذلك كان اقتراب الدولة - المجتمع يعد بمثابة محاولة لتصحيح هذه الرؤية من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة- في بعض الأوقات - تأثيرا قويا على البنية الطبقية وصراع الجماعات والمصالح كما تتأثر بهم.¹

دعا "جويل ميجدال" إلى صياغة اقتراب يستوعب العلاقة بين الدولة والمجتمع ويهتم بعملية التفاعل بينهما حيث أسس هذا الاقتراب الذي أولى اهتماما كبيرا للتغيير والنظام في الدولة وفي دول العالم.

ويعرض "ميجدال" في اقترابه هذا أجندة بحثية (مشروعا بحثيا) يمثل هيكلًا مكونا من مجموعة من الأسئلة التي تساعد على دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع وتفيد في بناء مدخل تحليلي يستوعب العلاقة المذكورة كما يفيد في مقارنة الأنظمة السياسية.²

ومفاد هذه الأسئلة أنها طرحت إشكاليات عميقة حول طبيعة الصراع بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية.

لقد لاحظ "ميجدال" أن أنماط الضبط الاجتماعي تختلف عبر المجتمعات، ففي الدول المتقدمة تتميز بارتفاع مقدار الضبط (أي أعلى تمركزا وانتشارا) حيث أن المستوى الكلي للضبط الاجتماعي يكون عاليا في هذه المجتمعات كما يتمركز الضبط الاجتماعي في قمة هرم الدولة بينما في الضبط الاجتماعي

¹ - نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص 27.

² - محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات، د، الجزائر، 1997، ص 220.

الأخر ينتشر عبر مختلف المنظمات الاجتماعية المستقلة بشكل ملائم وهذه الأنماط تختلف عن أنماط المجتمعات الضعيفة، حيث يكون المستوى الكلي للضبط الاجتماعي متدنياً.¹

وقد تم تطوير علاقة الدولة المجتمع ليبدأ بتحديد كل المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي social control.²

ومن بين أهم مسائل علاقة الدولة بالمجتمع ظهرت مسألة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في أواخر القرن 18م، وحازت هذه المسألة اهتماماً بالغاً في النصف الثاني من القرن 19م، ثم عادت لتختفي من التداول حوالي قرناً كاملاً، لتعود في الثلث الأخير من القرن 20م وتحتل الصدارة في المناقشات السياسية والثقافية والاجتماعية إلى يومنا هذا.³

وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع هو موضوع هام تعنى به السياسة المقارنة فتطرح أسباب تطوره في نظم معينة وتخلفه في أخرى، والمجتمع المدني لاحق على المجتمع الطبيعي (الذي تحكمه سلطة دينية) وليس هو الدولة وإنما هو كل الأنشطة التي تخرج عن تنظيمها، فهو ذلك المجال المتروك للمواطنين لكي يتحركوا فيه بحرية ويعبرون فيه عن قدرتهم على الابتكار، وهو لا يظهر في إطار الدولة المستبدة بل في مجتمع يقر بالتعددية الفكرية.⁴

ويعد هذا الاقتراب برنامجاً بحثياً لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما يعد مدخلاً لتحليل ومقارنة النظم السياسية وفق العناصر التالية:⁵

- تحت أي ظروف يختلف توزيع السيطرة الاجتماعية في بيئة صراعية معينة؟ وكيف يمكن تفسير الاختلافات في السيطرة الاجتماعية من مجتمع لآخر؟
- هل نستطيع التعميم فيما يتعلق بتأثير القوى العابرة للقوميات في توزيع السيطرة الاجتماعية أو التحكم الاجتماعي؟ وكيف تؤثر هذه القوى على الدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في الحفاظ على نظام معين أو تحقيق تغير اجتماعي؟
- كيف تتأثر أنماط النظم السياسية ومقارنتها سواء الديمقراطية أو السلطوية بتوزيع السيطرة أو الضبط الاجتماعي؟

¹ - محمد شلبي، المرجع السابق، ص 221.

² - نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المرجع السابق، ص 27.

³ - إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ط 2، معهد البحرين لتنمية السياسية، بغداد، 2015، ص 31.

⁴ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 88.

⁵ - نصر محمد عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظرية المنهج، ط 1، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، لبنان، 2002، ص ص 28-29.

- متى تمارس المنظمات الاجتماعية الضبط الاجتماعي الفعال أو المؤثر إلى جانب الدولة؟ وكيف تتأثر قدرة الدولة في الموضوعات المختلفة؟
- ما هي طبيعة الصراع بين الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى فيما بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي المنظمات الاجتماعية التي حققت أكثر النجاحات في الحفاظ على الضبط الاجتماعي وتوسيعه في مجتمعاتها؟ وهل تغير هذا النمط بفعل الزمان؟ وهل هذا النمط موجود عبر الثقافات؟
- ما هي تطبيقات أو آثار التوازن المتغير بين الدولة والمجتمع سواء في الدولة المتقدمة أو في دول أوروبا الشرقية؟
- كيف تتواءم الدولة والمنظمات الاجتماعية الأخرى مع بعضها البعض في المجتمعات التي لم تحقق الدولة فيها السيطرة والسيادة.
- ويخلص "ميجدال" من هذا الاقتراب إلى طرح أنموذج رباعي يقوم على معياري القوة والضعف في المجتمع والدولة، فيكون هناك الأنماط التالية:
- دولة قوية ومجتمع قوي، وهو نموذج غير قائم فعلا في الواقع الراهن.
- دولة قوية ومجتمع ضعيف، وهذه حالة أطلق عليها النموذج الهرمي وينطبق على فرنسا.
- دولة ضعيفة ومجتمع قوي وهي حالة النموذج المتشردم أو المشتت وتنطبق على سيراليون.
- دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف وهي حالة النموذج الفوضوي¹.
- وأكثر ما أوله هذا الاقتراب من اهتمام هو التغيير والتنظيم في الدولة وخاصة في دول العالم الثالث، والعلاقة بين الدولة والمجتمع حسب هذا الاقتراب هي علاقة صراع من أجل بسط النفوذ وفرض القواعد والمعايير الخاصة بالدولة والمجتمع.
- وخلاصة القول أن أصحاب هذه الاتجاهات قدم جملة من المعايير التي تعطي تفسيراً لوجود علاقة حقيقية بين الدولة والمجتمع وأثر هذه العلاقة على الحالة السياسية، أي وجود علاقة بين رضا المجتمع واستقرار النظام السياسي.
- المبحث الثالث: الوظائف العامة للوسائط السياسية
- المجتمع الواعي سياسياً لا بد من أن يتكون من المنظمات والمؤسسات التي لها أنشطة مختلفة، تعمل بشكل مستقل عن الدولة وتسعى لنشر الوعي والدفاع عن قضايا الأفراد بالنظر إلى الأسس التنظيمية المؤسسية التي تقوم عليها بالإضافة إلى الرباط الاجتماعي.

¹ - نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص 327.

فكلا التنظيمين يجعلان النشاط سواء أكان اجتماعياً أو سياسياً أكثر قوة وتأثيراً فهذه المؤسسات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع "الوسيط" الذي تحتله حول لها ممارسة عدد من الأنشطة الهامة في المجتمع، وهذا ما سوف يتطرق إليه المبحث من خلال إبراز أهمية الوسائط السياسية في الأنظمة الحديثة وأهم وظائفها عموماً والسياسية خصوصاً.

المطلب الأول: أهمية الوسائط السياسية في المجتمعات الحديثة

ما يزال المجتمع السياسي يبحث عن تجربة سياسية ديمقراطية خالية من مختلف الصراعات والتناقضات والنزاعات السياسية، بتأسيس بنى سياسية ومجتمعية محركة للنشاط السياسي لما يخدم الصالح العام ولا يشكل تهديداً لمصالحها أي أن تعمل هذه البنى على جعل الدولة حديثة تتمتع بجو سياسي سليم من حالات العنف والصراع باعتبارها أحد أطراف اللعبة السياسية.

1- أهمية الوسائط السياسية في الحقل السياسي:

وتكمن أهمية الوسائط السياسية في أنها الفاعل المحوري في المجتمع السياسي الديمقراطي لقدرتها على ربط السلطة السياسية بالإرادة الشعبية من خلال الدفاع عن مصالح مختلف فئات المجتمع بل ولديها القدرة على معارضة السياسات التي يرى الأفراد أنها إجحاف في حقوقهم.

كما تكمن أهميتها في إشراك الأفراد في جل النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على نحو مستقل عن الدولة مما يسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم فالأحزاب بصفتها مؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين العاديين تلعب دوراً حاسماً في بناء الدستور ومراجعته، كما أنها تؤدي دوراً بارزاً في سائر مراحل عملية الإصلاح الدستوري برمتها بدءاً من المرحلة التحضيرية وحتى المرحلة التنفيذية¹، والمجتمع المدني بدوره يشرك الأفراد فدوره لا يتوقف على مجرد وجود هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن السلطة السياسية، وإنما يتعدى ذلك إلى تنظيم اجتماعي يسعى للتغيير نحو الأفضل من خلال الثقافة المدنية.

والوسائط السياسية عموماً لها بعدين سياسي يتمثل في إرساء الحريات السياسية والمدنية، كما يقول "أيزمن" "لا حرية سياسية من دون أحزاب" لأن وجودها ضروري لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي والتعبير عن الرأي في جل القضايا المصيرية بكل حرية.

أما البعد الثاني فهو اجتماعي يكرس حقوق التجمعات والنقابات ورفع المطالب للحكومة ويسعى إلى تخفيف أخطاء هذه الأخيرة بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى أوجه القصور وكل ذلك يتم في إطار سليم ودون اللجوء إلى العنف أو القوة.

¹ - بريخت شيكيمب: حوار الأحزاب السياسية، دليل ميسر الحوار، مؤسسة سان فاردير ستاك، دب، دس، ص 62.

وبهذا تشكل الوسائط السياسية إحدى القوى السياسية التي ساهمت في إخراج الدول من حالة الاستبداد وعدم الاستقرار وسياسة تملك وتجسيد السلطة من طرف شخص معين إلى تنامي روح المشاركة والانفتاح والمنافسة والتداول على السلطة.

و من هنا تعد الوسائط فضاء واسعا للأفراد داخل الدولة لممارسة حقوقهم والدفاع عنها، فهي أداة فاعلة للأفراد من أجل رسم السياسة العامة وإبداء معارضتهم، ولا بد أن نشير إلى أنها إذا كانت في إطار غير منظم فهذا غير مجد لذلك فإن توحيد الجهود في إطار منظم يجعلها أكثر فاعلية وقدرة على تحقيق الأهداف المرجوة.

وبالتالي فالطابع المؤسسي هو الذي يمكنها من النشاط والفاعلية ويمكنها من أن تصبح من الفواعل السياسية العالمية، حيث لا يقتصر دورها على الداخل فقط بل يتجاوز حدود الدولة، فالمجتمع المدني مثلاً أصبح يقال عنه المجتمع المدني العالمي، والأحزاب التي لها وزن في دولها لها رأيها أيضا في القضايا العالمية.

وتتأسس الوسائط السياسية على مبدأ ديمقراطي تشاركي، والانضمام لها يكون برغبة الأفراد، فعسوية الفرد في هذه الكيانات السياسية لا تستند على عوامل الوراثية أو رابطة الدم أو الولاءات الأولية كالأسرة والعشيرة والطائفية، بل على أسس ديمقراطية، فالأحزاب السياسية بوصفها ظاهرة ترتبط بالانظم السياسية الحديثة ليست في حاجة للمزيد من الإثبات، فالانظم الحديثة تظل نظما حزبية سواء أكانت ليبرالية أو شمولية تعددية أو أحادية وهذا الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والانظم السياسية الحديثة يضفي أهمية خاصة على موقع الأحزاب¹.

ولابد من أن نفرق بين الوسائط السياسية التي ظهرت وبرزت في مجتمعات عرفت تطورا طبيعيا وبين أنظمة سياسية أرغمت على تكوين وسائط سياسية لمواكبة النظام الدولي الجديد، رغم الضعف السياسي والنهج المجتمعي لتقبل هذه المؤسسات والانخراط فيها.

الوسائط السياسية ظهرت من أجل الوساطة والتوفيق بين المجتمع والدولة بوصفها قنوات اتصال لنقل الأهداف والمطالب، وبهذا تحمي الأفراد والحكومات من الدخول في صراع لأنها أدوات لا تحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هي أدوات لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما أنها توفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك.²

¹ - جمال منصل، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة دفاتر والقانون، عدد خاص أبريل 2011، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 427.

² - جهيدة شاوش أخوان، المرجع السابق، ص 77.

والأكيد أن وجود مثل هذه المؤسسات مهم من حيث تنمية المجتمعات في مختلف المجالات خاصة في مجال أعمال الخير والمشاركة الاقتصادية حيث تظهر أهمية الأحزاب في الديمقراطية التمثيلية في توفير توجيهات ومعلومات عن البنية التحتية السياسية والاقتصادية الحالية والمحتملة للأمة، وهذا يفيد الجمهور في تحسين التماسك الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية، والمواطنة الصالحة، حتى وإن كان إطلاع الجمهور على القضايا السياسية يعزز مشاركة سياسية.¹

وبهذا فإن المؤسسة السياسية المجسدة في الوسائط السياسية هي أنماط مستقرة من العمل السياسي ومن الرابطة السياسية وهي تتضمن أدواراً من جماعات وقواعد ومناهج قائمة في المجتمعات الإنسانية، وكل نمط منها يميل إلى أن يكون له مجموعة قواعد لها أهمية في المجتمع الذي توجد فيه وهي المنظمات الاجتماعية التي تنشأ الإرادة الإنسانية بصورة دائمة وتضم في أطرها تجمعات لممارسة النشاطات السياسية.²

وما زاد من أهمية الوسائط السياسية أنها أدوات للتحديث وقوة حاسمة لتطوير المجتمعات المعاصرة لارتباطها بالأفراد فهي وليدتهم كما هي قوة توازن بين الحكام والمحكومين فتتبدى أهمية وجود تعددية حزبية تضمن التقاء الشعب بنوابه ومناقشة قضاياهم والاستماع لمطالبهم ودراستها وبلورتها ونقلها إلى الحكام سواء في اعتراضات على أداء معين أو حثهم على مضاعفة الجهود إذا كان ما يبذل منها لا يكفي لتحقيق مصالح الناخبين محل المطالبة أو الاعتراض فالأحزاب إذن تملأ الفراغ القائم بين الحكومة والمواطنين³ والمجتمع المدني ينقل بدوره انشغالات الأفراد ورضاهم أو رفضهم للسياسات العامة.

بهذا تقدم الوسائط السياسية إسهامات في كافة المجالات الاجتماعية والسياسية حيث ينخرط الأفراد وينشئون هذه المؤسسات في مجتمعاتهم ولتحقيق أهداف مختلفة لا بد من توفير مجموعة من الخصائص حتى تتمكن المؤسسات من القيام بأدوارها السياسية والتأثير على النظام السياسي أهمها الوعي السياسي لدى المواطنين من خلال الانضمام فيها كقنوات سلمية مشاركته .

أما الخاصية الثانية فهي استقلالية النشأة أي أن الدولة لا تكون مصدر التسيير أو التأسيس، ومنه لا تملك الحكومة أي تدخل في هذه المؤسسات، أي أن تملك الوسائط السياسية حيزاً من الاستقلالية حتى تكون لها أهمية في المجتمع.

¹ - عبد ربه عبد القادر العززي، نظرية التسويق السياسي: المفاهيم والدلالات، جامعة الأزهر، فلسطين، 2006، ص 67.

² - على بن سليمان بن سعيد الدرمني، المرجع السابق، ص 108.

³ - سليمان الطماوي، المرجع السابق، ص 262.

2- الوسائط السياسية بوصفها آليات التواصل السياسي:

يتفق الكثير من المنظرين وعلماء السياسة على أن إحدى أهم وظائف العمل السياسي هي ضبط طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومن هذا المنطلق فإن هذا الضبط يحتاج إلى مجموعة من السلوكات والآليات لتبادل الأفكار والرؤى والرسائل إلى جانب التأثير في الطرف الآخر ومحاولة إقناعه بتلك الأفكار.

هذه العملية برمتها لا يمكن لها أن تتم إلا بوجود قنوات واضحة محددة المعالم و بين أطراف الحاكم والمحكوم وهذا ما كانت بحاجته الحياة السياسية أو العلاقة بين الحاكم والحكومة¹، لأن التواصل يحتاج إلى أهم الأدوات التي يمكن من خلالها تأطير العلاقة بوجود المؤسسة السياسية أو الاجتماعية على حد سواء.

وتعتبر التنظيمات السياسية بمختلف تسمياتها أحزاب جمعيات ومنظمات إحدى أهم أدوات العملية الديمقراطية، وهذه المؤسسات تعمل رابطاً فعالاً في عملية الاتصال بين الدولة وعموم المواطنين وبهذا فهي تحقق ما يسمى بالتواصل السياسي، إذ أنه من الصعب وجود نظام سياسي ناجح صحيح دون وجود تواصل فعال بين الجمهور والنخب السياسية وصناع القرار وينطبق هذا الأمر على جميع أشكال الأنظمة السياسية فمن حق المواطن أن يمتلك القدرة على توصيل رغباته إلى الحكومة والنخب السياسية والفاعلة في المجتمع، والعكس صحيح وقدم "بيترماركل" أدواراً واضحة فيما يلي:

— مراقبة ونقدها وتقييمها أعمال الحكومة.

— تكوين المواطن سياسياً.

— القيام بدور الوسيط بين المواطنين والسلطة.

— المشاركة السياسية.

— التنشئة السياسية.

— تكوين الرأي العام.

والجانب المهم في الوسائط السياسية هو قدرتها على ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها، فمع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين شهد العالم ظاهرة واسعة الانتشار هي انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي، خصوصاً في مجالات النشاط

¹ - موسى عساف، مهارات التواصل السياسي، البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016، ص 06.

الاقتصادي كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولي مسؤولية رب العمل بالالتزام بتعيين الناس وتشغيلهم في الحكومة وبعد عجز الحكومات عن ذلك واشتداد أزمة الديون¹.

كان على الوسائط السياسية ملء الفراغ بعدة أنشطة خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لإنقاذ المجتمع من الانهيار ومن خلال توفير خدمات ومساعدات سواء للمحتاجين أو للدولة كتقديم مساعدة لبناء المدارس والمساجد والمستشفيات وغيرها فقد لعبت أدوارا في التنمية الشاملة. ومن خلال إبراز أهمية الوسائط السياسية تتجلى ضرورتها في المجتمعات لتطورها وتنميتها وأهم شيء لاستقرارها.

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية قوى اجتماعية سواء أكانت في السلطة أو في المعارضة فهي تؤدي عدة وظائف تحاول بها كسب ثقة الأفراد والمشاركة في العملية السياسية باعتبارها مؤسسة سياسية غير رسمية، لهذا جاءت الكثير من الدراسات بمجموعة من الوظائف، ترى أن الأحزاب لا تخرج عن القيام بها.

1- الوظيفة المجتمعية الوسيطة المعبرة عن الإرادة الشعبية:

• تأطير المواطنين: الحزب السياسي أداة رئيسية من أدوات تنظيم أفراد المجتمع على أساس من البرامج التي يتبناها وليس بالاستناد إلى الانتماءات الأولية للمواطنين التي تحددها رابطة الدم كالعائلة والعشيرة والجميلة، أو تلك التي يُحددها الدين أو الطائفة أو الإثنية². وتؤطر الأحزاب السياسية الناخبين على مستويين من ناحية أولى تطور الوعي السياسي للمواطنين وتسمح بتعبير أكثر وضوحاً عن الخيارات السياسية ومن ناحية ثانية: تختار المرشحين الذين تجري بينهم المنافسة الانتخابية³.

• الأحزاب السياسية وسيط بين الحكام والمحكومين: يمثل الحزب السياسي أحد قنوات الاتصال بين الأفراد والحكومة ذلك أن الأحزاب لها القدرة على رفع رغبات الجماهير إلى النظام السياسي لتحقيق المصالح، فإذا لم تجد الجماهير ما تعبر به عن رغبتها يسود الأفراد من عدم الرضا تجاه النظام السياسي، مما قد يؤدي إلى اتجاه الأفراد نحو العنف، وفي المقابل يتجه النظام-السلطة الحاكمة- إلى إتباع سياسة القهر، فيسود في المجتمع ما يطلق عليه سياسة العنف والعنف المضاد⁴.

¹ - جهينة شاوش أخوان، المرجع السابق، ص 78.

² - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، دد، دب، دس، ص 13.

³ - موريس دفرجيه، المرجع السابق، ص 75.

⁴ - حسن عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 43.

وبالإضافة إلى دور الأحزاب في التحديث والتنمية السياسية وفي هذا يقر "أبتر" أنه في مجال التحديث السياسي "ليس هناك دور منفرد أعظم أهمية من دور السياسي الحزبي" فإن الحزب السياسي قوة حاسمة للتحديث في كافة المجتمعات المعاصرة، بحيث أن النمط الخاص للتحديث، الذي تتبناه تلك المجتمعات، إنما تحدده غالباً أحزابها القائمة¹، خاصة في البلاد المتخلفة التي تحاول من هذه الظاهرة بتبني شروط التنمية السياسية والتحديث.

ولا بد من التأكيد على ضرورة الانفتاح السياسي حتى تتمكن الأحزاب السياسية من أداء وظائفها بوصفها ميكانزمات سياسية لا يمكن للعملية السياسية أن تحدث من دونها فالعلاقة بين الأحزاب السياسية والعملية السياسية علاقة تنشيط ووجود حدوث، أي أن العملية تحدث بوجود الأحزاب السياسية فالانتخابات عملية، وتنشئة السياسة عملية، والمعارضة عملية والرقابة عملية، وكل ذلك من صنع الأحزاب السياسية.

● **وظيفة تكوين الكوادر السياسية:** تقوم الأحزاب السياسية بالتجنيد السياسي ، فمن ينخرط اليوم في الحزب هو عنصر من عناصر السلطة غداً أي بعد أن يستفيد من أهم المعارف السياسية، كما تعد الأحزاب أهم وسائل التأثير على الرأي العام وتوجيه الهيئة الناخبة التي تعبر عن السلطة العليا.

كما أن النقاش أو الجدل السياسي بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة يمكن أن يسهم في تكوين الرأي العام للمواطنين حول المسائل والأوضاع المختلفة في الدولة، كما تقوم الأحزاب السياسية عن طريق وسائل الإعلام بالتأثير وتوجيه هيئة الناخبين للتصويت لهذا الحزب أو ذاك من خلال محاولة إقناع الناخبين بمبادئها التي تتضمنها برامجها الانتخابية².

وبهذا فهي مدرسة لتكوين وتجنيدهم واختيارهم العناصر والقادة في المناصب السياسية في حالة وصول الحزب إلى الحكم، وعموماً فإن الأحزاب هي آلية لتقريب الرأي العام والنظام السياسي.

إن المهام والوظائف الرئيسة للأحزاب السياسية في مجتمع ديمقراطي تشتمل على مهام التوحيد وحشد المواطنين، وصياغة السياسيين وتنظيم البرلمان والحكومة، حيث أن عمل الحزب هو تنظيم المشاركة وتجميع المصالح، وان يشكل رابطاً بين القوى الاجتماعية والحكم.

وأثناء تنفيذه لهذه المهام، يعكس الحزب بالضرورة منطق السياسة³، بينما هناك من يرى أن الأحزاب في العالم الثالث تقوم بوظائف تفرضها عليها ظروف تلك الدول الحديثة، مثل لعب الهوية

¹ - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 163.

² - قاسم علوان الزبيدي، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 15، 2013، ص 296.

³ - صموئيل هينغتون، المرجع السابق، ص 117.

السياسية للمجتمع وتوحيدها وتعزيز الوحدة الوطنية والمساهمة في تحقيق التنمية في جميع جوانبها لكن من دون المشاركة في صنع القرار.¹

2- الوظيفة السياسية للوصول إلى السلطة:

- المنافسة والتعاون بين الإخوان: تتنافس الأحزاب السياسية والسياسيون على مراكز السلطة والنفوذ، كما أنهم يسهمون بفعالية في الحياة السياسية لبلد ما من أجل تحقيق الهدف الأعلى المنشود لديهم والمتمثل في التوصل إلى نيل مركز من مراكز سلطة صنع القرار في القطاع العام.²
 - تكوين الاتجاهات والأفكار وتوحيد الرأي العام: يقع على عاتق الأحزاب السياسية تكوين رؤى واتجاهات المواطنين وذلك عن طريق إنماء المسؤولية لدى الأفراد فالأحزاب تعمل على أن تكون في مستوى تطلع الجماهير ومعبرة لها.³
- أي أن وظيفة التنشئة السياسية تمكنهم من معرفة حقوقهم السياسية والمدنية بين المصالح الفردية والمصالح العامة، وتبرز أهمية ممارسة الأحزاب السياسية لهذه الوظيفة بما تمثله من أهمية كبيرة فهي عامل فعال لاستقرار النظام السياسي.
- وكذلك لاستقرار الرأي العام حيث يكون الحزب أداة لتنظيم مساهمة الأفراد في الحياة السياسية وأداة توحيد وتماسك مجتمعي لأنه يعبر عن كل الانتماءات الأولية للمجتمع و بهذا يصبح الانقسام في المجتمع انقساماً بين أفكار ورؤى مختلفة لتحقيق الصالح العام.⁴
- وظيفة تحقيق الاستقرار السياسي: يكفل نظام التعددية الحزبية استقرار الحياة السياسية في الدولة، وذلك من خلال تأكيد الأحزاب على إمكانية تداول السلطة وانتقالها بطريقة سلمية وبهدوء من حزب إلى آخر ويجعل المعارضة تشعر بمشاركتها في إدارة شؤون البلاد.⁵
- وإذا غابت الأحزاب السياسية فإن الأفراد لهم خياران إما الخضوع لسياسات الحكومة سواء أكانت مقبولة أو مرفوضة أو سلك طريق الاحتجاجات والإضرابات.
- وفي حالة غياب نظام التعددية الحزبية فلن توجد هيئة تضم هؤلاء المتدمرين والمعارضين للحكومة، فلا يكون ثمة خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة.⁶

¹ - حسين مركزود، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، 1989-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، ص 28، 29.

² - بريختشي كيمب، المرجع السابق، ص 25.

³ - حسن عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 42.

⁴ - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، المرجع السابق، ص 13.

⁵ - حسن عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 26.

⁶ - عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، دار المعارف، مصر، 1976، ص 197.

والجدير بالذكر أن الفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة فعالة وبهذه الطريقة يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من خلال المصلحة الخاصة للفرد، ومن ثم يكون الحزب قد هيكل الأفراد والجماعات المختلفة ومكنها من التعبير عن مطالبها بصفة منظمة وفعالة، فهو يهيكل المطالب في القالب السياسي وبهذا يكون أحد عوامل استقرار النظام السياسي.¹

• **وظيفة المعارضة:** كما هو معروف عن الأحزاب السياسية فإنها إذا لم تصل إلى السلطة فإن وظيفتها تصبح أكثر في مجال المعارضة إذ تؤدي المعارضة في كل أنواع الأحزاب، والأكد أن وجود هذه الخاصية سوف يمنع أفضل السياسات عن الشعوب التي تناشدها، والأحزاب القادرة على المعارضة هي أحزاب تتمتع بالحيوية والديمقراطية الداخلية، فهي تعتبر أجهزة رقابية على أعمال الحكومة ترصد قراراتها وأعمالها.

ووجود الأحزاب يدعو إلى دراسة القرارات دراسة عميقة ومتأنية من قبل أصحاب القرار حرصاً على عدم الوقوع في الأخطاء الكبيرة التي تستغلها المعارضة²، فالصفة السياسية للأحزاب السياسية تخول لها النقد البناء للأعمال المزمع القيام بها أو التي تنفذها من قبل الحكومة.³

استناداً إلى ما سبق يمكن حصر وظائف الأحزاب السياسية بين وظائف أساسية تتمثل في الاستحواذ على السلطة السياسية، ووظائف ثانوية تختلف باختلاف البيئة السياسية التي تمارس فيها نشاطها.

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني

شاع في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح الوسائط السياسية بعد انتشار واسع لظهور المؤسسات المستقلة عن السلطة السياسية كالجمعيات والنوادي... وهي مؤسسات اجتماعية تلعب عدة أدوار مختلفة بين ما هو اجتماعي وسياسي اقتصادي وثقافي.

ننتقل في إبراز وظائف المجتمع المدني في الحياة السياسية خصوصاً، من كتابات الدكتور ثناء عبد الله في كتابها "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي" على أن موضوع المجتمع المدني يثير العديد من المشكلات على صعيد الدولة بأجهزتها وقوانينها وسياساتها المختلفة من ناحية الأدوار وعلاقتها به.

¹ - خالد توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 49.

² - حسن عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 25-26.

³ - قاسم علوان الزبيردي، المرجع السابق، ص 293.

وهذا لا يعني أن المجتمع المدني هو آلية مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني بكافة تكويناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد معارضة¹، فوجود مؤسسات المجتمع المدني في الدولة يعد ظاهرة حديثة وإيجابية لتطور المجتمعات ورغبة الأفراد في ممارسة الديمقراطية لمختلف الأنشطة الجديدة التي لم تعرفها النظم التقليدية.

فقيام المجتمع المدني هو نضال حيوي لبقاء الفرد على علاقة بالدولة باعتبار المجتمع مدني بناء مؤسسيا يتمتع بالحرية والاستقلالية وإن كانت نسبية إلا أن وجودها يقوم بعدة وظائف لها تأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمع، وأهم وظيفة بوسع المجتمع المدني القيام بها التعبير عن مشاعر مشتركة للأفراد خاصة في حالة العضوية وحمائهم من اضطهاد الدولة واستبدادها أي أنه يحقق المزيد من السلام والاستقرار.

1-وظيفة علاقة الدولة بالمجتمع:

تتجسد وظيفة المجتمع المدني في علاقته بالدولة في عدة صور وأشكال يمكن إبرازها فيما يلي:

● ضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع: يعتبر المجتمع المدني أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، كما تشكل تنظيماته قنوات تتجمع فيها الجهود والإمكانات وأدوات تقلص من إمكانية لجوء بعض القوى الاحتجاجية إلى العنف².

من خلال الطابع التعاقدية وضبط توازن العلاقة في المجتمع السياسي حيث لا يمكن صيانة هذا التعاقد إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني التي تضمن الاستمرار والاستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع، وإلا فإن الدولة تتدرج في الإخلال بالقواعد حتى تتحول سريعا إلى دولة مستبدة مهما كان رمزها من الصلاح والذكاء³.

كما يساهم في تحقيق النظام والانضباط في المجتمع من خلال إيجاد توازن بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع فتعمل منظماته على خلق توازن بين الدولة ومؤسساتها من جهة وبين المجتمع وأفراده من جهة أخرى فتقف في وجه توجه الدولة إلى بسط هيمنتها، وهو ما يؤدي إلى المساهمة في التزام المنظمات بالقواعد والقوانين والحقوق والواجبات العامة في تحقيق الانضباط في المجتمع ككل⁴.

¹ - مجموعة نواكشوط الحضرية، الإدارة المحلية والتوافق الاجتماعي، دليل هيئات المجتمع المدني لمقاطعات نواكشوط، ص 11.

² - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999/2009، المرجع السابق، ص 21.

³ - أحمد بوشاقور وأحمد بوعلوش، المرجع السابق، ص 28.

⁴ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 21.

- وظيفة حل الصراعات وحسمها: يلعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في حل النزاعات، وأكد البعض أن الدولة تُعد إطاراً لإنعاش المجتمع المدني، وهو بدوره يُعد ركيزة أساسية لترسيخ النظام الديمقراطي، وإن قوة المجتمع المدني لا تعني إنهاء دور الدولة، فوجود دولة قوية ومجتمع مدني قوي هو الذي يكرس الشرعية والاستقرار السياسي.¹
 - الوساطة والتوفيق: بمعنى أن المجتمع المدني يقوم هنا بلعب دور الوسيط بين الحكام والمواطنين، من خلال توفير الاتصال ونقل أهداف الحكومة والشعب ورغباتهما بطريقة سلمية.²
- 2- أدوار للمجتمع المدني السياسية:

من أدوار المجتمع المدني التأثير على السياسة من خلال تعبئة جهود المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.
 - مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو تمويل الخبرة على أداء أفضل الخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين.
 - العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.
 - تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال إكسابهم قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.
 - تعبئة المواطنين في حركات احتجاجية واسعة للدفاع عن حقوق مهضومة أو حقوق سياسية مرفوضة.³
- كما يلعب المجتمع المدني أدواراً جد مهمة في حالة الإصلاح السياسي وتعزيز عملية التنمية، فهو يمارس التأثير في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة من خلال عدد من المسالك والأدوات. ويشكل المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي للمجتمع لأنه أصبح شريكاً في عملية التنمية، ويعد شريكاً أساسياً فيها المساهمة.

لأنها لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار إلى القطاع التطوعي (المجتمع المدني) وبذلك أصبح المجتمع المدني شريكاً فعالاً للقطاع الحكومي في تقديم العديد من

¹ - وفاء كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 10.

² - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 24.

³ - المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، دور مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، 2011، ص 08.

الخدمات وله علاقة بالحكومة أيضا من خلال العمل مراقبا لأداء الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة.

ويعد المجتمع المدني فضاء لتوجيه السلطة الرمزية إذ أن له دورا أساسيا في تغيير السياسات وفي أقصى الحالات تغيير الأنظمة¹، فما تقوم به النقابات باعتبارها إحدى دعائم المجتمع المدني بتدخلها في التوجيهات السياسية العامة للبلاد وقيامها بإضرابات ذات الطابع السياسي يؤكد على ذلك هو وسيلة مساعدة حقيقية للدولة ودليل نظري يمكنه الكشف عن القضايا الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا.

ومن خلال ما سبق، نقول أن المجتمع المدني يسهل تقاطعه مع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية وتلعب إلى حد كبير دورا كبيرا ورياديا في الساحة السياسية من أجل إشراك المواطن البسيط في هذه الحياة التي لطالما كان مجرد متفرج عليها.

المطلب الرابع: صور العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة

لم تعد الدولة هي الكيان القانوني الوحيد المعترف به في المجتمعات بل تطورت وصارت تعترف بمجموعة من المؤسسات السياسية والبنى الاجتماعية باعتبارها وسائط سياسية لها علاقاتها مع الأفراد من ناحية ومع الدولة من ناحية أخرى من خلال ممارسة عدة وظائف في عدة مجالات.

لهذا يقدم المطلب دراسة الإطار النظري لأنماط العلاقة بين الدولة والوسائط السياسية في عدة صور وتختلف هذه الصور بإخلاف الأنظمة السياسية.

إن علاقة الوسائط السياسية بالدولة للوهلة الأولى، تبدو وجودية أي مجموعة من المؤسسات لها نشاطاتها داخل الحيز الجغرافي للدولة وفقط ولكن عند التعمق في حقيقة وظائف تلك المؤسسات وممارساتها في المجتمع تبدو العلاقة أعمق من ذلك.

فهي نمط من المؤسسات له نشاطات كبيرة وحركية واسعة في توجيه سياسات الدولة، والمعلوم أن الدولة في شكلها المعاصر تمثل أحدث ما توصلت إليه تجارب التنظيم السياسي للسلطة، ولا خلاف بين المهتمين بالشأن التاريخي والسياسي في كون ظاهرة الدولة المعاصرة حدثت استجابة للتحويلات الاجتماعية².

¹ - حسن سعيد المقدسي وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديريش، بيروت، 2004، ص 04

² - عبد المجيد بلغيث، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر القايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014، ص 48.

إن محاولة فهم قوة الدولة وتبرير اتجاهاتها السياسية وعلاقتها بالوسائط السياسية أمراً في غاية التعقيد إذ يرتبط بعدة عوامل منها خصوصية الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتاريخ، بعض الدول يثبت أنه لا يوجد في قاموسها السياسي أي تعاون أو علاقة تشاركية بينها وبين الوسائط السياسية إلا في حدود الصراع والإقصاء.

فالعلاقة بين المجتمع والدولة ليست دائماً علاقة متوازنة أو منسقة أو منسجمة، فمفهوم المجتمع بأنه بشر متفاعلون، تربطهم شبكة من العلاقات المعنوية والمصالح المادية، ويشتركون في ثقافة عامة واحدة يقترب إن لم يتمثل مع مفهوم الأمة، فقد تمثلهم الدولة أو لا تمثلهم، وقد تكون تعبيراً كاملاً أو منقوصاً عن شبكة هذه العلاقات والمصالح.¹

فالمجتمع لم يعد مجموعة من البشر فقط، بل أصبح يتشكل من قوى مؤسسية تؤثر في الدولة وتتأثر بها بل هو "المجتمع" بما فيه من وسائط سياسية و هو أحد شروط قيام الدولة باعتباره الكيان السياسي المقنن الذي يؤطر وينظم أشكال القوة في المجتمع.²

والعلاقة بين الوسائط السياسية والدولة من المفروض أن يسودها التكامل والتنافس والتوازن، فالتكامل نقصد به أداء الأدوار المنوطة بكل طرف بما يخدم الأفراد، أما التنافس السياسي النزيه فضروري أيضاً لتقديم الأفضل للأفراد إذ أن من مهام النظام السياسي صنع سياسات تلي مطالب الجماهير.

والوسائط هي الأخرى مطالبة بتقديم برامج تراعي فيها احتجاجات الجماهير وعلى هذه الأخيرة اختيار المناسب عن طريق الانتخابات، أما التوازن فيظهر في أن الدولة والوسائط السياسية واقعان متلازمان، فالدولة تستمد من هذه التشكيلات قيمها وقوامها وسياساتها والدولة هي الوعاء أو الإطار الذي يحتضن ويؤطر نشاطها.³

والأكيد أن العلاقة الإيجابية تدعم الاستقرار السياسي، أما الصورة الثانية فتظهر في التصارع والتصادم والإقصاء أي عدم قبول الدولة لفئات ومؤسسات تشارك النظام السياسي في العملية السياسية، وعدم إعطائها أية فرصة ليصبح لها وزن في المجتمع السياسي.

وإن سمحت بوجودها فلا تعطى لها الفرصة الحقيقية كي تتفاعل مما يخلق الهوة بينهما فيؤدي ذلك إلى الصراع على نحو غير منضبط، فتحدث حالة تصادمية و تصبح عاملاً من عوامل عدم الاستقرار

¹ - عبد المجيد بلغيث، المرجع السابق، ص 50.

² - نفس المرجع، ص 45.

³ - منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الأدوار الثقافية للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم، إيسيسكو، 2013، ص15.

السياسي ومن هاتين الصورتين للعلاقة تظهر صور العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة في عدة أشكال:

1-علاقة التنافس وتوازن:

إن ظهور الوسائط السياسية مطلع القرن 18 والقرن 19 في المجال لم تكن بالأهمية التي هي عليها اليوم إذ عرفت مداً وجزراً حتى أصبحت أحد مقومات الأنظمة الديمقراطية و آلياتها ومنه عرفت مراحل تطويرية، انتهت باعتبارها حلقات توازن بين سلطة النظام السياسي والقاعدة الشعبية الباحثة عن سياسات أفضل من قبل النظام أي علاقة تبادل المصالح.

وفي المجال السياسي تسعى الوسائط السياسية إلى تنسيق بين عملها بوصفها أجهزة تؤثر في الحياة الاجتماعية والسياسية وبين قرارات الحكومة فنجاح سياستها يتطلب تضافر كل المنظمات في المجتمع، لذلك فإن العلاقة التوازنية (توازن) هي التي تكفل قوة الوسائط السياسية وقوة الدولة معاً.

2-علاقة تصادم وسيطرة:

هذا نمط مرتبط بالنظام التسلطي إذ تضيق فيه مساحة حرية الوسائط السياسية ويكون حجم الأدوار السياسية فيها محدداً نظراً لانغلاق النظام السياسي على نفسه فلا يسمح بالتنازل عن بعض قوته لهذه الوسائط السياسية مما يضطر هذه الأخيرة إلى بحث على نفسها في المجال السياسي بالإكراه، وهذا ما يولد تصادمها مع سلطة النظام السياسي.

ومنه تنعدم العلاقة السلمية والصحيحة تربط الطرفين مما يؤدي إلى غياب المشاركة السياسية، وهو ما دفع العديد من التيارات السياسية والاجتماعية إلى اللجوء إلى الاحتجاج والعنف السياسي بوصفه وسيلة للتعبير عن مطالبها، وفي حالات كثيرة يتفطن النظام السياسي إلى التهديد الذي يحيط به فيلجأ إلى السيطرة عليها أو احتوائها بالتمويل أو دمجها مع مؤسسات الدولة المختلفة وشراء ذمم الأشخاص المعارضين .

والواقع السياسي والاجتماعي يثبت حقيقة العلاقة بين الدولة والوسائط السياسية سواء أكانت علاقة تلازمية أو علاقة صراع أو علاقة تعايش وتكامل، وعموماً لا إنكار العلاقة الترابطية والمتداخلة إذ تساهم في التعاون بين الأفراد العاديين وصناع القرار الذين غالباً ما يكونون متمركزين في العاصمة وبالتالي نجد أن هذه المؤسسات تحاول تطوير النظام السياسي ودعم استمراره وضمان استقراره.

ولا بد من التأكيد على أن قدرة الوسائط السياسية على التأثير على القرارات السياسية يعود إلى مأسستها ومواردها وقوتها ونفوذها التي تحصل عليها من المجتمع وأهمها المساندة الكبيرة للأفراد بالإضافة إلى مواردها الاقتصادية والمعرفية واكتساب مهارات التنظيم والفعالية في كل المواسم والأحداث مما يضطر الحكومة إلى اعتبارها قوة يجب التفاوض معها.

فعلاقة الدولة بالوسائط السياسية في ظل المجتمعات المعاصرة لا تحتاج إلى وسائط سياسية قوية ودولة ضعيفة والعكس صحيح فهي أيضاً لا تحتاج دولة قوية ووسائط ضعيفة فحينما نتكلم عن قوة الوسائط وضعف الدولة فهذا يعني تراجع الهيئة الوحيدة في التنظيم القانوني وإدارة شؤون المجتمع مما يؤدي إلى شيوع الفوضى والفساد.

وحيث نقول ضعف الوسائط وقوة الدولة فإن هذا تغييب للمجتمع ككل وتغييب للمواطنة والمعارضة وتمثيل لإدارة الشعب وغيرها من الوظائف، وفي المقابل تسلط دولة واحتكار للسلطة وتغييب رأى المواطن، ومن هنا يتوجب على الدولة أن تؤسس علاقة صحية تقوم على تبادل الأدوار لخدمة المواطنين.

خلاصة:

تم التطرق في الفصل الأول إلى دراسة الوسائط السياسية من الجانبين المفاهيمي والنظري من خلال التعرف على أهم السياقات المفاهيمية التي ناقشت المفهوم، وبالتحديد أهم التعاريف التي قدمت للأحزاب السياسية والمجتمع المدني بوصفهم وسائط سياسية بين الفرد والمجتمع والدولة. وهنا، قادنا مفهوم المؤسسة الذي عرف رواجاً كبيراً إلى التنظيم المؤسسي أصبح ضرورياً لتكوين الوعي بالعملية السياسية، ولقيام دولة حديثة ديمقراطية لا بد من وجود مجموعة من التشكيلات السياسية والاجتماعية التي تعمل في شتى المجالات بشكل مستقل عن السلطة.

وهذا تمثل الوسائط السياسية قوى غير رسمية حتمية في الدولة كحلقة ربط بين الحاكم في الدولة وبين المجتمع باعتباره طبقة محكومة، وهي آليات ضرورية أيضاً لتفعيل المشاركة السياسية لتنشيط الحياة السياسية وإلا فإن الجمود سوف يعرقل الحالة السياسية مما قد يقود إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما تم التطرق إليه في المبحث الثاني بتعريف أهم المؤشرات وأهم الاتجاهات النظرية التي ناقشت ظاهرة الاستقرار السياسي وتحديدها وعلاقة الوسائط السياسية بهذه النظرية، ومنه تم التوصل إلى:

● تتشكل الوسائط السياسية من البنى السياسية والتنظيمات الاجتماعية غير الحكومية التي تسعى الربط بين السلطة والفرد، تتميز بخاصية التنظيم المؤسسي الذي يحمل صفة الاستقلالية، والتجانس، والتعقيد، والتكيف، وعند فقدان أحد هذه المقومات فإنها تفقد أحد مقومات المؤسسة مما يؤثر على أدائها ووظائفها ومنه تفقد تموضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، ووجود الوسائط السياسية يضيف الشرعية على النظام السياسي من جهة وتعمل من خلال نشاطها على نزع الهوة بين النظام السياسي والمواطنين من خلال إشراكهم في صنع القرار السياسي من جهة أخرى، وهذا ما تم إبرازه في جل التعاريف التي قدمها المفكرون والباحثون.

● تميز الوسائط السياسية بالمؤسسة يجعلها تتميز بعدة صفات أهمها الاستقلالية، والتكيف، الانسجام، والتعقيد.

● الاستقرار السياسي ظاهرة من الظواهر السياسية تتسم بالتعقيد والغموض إذ تتشابك مؤشراتته مع عدة مفاهيم أخرى كالعنف السياسي، والاضطراب السياسي، وعدم الاستقرار وبين معايير سلبية وأخرى إيجابية، عموماً فالاستقرار السياسي يظهر في قدرة النظام السياسي على مواجهة الأزمات الطارئة ومعالجتها دون استخدام القهر أو الإكراه مع الاستمرار في البقاء والفاعلية في الأداء.

الفصل الثاني

أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية ومقوماتها المؤسسية

المطلب الأول: تطور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية

المطلب الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية

المطلب الثالث: التحديث السياسي لسلطة الوسائط السياسية

المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في الدولة الديمقراطية

المطلب الأول: سمات النظم السياسية الغربية

المطلب الثاني: علاقة الوسائط السياسية بالدولة في النظم الديمقراطية

المطلب الثالث: الوسائط السياسية باعتبارها آلية للديمقراطية

المبحث الثالث: المؤسساتية آليات لتعزيز الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

المطلب الأول: أثر مؤسساتية الوسائط السياسية في الاستقرار السياسي

المطلب الثاني: الوسائط السياسية والعملية الانتخابية وتأثيرها على الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: الثقافة السياسية وحرية الإعلام باعتبارهما دعامين للوسائط السياسية لدعم

الاستقرار السياسي

تمهيد:

مثلت الوسائط السياسية في الدول الغربية قوة دفع في الحياة السياسية لتفعيل العلاقة بين الفرد والدولة، وبالتالي أصبحت تمثل آلية لإضفاء الطابع الديمقراطي باعتبارها أسسا داعمة للحريات والحقوق السياسية والمواطنة في ظل التعدد الإثني والثقافي والديني، ولاستيعاب هذا التعدد تبنت هذه الدول خيار الليبرالية التحررية **liberalism** محاولة بذلك حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من كل تعسف أو استبداد على اعتبار أن السيادة للشعب وفق المبادئ ثابتة كالشرعية، ومبدأ السيادة للأمة والفصل بين السلطات والتداول على السلطة.

نشأة الوسائط فيها هو مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، أي أنها ناتجة عن التطور الحاصل على عدة أصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أي مع تطور الممارسة الديمقراطية التي مكنت من الاعتراف بالتنظيمات السياسية والاجتماعية المستقلة الممثلة للأفراد.

كما أن نشأة الوسائط السياسية في الدول الغربية كان تعبيرا عن روح التكافل وتقبل الآخر ولهذا اتسمت الأنظمة بالاستقرار السياسي ونجحت في إبراز وجودها وتقاسم السلطة وفق مبدأ التنافس والتداول، وبهذا شكلت الوسائط السياسية قوة ضاغطة على النظام السياسي لمعالجة مطالب الأفراد حيث تقدم في قالب سياسي مرفوع إلى أعلى هيئة حاكمة، ومن ثم تكون الوسائط السياسية بمثابة آليات لتنظيم الحقل السياسي فتصبح أحد عوامل استقرار النظام السياسي من خلال القيام بعدة وظائف. ومن هذا المنطلق نبحت عن مسارات تطور الوسائط السياسية والشروط التاريخية لظهورها ومدى مأسستها وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي وقياس هذا الأخير بعدة مؤشرات في ظل نظم تنافسية.

لقد كانت العلاقة في البلدان الغربية تسير في منحى واضح لكل طرف فيه مهامه وأدواره مما أدى بهذا المنحى إلى الاستقرار وتبادل المنفعة ولا يمكننا فهم أدوار الوسائط السياسية قبل معرفة مسارات التطور التي عبرتها والظروف التاريخية التي أحاطت بنشأتها وتكوينها وتطورها وعلاقة هذا التطور بالسلطة كون الوسائط السياسية أحد أسس قيام الدولة.

المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية ومقوماتها المؤسسية

ظهرت الوسائط السياسية بصورة بارزة في الساحة السياسية الغربية خلف نوعا من النقاش الحاد حول عوامل تطور المجتمعات الغربية سياسياً واجتماعياً وما هي أهم الأحداث والظروف التي أرسيت وسائط سياسية فاعلة في العملية السياسية وجعلتها وسيلة لتحقيق السلم والاستقرار لأنظمتها، بعد ما عرفت ثورات وانقسامات في التوجهات السياسية، وهذا جوهر المبحث، إذ يتناول أهم العوامل والأوضاع السياسية والتاريخية التي عاشتها المجتمعات الغربية والتي عملت على تطوير الوسائط السياسية إلى الشكل المتعارف عليه اليوم.

وحتى يتسنى لنا فهم الوضع السياسي في دولة ما كان لابد من دراسة الحكومة والإطار التاريخي والاجتماعي والجغرافي لها والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ودراسة الإيديولوجية ونسق القيم السائد من حيث نمطها السياسي ودراسة الأحزاب والجماعات الضاغطة وبيئة القيادة¹.

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ونشاط جماعات الضغط السياسي فقد أثرت عوامل طبيعية واجتماعية كذلك عليهما، حيث أن التركيبة السكانية والتنوع العرقي والديني والعنصري لشعب الولايات المتحدة سمح بنشأة وتطور الجماعات الضاغطة² وتطورها .

ومن جانب آخر فإن من الثابت تاريخياً أن التنظيمات الحزبية القوية كانت تنشأ إما بفعل ثورة من الأسفل أو بفعل رعاية من الأعلى، وتجربة القرن التاسع عشر في إنكلترا وفي الولايات المتحدة هي بمثابة درس مطول في كيفية استخدام الرساميل والدوائر الحكومية لتأسيس حزب وتنظيمه³.

المطلب الأول: تطور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية

تفسير نشأة الأحزاب في الدول الغربية نخصه في الأول لتفسير الداخلي القائل بنشأة العلاقة ناتجة عن عملية بين اللجان الانتخابية والهيئة البرلمانية، أما التفسير الثاني فيعود إلى الأصل الخارجي ويقصد بها تلك الأحزاب التي نشأت خارج الجماعات التشريعية.

1- ظهور الأحزاب مع التطور السياسي للبرلمان:

أصل الأحزاب في الدول المتقدمة يعود إلى نشأتها داخل البرلمانات من تنظيم الناخبين أي أن المجموعة البرلمانية تتكون ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبين electoral lescomilies ويتبع ذلك إقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين⁴، أي أن أصل النشأة والتأسيس كما يشير "موريس دوفرليه" ارتبط تاريخياً بنمو الديمقراطية واتساع مفهوم الاقتراع العام الشعبي ليشمل

¹-Sharma Manoj , comparative politics and political analysis , New Delhi published by anamol , 2007, p03.

²- عادل ثابت، المرجع السابق، ص 212.

³- صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 91.

⁴- سعد الشرفاوي، المرجع السابق، ص 19.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

كافة الطبقات ، وارتبطت بإلغاء القيود المالية التي ارتبطت به في السابق¹ ، ويشير "بلامبورا" مع "موريس دوفرليه" إلى أن الأحزاب وجدت في القرن التاسع عشر حيث ظهرت في إنكلترا بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832 وقيام المنظمات المحلية على أثره بتسجيل الناخبين في قوائم انتخابية². أما صموئيل فقد أثبت أن الظهور الأول للأحزاب السياسية المنظمة كان في القرن الثامن عشر في تلك الدول التي توسعت فيها أولاً المشاركة السياسية أي في أمريكا ثم في فرنسا ، ففي عام 1800 لم تكن الأحزاب السياسية موجودة إلا في الولايات المتحدة، وفي عام 1900 انتشر وجودها في كافة أرجاء العالم الغربي³.

فكان ظهورها في فرنسا داخل المجلس التشريعي الفرنسي لسنة 1789 حين بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية يصلون إلى فرنسا حيث كانوا يشعرون بالغيرة إلى حد ما ، وبالطبع عهد نواب كل مقاطعة إلى التجمع كي يتخلصوا من هذا الشعور وتهيأوا في الوقت ذاته للدفاع عن المصالح الإقليمية ، وقام بالبادرة الأولى النواب البرتون الذين استأجروا قاعدة مقهى ونظموا فيها اجتماعات دورية منتظمة⁴.

كان ظهور الحزب السياسي مع ثورات القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلا أن الظهور الأول للأحزاب السياسية المنظمة كان في القرن الثامن عشر في تلك الدول التي توسعت فيها أولاً المشاركة السياسية في أمريكا وفرنسا⁵.

رغم أن هنالك أبحاثاً تتحدث عن أفكار أرسطو تشير إلى وجود الأحزاب ، لكن مفهوم الحزب السياسي لم يبدأ بشكل حقيقي إلا مع ظهور "البرلمانية parliamentary" حيث نشأت أحزاب داخل البرلمانات ، وهنالك الأحزاب ذات الأصل الخارجي ، وهذا ما نجده في طرح "ديفرجي" الذي يقر بأن البرلمانات كانت تحوي مجموعات برلمانية تمخضت عن توافق في الوجهة أو الإيديولوجية السياسية التي تعتبر المحرك الأساسي لنوادٍ سياسية وفكرية تحولت مع مرور الزمن إلى شبه أحزاب في الجمعية الوطنية الفرنسية⁶ ، وبعد توسع حق الاقتراع تدريجياً للقيام بعملية الاختيار.

¹ - كمال فتاح، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، 2012، ص 33.

² - حسن محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986، ص 256.

³ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 115.

⁴ - موريس دو فرجيه، الأحزاب السياسية، تر: علي مقلد وعبد المحسن سعد، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2011، ص 6.

⁵ - دراسة عن الأحزاب وقضايا المجتمع، الثلاثاء، 20 سبتمبر 2018، د، د، دب، دس، ص 8.

⁶ - خالد توازي، المرجع السابق، ص 37.

ومنه أظهرت اللجان الانتخابية بوصفها حلقة وصل بين الناخب والمرشح وأصبح واضحاً أن المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية والتنسيق الناجم بينهما ذلك كان اللبنة الأولى لظهور الأحزاب الحديثة¹، وبالتالي فإن الأحزاب هي تطور لاختلافات في الآراء، ونوادٍ شعبية وتكتلات فكرية وكتل برلمانية.²

2-العوامل الخارجية لنشأة الأحزاب:

أما الأصل الثاني الذي قدمه "موريس" فهو المنشأ الخارجي للأحزاب أي خارج الإطار الانتخابي والبرلماني ممثلاً في كل من الجمعيات والنوادي الشعبية والصحف و النقابات، فالأحزاب الاشتراكية هي نتاج النقابات بالإضافة إلى المنظمات الطلابية والتكتلات الجامعية على الحركات الشعبية في القرن التاسع عشر في أوروبا ثم ظهور الأحزاب السياسية اليسارية الأولى.³

أشار المفكر ديفرجيه أيضاً إلى دور جمعيات المحاربين القدامى التي كان لها الفضل في خلق أحزاب أهمها الحزب الاجتماعي الفرنسي، ويقدم كل من "سيمورمارتن ليبسيت seymour martin lipset وستين روكان stein rokkan" طرحاً حول تطور الأنظمة الحزبية ونشأتها فالأنظمة الحزبية حسب طرحهما هي نتاج الظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية والاجتماعية والاقتصادية من جهة.

والانقسامات السياسية المعاصرة التي تعكس عواقب ثورتين متتاليتين (الثورة الوطنية والثورة الصناعية) في عصرنة المجتمعات الغربية⁴ من جهة أخرى، فما عرفته هذه المجتمعات من نزاعات سياسية تمثل في جبهتين.

حيث عرفت الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر صراعات حول المبادئ والهويات الثقافية فظهرت عدة اتجاهات منها اتجاه يؤمن بروح الوطنية واتجاه الأقليات التي كانت معارض لفكرة الوطنية، بالإضافة إلى النزاعات بين الدولة والكنيسة، وهذا الصراع الأخير كان له دور كبير وحاسم في ظهور الظاهرة الحزبية بعد الانقسامات الدينية والعلمانية.

ومنه يتضح أنه ظهرت فئات اجتماعية في القرن 19 قامت بالمساهمة في التأكيد على مبدأ الاقتراع وتم تعبئة فئات لدعم الجماعات الحزبية ودخل مقربون جدد في هذه العملية وهم يتمتعون بولاءات حزبية مسبقه.⁵

¹ - خالد توازي، المرجع السابق، ص 38.

² - موريس دو فرجيه، الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص 6.

³ - نفس المرجع، ص 14.

⁴ - خالد توازي، المرجع السابق، ص 35.

⁵ - نفس المرجع، ص 36.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

بالإضافة إلى الجانب الديني الذي يشكل هو الآخر أحد أسباب ظهور الأحزاب حين ارتفعت الأصوات المنادية بفصل الدين عن السياسة وإعطاء كل رجل اختصاصه، إذ أن رجل الدين لا يمكن أن يكون رجل سياسة والحزب السياسي هو مؤسسة سياسية لا دينية.

وعند محاولة تقديم مقارنة بسيطة لظاهرة نشأة الأحزاب بين العالمين الثالث والغربي، يظهر أن الأحزاب في العالم الأول كانت استجابة للقوى التحديثية التي فرضتها قوي خارجية، أما في الغرب فإن النظرة السائدة هي العكس إذ ليست الأحزاب استجابة للتحديث وإنما كانت -الأحزاب- هي سبب رئيس في تحقيق التحديث¹.

فقد كانت الأحزاب تعبر عن مصالح مشتركة لفئات تحمل التصور نفسه وتضع حداً فاصلاً بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي وبهذا تقوم بتأطير المواطنين في العملية السياسية، أما في الجهة المقابلة (العالم الثالث) فأغلب الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة ذات ثقافة تقليدية وخطاب سياسي تقليدي، كما أن أغلبها عبارة عن أحزاب شخصيات أو أحزاب شخصانية، لا توجد لحد الآن أحزاب سياسية حقيقية وإنما قيادات سياسية².

فالأحزاب السياسية تمثل جزء من المؤسسات السياسية وهي مؤسسات جماهيرية تركز على مساعدة الجمهور لها وتعمل على استقطابه والعمل على تحقيق رغبات الجمهور وأعضاء الحزب والمنتمين والمتعاطفين معه ويتوقف تحقيق الأهداف والغايات على إمكانية وقدرة الحزب التطبيقية وكذلك مقدرة القيادة للحزب على التكيف مع البيئات المحيطة³.

وهكذا نشأت الأحزاب للمساهمة في الحكم باعتباره وسيطاً اجتماعياً وسياسياً يهدف إلى العمل على الربط المباشر والدائم بين المؤسسات الحكومية القائمة والمواطن من خلال عقلنة العمل السياسي بالآليات الدستورية⁴ والتي أضفت عليه مقومات الطابع المؤسساتي (مأسسته)، ويظهر ذلك في تمتعها بحسن التنظيم والتكيف، و انسجامها الهيكلي الداخلي والخارجي، واستقلالية مواردها الخاصة و ترسخها في المجتمع وقدرتها على المنافسة في الانتخابات وقدرتها على نقل الرأي للسلطة الحاكمة.

والأكيد أن الأحزاب هي محصلة فكرية فلسفية لبعض المنظرين ومحصلة الصراع الاجتماعي داخل المجتمعات الغربية عبر عدة تضحيات فالتجربة الليبرالية أنتجت آليات محددة أخذت تترسخ بمرور الزمن أهمها التحديث.

¹ - وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص 73.

² - نفس مرجع، ص 248.

³ - موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، ص 85.

⁴ - هشام زعاشو، المرجع السابق، ص 1.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وكما يرى "صاموئيل هنتيغتون" فإن الدولة الحديثة تتميز عن الدول التقليدية بالمدى الواسع الذي يشارك بمقتضاه الأفراد في السياسة وتعبيرهم أيضاً فالأحزاب التي تقدم أساساً أو قاعدة للمشاركة السياسية، تختلف في أهميتها تبعاً لتطور المجتمع، فمع تقدم المجتمع على طريق التحديث، تنتقل المشاركة من قواعدها التقليدية (مثل السيطرة والتبعية) إلى قواعد أكثر عصرية (مثل الطبقة والحزب) وهو ما يعني حسبه رقياً في مستوى المشاركة نفسه.¹

ومهما كان الأصل الحقيقي لتطور الظاهرة سواء كان برلمانياً انتخابياً، أو خارجياً نقابياً أو وعياً قومياً أو تطوراً تاريخياً لعدة مبادئ أهمها مبدأ الديمقراطية، فإن الأصل أنها تطورت في مجتمعات تقرر بقدرة الأحزاب على تمثيل الأفراد وهذا ما جعل الحكام يثمنون قوتها حتى وإن نافستهم فهي تؤمن بمبدأ التداول على السلطة ومنه فإن الحلقة التطورية التي شهدتها الغرب انتهت بوضع أسس أو معالم ديمقراطية تمثيلية قواعدها الأحزاب السياسية.

وهذا يكون قد حقق توازناً بين سلطة النظام السياسي ومطالب الجماهير، وعلى هذا الأساس شكلت الأحزاب السياسية أنموذجاً حاولت مختلف البلدان استنساخه² ولكنها فشلت بالنظر إلى اختلاف الخصوصيتين وهذا لا يعني التخلي عن ضرورة وجود الظاهرة ولكن ضرورة تفعيلها وتمكينها من العملية السياسية.

وعموماً، يمكن القول نمو الأحزاب يبدو مربوطاً بنمو الديمقراطية أي باتساع الاقتراع الشعبي وبالامتيازات البرلمانية³ التي عرفتها الأمم المتحضرة في كل من أوروبا وأميركا لتجاوز الانقسامات والوعي بحق الاقتراع باعتباره أحد الحقوق السياسية بل ويشير أحد الكتاب الدراسات السياسية أن للظاهرة الحزبية دوراً خطيراً في التأثير على الهياكل الدستورية للنظم السياسية الليبرالية الحديثة وذلك رغم أن معظم الدساتير لا تشير في نصوصها إلى الأحزاب.⁴

واستخلاصاً لما سبق والثابت أن ظاهرة الأحزاب السياسية لم تظهر بشكلها الواقعي أي في نظام السلطة في الدول إلا مع بداية القرن التاسع عشر حيث نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت إلى الدول الأخرى، أما أصل النشأة فيعود إلى عدة عوامل منها ما هو تاريخي واجتماعي واقتصادي وثقافي والأكد أن الدساتير هي التي جعلت منها أدوات قانونية شرعية.

¹ - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 40.

² - خالد توازي، مرجع سابق ن ص 53.

³ - موريس دو فرجيه، الأحزاب السياسية، ص 6.

⁴ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 124.

المطلب الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية

الأصل في نشأة المجتمع المدني وتطوره هو البيئة الغربية فما عرفته أوروبا من ثورات روح للمفهوم لكن عرف تطبيق على أرض الواقع مع الحرب الباردة إذ برز كآلية من آليات الممارسة الديمقراطية مع ظهور الإيديولوجية الليبرالية في النظام الدولي الجديد.

1- نشأة المجتمع المدني في المجتمعات الغربية:

الباحث في تاريخ المجتمع المدني يجد أنه مصطلح أوروبي قديم برز خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة التحولات التي حدثت في أوروبا الغربية وانتقالاتها من فترة الاستبداد إلى فترة الديمقراطية البرجوازية ونتيجة للتحول الكبير الذي حدث في الفكر السياسي خلال القرنين 17 و18¹. عرفت هذه الدول مجموعة من المفاهيم تشير إلى حركية اجتماعية قوية وسيرورة تحولات عميقة حيث دخلت في عهد الثورة الصناعية والتحول الرأسمالي وزوال دولة الرعاية في معظم البلدان الأوروبية المتقدمة²، أي أن المفهوم ولد ونشأ في ظل الصراع السياسي الاجتماعي الذي عرفته الدول الأوروبية و كل مرحلة كانت تظهر الحاجة لهذا الكيان الاجتماعي.

ارتباط المجتمع المدني بالعالم الغربي ليس وليد اللحظة فقط يعود إلى الفكر الإغريقي، إذ أقر أصحاب هذا الفكر بالطبيعة الفكرية في الاجتماع لدى البشر ومنه فقد كان المجتمع المدني لديهم هو الجماعة المنظمة سياسياً وهذا ما نجده في كتابات "أرسطو" حين أشار إلى مجموعة سياسية تخضع للقوانين.

إلا أنه لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني وإن عرفت هذه النقطة جدلاً بين المفكرين إلا أن الأمر محسوم على أن الدولة هي تلك السلطة ومفهوم المجتمع المدني تطور في ظل وجود الدولة وارتبط في نشأته وتطوره بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبر في ذلك الوقت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وبين حاجته إلى الأمن والنظام³، ورفضه لكل مظاهر الاستبداد وهيمنة الدولة، وبهذا بدأ تشكل الوعي لتأسيس تنظيمات تدبر شؤون الأفراد ولا تترك للحكومات إلا القليل من المهام.

وقد مر مفهوم المجتمع المدني بظروف تاريخية بارزة حيث أنه جاء في مضمونه وشكله عملية إنهاء للنظام القديم وهو نظام اجتماعي يقوم على التمييز في الملكية إلى غاية القرن 17 ثم حدث تغير بعد قيام الثورة الفرنسية ومعها ظهر تراجع القوى الإقطاعية والدينية حيث أخذت أهمية البرجوازية تنمو

¹ - ماجدة شاكر مهدي: الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الآداب، العدد 92، كلية الآداب، جامعة بغداد، ص 563.

² - العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجاً، مجلة دفاتر إنسانيات، العدد 3، 2012، ص 9.

³ - علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، ط1، مركز المحروسة، القاهرة، ص 19.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وتعاضم باستمرار في دورها السياسي والاجتماعي وقد شهدت هذه الفترة من تاريخ مفهوم المجتمع المدني ظهور قيم جديدة ورفضاً كبيراً لقيم بنية المجتمع في النظام القديم، حيث كانت الامتيازات حكراً على طبقة رجال الدين والنبلاء فقط¹.

وقد تبلور المفهوم في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي وروادها وكانت نظرة هؤلاء فلسفية وقدمت إسهامات كبيرة في تطوير المفهوم ورأت أن له دلالة على أن المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وحّدين الأفراد وافرز الدولة أي هو هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدية بين الأحرار متساويين أما الاتجاه الليبرالي والمجتمع الذي يضم العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والإدارة والقضاء ودائرة الشرطة وهذا الاتجاه كرسه "هيغل"².

أما "بارسونز" فإنه تحدث عن عوامل نشأة المجتمع المدني من التمايز الذي عرفه المجتمع عموماً ووظائفه في الحدائثة نتيجة ثورات ثلاث هي الثورة الصناعية التي أفرزت الاقتصاد بوصفه مجالاً قائماً بذاته أيضاً والثورة التعليمية التي جعلت التعليم والثقافة قطاعاً اجتماعياً قائماً بذاته، والثورة الديمقراطية التي فرزت السياسة بوصفها مجالاً للمشاركة العامة والرقابة العامة وهي الأخرى مجال قائم بذاته³.

ومن جانب أخرى قام هذا الوسيط - المجتمع المدني - لمجابهة كل سلطة متسلطة كالسلطة الدينية الممثلة في البابوية المسيحية و الدولة المتسلطة أي ضد كل استبداد يمكن أن يواجهه الأفراد. بهذا يبدو واضحاً أن المجتمع المدني تأثر بحركة اجتماعية قوية وسيرورة تحولات عميقة والتي عرفها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى غاية نهاية الحرب الباردة منها انفراد العالم بقطبية أحادية، إذ أن المجتمعات الرأسمالية وفرت له الشروط ليصل إلى التركيبة المميزة التي هي عليه اليوم و ساهم الوضع العالمي الجديد، في شيوعه أكثر عالمياً.

إذ عرف تطورا هائلا منذ ظهور النظام الدولي الجديد ففي مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين، بدأت سلسلة ضخمة من المنتديات المدنية والنقابات المستقلة والحركات الاجتماعية بانتزاع مساحات حرة للنشاط في بلدان "الاشتراكية القائمة" في أوروبا الشرقية وتحدث قادة هذه الحركات عن انتفاضة المجتمع المدني ضد الدولة.

¹ - علي ناصر الشيخ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008، ص 18.

² - منظمة هاربيكار غير حكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، دهوك، 2008، ص 12.

³ - عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 72.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وبالتالي عادت الحياة إلى النظرية السياسية الليبرالية حاملة هذا المبدأ¹، وعُرف المفهوم بشكله الحالي في الفكر المعاصر إذ تبلورت كل معالمه ومكوناته وحددت أدواره ووظائفه السياسية وعلاقته بالفرد والدولة ووصف المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى².

فأتاح المجتمع المدني للفرد أحقية الحماية في حالة انتهاك الحقوق من خلال وظيفته الاجتماعية والسياسية وتأطير القيم والمبادئ في المجتمع وترسيخ قاعدة الإنسان فوق كل شيء وفي الجهة المقابلة يمكنه أن يملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها كما أنه يعد الهيئة التي تستشار في القضايا الوطنية الحساسة فهو يلعب في الوقت الحاضر دور العنصر الفاعل الضروري في تقرير المصير السياسي وقوة دفع لعجلة التنمية والديمقراطية.

وما هو ملاحظ، أن المجتمع المدني مر بمراحل عديدة في سيرورة تطوره حتى وصل إلى التركيبة المميزة له في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة في الوقت الراهن، وكل مرحلة تميزت بتوفر حد أدنى من الشروط الضرورية لقيام المجتمع المدني بتركيبته الخاصة والحالية³.

لذلك يؤكد المفكرون أن المجتمع المدني يبلور في العالم الغربي لارتباطه بنشأة الدولة الحديثة و تطورها والتحامهما معاً بشدة حيث كان على واحد للآخر كالثمرة وقشرتها أو كان المجتمع والدولة وجهين لعملة واحدة يزدادان التصاقاً ولا يقومان إلا مع بعضهما بدعم بعضهما الآخر⁴، ولم يتطور المجتمع المدني في الغرب تعويضاً عن ضعف الدولة ولقد كان المجتمع القوي والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي نفسه⁵.

وإنما نما مع التطور الموازي في تنوع وظائف الدولة وتركيبها خاصة مع تطور أنظمة الحكم تدريجياً باتجاه المزيد من المشاركة السياسية، أي نحو الديمقراطية وبعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر وعياً بمصالحها أو أسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة⁶.

¹ - جون أهرنبرغ، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر: على حاكم وحسن ناظم، المنظمة العربية، لبنان، 2008، ص 15.

² - منظمة هاربيكار، المرجع السابق، ص 12.

³ - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 11.

⁴ - ماجدة شاكر مهدي، المرجع السابق، ص 563.

⁵ - عزمي بشارة، المرجع السابق، ص. ...

⁶ - عبد الله عبد الخالق وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1992، ص 11.

وخلاصة القول أن المجتمع المدني في المجال الغربي قد تحقق عبر صيرورة من التراكمات التاريخية والرهانات السياسية والصراعات الاجتماعية والدراسات الفلسفية، حيث التعالق قائم وضروري بين المجتمع المدني والديمقراطية منذ القرن السابع عشر، فترة تدشين التفكير والعمل في العقد الاجتماعي بين الحاكم والشعب.¹

2- أسباب ظهور المجتمع المدني في الدول الغربية:

ولعل الأسباب التي أدت على أن تكون الدولة الغربية السبابة إلى نشوء المجتمع المدني يعود إلى وجود الشروط التاريخية التي ميزتها عن الدول الأخرى ونذكر أهمها:

- 1- الفصل بين الدولة والمجتمع، أي بين مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية.
 - 2- التمييز بين آليات عمل الدولة وآليات العمل الاقتصادي.
 - 3- تمييز الفرد باعتباره مواطناً أي كياناً حقوقياً قائماً بذاته في الدولة² هذا ما أدركته المجتمعات الغربية وسعت إلى تفعيله بجعل المواطن هو الغاية النهائية للدولة³، ولعل من أهم النتائج التي يمكن الخروج بها هنا هي أن ميلاد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم الغربي، مرتبط بميلاد ونشأته وتطورها الدولة الحديثة أو بالأحرى بالدولة في التصور الحديث لها، وهذا التطور ارتبط بالصراع الدائر بين النظريات السياسية والدولة المتصارعة.⁴
 - 4- تراجع المفهوم مع تراجع دور المجتمع لصالح دور الدولة، وهذا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إلى غاية أواسط القرن العشرين خاصة مع إسهامات المفكر "غرامشي" التي كان لها أثر كبير في عودة المفهوم إلى ساحة الخطاب السياسي.
 - 5- تعمق المفهوم ليتخذ بُعداً جديداً في إطار نمو المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته انطلاقاً من إمكانية أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني التي ينشئها الأفراد دور في إعادة صياغة المجتمع، أي قيام علاقة توطئة غير مباشرة لتنظيمات المجتمع المدني مع الدولة.⁵
- وتكمن فعالية المجتمع المدني في هذه النظم في التوفر على الشروط الأساسية لنجاح وظيفتها، إذ أنها منظمات مستقلة قولاً وفعلاً أي غير حكومية وبالتالي فهي منظمات غير إرثية ميزتها الطوعية لتقديم

¹ - عنتر بن مرزوق والسعيد ملاح، إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، مجلة الحقيقة، المجلد 7 العدد 3، سبتمبر 2018، ص 144.

² - عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني العربي: هل هو قوة ثالثة، دراسات دولية، العدد 47، ص 13.

³ - خضير عباس عطوان، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، جامعة النهدين، العراق، دس، ص 18.

⁴ - علي ناصر الشيخ، المرجع السابق، ص 18.

⁵ - عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص 3.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

خدمة للأفراد أي أنها غير ربحية بالإضافة إلى صفتها الحداثية والمنظمات التعددية قائمة على الاختلاف والتنوع فهي مؤسسات ديمقراطية وهذا ما ميزها عن المؤسسات التي تعرف النظم الغير الديمقراطية¹.

وتعتبر الدولة الحديثة ظاهرة مصاحبة في تكوينها وتطورها لعمليات التحول الاجتماعي والتغير الاقتصادي اللذين عرفتهما البلاد الأوروبية منذ القرن الخامس عشر ، وعموماً يمكن أن نجزم أن روح الجماعة هي الدافعة إلى تأسيس مؤسسات لأن الإنسان اجتماعي بطبعه .

والذي يحرك أي إنسان هو مجمل الأفكار والمصالح وتحقيق الذات، فهو يسعى إلى تحقيق هذه الأمور من خلال الجماعة إذا لم يحصل عليها وحده، فإذا وجد إلى الحصول على هذه الأهداف طريقاً غير الطريق الفردي وكان واعياً له فإنه يُقبل على العمل الجماعي².

المطلب الثالث: التحديث السياسي لسلطة الوسائط السياسية

إن الأنظمة الغربية قامت على المؤسسات وأبنية مؤسساتية حديثة بل إنها قبل ذلك قامت على نمط من التفكير والذهنية المؤسساتية التي تضع حداً فاصلاً بين ما هو مؤسساتي وما هو شخصي وهذا ما استوعبته المجتمعات التي عرفت بالحدثة³.

1-مأسسة السلطة:

كان تأسيس السلطة في الدول المتقدمة ثمرة تطور تاريخي طويل امتد على مدى قرون تخللتها حروب وثورات، فقد ولدت فكرة الدولة وبرز تأسيس السلطة باعتبارهما استجابة لحاجة داخلية دون أن يؤثر العالم الخارجي على هذا التحول الداخلي العميق⁴.

وتكمن مأسسة النظام السياسي في قدرته على بناء تنظيمات رسمية بالغة التعقيد ومع تخصص الأدوار والتكيف حتى في ظل الأوضاع الجديدة بالإضافة إلى تحقيق توازن مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في المجال السياسي، فالمجتمعات المتقدمة مجتمعات تحكمها المؤسسات، وليس هناك عشوائيات متحكممة وإنما كل شيء منشأ نحو أطر تنظيمية بالأساس على المصلحة العقلانية والكفاية والقدرة على التنافس في كل الحقول والمجالات⁵.

إن وجود المؤسسات السياسية القوية في العملية السياسية عموماً واحد من أهم أوجه النظام المستقر و المأسس الذي يعتمد على القيم الديمقراطية التي يكفلها الدستور، إذ أن مأسسة السلطة في الأنظمة الغربية قامت على نظام سياسي مبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التراكيب

¹ - نفس المرجع، ص 14.

² - طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي: دراسة مقارنة، دار نافع، 1986، ص 39.

³ - وسام حسين على العيثاوي، المرجع السابق، ص 140.

⁴ - سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، د.د، القاهرة، 2007، ص 88.

⁵ - وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص 140.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتميز في إطار من التوافق هو النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئية¹.

و بهذا تمكنت هذه الأنظمة من تأسيس بنية مؤسسية للهيئات التشريعية التنفيذية والقضائية والمستقلة و المؤسسات الوسيطة بالكثير من الاستقرار والفعالية بفضل دستورها الذي كرس علاقة تعاونية بين هذه المؤسسات وبين الفرد وجعل النخبة السياسية الحاكمة خاضعة لمطالب النخبة المستقلة.

2- المؤسساتية التعددية السياسية المؤسسية:

إن الدولة الحديثة تقتضي إيجاد مؤسسات سياسية أكثر فعالية وأفضل تكييفاً وأكثر تعقيداً وعقلانية، وأكثر ثباتاً واستقراراً، و قادرة على احتواء القوى الاجتماعية وكذلك على التكيف مع الظروف والمستجدات و ذلك عن طريق التعددية السياسية، وهي مظهر من مظاهر الحداثة السياسية أي وجود مجال اجتماعي وفكري يُمارس فيه الناس الحرب بواسطة سياسية أي بوساطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء.

ومن ثم التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطى²، وتعد التعددية مظهراً من مظاهر الحياة السياسية في الأنظمة الغربية مما رفع من مستوى فاعلية الممارسة السياسية الديمقراطية، حيث تجسدت هذه التعددية في قوة الأحزاب السياسية ونشاط الجماعات الضاغطة بأنواعها النقابات واللوبيات، والاتحادات والجمعيات والنوادي وكل من له تأثير في صنع السياسات العامة وتوجيه الرأي العام.

وأطلق على هذه الهياكل والتنظيمات بالمجموعة الاجتماعية التي تقوم بدور الوسيط بين الحاكم والمحكومين وهذا يقتضي الاعتراف بها في ممارسة نشاطاتها وتوفير الحماية والضمانات القانونية (الدستورية) بكل حرية، والتعددية السياسية على هذا النمو هي صمام الأمان لتحقيق الاستقرار... لجميع القوى المنافسة للوصول إلى السلطة والمطالبة بتحقيق الأهداف.

لقد عمدت كل الدول الغربية إلى إقرار مبدأ التداول على السلطة وهذا يقتضي وجود تعددية سياسية مؤسسة على قيم الحوار والتنافس والاعتراف المتبادل، والتعددية السياسية ظهرت أيضاً في فعالية أداء مؤسسات المجتمع المدني، فهذا الأخير هو البيئة الطبيعية ورحم بناء الديمقراطية والنظام الديمقراطي هو الإطار السياسي الحي لإنماء مؤسسات المجتمع المدني.³

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، المرجع السابق، ص 152.

² - وسام حسين على العيثاوي، المرجع السابق، ص 44.

³ - نفس المرجع، ص 210.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

التعددية بشكل عام لم يعرفها الغرب الليبرالي إلا في أعقاب تحرر أوروبا من عصور ظلامها وتخلصها من الطغيان الكنيسي والملكي وبداية عصور نهضتها الحديثة¹، أي أنها ظهرت مع تطور السياقات التاريخية والمناخ الفكري الغربي.

وتعرف الأنظمة السياسية اليوم نمطين من التعددية الأول يعرف بالتعددية الحقيقية وهي التعددية القائمة على أساس وجود أحزاب مختلفة من حيث البرامج والأيدولوجيات وهي تتنافس في ما بينها عن طريق الانتخابات الحرة الدورية، أما الثانية فتعرف بالتعددية الشكلية التي تحمل في إطارها الخارجي مظاهر التعددية السياسية إلا أن النظام القائم يكون أقرب إلى نظام الحزب الواحد². وتكمن أهمية التعددية السياسية في الدولة الحديثة في إعداد مؤسسات لقيادة الحياة السياسية فهي المحرك الأساسي للعبة السياسية.

والتعددية السياسية تعني القبول بتعدد الآراء والمصالح داخل المجتمع، على أن يدار التعدد بشكل سلمي من خلال إقرار المجتمع بممارسة الحقوق والحريات السياسية بما في ذلك التداول على السلطة وكل هذا في إطار قانوني يحمي ويصون ويضمن كل ذلك³.

عرفنا سابقاً أن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي أو مؤسسة سياسية يمكن قياسه عبر (التكيف، التعقيد، التماسك، الاستقلالية)، وهذا ما يميز الأنظمة الغربية، إذ زادت درجة التنظيم والتعقيد والتكيف والتماسك رغم المستجدات والأوضاع الطارئة بالإضافة إلى قوة الفاعلية في تحقيق الأهداف في ظل قواعد اللعبة الديمقراطية في العملية السياسية.

فهي تشرك قوى لا رسمية في عملية صنع القرار السياسي وتمثل هذه القوى تنظيمات سياسية تعطي للفرد الصفة القانونية للنشاط وفي هذا الصدد قدم "هيجل" عبارة مشهورة قال فيها «إن الفرد يستمد كل ماله من قيمة من اندماجه في أوجه النشاط الذي تقوم به الدولة والمجتمع المدني لم ينشأ خارج رضا الدولة أو خارجها لأن الدولة أسست لتنظيم هذا الكيان البشري فهو لا يستطيع النشاط خارجها وإن كان مستقلاً عنها»⁴، أي أنه يسمح بمستوى العمل المؤسسي.

وسماح النظام السياسي بتعدد الأحزاب السياسية وتعدد النقابات والتنظيمات الشعبية، وإعطاؤها جميعاً حرية التعبير عن الرأي دون تمييز بين فئات المجتمع وطوائفه يجعل النظام العام أكثر

¹ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 414.

² - مراد شحماط، المرجع السابق، ص 50.

³ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 380.

⁴ - هارو ليدج لا سكايا، الدولة نظرياً وعملياً، ط2، شركة الأمل والطباعة والنشر، 2012، ص 12.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

فاعلية وإيجابية من خلال مشاركته في الحياة السياسية العامة حيث تشجع هذه الظروف على مناقشة القضايا المختلفة بين الجماهير بدرجات واسعة من الحرية¹.

وهكذا فإن التعددية السياسية لا توجد إلا في مجتمع ديمقراطي بالمعنى المتقدم فهذا المجتمع وحده هو الذي يشجع الاختلاف بين الجماعات المتنافسة بحيث تترجم آراءها ومصالحها وطموحاتها في شكل برامج وسياسة عامة².

وبهذا يمكن القول أن التحديث السياسي يكون بوجود نظام سياسي عقلاني يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور واحترام الملكية الخاصة والاقتصادية وبناء برلماني شرعي فالتحديث السياسي في المجتمعات يكرس آليات تتعلق أولاً بالمساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم وإقامة نظام قانوني مبني على أساس الكفاءة والقدرة على الإنجاز³.

والتحديث السياسي يرتبط بطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية الفوقية والتحتية والرسمية وغير الرسمية لتحقيق المطالب الاجتماعية⁴، فمتى حققت استجابة وتعاونت المؤسسات الفوقية مع مطالب المؤسسات التحتية تحقق النظام العام ومتى همشت المطالب ساد الصراع والفوضى والعنف لتحقيق المطالب.

لهذا قام التنظيم السياسي في النظم الغربية على مبادئ الشرعية و سيادة الأمة والفصل بين السلطات إضافة إلى المشاركة السياسية إذ تميزت المجتمعات الليبرالية المعاصرة بوجود قوى فعلية أي نشأت نشأة واقعية في تلك المجتمعات فهي مواجهة للمؤسسات الرسمية التي تنشأ نشأة قانونية⁵.

والخلاصة أن الدول الغربية كانت إلى السبابة في بناء دولة عصرية ديمقراطية تعود فيها السلطة إلى الشعب بطريقة غير مباشرة لأن الديمقراطية تعد من الضروريات في العصر الحالي لتحقيق طموحات الشعب والحفاظ على مكتسباته وبمعنى آخر الاستمرار في تأكيد سيادة الشعب⁶.

وأكيد أن هذه الديمقراطية هي نتاج التعاون والتنسيق العضوي بين الأفراد في المجتمع وقدرة كل عضو على أداء وظائفه بكل حرية مع وجود ضوابط قانونية تقوم بتسيير الأدوار في كل الأنشطة وتخضع أيضاً لإيديولوجية محددة.

¹ - صبيح عسيلا، الرأي العام، نهضة مصر، مصر، 2007، ص 37.

² - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 376.

³ - خميس داهم حميد، التحديث والإصلاح في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد 4، بغداد، العراق، 2012، ص 522.

⁴ - نفس المرجع، ص 544.

⁵ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 143.

⁶ - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 71.

المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في الدولة الديمقراطية

لكل نظام سياسي مرتكزات أساسية يقوم عليها، والنظم السياسية الغربية كانت السبابة في ظهور المرتكزات الديمقراطية مجسدة في آليات الوسائط فمهمة الدولة الحديثة هي حماية الشعب وتقديم خدمة له في جميع مجالات حياته وهي بهذه الطريقة تنظم الخدمات العامة بتوفير المؤسساتية العاملة على ذلك، لكن مع تطور المجتمعات في جل الميادين تعاضم دور الدولة.

لأن الدولة الحديثة تتميز عن الدولة التقليدية وأكثر ما تتميز به المدى الواسع لمشاركة الأفراد في السياسة وتأثرهم بها عبر وحدات سياسية واسعة النطاق، وذلك بإقرار عدة مبادئ أهمها مبدأ الفصل بين السلطات لمنع أي استبداد وصيانة حريات الأفراد المؤسسي لأن الوصول للسلطة وتحقيق شرعية الدولة بخوض المعترك السياسي بين عدة أحزاب عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة.

فالأنظمة الديمقراطية تعرف اليوم عدة قوى سياسية لها تأثيرها في المجال السياسي والاجتماعي بالنظر إلى التطور الذي وصلت إليه الوسائط السياسية والأشواط التي قطعتها، فكما تم التوصل إليه في المبحث السابق فإن المساحة السياسية الغربية كانت السياقة في ظهورها وتطورها وهذا ما يميز نظاماً عن الآخر هو طراز مؤسساته التي هي تكثيف لعاداته وأعرافه وتقاليده وأفكاره ومعتقداته وقوانينه ودرجة تطوره¹.

فلاستمرار والاستقرار يعتبران هدفاً لكل نظام سياسي، ولتحقيق هذه الغاية طريقتان، فبعض الأنظمة تعتمد أساليب الاستبداد والقمع لغرض السيطرة وبعضها الآخر يعتمد على الأساليب القانونية والديمقراطية²، وهذه الأخيرة يتم معالجتها في هذا المبحث.

المطلب الأول: سمات النظم السياسية الغربية

في البدء يمكن القول إن النظم السياسية بتعريفها الغربي البسيط، يقصد بها أشكال الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية³، وكل نظام سياسي له مميزاته وأسسها التي يقوم عليها.

1- الأبنية والمؤسسات السياسية:

يتميز أي نظام سياسي حديث بضرورة وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية، الرسمية تتمثل في السلطة التنفيذية (رئيس الدولة) والسلطة التشريعية (المجالس النيابية) والسلطة القضائية ومن خلال

¹ - وسام حسين العيثاوي، المرجع السابق، ص 38.

² - مراد شحماط ولبنى جصاص، المرجع السابق، ص 56.

³ - حافظ علوان الديلمي، مرجع سابق، ص 9.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

هذه السلطات تقوم الدولة بممارسة عدة وظائف سياسية أهمها أنها إدارة شؤون المجتمع عبر تنظيم العلاقات بين النخب القيادية الاقتصادية والسياسية والشعب.

كما تكبح المظالم الاجتماعية وتمنع تحقيق مصالحها بالقوة¹، ويرى "صموئيل هنتغتون" أن النظم الغربية تتميز بالحدثة وجوهرها هو "المؤسسية" وهو ما يميز النظم الحديثة عن الأنظمة التقليدية، فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التراكيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتميز في إطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن حداً مناسباً من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته²، ويطلق على الأنظمة السياسية السائدة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا... اسم "الديمقراطية الليبرالية"، حيث يختلف بعضها عن البعض الآخر اختلافاً جوهرياً³.

والأكيد أن الاختلاف يكمن في المستوى الثقافي والاجتماعي أي الخصوصية الداخلية وهذا أدى إلى التمييز في نظام الحكم والمقصود بهذا الأخير كما يراه "ألان سياروف" أنه: «بنية الدولة الرسمية وغير الرسمية ومجموع الأدوار والعمليات الحكومية، فنظام الحكم يشمل طريقة اختيار الحكومة والمجالس التمثيلية عبر الانتخابات، الانقلاب، قرار من المؤسسة العسكرية أو الملكية والآليات الرسمية وغير الرسمية في التمثيل»⁴.

وجدير بالذكر أن الدولة الحديثة أو الدولة السياسية هي واحدة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي اخترعها الإنسان على وجه الإطلاق ذلك أنها المؤسسة التي لعبت الدور الأبرز والأكثر وضوحاً في تاريخ تطور البشرية⁵.

ونظام الحكم في الدول الغربية تمكن من تجاوز كل التدخلات العسكرية أو الانقلابات أو علاقات القرابة والطائفية أو الطبقية إلى مؤسسات شرعية أساسها الانتخابات فالسلطة في هذه البلدان تقوم على نظرية السيادة الشعبية ويتم اختيار الحكام فيها بالاقتراع العام.

ويسود فيها نظام فصل السلطات ونظام الحزبين أو تعدد الأحزاب، والمعارضة معترف بها وسلطات حكامها مقيدة بالأحكام الدستورية المكتوبة والأعراف الدستورية غير المكتوبة والمحكومون يتمتعون فيها بالحريات العامة وكحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات والمنظمات

¹ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 3.

² - وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص 19.

³ - حافظ علوان الديلي، المرجع السابق، ص 12.

⁴ - Alan siaroff comparing political regimes: A thematic introduction to comparative politics, broadviewpress, 2005,p12.

⁵ - William Paul, The State its origin and Finction, Published by the socialist press, Scotland, 1917.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

السياسية وحرية العقيدة¹، والاختلاف يكون تحت ظل الوحدة حيث تتجه الدولة الطبيعية _ بطبيعتها _ نحو الوحدة في المادة والنظم والفكر والشعور صعوداً إلى وحدة الدولة الحضارية.²

ويمكن القول أن ما يميز النظم السياسية الغربية هي ديمقراطيتها التي تفرض قيوداً على تصرفات الحكومة وأعمالها بحيث تكون مسؤولة أمام البرلمان لتوفير الضمانات للأفراد والطوائف، وتقوم بتغيير زعمائها تغييراً سلمياً ومنظماً بأجهزة التمثيل الشعبي الفعال، وهي من حيث موقفها تشترط التسامح في الآراء المعارضة والمرونة والرغبة في التجربة.³

فهي تسعى بهذا إلى توفير واحترام حريات الأغلبية والأقلية وفق شروط المنافسة الحرة والنزيهة دون استخدام القوة وبالتالي قبول شرعية النظام فالديمقراطيات في الغرب غايات ولكن ليس لها أشواط أو أهداف محدودة فهي تمضي في طريقها مجتازة المحن والأخطاء مغيرة برامجها استجابة لحاجات الشعب والظروف الراهنة.⁴

2- المرتكزات الديمقراطية للنظم السياسية الغربية:

والخاصية الديمقراطية تعود للدولة الطبيعية الحقيقية التي تتميز ب:

- دولة ولدت بتطور داخلي وبتكافؤ بين المستوى الحضاري والصعود السياسي.
- دولة تستمد وجودها من الشعب والعقيدة.
- أمن الشعب أولاً والوطن فوق الدولة.
- الإنسان أعلى رأس مال.
- الدين واللغة والتربية والتاريخ لا مساومة عليهم.
- توفير ضروريات الحياة قرار سياسي، ومصيري وجزء من السيادة.
- العلم مخدوم ليخدم بحرية القانون الذي يحكم الجميع.
- الدولة تحمي وتخدم وتحكم.
- الديمقراطية تكامل لمصلحة الوطن.
- الوزراء سلطة فنية حقيقية.
- كرامة المواطن من كرامة الوطن.
- النسبة مقبولة بين أقوال وأفعال.

¹ - عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، أسس التنظيم السياسي، الدار الجامعية، بيروت، 1984، ص 10.

² - عبد الحليم عويس، الدولة الحديثة بين الحقيقة والتزييف، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1994، ص 32.

³ - حافظ علوان الديلمي، المرجع السابق، ص 10.

⁴ - نفس المرجع، ص 11.

— الرأي الآخر صمام أمان للدولة

— الحاكم ممثل الشعب لدى الدولة ويخرج من الحكم بإدبار الشعب عنه.

— أقرب أبناء الشعب إلى الدولة المخلصون للوطن والأكفاء.

— الحاكم زاهد متواضع محبوب يحترم النظام والقانون.¹

وهذه الخصائص التي تنفرد بها المجتمعات الليبرالية المعاصرة هيأت لوجود قوى فعلية " أي تنشأ نشأة واقعية " في تلك المجتمعات، فالأحزاب السياسية في تلك المجتمعات جاءت تعبيراً عن تباين الآراء والمصالح، وكذلك جاءت جماعات الضغط السياسي.

فكل مجموعة من الأفراد لها مصالح معينة تسعى للدفاع عنها، ومن ثم فهي جماعات تمثل مصالح فعلية تنشأ نشأة فعلية في مواجهة المؤسسات الرسمية التي تنشأ قانونية وهذا ما سوف يتم عرضه في ما هو قادم.²

أخيراً تميزت المجتمعات الغربية بفعل عصر النهضة والثورة الصناعية والتكنولوجية بقدرتها على التغيير في البنية والتنظيم أي أن لها تاريخاً يؤهلها للانتقال من مرحلة إلى أخرى، أما المجتمعات الأخرى فكان اهتمامها منصباً على الإبقاء على نظام ثابت وهذا يعني أنها رفضت الصيرورة التاريخية ورفضت الانخراط في خضم مراحل تاريخية.³

المطلب الثاني: علاقة الوسائط السياسية بالدولة في النظم الديمقراطية

توجد صلة بين الوسائط السياسية والممارسة الديمقراطية هذه الأخيرة هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساتها التي تنظم من خلالها الإرادة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة وتنظيمات المتضاربة⁴ مع وجود القيم الديمقراطية القائمة على احترام آراء الآخرين واحترام حرياتهم وقبول التعدد الفكري الإيديولوجي السياسي وقبول التنافس وكل هذا الملامح الحيز العام الموجود بين الفرد والدولة.

1- الدولة والوسائط السياسية "علاقة تواجدية":

إن وجود الوسائط السياسية في الأنظمة الديمقراطية أمر مفروغ منه، فالأحزاب السياسية هي أدوات لا غنى عنها في الأنظمة السياسية الديمقراطية تعدد الأحزاب والقوى السياسية يعد ظاهرة تدل بالدرجة الأولى على تعدد الأمزجة لمجموع الأفراد المكونين للمجتمعات السياسية المختلفة.⁵

¹ - عبد الحليم عويس، المرجع السابق، ص 21.

² - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 143.

³ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 19.

⁴ - عبد الغفار وآخرون، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، سوريا، 2003، ص 57.

⁵ - حافظ علوان الديلمي، المرجع السابق، ص 29.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

واختلافها والأحزاب السياسية في العالم الغربي هي قوى سياسية فعلية (أي تنشأ نشأة فعلية بعيداً عن الدستور) تشارك في الحياة السياسية وتستهدف الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه من خلال حصولها على عدد من المقاعد في المجالس النيابية (المنتخبة) والحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد في البرلمان يشارك في عملية صنع السياسات العامة لمجتمعه، بينما الحزب الذي لا يحصل على هذه الأغلبية يكتفي بأن يمثل المعارضة¹، ولا بد أن نشير هنا إلى أهمية الوسائط السياسية في هذه البلدان حيث أن ثمة مؤسسات سياسية بحكم أهدافها ووسائلها أو بحكم وسائلها ورغم أنها ليست من بين المؤسسات الرسمية إلا أنها تلعب دوراً فعلياً في المجتمعات الليبرالية الحديثة².

فالعلاقة بين الوسائط السياسية والدولة علاقة تواجدية أي أن تلك المؤسسات الرسمية كالسلطة التشريعية (البرلمان، والسلطة التنفيذية) هي من وحي تلك الوسائط السياسية إذ تشكل الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة عاملاً مهماً في العلاقة بين السلطتين، لأن السلطة التنفيذية ستكون من الحزب الفائز في الأغلبية، وبالتالي فإن التعاون سيكون وثيقاً بين السلطتين³.

الوسائط السياسية هي انعكاس للدولة، فالآليات التي تقف وراء نشوء الدولة الحديثة في شكلها الديمقراطي الليبرالي هي ذاتها التي قادت⁴، إلى تكوين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وهذا الأخير هو قوة موازية لقوة الدولة أما الحزب ليس مجرد تنظيم إضافي، بل هو مصدر الشرعية والسلطة لأنه التجسيد المؤسساتي للسيادة القومية، أو للإدارة الشعبية، أو الديكتاتورية البروليتارية⁵.

والدول ذات الظاهرة المستجدة كالدول العربية ليست نابعة عن صيرورة التغيير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كياناً غريباً وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له هذه البلاد خلال مراحل تاريخية معينة⁶.

ومنه وبفعل عدة عوامل أخرى قامت هذه الدول باستحداث المؤسسات والتنظيمات السياسية الوسيطة التي احتاجتها لفرض هيمنتها وسيطرتها بوصفها كياناً غريباً وقع غرسه في جسم المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنيته الاجتماعية الاقتصادية والسياسية⁷.

¹ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 124.

² - نفس المرجع، ص 29.

³ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 28.

⁴ - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 16.

⁵ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 116.

⁶ - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 16.

⁷ - نفس المرجع، الصفحة نفسها.

فالوسائط السياسية هي كيانات في حاجة إلى المجتمع الحديث الذي وصفه "صموئيل هاينتغتون" والذي يتسم بعقلنة السلطة السياسية، بوصفها ظاهرة مادية علمانية لا تخضع للقيم التقليدية وترفض كل ما يعرقل التطور والتنوع وتعدد الهياكل والمؤسسات الرئيسة المشاركة وتعتمد التخصيص لتوزيع المهام في النظام الاقتصادي والسياسي وتوسيع المشاركة الشعبية والابتعاد عن النظرة الخرافية والقدرية للعالم والقدرة الدائمة والمتواصلة على تحقيق الأهداف المتنوعة والشاملة.¹

وبالتالي تتشكل الوسائط السياسية لحاجة بناء الدولة على أسس مؤسساتية دستورية تحقق تطوراً في كل المجالات ونضجاً سياسياً لدى الأفراد من أجل خلق توازن بين كل القوى في المجتمع، فمنظمات المجتمع المدني وجودها قد ينافس دور الدولة في خلق معايير موازية وتقويتها والانضمام إلى إطار جماعي أو مجموعاتي معين وإنشاء حدود لنظام أخلاقي معين عبر المؤسسات وسلوك الأفراد أو تكون مدعومة لشرعية وجود الدولة.²

ومن هنا المجتمعات الليبرالية المعاصرة هيأت لوجود قوى فعلية "أي نشأت نشأة واقعية" في تلك المجتمعات فالأحزاب السياسية في تلك المجتمعات جاءت تعبيراً عن تباين الآراء والمصالح، وكذلك جاءت جماعات الضغط السياسي فكل مجموعة من الأفراد لها مصالح معينة تسعى للدفاع عنها، ومن ثم فهي جماعات تمثل مصالح فعلية تنشأ نشأة فعلية في مواجهة المؤسسات الرسمية التي تنشأ قانونية.³

2- الوسائط السياسية قوى تقود العملية السياسية:

إن الوسائط السياسية تشارك في العملية السياسية ولذا فإن الفقه السياسي في الغرب يميل إلى تسميتها بالمنظمات السياسية political organizations وهذه المنظمات "كقوة لا رسمية مؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في مجتمعات الديمقراطية الغربية".⁴

ولقد قامت الدولة في المجتمعات الغربية بتنظيم القوي لديها ولم تغفل عن إعطاء كل مؤسسة دورها الحقيقي في المجتمع حتى تقوم بتنظيم الصراع، وقد رتب الفقيه الكبير "بيردو" في تنظيم العلاقة بين القوى السياسية والنظام السياسي، حين حدد مكانة كل قوة سياسية ومكانتها من مركز الجاذبية المجتمع ككل la société globale تلها الجماعات الجزئية Les groupements partiels ونجد في مكانه أقرب من مركز النظام القوى المنظمة les forces organisées ثم تأتي الطبقة السياسية la classe

¹ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 70.

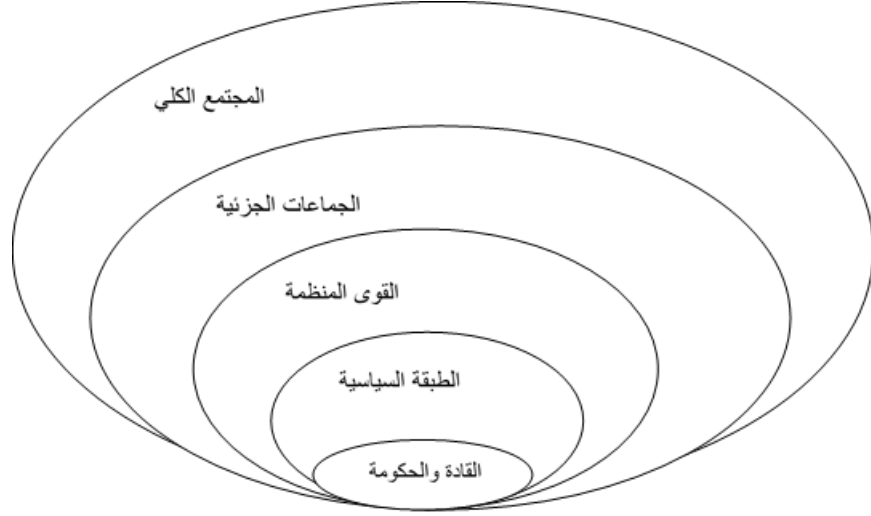
² - Joele migdal, trough the lens of Israel explanations in state and society, suny series in israel studies, 2001, p10.

³ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 143.

⁴ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 30.

politique أي في مركز الجاذبية يظهر القادة والحكومة leaders et gouvernement¹. ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

الشكل رقم 3: القوى السياسية والنظام السياسي



المصدر: سعاد شرقاوي: المرجع السابق، ص 65.

و الملاحظ أن القوى السياسية ليست بعيدة عن النظام السياسي (القيادة والحكومة) وفي المقابل هي قريبة أيضا من المجتمع الكلي والجماعات الجزئية وهذا ما جعلها قنوات وسيطة بين المجتمع الكلي والقادة والحكومة.

وبهذا لعبت الوسائط السياسية في المجتمعات الغربية دور آليات تشارك في عملية صنع القرار السياسي بوصفها قوى لا رسمية مؤثرة في عملية صنع القرار وتمثل عناصر فعالة مع غيرها من قوى مجتمعها الفعلية، ومع المؤسسات الدولية الرسمية وتشكل معها مجتمعة النظام السياسي²، لهذا تفتنت النظم الغربي إلى ضرورة إقامة علاقة تعاونية بينها وبين المجتمع المدني فرأت أن العلاقة بين الاثنين لا يلزم أن تقتصر على التعارض لأن الفاعلين في المجتمع المدني يحتاجون الدولة لأغراض عديدة، بل إن الاثنين يمكنهما أن يكونا- والأسباب وجملة- متضافرين ومتعاونين معاً³، هاتين العلاقتين هما تطورا مؤسسة المجتمع المدني نحو درجة عالية من المؤسسة.

فأية مجموعة نسوية لا يكاد يمكنها أن تطالب بالعدالة بين النوعين-مثلا- دون أن تطالب في الوقت نفسه بحماية الدولة وبأن تضع الدولة التشريعات المناسبة لحماية حقوق النساء⁴، وتعود علاقة التنسيق والتعاون بين الوسائط والدولة في هذه المجتمعات إلى حداتها في تدبير شؤون المجتمع عبر تنظيم

¹ - سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 64.

² - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 30.

³ - نيراتشاندهوك، المرجع السابق، ص 65.

⁴ - نفس المرجع، ص الصفحة نفسها.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

العلاقات بين النخب القيادية الاقتصادية والسياسية والشعب، كما تكبح المظالم الاجتماعية وتمنع الطبقات من تحقيق مصالحها بالقوة، ويستطيع الأفراد المشاركة في البنية السياسية والثقافية للمجتمع من خلال الوسائط.¹

ومن هنا يتجلى الفارق الكبير بين العالم الغربي والثالث فمقارنة بسيطة لمسار نشأة الوسائط السياسية وعلاقتها بالدولة توضح لنا أن المجتمعات لم يخضع لنفس للمقياس الزمني نفسه ، فالدولة الغربية في بداية تكوينها السياسي نحو أنموذج الدولة، لم تكن ملزمة بإتباع نموذج معين² . وبلورت شكلا جديدا من الواقع السياسي يتماشى وكل الفواعل التي أصبحت لها مكانتها ولا يمكن تجاهلها أو إبعادها عن المجال السياسي حتى لا يؤدي ذلك إلى الفوضى والصراع.

أما دول العالم الثالث فوجدت نفسها ملزمة بإتباع النماذج من جهة والمحافظة على شخصيتها وهويتها الوطنية من جهة أخرى وهذا يعبر في الحقيقة عن تناقض ما يزال قائما في هذه البلدان، ويؤثر بصفة دائمة على التطور السياسي لهذه المجتمعات كما يعبر عن أزمات سياسية تمس الحياة السياسية لكل دولة³ .

والوسائط السياسية لا توجد إلا في إطار دولة قوية ديمقراطية تتميز بمرونة في اتخاذ القرارات فالأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير النظام السياسي وحركته وضمأن استمراره، كما تمثل جانبا مهما من الشرعية السياسية والرضا الاجتماعي، كما تعد حالة الأحزاب من حيث القوة أو الضعف مؤشرا على حالة النظام السياسي وأوجه تطوره في أية دولة⁴ ، فتقدم وتخلف الدولة يعود إلى قوة الأحزاب وضعفها.

وهكذا، فإن الدور الهام للوسائط السياسية يكمن في تعزيز التطور الديمقراطي لأنه شرط ضروري لتعميق الممارسة الديمقراطية، والدول الغربية عرفت أسس البناء العصري للدولة وأهمها تأكيد سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطة.

وبتالي ينشأ المجتمع السياسي الحديث من خلال تبادل الأدوار بين النظام السياسي والوسائط السياسية لتشكيل دولة يتمتع فيها الأفراد بالحرية، وهي المؤسسات ذات التفكير والذهنية المؤسساتية. نستخلص من كل هذا أن العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة الديمقراطية علاقة وثيقة وكيف فلا يطلق عليها دولة ديمقراطية وهي تفتقد التشكيلات الديمقراطية لأن الوسائط السياسية لها تأثير على شكل الحكم وحركة والنظام السياسي ونشاطه وضمأن استقراره.

¹ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 70.

² - خالد توازي، المرجع السابق، ص 62.

³ - نفس المرجع، ص 62.

⁴ - هاني فوقي إبراهيم العربي، المرجع السابق، ص 29.

المطلب الثالث: الوسائط السياسية باعتبارها آلية للديمقراطية

تعتمد الديمقراطية على المواطنة العامة أساساً لبنيتها، ويشكل المواطنون المجتمع وهم عادة أولئك الذين ولدوا على الأرض السياسية (territory) التي تحكمها الدولة.¹

1- الأحزاب السياسي باعتبارها ديمقراطية:

يذهب أهل الفكر في تبيان أهمية الحزب في العملية الديمقراطية إلى تشبيه الديمقراطية بمثلث كل واحد من أضلاعه يرمز لأحد أعمدة الديمقراطية وهذه الأضلاع هي: الأحزاب، الانتخابات، والبرلمان، إن عدم وجود أي من هذه الأضلاع يعني انهيار العملية الديمقراطية.

ومن هنا يستخدم السياسيون عبارة «لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية مثلما أنه لا ديمقراطية بدون انتخابات أو بدون برلمان»²، وتقوم شرعية النظام الديمقراطي على السيادة المشتركة للأعضاء فيه وهم المواطنون الذين يشكلون المجتمع.³

ويذهب القائلون في المجال السياسي للتأكيد على ضرورة الوسائط السياسية للنظام الديمقراطي بل لأنه من الوهم تصور ديمقراطية بدون أحزاب، فالأحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته ولا عجب في أن ينزع معظم المفكرين إلى ضرورة الأحزاب السياسية للنظام الديمقراطي ما دامت الديمقراطية في الأصل مبنية على اختيار المواطنين لممثلين ينوبون عنهم في الإدارة والحكم، والاختيار يفترض بطبيعته تعدد الخيارات والاتجاهات السياسية.⁴

ولقد أكد المفكر "شومبتير" على أن الديمقراطية هي تلك الترتيبات المؤسسية التي تهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والتي يمكن للأفراد من خلالها اكتساب السلطة عن طريق التنافس للحصول على أصوات الناخبين⁵، ولا يمكن تصور وجود ديمقراطية بدون أحزاب سياسية.

وتحرص الأحزاب السياسية على التطور الديمقراطي في بلدانها، لأن العملية الديمقراطية هي التي توفر البيئة السياسية السليمة التي تمكن الأحزاب من ممارسة دورها ووظائفها وهي التي تكفل لها ممارسة حقوقها في الوصول إلى السلطة، وتكريس برامجها في خدمة الشعب العام.⁶

¹ - عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 216.

² - وزارة الشؤون السياسية والبرلمان، الأحزاب السياسية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، دد، دب، دس، ص 8.

³ - عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 216.

⁴ - حسن عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 24.

⁵ - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 94.

⁶ - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، المرجع السابق، ص 8.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وبهذا تصبح الأغلبية هي مصدر السلطة مصدرها لأن جوهر النظام الديمقراطي هو السيادة المطلقة لإرادة الأغلبية¹، ولا بد أن نعرف جيداً أن المسار الديمقراطي الذي تعرفه المجتمعات الغربية اليوم لم يكن وليد لحظة معينة، بل تم انتقال هذه المجتمعات نحو الديمقراطية التمثيلية عبر مرحلتين: -المرحلة الأولى من الدولة المدنية إلى الدولة الملكية المركزية القوية²: في هذه المرحلة تجسدت فكرة الديمقراطية الأثنية في الدولة "مدينة" تبنت نظاماً سياسياً قائم على السلطة التقريرية لمواطنيها وبذلك أرست قواعد الديمقراطية الحديثة وأكدت أن الديمقراطية يمكن أن تنمو وتتطور في نظام سياسي مهيكّل ومنظم³.

لكن بعد سقوط "أثينا" وظهور الإمبراطورية الرومانية ظهر نظام سياسي قائم على الحكم المطلق تراجعت فيه الديمقراطية التمثيلية لغياب المساواة داخل مجالس التي عرفتها روما، وظلت أوروبا بين المد والجزر في للممارسة الديمقراطية إلى أن ظهرت وانبعثت النهضة التي برزت فيها تطورات عميقة في كل المجالات⁴.

-مرحلة الثورات ونهاية الحكم المطلق: وفي هذه الفترة عرفت ثورات مجيدة في التاريخ السياسي للمجتمعات الغربية قادت إلى مبادئ أساسية في الحياة السياسية للدول الديمقراطية وانحصرت هذه المبادئ في الحرية الفكرية، وتوزيع السلطات أي ظهور الدولة الحديثة لأن المعارضة في أي بلد من البلدان هي عبارة عن امتداد طبيعي للثقافة والسلوك السياسي في ذلك البلد، وهي كذلك عبارة عن تعبير واضح عن طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع ومدى صحة والحياة السياسية سلامتها من عدمها⁵.

وبهذا يكون المسار التطوري للمجتمعات الغربية، قد عرف اتجاهها تصاعدياً قاد مع نهاية القرن التاسع عشر إلى بروز أنظمة يلعب فيها البرلمان دوراً رئيساً وتمثل فيه الديمقراطية الضامن الشرعي للسيادة الشعبية المخولة للبرلمان، عبر ظاهرة الأحزاب التي أخذت مكانها في الحياة السياسية⁶.

هنالك آليات أساسية يمكن اعتبارها تمثل مجموع الخبرة النظرية والتطبيقية للديمقراطية باعتبارها عملية للحكم وإطاراً مؤسسياً وليس فلسفة ونظام اجتماعي وهذه الآليات هي آلية:

آلية التعدد التنظيمي المفتوح: أي حرية تشكيل الأحزاب والمنظمات والجمعيات السياسية دون قيود، وهذه الآلية متعلقة بالنظام السياسي.

¹ - عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 216.

² - خالد توازي، المرجع السابق، ص 15.

³ - نفس المرجع، ص 17.

⁴ - نفس المرجع: ص 24.

⁵ - مصطفى جزار، تأثيراً لحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016، ص 182.

⁶ - نفس المرجع، ص 32.

آلية التداول على السلطة السياسية: من خلال انتخابات حرة تنافسية تتيح انتقال السلطة وفقاً لنتائجها، وهذه الآلية متعلقة بالنظام السياسي هي آلية المؤسسة وغيابها يساوي غياب الديمقراطية.¹

آلية نضج المجتمع المدني: وهي إحدى روافد الدولة الحديثة والدولة الديمقراطية وهي مؤسسات قوية بقوة نشاطها السياسي الحقيقي في تنظيم المشاركة السياسية وتفعيلها لدى الأفراد في تقرير مصائرهم وترابطهم وتعاونهم للتأثير على البرامج والسياسات الحكومية.

أما الأحزاب السياسية فهي قنوات توصل بين الشعب والمجتمع ولا يمكن الاستغناء عنها فهي تشكل اللبنة الأولى للمجتمع الديمقراطي ففي عام 1998 كتب "سايمور مارتين ليبست" على صفحات المجلة الديمقراطية بعنوان "الأحزاب السياسية" أن الديمقراطية هي أن النظام السياسي يوفر الفرص الدستورية المنتظمة لتغيير المسؤولين الحكوميين .

آلية اجتماعية: تسمح للقسم الأكبر من الشعب بالتأثير على القرارات المهمة عبر اختيار أحد المتنافسين على المنصب السياسي وهذا صنعتها الأحزاب السياسية.²

2- المجتمع المدني آلية ديمقراطية:

يقر "عزمي بشارة" أن المجتمع المدني في التجربة الغربية هو المسار الديمقراطي وهو "عملية الديمقراطية نفسها"³، بل أن الحديث عن المجتمع المدني ومؤسساته في الدول الصناعية هو نضج الديمقراطية أو اكتمالها ونضج المجتمعات معا وارتفاع درجة التفاعل والتواصل بين الدولة والمجتمع. وقد رأت الدولة أن المجتمع الديمقراطي هو الذي يطور ويدعم المؤسسات المدنية فتزداد نشاطا في الداخل والخارج.⁴

والمتبع للممارسة الديمقراطية في الدول الغربية يجد أنها تتجسد في تلك البنية والآليات التي تقوم عليها الممارسة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات، وعلى أساس من التنافس، وبهذا فانتشار المشاركة السياسية للمواطنين في العملية يمثل التعبير العملي عن الديمقراطية، هذا ما عرفته هذه الدول إذ حاولت بتعزيز عملية المشاركة تعزيز دور آخر هو دور المواطنين في إطار النظام السياسي بضمن مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها.⁵

¹ - صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، دب، دس، ص 49.

² - صالح سالاره، إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب، آراء ومقالات، العدد 4، 13 أكتوبر 2014، ص أ.

³ - عزمي بشارة، المرجع السابق، ص 23.

⁴ - صالح ياسر، المرجع السابق، ص 53.

⁵ - وفاء كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 152.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

إن تنظيمات المجتمع المدني هي التي ساهمت بدرجة كبيرة في تفعيل الديمقراطية في البلدان الغربية، ويعود سر هذا النجاح إلى استقلالية المجتمع المدني عن الدولة¹، فالمجتمع الديمقراطي هو الذي يسمح للجماعات المتنافسة بالتداول على السلطة لأنها تقوم على توزيع السلطة بين العديد من المؤسسات.

بحيث لا تسيطر واحدة على كل السلطات وإلا تكون خاضعة للمساءلة، وتتطلب الديمقراطية وجود ضوابط وتوازنات بين السلطة والمجتمع، ووجود مجتمع مدني حيوي ومتعدد وعدم استيعاب مجموعة من المواطنين في المشاركة استناداً إلى جنس أو عرق أو دين²، وبالتالي فإن الوسائط السياسية هي أساس الأنظمة الديمقراطية.

إذ تشكل الديمقراطية سمة سياسية تعد قاسماً مشتركاً بين الدولة والمجتمع والمواطن فهي تعزز مكانة الدولة محلياً ودولياً، وترفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات، وتبعث الارتياح والطمأنينة وتزيد الثقة في نفسية المواطن وفي أداء النظام السياسي الذي يعيش في ظله، وهي تجسد قيم السيادة الشعبية والحرية والمساواة والمشاركة السياسية، وهذا يقود إلى تعددية سياسية وحزبية تشجع على خوض انتخابات للوصول إلى السلطة³، ومن هذا المجتمع السياسي الديمقراطي يمكن قياسه بثلاثة مؤشرات:

- الحقوق السياسية وتمثل في المشاركة الحرة للمواطنين في اختيار ممثلهم في صنع القرار.
 - الحقوق المدنية حيث يحتاج الناس إلى حرية التعبير لينشئوا مجتمعات مدنية.
 - الضوابط والموازن المؤسسية⁴ بين الهياكل والأطر غير الرسمية.
- وبهذا، فإن الدول الغربية عرفت تلاؤماً بين الثقافة السياسية الديمقراطية والمؤسسية الوسائط نتيجة تطورها داخل مجتمعاتها، فالوسائط السياسية هي نتيجة لوجود ديمقراطية أكثر منها سبب في إحداث الديمقراطية ويعود ذلك لتوفرها على الشروط السياسية الديمقراطية إذ هي وسائط مستقلة فعلاً وقولاً عن سلطة النظام السياسي.

¹ - الطاهر بلعبور، المجتمع كبدل سياسية في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 10، ص 122.

² - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 374.

³ - محمد خلق الرقاد، المرجع السابق، ص 20.

⁴ - وفاء كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 159.

المبحث الثالث: المؤسساتية آليات لتعزيز الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

إن دراسة العلاقات والروابط القائمة بين الوسائط السياسية والاستقرار السياسي تفضي إلى أكثر من علاقة تواجدية تنظيمية و أهميتها أصبحت تكمن في مصدرها وتأمينها لشرعية النظام السياسي واستقراره ولقد برهنت التطورات المعاصرة على الصعيد العالي خاصة في النظم الغربية على أهمية الوسائط السياسية بوصفها آلية لتحقيق السلم الذي يسوده الاستقرار السياسي.

فالدولة الديمقراطية في العالم المتطور، اتسمت بالاستقرار السياسي ونجحت في بناء نظام توضع فيه المصلحة العامة في المقدمة عبر تحقيق المشاركة في المؤسسات والعمل على احترام حقوق الإنسان وأن توضع في الحسبان أهمية الرأي العام وحق المجتمع بالاطلاع على الحقائق للتوصل إلى قدر من الوفاق الاجتماعي من خلال الحوار.

وهذا ما يطور الإحساس القومي والعمل السياسي في إطار المؤسسات الديمقراطية الشرعية¹، وعليه فثمة عوامل و معايير وأثر مؤسساتي على الاستقرار السياسي المشهود لدول الديمقراطية الحديثة وهذا ما سوف يتم إبرازه.

المطلب الأول: أثر مؤسساتية الوسائط السياسية في الاستقرار السياسي

إن من أبرز آليات تحقيق الاستقرار السياسي وجود قنوات مؤسسية تواصلية بين المجتمع والنظام السياسي، أي قيام علاقة تفاعلية عبر الأحزاب السياسية والمجتمع المدني فالوسائط السياسية في ظل نظام ديمقراطي لا تعطل عمل النظام إنما تجعل هذا الأخير يعمل لصالح المجتمع.

1- مأسسة الوسائط السياسية بوصفها آلية للاستقرار السياسي:

الدول الديمقراطية يميزها وجود آليات ومؤسسات لتنظيم النزاعات والاختلافات سواء الدينية أو العرقية أو السياسية من خلال إعطاء الفرصة للجميع وفق مبدأ المنافسة حيث أنها تقدم إطاراً للعملية السياسية من خلال توزيع الأدوار، و أحد الفوارق الجوهرية بين المجتمع المتقدم سياسياً والمجتمع المتخلف سياسياً.

أن الأول تحكمه مؤسسات مستقرة "دولة مؤسسات" تركز على الدستور والقانون والفرد فيها خاضع للقانون، أما الثاني فيحكمه أشخاص وتكون المؤسسات فيه مختزلة وعبرة عن مبان هشة للفرد فيها علوية على القانون والمؤسسة ويطلق عليه دولة اللامؤسسات²، فالنظم السياسية الغربية وجدت في النظم الحزبية سبباً يحقق لها الاستقرار السياسي ويجنبها الانقلابات العسكرية الناتجة عن القهر والاستبداد السياسي.

¹ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 88.

² - وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص 39.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وبهذا تكون الأحزاب صمام أمان في المجتمعات، وتعد عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي، فهي البديل عن الأحزاب السرية التي تعمل في الخفاء أو في السرايب المظلمة وتسعى إلى تهديد الأمن والاستقرار في المجتمع¹، فالرؤية الغربية للاستقرار السياسي تحاول أن توفق بين مطلب الاستقرار السياسي والاجتماعي وضرورات الحرية ومتطلبات صيانة حقوق الإنسان.

وأنة لا تناقض جوهرى بين هذه الضروريات والمتطلبات والاستقرار السياسي والاجتماعي، بل على العكس تماماً، حيث أن طريق الاستقرار الحقيقي لا يمر إلا عبر بوابة ممارسة الحرية ونيل الحقوق والمكاسب المدنية² والمشاركة السياسية.

فالاستقرار السياسي يعتمد على النسبية بين المؤسساتية والمشاركة و مع تزايد المشاركة السياسية يجب أن يتزايد أيضاً مقدار تعقيد المؤسسات السياسية واستقلاليتها وتكيفها وتماسكها في المجتمع للمحافظة على الاستقرار السياسي³، وبالتالي فإن مستويات المشاركة السياسية تزيد بمستويات المؤسسة وهذا يختلف باختلاف الأنظمة السياسية ويمكن إبراز ذلك في الجدول:

جدول رقم 1: أنماط الأنظمة السياسية.

نسبة المستوى المؤسساتي مقابل المشاركة		المشاركة السياسية
مرتفع: مدني	منخفض: بريتوري	
دستوري (أثيوبيا)	أوليغارشي (باراغواي)	محفوظة: تقليدية
هويغي (إصلاحي)	الشيبي راديكالي (مصر)	متوسطة: انتقالية
مشارك (الاتحاد السوفياتي)	جماهيري (الأرجنتين)	مرتفعة: عصرية

المصدر: صموئيل هنتنغتون: المرجع السابق، 102.

أبرز الكاتب أنماط الأنظمة السياسية ومستوياتها وأجملها في ستة أنواع من الأنظمة السياسية وفيها تختلف مستويات المشاركة السياسية من جهة، ونسبة المستوى المؤسساتي من جهة أخرى، إذ أينما كانت القوى الاجتماعية فاعلية بشكل مباشر في المجال السياسي يكون ذلك باستخدام أساليبها الخاصة. وهي أنظمة ذات مستويات متدنية من المؤسساتية ومستويات عالية المشاركة يطلق عليها الأنظمة البريتورانية، وعلى العكس فإن الأنظمة السياسية التي ترتفع فيها نسبة المؤسساتية مقابلة للمشاركة يمكن أن تدعى بالأنظمة المدنية⁴.

¹ - درهم محسن أحمد الحالي، المرجع السابق، ص 17.

² - محمد محفوظ، على ضوء تحولات الربيع العربي، كيف يبني الاستقرار السياسي في الدول العربية، دراسات ومقالات، دغ، دس، دب، ص 83.

³ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 102.

⁴ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 103.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

إن البنية المؤسسية للأحزاب السياسية الأنظمة المعاصرة الديمقراطية أتاحت فرصة كبيرة للمؤسسية غير الرسمية في رسم السياسات، وبعد ذلك لنسبة هذه المؤسسية القائمة على الوعي السياسي لدى الأفراد والعمل على الاستمرار والنشاط، وتكون الأحزاب والقوى السياسية على قدر من الفاعلية في العملية السياسية.

وبهذا تشكل إحدى عوامل الاستقرار السياسي لأنها وليدة تطور سياسي وتاريخي لهذه المجتمعات الديمقراطية مما يولد مساحة كبيرة لها للتعبير والممارسة كما تتميز بقدرتها على تحويل الصراعات السياسية إلى صراعات أفكار وخطط وبرامج وهذا التحول يبدل نوعية الصراع السياسي ويجعله أكثر واقعية.¹

فالأحزاب السياسية وصلت إلى مرحلة من المأسسة جعلتها تعتبر نفسها تنظيمات سياسية أخذت على عاتقها تنظيم الحياة السياسية وفق ميكانيزمات سمحت لها بأن تصبح صاحبة الدور الأساس في المجتمع، وإحدى الفواعل في الحياة السياسية، وإحدى عوامل استقرار النظام السياسي واستمراره من جهة أخرى، وهذا الاستمرار كان نتيجة تطور الحكم العصري وهذا ما عبر عنه "رودولف" حين قال: «أن النقلة من سياسة الحالة إلى سياسة الرأي، أدت إلى إحداث الحزب السياسي كمؤسسة سياسية»².

وبالتالي فإن الأحزاب السياسية التي تعرف درجة عالية من المؤسسية هي القادرة على معارضة الحكومة- بوصفها أجهزة تمتلك أحقية المعارضة- وقادرة على تكوين سلطة اقتراع قوية، أما الأحزاب الضعيفة فتصبح سلطة الاقتراع لها أيضاً ضعيفة ويمكن تصوير الأمر على النحو التالي:

أحزاب قوية ← سلطة اقتراع قوية.

أحزاب ضعيفة ← سلطة اقتراع ضعيفة.³

وهذا ما جعل هنالك تمايزاً في أنظمة الحكم الحديثة، إلى حد ما عن أنظمة الحكم التقليدية بمستوى المشاركة السياسية، وتتمايز أنظمة الحكم المتطورة إلى حد ما عن أنظمة الحكم المتخلفة، بمستوى المؤسساتية السياسية بالإضافة إلى هاتين العلامتين الفارقتين يجب أن تضاف علامة ثالثة هي الفارق بين أنظمة ذات مشاركة سياسية عالية بالنسبة للمؤسساتية السياسية وأنظمة ذات مؤسسية عالية بالنسبة للمشاركة.⁴

¹ - حسين عبيد، الأنظمة السياسية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2003، ص 79.

² - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 115.

* سلطة اقتراع: تلك الأفراد الذين بلغوا سن الرشد الذي يسمح لهم بحق الانتخاب ويتميزون بوعي سياسي الذي يمكنهم من اختيار الحزب للوصول إلى السلطة عن حزب آخر.

³ - سعاد الشرفاوي، المرجع السابق، ص 10.

⁴ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 103.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

فمؤسسية الوسائط السياسية لدى المجتمعات المتطورة سمحت بتوفير المرونة والسلاسة في معالجة القضايا لأنها تُدعم النظام السياسي وتقدم الحلول عن طريق طرح البدائل باعتبارها الأقرب للمطالب المجتمعية والوسيلة الأفضل لتمثيل هذه المطالب الأمر الذي يُساعد النظام على مواجهة الأزمات.

فالأنظمة السياسية التي تحكمها القوانين وليس الأفراد تحمي شعوبها (المحكومين) وتناهى بهم عن ظواهر الاستبداد الذي قد يقع من بعض المؤسسات الرسمية¹، وفي المقابل يلعب المجتمع المدني مع أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات مدنية دوراً أساساً وفعالاً في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة أزمات الاستقرار التي تعيشها الأنظمة السياسية في بعض الفترات من حياتها لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام.

وبالتالي احتواء حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي وهو ما من شأنه أن يعمق العمل المؤسسي ويرسخه داخل ذهنيات الأفراد ومن شأنه أن يفعل مقوم الاستقرار السياسي.²

2- أثر مشاركة الوسائط السياسية في الاستقرار السياسي:

تشكل المشاركة السياسية إطاراً مهماً في العملية السياسية، يجمع بينها وبين الاستقرار فتحقيق الاستقرار السياسي يتطلب بناء مؤسسات سياسية قادرة على تنظيم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار السياسي.³

وذلك بإعطاء دور للأفراد في عملية اتخاذ القرار داخل جماعة معينة أو الفعل الذي يتم من خلاله الإشراف في نشاط اقتصادي اجتماعي وسياسي⁴، والاستقرار السياسي الذي تعرفه الأنظمة الغربية يتضح من خلال التداول السلمي على السلطة بين النخبة الحاكمة واقتربان هذا التداول بعامل الرضا والالتزام بقواعد القانون الأعلى في البلاد (الدستور).

إذ يشمل هذا الاستقرار المؤسسات الرسمية سواء أكانت التشريعية أو التنفيذية أو المؤسسات غير الرسمية الوسائط السياسية وهذا بفضل ذلك التعايش السلمي بين الوسائط والنظام السياسي الذي أفضى إلى مشاركة سياسية أصبحت عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي.

وبهذا فإن استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية

¹ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 11.

² - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر "1999-2009"، المرجع السابق، ص 323.

³ - وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص 42.

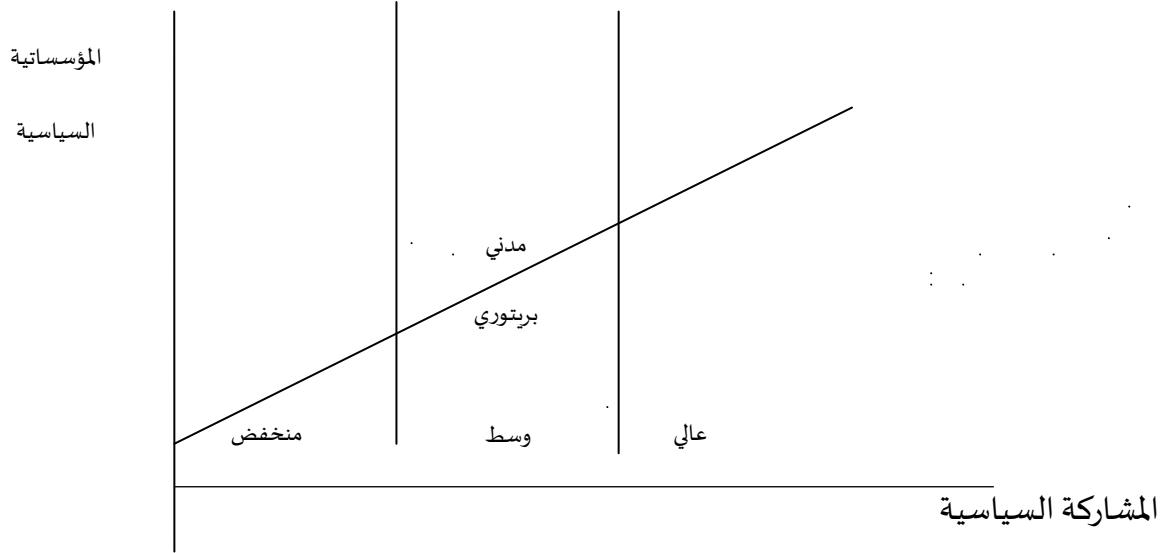
⁴ - André Akoun et Pierre Ansart, *dictionnaire de sociologie*, le Robert seuil, 1999, p385.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وهذا ما يميز أنظمة الحكم المتطورة إلى حد ما عن أنظمة الحكم المختلفة بمستوى المؤسسات السياسية ونسبة المشاركة.¹

هذه العلاقة جسدها المفكر السياسي صموئيل في المنحنى البياني الآتي :

الشكل رقم 4: المؤسسات السياسية والمشاركة السياسية



المصدر: صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، دار الساقي،

لبنان، 1993، ص 102.

من الواضح أن الدول التي تتمتع بمستويات عالية من المؤسسات السياسية لدى الوسائط السياسية هي الأكثر استقراراً سياسياً، فالعلاقة المتوازنة بين النظام السياسي والوسائط السياسية تسمح بزيادة المشاركة السياسية والمساواة في تقسيم السلطة تسهم مباشرة في رضا وفعاليتها وجعل الأنظمة السياسية أكثر استقراراً وبهذا تؤدي المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى توسيع الإحساس بشرعية النظام السياسي وتعميقه.²

عرفت الأنظمة الغربية أن الحفاظ على استقرارها يتطلب ملازمة درجة المشاركة السياسية ودرجة المؤسسة بمعنى أنه كلما زادت درجة المشاركة السياسية فإن درجة التركيب والتكيف والترابط لمؤسسات السياسية ينبغي أن تزيد بدرجة مماثلة في إطار علاقة طردية لهذا فإنها عملت على تطوير هياكل سياسية (وسائط سياسية) تؤمن للمواطنين فرصة المشاركة السياسية وتعمل على توسيع نطاقها من حيث العدد والتنوع والدرجة مع توفر المؤسسات المتميزة يعني تحقيق مستوى أعلى من الاستقرار والنمو للنظام السياسي.³

¹ - حسين عبود، المرجع السابق، ص 72.

² - علي ناصر الشيخ، المرجع السابق، ص 29.

³ - وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص 43.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وفي هذا الصدد يؤكد "صموئيل هانتنغتون"، «حين تكون المؤسسات السياسية التقليدية ضعيفة أو غير موجودة يصبح الشرط الأساسي للاستقرار ووجود حزب سياسي واحد على الأقل بدرجة عالية من المؤسساتية والدول التي يوجد فيها حزب واحد كهذا تكون أكثر استقراراً من الدولة التي تفقد حيث إن الدول الخالية من الأحزاب تكون أقل استقراراً من سواها»¹.

أما المجتمع المدني فهو الآخر لعب دوراً في تحقيق المشاركة السياسية كآلية ضد التجاوزات المحتملة أي أنه خلق توازناً بين سلطة الدولة وحقوق المجتمع ولهذا فإن الدول المتقدمة تعتمد في استقرارها الاجتماعي على حيوية المجتمع المدني الذي لا يتأثر بالدولة ولكنه يلتزم بحكم قانون الدستور وعلى هذا فإن الدول المتقدمة تحتوي على مؤسسات المجتمع المدني بكل مكوناتها المختلفة.²

ومن هنا كانت المشاركة الحقيقية في الدول الغربية بإعطاء الفرصة للجميع من أبسط مواطن إلى المؤسسة السياسية لأكثر تأثيراً في عملية صنع القرار وهنا تكمن أهمية المشاركة السياسية كونها تعتبر معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته كما تساعد المواطنين في المساهمة في عملية صنع السياسات، وبذا تتفادى الاغتراب الناتج من شعور الفرد بالغرابة عن العمل وما يدور في المجتمع.³

لأن العلاقة جد ترابطية بين الوسائط السياسية وتفعيل العملية السياسية وهذا من خلال المشاركة السياسية بما تشهد من مشاركة جميع الفواعل والمكونات المجتمعية وهذه من دعائم الاستقرار السياسي لأنه يقوم على نمط الحكم السائد من خلال مراعاة لجميع المتطلبات المتواجدة في المجتمع.⁴

و من الملاحظ أن قوة الاستقرار السياسي في البلدان الغربية بالمقارنة مع الدول النامية يعود إلى الأدوار المؤسساتية للوسائط إذ عملت على تمثيل المصالح ورفع الأولويات للحكومة قبل أن تتشكل الأزمات فتؤدي إلى الفوضى والعنف وبهذا تمكنت من إدارة الصراع وعملت على أن تقوم بدور الرقيب على سياسات الحكومة وبالتالي أطرت الأفراد في العمل السياسي وغيرت من الأدوار السياسية.

إن إقامة دولة المؤسسات هي الضامن الوحيد الذي يمكن الدولة من استيعاب المجتمع وتعبئته أو توظيفه في خدمة أهداف الدولة وفي المجتمع، ومن ثم فإنها تلغي أسس التمييز التقليدية بين أفرادها وهنا فحسب يصبح المواطن (المواطنة) مفهوماً جديداً أو أصيلاً للعلاقة بين المجتمع والدولة وأساساً لبناء هوية وطنية جامعة.

¹ - حسين عبيد، المرجع السابق، ص 76.

² - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 29.

³ - مراد شحماط ولبنى جصاص، مرجع سابق، ص 44.

⁴ - توفيق المدن، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997، ص ص 74-75.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وعليه فإن تحويل العلاقات والنشاطات السياسية غير المؤطرة إلى علائق ونشاطات مؤسسية أو مؤطرة (المأسسة) هو الطريق الصحيح نحو نظام سياسي مستقر ومتوازن ضمن إطار دولة المؤسسات ونحو بناء سليم للدولة.¹

ونستخلص مما سبق أن المشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية ترجع جزئياً إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم الدستور والانتخابات الدورية والتعدد الحزبي، والجماعات المصلحية وحرية الصحافة والبرلمان وأجهزة الحكم المحلي²، فتتطبع العملية السياسية بطابع التوازن بين النخبة السياسية الحاكمة وبين المؤسسات الوسيطة بحيث تكون القرارات السياسية نتاج تعاون حقيقي بين عدة اتجاهات كلٌّ من موقعه الخاص دون تجاهل هيئة لعمل هيئة أخرى.

المطلب الثاني: الوسائط السياسية والعملية الانتخابية وتأثيرها على الاستقرار السياسي

تعتبر الانتخابات أداة للمشاركة السياسية الدورية وأداة للتعبير عن الإرادة الشعبية ووسيلة يمارس من خلالها الشعب سيادته في اختيار ممثليه في ظل الأنظمة الديمقراطية.³ فالانتخابات بصفة عامة وسيلة لإسناد السلطة، حيث يتم بواسطتها اختيار الأشخاص الذين سيعهد لهم باتخاذ القرارات ورسم السياسات، ووسيلة لتنظيم علاقات الفئات الاجتماعية المختلفة وحسم الخلافات بينهما بالطرق السلمية، والمعيار المحدد لشرعية أو عدم شرعية السلطة القائمة.⁴

1- الانتخابات بوصفها آلية للوسائط السياسية للوصول إلى السلطة السياسية:

مع تطور المجتمعات الإنسانية الحديثة وتعدد احتياجاتها ومتطلباتها حصل تطور كبير في المشاركة السياسية نتيجة حتمية لتطور العملية الانتخابية، وأصبح لها شروطها وقواعدها وقوانينها التي تنظمها ونظامها الذي يحميها ويتم مسارها.

واقترن ذلك التطور بانتشار الأفكار الليبرالية والتي بدورها لها ارتباط وثيق بممارسات المؤسسات الديمقراطية في الدولة الحديثة، حيث يعد الانتخاب هو النمط الأكثر شيوعاً للمشاركة من جانب المواطنين في الحياة السياسية لبلدانهم كما يعد الانتخاب الوسيلة الديمقراطية الأبرز لاختيار الممثلين أو النواب في المجالس النيابية أو الرؤساء في المناصب العليا للدولة.

وينظر إلى الأنظمة الانتخابية اليوم باعتبارها إحدى أهم المؤسسات السياسية تأثيراً ولها القدرة الحاسمة في القضايا الأوسع من الحكم، فعلى سبيل المثال هناك إدراك متزايد بأنه يمكن تصميم نظام

¹ - وليد سالم محمد، المرجع السابق، ص 12.

² - زين العابدين، دور الثقافة في ترسيخ المجتمعات العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جوان 2005، ص 21.

³ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر "1999-2009"، المرجع السابق، ص س .

⁴ - عزوز غربي، الانتخابات ورهان التغيير السياسي في الجزائر: قراءة في المشهد الانتخابي لما بعد حراك 22 فيفري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 16، جانفي 2020، ص 38.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

انتخابي لإعطاء تمثيل جغرافي محلي وأيضاً لترويج التناسبية، وبذلك تمكن تطوير أحزاب سياسية وطنية قوية وقابلة للحياة وتضمن تمثيل للنساء والأقليات الإقليمية.¹

فالانتخابات تعد شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وقيمتها تتحدد بعائدها الديمقراطي، الذي يشمل -فضلاً عن أبعاد أخرى- بقاءها مجالاً مفتوحاً للتنافس الإيجابي بين القوى والمصالح والأفكار المتباينة بغرض بلوغ الأفضل لعموم المجتمع، مع الإقرار المجتمعي بأنها وسيلة رئيسة للرقابة الشعبية على أداء السلطة السياسية.²

وهناك من ربط ظهور الانتخابات بظهور المشاركة السياسية في نهاية القرن التاسع عشر حينما تمكنت الجماهير من انتزاع حق المشاركة في السلطة السياسية عبر التصويت والانتخاب وبذلك ظهر ما عرف بالدول الديمقراطية في أوروبا.

وهنا بدأت الأحزاب السياسية تشهد عملية مأسسة داخل بنيتها من ناحية، كما عد وجود المعارضة السياسية أمر طبيعياً ويحظى بالشرعية من جهة الأنظمة والأحزاب السياسية على السواء وبذلك أضحي التداول³ السلمي على السلطة أمراً مسلماً به على مستوى النظام والأحزاب السياسية، نتيجة القناعة التي أوجدتها الديمقراطية بأن الانتخابات والمشاركة السياسية الواسعة هي التي تضفي الشرعية على السلطة السياسية.

وبالتالي فالهدف الرئيس من العمليات الانتخابية هو تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار في كل ما يتعلق بقضايا الشأن العام وذلك عبر ممثلين داخل المؤسسات المنتخبة.⁴ وتساهم العملية الانتخابية وتطبيقها بشكل نزيه في بقاء أي نظام سياسي وتطوره واستقراره و لكل ذلك يكمن في حصوله على عنصر الشرعية، ولا تتحقق شرعية النظام السياسي إلا بحصول الرضا والقبول المجتمعي له.

وهذا يتوقف على قدرة النظام السياسي وفاعليته لمواجهة ومعالجة القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية ومعالجتها و التي يتعرض لها كالتنمية وضمان الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتأكيد على الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية، وتجنب كل ما يهدد الأفق السياسي والاجتماعي والسعي إلى تصفية علاقات التبعية بكل أنواعها.

¹ - الطيب بكوش، الانتخابات والديمقراطية إشكاليات أولية، المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة، 2014، ص 18.

² - فرنشكايند أندرو أليس، المرجع السابق، ص 23.

³ - وليد سالم محمد، المرجع السابق، ص 53.

⁴ - زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية: دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 173.

تستطيع الأنظمة الانتخابية المختلفة أن تزيد أو أن تخفف من التوتر والنزاع في المجتمع، فمن ناحية يوجد توتر بين الأنظمة التي تغيب أو تهمش غالبا تمثيل مجموعات الأقلية وتلك التي تشجع حكومة قوية من حزب واحد ومن ناحية أخرى إذا لم يتم اختيار نظام انتخابي عادل، وكان الإطار السياسي للنظام الحزبي لا يسمح للمعارضة بأن تشعر بأن لها الفرصة للفوز في المرة القادمة، يمكن أن يشعر الخاسرون بأنهم مرغمون على العمل خارج النظام ويستعملون تكتيكات غير ديمقراطية ومواجهات أو سياسات عنيفة، أخيرا إذا كان اختيار النظام الانتخابي سيقدر سهولة أو تعقيد فعل الاقتراع فإنه لا محالة سيؤثر على الأقليات والمجموعات التي لا تتمتع بامتيازات.¹

كما أنه لا يمكن الحديث عن وجود نظام ديمقراطي في غياب انتخابات نزيهة وشفافة، فالانتخابات غدت من الوسائل الناجعة لتعميق المسألة الديمقراطية، لذلك اتجه الفكر السياسي الغربي إلى جعلها القناة الأساسية للوصول إلى السلطة.²

لأن إنجاح العملية الانتخابية لا يتوقف عند إصدار القانون الانتخابي كما هو ملاحظ في الدول النامية، بل يتجاوزه إلى إقرار جملة من المقترضات القانونية والسياسية والحرص على تحقيق الشروط الذاتية الموضوعية لكل مراحل العملية الانتخابية الأمر الذي يحقق الرضا عن العملية، ويجنب الوقوع في التوتر بين المترشحين.

2- الانتخابات تأمينا للاستقرار المؤسسي:

استطاعت النظم الغربية إجراء انتخابات تسودها الشفافية بفضل الجو المناسب لأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا بد من توافر المناخ الديمقراطي والحريات الأساسية للمواطنين ولا سيما حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات المستقلة وسيادة القانون، وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1991 أن الانتخابات الدورية والنزيهة عنصر ضروري لا غنى عنه في الجهود المتواصلة المبذولة للاشتراك في حكم بلد ما .

وهي عامل حاسم في تمتع الجميع فعلا بمجموعة واسعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية³، ونجاح النظم الغربية في تحقيق انتخابات نزيهة يعود إلى توفر جملة من المعايير هي:

1- الفاعلية: وتعني أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها.

¹ - فرناشسكايندا وأندرو أليس، المرجع السابق، ص 24.

² - حسين بهار، التجربة الانتخابية والتحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: دراسة حالة يوغسلافيا سابقا وأوكرانيا، مجلة الدفاتر السياسية والقانون، العدد أبريل 2011، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 136.

³ - طالب عوض، الانتخابات وفقا للمعايير الدولية، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة، 2014، ص 23.

2- الحرية: وهي احترام حريات وحقوق المواطنين بالاستناد إلى حكم القانون.

3- النزاهة: ويقصد بها تحري معايير الشفافية والعدالة.¹

و توفر هذه المعايير يمكن الحكومات من التمتع بالاستقرار والكفاءة ولا يمكن القول بأن النظام الانتخابي وحده يضمن استقرار الحكومات وعملها بكفاءة إلا أن نتائجه تسهم بما لا يدع مجالاً للشك في تحقيق الاستقرار في أوجه عدة.²

إن الانتخابات وانتظامها يعد مؤشراً من مؤشرات الاستقرار في المؤسسات السياسية، حيث نجد أن النظم السياسية المستقرة أو الديمقراطية الراسخة هي التي عرفت مدة طويلة من الانتخابات والدورات الانتخابية بصفة مستمرة ومنتظمة.

أما في دول العالم الثالث أو الدول التي تفتقد إلى الاستقرار السياسي والمؤسسي فنجد أن الانتخابات تتم فيها بطريقة غير منتظمة، أو يتم التلاعب فيها أو لا يتم الانتخابات لفترة طويلة بها³، وبالتالي تكون الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي خاصة التنافسية منها والتي تفسح للمواطن الاختيار بين عدة مترشحين فهي بذلك تؤسس لنظام ديمقراطي ليبرالي.

وتعد في حقيقة الأمر إحدى نتائجه المباشرة التي تسمح بتركيز السلطة في يد المواطن على أساس تجدها عبر فوارق زمنية منتظمة ومتقاربة ضماناً لمبدأ التداول والفعالية ولهذا يعتبر الانتخاب في العالم المعاصر ولا سيما في الدول الديمقراطية الأسلوب الرئيس لتولي الحكام ولانبثاق السلطة عن الشعب صاحب السيادة⁴، كون الفاعلية المؤسسات السياسية تتأثر بهذه العملية الانتخابية.

كما أنها تهدف بالدرجة الأولى إلى تمكين المواطنين من التعبير عن رأيهم واختيار البدائل، وتمنح الأفكار والمعتقدات المختلفة فرصاً لكسب التأييد من قبل الناخبين تبعث الطمأنينة في المجتمع من خلال تعزيز شعور المواطن بالكرامة، وبالتالي تكريس مبدأ الأمة صاحبة السيادة.⁵

وتعرف الدول المتقدمة ضوابط الانتخابات الحرة والنزيهة في مرحلة متطورة بعد تطور مجموعة من اللوائح والقوانين والآليات الضامنة لها بالإضافة إلى مساهمة التشكيلات السياسية في إنجاح هذه العملية بالنظر إلى تمتع هذه الأحزاب بالروح الديمقراطية من خلال جديتها في المنافسة على السلطة أما الجانب الرسمي فإنه اتبع المصادقية في تنظيم الجو الانتخابي.

¹ - السيد أحمد كبير، المرجع السابق، ص 211.

² - أندرو ينولد، أشكال النظم الانتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، د ب، د س، ص 62.

³ - عبد العالي عبد القادر، المرجع السابق، ص 75.

⁴ - زهيرة بن علي، المرجع السابق، ص 38.

⁵ - نفس المرجع، ص 202.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

فالانتخابات هي طريقة لإدارة الصراعات أيضا، وهذه الطريقة الديمقراطية يمكن العمل على التقليل من حدة التباين في المجتمع، وتقريب وجهات النظر، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع والنظام السياسي بصورة عامة، فالنظام الانتخابي يعكس صورة النظام السياسي وينبغي بما يحفل به من محاسن أو مساوئ وما ينطوي عليه من احترام وكفالة للحقوق والحريات الفردية والجماعية، أو استعدادا ظاهرا أو باطنا لقمعها أو انتهاكها، ولهذا تصبح المبادئ التي يقوم عليها النظام الانتخابي معيار لمدى تقدم واستقرار النظام السياسي واستقراره أو لمدى تخلفه وعدم استقراره.¹

هناك خطأ شائع وهو أن أي بلد تجري فيه انتخابات من دون معوقات أو مشاكل يمكن وصفه بأنه «بلد ديمقراطي، الواقع أن هذا قد يكون صحيحا إلى حد ما، غير أن الانتخابات كي تكون ديمقراطية فعلا لا بد أن تكون حرة ونزيهة في الوقت نفسه وهنا النزاهة والحرية في الانتخابات ينبغي تحديدها وتمييزها عن بقية شروط بناء الممارسة الديمقراطية».

إن الحرية يقابلها الإكراه وتحمل في طياتها الحق في الاختيار أيا كان، و النزاهة تعني الإنصاف وعدم التحيز النزاهة وضد هو المعاملة غير المتساوية²، أما جانب البناء المؤسساتي غير الرسمي فإنه يظهر في عدة أشكال من أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة بأنواعها المختلفة "النقابات، اللوبيات، الاتحادات، الجمعيات النوادي" والتي لها دور لا يمكن إنكاره في صنع السياسات العامة وفي توجيه الرأي والتأثير فيه. ويرى الأستاذ دي فرجيه أن الجماعات الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن إحصاؤها نظرا لكثرة عددها واختلاف أوجه نشاطها³، أما إذا انتقلنا إلى الأحزاب السياسية فقد عرفت بما يسمى بالأحزاب المحافظة والتي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة.⁴

وهذا فإن الاستقرار السياسي بوصفه هدفا للأنظمة السياسية يتوقف أساسا على الملائمة بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية، فوجود هيكل سياسي قوي من خلال مشاركة سياسية فعالة يعني تحقيق مستوى عال من الاستقرار والنمو السياسيين للنظام القائم.

إلا أنه يشترط في الهياكل السياسية والمؤسسات أن تكون شرعية وناتجة عن عملية المشاركة الانتخابية من خلال الانتخابات فهي تمثل الشرعية لأنها ناتجة عن عملية المشاركة الانتخابية خلال

¹ - رشيد لرقم، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 1.

² - أوراق ديمقراطية، سلسلة تصدر عن العراق، مجلة المعلومات الديمقراطية، العدد الرابع، أغسطس، 2005، ص 31.

³ - سعيد بو شعير، المرجع السابق، ص 136.

⁴ - نفس المرجع، ص 123.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

الانتخابات فهي تمثل الصيغة الدنيا والأكثر انتشاراً للمشاركة والتي مفادها أن الشعب سيد وهو أساس الديمقراطية التمثيلية حيث يختار من يمثله بكل حرية.¹

وبهذا أصبح المواطنون في الديمقراطيات المتقدمة، يملكون حق الترشح وحرية التعبير عن أنفسهم كافيًا، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية إلى جانب انتخاب القادة²، لأن الانتخابات هي أكثر من مجرد التوجه لمراكز الاقتراع للإدلاء بالأصوات بل هي الوسيلة الأجدى للاختيار والحكم التمثيلي ووجود مؤسسات مستديمة عادلة ومستقلة.³

وخلاصة القول: أن الديمقراطيات الغربية عرفت الانتخابات منذ القدم وهي وسيلة اشتهرت في النظم الغربية نتيجة استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة بعد أن انتقدت⁴، وهو حق وواجب يمكن من خلاله المساهمة في بناء مؤسسات رسمية ذات صفة شرعية بعد مرورها عن طريق العملية الانتخابية ومن ورائها يمكن حل أزمات عديدة أهمها أزمة المشاركة وأزمة الشرعية وأزمة الاستقرار.

المطلب الثالث: الثقافة السياسية وحرية الإعلام باعتبارهما دعامين للوسائط السياسية

لدعم الاستقرار السياسي

تشكل الثقافة السياسية جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، ونجد أن التناسق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي أمراً ضرورياً للاستقرار السياسي⁵، لهذا يتناول المطلب أهمية العامل الثقافي في تحقيق الاستقرار السياسي فالوعي السياسي هو الذي يجنب الوقوع في الاضطرابات السياسية.

1- مؤشر الثقافة السياسية:

إن الحكم الديمقراطي ينطوي على الثقافة السياسية التي تعكس الإيمان بقيم وقناعات مفادها أن للفرد حريات لا يمكن للحاكم أن ينال منها مع الاستعداد للدفاع عنها فيما لو استهدفتها مؤسسات السلطة أو هددت باستهدافها.⁶

¹ - هشام لويش، التنمية السياسية بالوطن العربي-دراسة وصفية تحليلية للاختلالات البنوية والإصلاح السياسي، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 121.

² - المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، تر: أيوب ميديا شيخ، ما هي الانتخابات الحرة والنزيهة "المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، د ب، د س، ص 4.

³ - المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، مرجع سابق، ص 7.

⁴ - سعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 104.

⁵ - مروة محمد عبد المنعم، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة " 2004-2020"، مجلة كلية

السياسة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، يوليو، 2021، ص 1.

⁶ - ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 102.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وهي مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ثم من حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها.¹

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها، وهي منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة في المجتمع²، والثقافة السياسية حسب "ألموند" ثلاثة أنماط ونمط المشاركة السياسية هو النمط الذي يسود المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الأحزاب وجماعات الضغط أو من خلال إجراءات التصويت والترشح.³

والثقافة السياسية هي أساس تحقيق تفاعل الفرد مع النظام السياسي، لأنها تنظم معتقدات الإنسان وأفكاره تجاه البنى والمؤسسات، في مجال القبول والتوافق أو على صعيد رفض و معارضته النظام⁴ فإنه كلما تبلورت ثقافة سياسية ملائمة ومقبولة للمجتمع كلما أصبح النظام السياسي متميزاً عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلي للمجتمع وتزيد شعور الأفراد بولائهم لأمة معينة.

ويتوقف هذا على تطوير مجموعة من القيم السياسية والمعايير والرموز التي تشكل البناء المعرفي و القيبي الذي يعمل النظام السياسي في إطاره والتي تحدد أنماط السلوك والعلاقات داخل المجتمع.⁵

و بالتالي فبوجود هذا العنصر يتمكن الفرد من فهم النظام السياسي وتحليل مخرجاته ومعرفة كيفية نقل المطالب إليه ومنه تحقيق السيطرة عليه وهذا ما تميزت به المجتمعات الغربية حينما تمكنت ثقافة المواطنين السياسية من تفسير الظواهر السياسية من خلال فهم سلوك مجتمع معين ومن ثمة التوصل إلى العوامل المؤدية لاستقرار أو عدم استقرار الحياة السياسية، فهي بذلك عنصر كبير في العمل السياسي، لأنها تنظم التبادل السياسي وتتحكم في طبيعة المشاركة، بوصفها أداة للاتصال ومنظماً لآليات العلاقة بين الإنسان ومؤسسات الدولة.⁶

فالمجتمعات الغربية تتميز بقوة الشعور بالولاء القومي والمواطنة المسؤولة ومشاركة الأفراد في الحياة العامة بينما في بعض المجتمعات وفي إطار بعض الأنظمة السياسية يتسم الأفراد باللامبالاة

¹ - علي الدين هلال ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 98.

² - نفس المرجع، ص 273.

³ - نفس المرجع، ص 287.

⁴ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 103.

⁵ - محي الدين بياضي، المجتمع المدني في الدول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير جامعة محمد خيضر -بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص 57.

⁶ - هلال علي الدين، التنمية السياسية، دد، دب، دس، ص 88، 89.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

والاغتراب وعدم الشعور بالمسؤولية ، وقد يشك الأفراد في السلطة السياسية ويعتبرونها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها ليس إلا¹.

ولقد أثبت الأنموذج الغربي اتجاهين متميزين في الثقافة السياسية الغربية: ثقافة دستورية تفترض استقلال النظام السياسي وتعمل على معالجة الأزمات والتوترات بوضع آليات قانونية ونظم تمكن من تنمية المجتمع (فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة) و ثقافة نخبوية تهتم بالتفاعلات الاجتماعية أكثر من اهتمامها بالبنى المؤسسية، لذا تميل إلى وضع مركز السلطة السياسية بيد نخبة اجتماعية، سياسية (بريطانيا العظمى)².

فالثقافة السياسية تسمح للمواطن بأن يكون على مستوى عال من الوعي بالأمر السياسي ويضطلع بدور فعال ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطريقة مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات والاحتجاجات³.

تبلور الثقافة السياسية في المجتمع يزيد النظام السياسي تحديداً وتمائزاً وتفاعلاً إذا كان منسق ومستمر بين الوسائط والنظام ويعتمد الاستقرار والانسجام الاجتماعي جزئياً على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يعززان الاستقرار ويدعمانه.

أما التباين الثقافي والاختلاف بين عقلية الصفوة وعقلية الجماهير فيتمثل بدرجة أو بأخرى مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي⁴، فالثقافة السياسية هي أكثر المستويات التي ترفع الديمقراطية، إن الاستقرار السياسي لا يتحقق في أي مجتمع ما لم تتحقق شروط قيامة ومؤشراته.

وعليه، يمكن القول أن الاستقرار السياسي الذي تحقق في المجتمعات الغربية يعود إلى تلك الشروط والمؤشرات المؤسساتية التي ميزت المؤسسات الرسمية والمؤسسات الوسيطة أي أن المؤسسة والفاعلية في البناء المؤسساتي هما طريق الوصول إلى الاستقرار السياسي.

2- مؤشر حرية الإعلام لتفعيل الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي:

تمثل طبيعة العلاقة القائمة بين النظام السياسي في الدولة ومختلف القوى التي تمثلها أفراد المجتمع أحد أهم المعايير في تقييم مستوى الاستقرار السياسي، وقدرة النظام ذاته على تحقيق أهداف المجتمع⁵.

¹ - ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 103.

² - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 50.

³ - مراد شحماط ولبنى جصاص، المرجع السابق، ص 52.

⁴ - ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 103.

⁵ - سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي، رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، 2006، ص 5.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

و النظم الغربية تفتنت لوجود قوة مؤثرة على الاستقرار السياسي موازية لقوة السلطة السياسية لهذا أصبح لزاما على السلطة السياسية في الدول الحديثة مراعاة أفراد مجتمعها في العمل السياسي.

فالجماعات الضاغطة تمثل أحد مستويات التفاعل وربما الصراع وهي تؤثر على الحياة السياسية وتمارس أدوارا هامة في صنع السياسة، وبخاصة في الدول الديمقراطية الأكثر حرية وانفتاحا مثل الولايات المتحدة تحديدا والمجتمعات الغربية بصفة عامة.¹

وقد اهتمت الدول الديمقراطية بدور وسائل الإعلام في توجيه الحياة السياسية وشكلت الصحافة منبرا رئيسيا للحوار والجدل السياسي وتنوير الرأي العام بالأفكار والمعلومات، لأن الحكومات الغربية اتبعت سياسات توفر الحماية والحرية للوسائط السياسية للتعبير عن توجهاتها السياسية، فهي التي تنور الرأي العام باعتباره عنصر امن عناصر العملية السياسية من خلال اختياراته الانتخابية.

وبهذا كانت الوسائط الإعلامية الحرة منبرا للوسائط السياسية المؤسسية لخدمة الأفراد ودعم شرعية النظام السياسية وحماية المجتمع من تعسف الدولة، فلم تمارس الحكومات تسلطها على وسائل الإعلام للحد من نشاط الوسائط السياسية عبر منبر الإعلام.

على خلاف ما يحدث في النظم السياسية للدول النامية إذ ترسم الحكومات لنفسها سياسة إعلامية وفقا لمنطلقاتها الخاصة وفلسفة نظامها دون تمرير أي معارضة من قبل المؤسسات الوسيطة وإن مرت تكون موالية لخدمة السلطة.

فالأنظمة غير الديمقراطية في دول العالم الثالث باستثناءات قليلة تكون وسائل الإعلام فيها خاضعة للسلطة، ويؤدي ذلك إلى نشوء مجتمع يتسم بالسلبية واللامبالاة وعدم اهتمام الفرد بغيره من أفراد المجتمع أو ما يدور حوله من أحداث والبعد عن أي عمل جماعي أو فردي والعزوف عن التفاعل والمشاركة بكافة أنواعها.²

فوسائل الإعلام الحرة والتعبير الحر يتيح للوسائط السياسية تحقيق السيطرة على الجماهير وكسب تأييدها ليس في المواسم الانتخابية فقط بل حتى أثناء معارضتها ورقابتها أي في جل أنشطتها السياسية، حيث أن الثابت في النظم السياسية الغربية أن الوسائط السياسية من خلال نشاطاتها الإعلامية السياسية تقدم نظرة حقيقية على سياسة الحكومات وفهما عميقا للمسائل والقضايا الداخلية.

¹ - نفس المرجع، ص 56.

² - سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، لمرجع السابق، ص 133-134.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الاتصال السياسي في المجتمعات الديمقراطية المتقدمة تتميز بوجود قنوات عديدة حيث يمكن من خلالها نقل الرسائل السياسية التي يهتم بها الجمهور وبهذا تعتمد الوسائط السياسية في المجتمعات الديمقراطية الوسائل الإعلامية لتقديم وجهات النظر .

إذ توفر بابا للحرية من أجل الممارسة السياسية لأن ثمة ارتباطا وثيقا بين وسائل الاتصال والحزب ككيان سياسيا من حيث الوظائف العامة من خلال تحقيق التواصل بين الحكام والجماهير، والرقابة على السلطة التنفيذية¹ وغيرها من الأدوار التي تدعم الاستقرار السياسي.

ومن هذا المنطلق، تلعب وسائل الاتصال الجماهيرية دورا كبيرا في تغيير المجتمعات وتطورها إلى مرحلة الدولة الحديثة العصرية، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي تعمل فيه، فالإعلام الحر ليس غاية فحسب، وإنما هو وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي المنشود ولهذا أصبح الاهتمام كبيرا جدا في وقتنا الحاضر بوسائل الإعلام الجماهيرية.²

وفي هذا الإطار، أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي وتجسيد مبدأ حرية التعبير والصحافة، احترام حقوق الإنسان، وجود هيئات نيابية حيث تعمل هذه العناصر من أجل إضفاء الشفافية والنزاهة على القرارات التي تصدرها الحكومة في إطار خدمة المصلحة، وتحت تأثير المساءلة الشعبية البناءة والهادفة إلى تقويم السياسات وتعديل الانحرافات، لأن أداء النظام لوظائفه يعد مسألة جوهرية لاستقرار النظام السياسي.³

فالكفاءة والفعالية في أداء وظائف النظام وسياسات الحكومة سوف تضع الحد الفاصل بين استعمال العنف وطرق الحوار والمطالبة السلمية، أي أن رشادة القرارات وعقلانيتها تؤدي بلا شك إلى ضرورة الاعتراف السلمي بالدور الفعال للحكومة ومدى التوافق والانسجام بين المتطلبات المجتمعية وأداء السلطة السياسية.⁴

وبطبيعة الحال توظف الأنظمة السياسية وسائل الاتصال للعرض والترويج لسياساتها، وتكوين صورة ذهنية إيجابية عن الحكومة لدى أفراد المجتمع⁵ للاستمرار في كسب الشرعية وضمان الاستقرار السياسي.

¹ - نفس مرجع ، ص ص 132-133.

² - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2007، ص 177.

³ - سفيان فوكة، مليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص 17.

⁴ - سفيان فوكة، مليكة بوضياف، المرجع السابق، ص 18.

⁵ - سعد بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، المرجع السابق، ص 73.

الفصل الثاني — أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

وتأسيسا على ذلك، تظهر العلاقة القوية بين الوسائط السياسية والنظام السياسي وحرية الإعلام، باعتبار أن درجة حرية الوسائط السياسية في العملية السياسية ودعم المحتوى السياسي الذي يعززان شرعية النظام السياسي واستقراره السياسي.

الخلاصة والاستنتاجات :

دراستنا للوسائط السياسية نشأتها وتطورها وتأثيرها على الاستقرار السياسي هو دراسة لواقع المجتمعات الغربية ومرورها بمراحل مختلفة أبان عن أنها دول ديمقراطية تتمتع بوجود أطر قانونية تحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتقر تداول السلطة وحرية التعبير ونزاهة الانتخابات.

فظاهرة الاستقرار السياسي لا تتحقق في أي مجتمع ما لم تتحقق مؤشرات قيامها ومن أهمها الأبنية المؤسساتية، فالاختلاف الجوهرى بين الأنظمة المتقدمة الغربية والأنظمة التسلطية يكمن في أن العالم الأول يسميها دولة المؤسسات لأنها على الدستور الذي يحدد مهام كل مؤسسة سواء رسمية أو مستقلة والفرد فيها يخضع لسلطة القانون، أما العالم الثاني فيُعرف باختلاف واضح لعمل المؤسسات وأنشطتها وكل المؤسسات تكون تحت سيطرة المؤسسة الحاكمة (السلطة التنفيذية)، وهذا يطلق عليها دولة اللامؤسسات.

فديناميكية الحياة السياسية وواقعها هو انعكاس للمؤسسات الوسيطة والعملية السياسية في الدول الغربية قائمة أساساً على معادلة العلاقة الترابطية المتوازنة المتعاونة بين الوسائط السياسية وسلطة النظام السياسي وكان نتاج هذه العلاقة مشاركة سياسية مما عززت ودعمت الاستقرار السياسي، ومنه أثبتت الوسائط السياسية الغربية أدوارها في قيادة الوضع السياسي نحو الاستقرار وتحقيق المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة.

وبالتالي فإن وجود الوسائط السياسية مع مستوى عالٍ من العمل المؤسسي هو الأساس لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية واتخاذها بكل شفافية وسلاسة ومرونة مما يوفر حالة الاستقرار السياسي في ظل دولة قوية ديمقراطياً تسمح بدعم الوسائط السياسية ولا تعيق وظائفها، وغير ذلك فإن الدولة ضعيفة بضعف الوسائط السياسية فيها وما هو ملاحظ من استقرار مجرد استحواذ وسيطرة لعدم ترك المجال للمعارضة والعنف السياسي، وعليه يستخلص من هذا الفصل العناصر التالية:

- أن تطور الوسائط السياسية في واقع المجتمعات الغربية لم يحدث من فراغ، بل أنه مرتبط بتطور مراحل تاريخية في عدة أصعدة، أي آليات ارتبط ظهورها بالمشروع الحضاري الغربية.
- سمات النظم الديمقراطية في الدول الغربية سمحت للوسائط السياسية أن تكون شريك في العملية السياسية.
- البيئة الأصلية للوسائط السياسية مكنتها من التماسس والتفاعل في الحقل السياسي.
- انسجام العلاقة بين النظام السياسي والوسائط السياسية في الدول الغربية ساهم في تعزيز الاستقرار السياسي.

الفصل الثالث

واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية

المطلب الأول: الأبنية السياسية في النظم التسلطية

المطلب الثاني: خصوصية نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية

المطلب الثالث: الوسائط السياسية والتوجه الديمقراطي

المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية

المطلب الأول: مكانة الوسائط السياسية في العملية السياسية

المطلب الثاني: العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة في النظم التسلطية

المطلب الثالث: الوسائط السياسية ودورها في المشاركة السياسية

المبحث الثالث: اللامأسسة في الوسائط السياسية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي

المطلب الأول: الوسائط السياسية ودرجة المأسسة وأثرهما على الاستقرار السياسي

المطلب الثاني: مسؤولية الوسائط السياسية في عدم الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: مساعي الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي

تمهيد:

تميزت الحياة السياسية في التاريخ المعاصر بتطورات وتأثيرات عديدة، فاتصفت بالعمولة السياسية وتداخلت معها العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بالإضافة إلى انفتاحها على ثقافات وحضارات جديدة.

فلم تعد السياسة مقصورة على نشاطات الدولة لأن الدولة التي كانت دائما الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن وكما يوضح "ريتشارد فريك" مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً.

فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ على اهتمام العالم بأسره، وسياسات الدول اليوم أصبحت تستهدف المجتمعات القريبة والبعيدة.¹

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين تزايد الاهتمام بالوسائط السياسية في العالم الثالث وطرحت عدة قضايا تناولت التحولات الديمقراطية وآلياتها وعلاقتها بالسلطة السياسية لدول لم تعرف سوى تنظيمات إرثية، لم ترتق إلى مستوى المؤسسية المستقلة، ولأن ظهور الوسائط السياسية كان نتاجاً لتحولات ديمقراطية سريعة وأزمة اقتصادية عرفتها العديد من الدول.

فقد كان لابد من مواكبة النظام الدولي الجديد للخروج من الأزمة، ولأن ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية المعقدة خاصة في الدول التي تعرف الصراعات الإثنية والاختلافات الطائفية فإن دول العالم الثالث ونتيجة لهذه الخصائص فالاستقرار السياسي يتنافى مع هذه الظواهر من جهة ويتنافى مع فرض القيود على الوسائط السياسية من جهة أخرى.

لهذا نحاول في هذا الفصل تناول واقع الوسائط السياسية في النظم غير الديمقراطية وعلاقتها بالسلطة ومبررات نشأة الوسائط ومدى مأسستها وتأثيرها على الوضع السياسي، أي انعكاسها على الاستقرار السياسي من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين الوسائط السياسية والنظام السياسي ودراسة مؤشر المشاركة السياسية ومؤشر التجديد ومؤشر المأسسة.

¹ - محمد أحمد السامرائي، العمولة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة الفطر السياسي، دد، دب، دس، ص 119.

المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية:

أضحت الوسائط السياسية اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم وهذا ما جعلها تلقي اهتماماً متزايداً من طرف السياسيين نظراً للأهمية التي أصبحت تحتلها سواء داخل الدولة أو خارجها، فهي تعد همزة الوصل التي تربط بين المواطنين والنظام السياسي، فهي تعمل على نقل انشغالاتهم ومطالبهم، إذ بواسطة الوسائط السياسية يتم الضغط على الحكومات لتحويل المطالب إلى سياسات عامة يستفيد منها المواطنون.

وتزامن ظهور هذه الوسائط السياسية في دول العالم الثالث مع التحولات الكبرى في العالم، حيث بدأت تظهر كتابات تفسر حالات تخلف دول العالم الثالث وتعطي أنموذجاً للخروج من هذه الدائرة كنظرية التحول الديمقراطي ونظرية التنمية السياسية ومقاربة الحكم الراشد خاصة مع موجات التحول الديمقراطي.

حيث أن التحول نحو الإصلاح السياسي في النظم السياسية في العالم الثالث قد تسارعت وتيرته عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إذ لم يعد للكثير من الدول التي كانت تأخذ بأسلوب الديمقراطية الاشتراكية مفر من الاندماج في المنظومة الجديدة.¹

المطلب الأول: الأبنية السياسية في النظم التسلطية

ارتبطت النظم التسلطية بدول العالم الثالث، وهي الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وينسب المفهوم إلى الكاتب الفرنسي "ألفريد سوفي" الذي استخدمه في عام 1956 للدلالة على مجموعة من الدول غير الملتزمة بأيديولوجية تجاه العالم الأول (الغربي الرأسمالي).²

1- خصائص وسمات النظم التسلطية:

وتتميز الدول النامية بعدة خصائص وسمات مشتركة يمكن إيجازها فيما يلي:

- أ- الخبرة الاستعمارية: كل دول العالم الثالث كانت خاضعة للاستعمار وتمكنت من التحرر في وقت ليس ببعيد أي أنها حديثة الاستقلال.
- ب- دول كانت تتبع النهج الاشتراكي الشيوعي ثم أصبحت تتبع النهج الليبرالي الرأسمالي بعد نهاية الحرب الباردة.
- ج- التبعية: أن مؤسسات هذه الدول تعمل داخلياً وفقاً لنمط دول أخرى وهذا ما أدى إلى بروز وضع غير سوي، وهذا التوجه المتزايد نحو الخارج ينتهي بالضرورة إلى تعميق الشرخ الذي يفصل هذه

¹ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 14.

² - على الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، ص 17. www.katabarabia.com

النخب عن فضاءاتها الاجتماعية الداخلية، ومن ثم تقليص إمكانات التواصل المؤسساتي بين الحكام والمحكومين.¹

د- محدودية الموارد: فالدول النامية هي دول محدودة الموارد أو بتعبير أدق هي دول محدودة القدرة على توظيفها.²

هـ- التخلف: وهي ظاهرة تظهر في الجانب الاقتصادي وخاصة في عدم قدرتها على الإنتاج واستغلال مواردها وتحويلها إلى موارد مصنعة يستفاد منها ونقص رؤوس الأموال بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي إذ تعاني هذه الدول من عدة أزمات اجتماعية تظهر في تدمير الأفراد من السياسات ورفضها وعدم تلبية المطالب المواطنين كشيوع ظاهرة البطالة وأزمة السكن والتعليم والصحة وغيرها.

2- خصائص التخلف والتسلط السياسي:

إن الجانب السياسي لدول النامية يعاني من الأزمات السياسية، وعدم قدرة المجتمعات على السير بالوتيرة المجتمعات نفسها في المتقدمة، مما يبقى على واقع التخلف وعدم القدرة على اللحاق بالركب.³

ومن الخصوصيات التي عرفتها الحياة السياسية أيضا تضخم الجهاز العسكري من جهة وضعف المؤسسات السياسية من جهة أخرى، مما ساهم بقوة في ترسيخ التقاليد السلطوية في ظل غياب أي شكل من أشكال العمل السياسي، التعاقدية فلقد جمعت دول العالم الثالث بين عدم التكامل، وغياب الرشادة في صنع القرار وانتفاء القواعد المؤسسية المستقرة لتداول السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ويفتح المجال أمام العسكريين في الحكم.⁴

ويمكن وصف لهذه الدول بأنها الدول الصناعية المزيفة لاختلافها عن الدول الصناعية الحقيقية فيما يلي:

- ولدت بعوامل خارجية وبدون تكافؤ بين المستوى الحضاري والتسلط السياسي
- دولة يستمد الشعب وجوده منها.
- أمن الدولة أولا والدولة فوق الوطن.
- الإنسان أرخص سلعة.

¹ - Bertrand Badie, *l'état importé, Essai sur « l'occidentalisation de l'ordre politique*, Ed. fayard, Paris, 1992, p36.

² - علي الدين هلال ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 26.

³ - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 11.

⁴ - علي الدين هلال ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 18.

- كل شيء قابل للبيع بالتقسيط حتى لا تفتضح الدولة.
- المساومة على الضرورات وتعريض الشعب للموت والذل.
- العلم خادم موجه.
- القانون يحكم الضعفاء.
- الشرطة تحكم وتحمي.
- الدولة تحكم وتحمي.
- الديمقراطية صراع لمصلحة الدولة.
- الوزراء سلطة شكلية.
- انتهاك كرامة المواطن بحجة حماية الوطن والمواطن.
- الدولة كاذبة والشعارات بديل ذهني للحقائق ولا نسبية بين الأقوال والأفعال.
- الرأي الآخر عدو للدولة.
- الحاكم أكبر أجزاء الدولة ولا يخرج من الحكم إلا بموته.
- أقرب أبناء الشعب إلى الدولة المخلصون للحاكم.
- الحاكم مترف مغرور مبغض يُؤثر المنافقين.¹

وبالتالي كان نمط الحكم في هذه الدول يعرف نوعاً من الإمارة والاستيلاء حيث ينتصب مفهوم الاستيلاء في الوعي الفقهي نقيضاً لمبدأ التعاقد كأساس للشرعية²، وهذا ولد أزمة شرعية. فالدولة النامية تجتاز مرحلة من مراحل تطورها السياسي يعبر عنها بالمرحلة الانتقالية تعرف بمحاولة لكسب شرعية عن طريق عدة إصلاحات سياسية تواكب فيها تطور وعي الفرد بحقوقه السياسية ورغبته في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي، وهي أزمة تعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة السياسية³.

وليس هذا فقط، بل أن الدول تعاني أزمات التنمية السياسية بأنواعها المختلفة وهذا ما جعلها تتميز بانعدام الاستقرار السياسي وبتنوع النظم السياسية وتباين طبيعتها ودرجة تطورها بفعل اختلافات الثقافات والإيديولوجية وأشكال المؤسسات⁴.

¹ - عبد الحليم عويس، المرجع السابق، ص 21.

² - محمد أمزيان، الدولة التسلطية في الوطن العربي، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد، 29، جوان 2020، ص 9.

³ - علي الدين هلال ونيفين مسعد، المرجع السابق، ص 31.

⁴ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 88.

فهي دول يغيب عنها أساس التعقيد المؤسساتي وتعاني انعدام صفات دولة الحق والقانون أي تفقد أصول الدولة الحديثة المتقدمة، والنخب تتحمل عملياً مسؤولية احتكار السلطة والمناهضة لأي شكل من أشكال التعددية السياسية بمعناها التداولي الحقيقي.

كما أن الظاهرة لا يمكن أن تفهم بمعزل عن الطبيعة التي تشتغل فيها تلك النخب بكل ما تحمله من ترسبات تاريخية واجتماعية، فضلاً عما تتعرض له من إكراهات خارجية، وكلها تشكل عامل امتداد وإسناد لظاهرة الاستبداد في العالم الثالث.¹

وتتميز أنظمة حكم في دول العالم الثالث السياسية بخاصية التسلط نفسها حتى وإن اختلفت في توصيفاته وإفرازاته على جميع الميادين السياسية والاقتصادية الأمنية والاجتماعية وحتى النفسية.² ويعتقد "صامويل إيزنستان" أن ظاهرة الاستبداد السائدة في العالم، تعكس في الوقت ذاته تخلف الدولة وفقدان القدرة على بناء دولة المؤسسات³، لأن قدرة النظام السياسي على إنشاء مؤسسات تتمتع بالشرعية وقيادة هذه المؤسسات بقرارات وسياسات حكومية ناجحة تكون دون استخدام وسائل القهر والإكراه والاستبداد.

غير أن الحكام في دول العالم الثالث وبعد صدور قوانين تجرم الحكام الذين يستخدمون هذه الأساليب (القهر، والإكراه) فإنهم تفتنوا إلى أساليب أخرى ليستمرروا في السلطة، فعملوا على تغييب كل وعي بالثقافة السياسية أو المواطنة من خلال إضعاف البنى السياسية والسيطرة عليها، حتى لا تشكل مصدراً لصراع معها من أجل السلطة.

ومن هذه خصائص البناء التنظيمي والمؤسسي الرسمي والغير رسمي للدول التسلطية يتضح لنا سمات العملية السياسية فيها، على الرغم من تبني خيار التحول الديمقراطي أو محاولة التحول إلا أنها أنظمة تعاني انغلاقاً تاماً على نفسها ولا تسمح بالمشاركة السياسية إلا بما هو شكلي هذا من جهة، وسلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها تتم فيها دون مشاركة التنظيمات السياسية بوصفها قنوات تمثل الشعب من جهة أخرى.

إجمالاً، فإن السمات الرئيسية للعملية السياسية في النظم التسلطية هي:

- مركزية صنع القرار السياسي وإبعاد أي قوى أخرى عن جوهر العملية السياسية
- العملية السياسية لا تخضع لقواعد اللعبة السياسية على الرغم من وجود الضوابط والقواعد وأهمها الدستور وإنما تعمل خارج تلك القوانين.

¹ - محمد أمزيان، المرجع السابق، ص 8.

² - عمراني كربوسة، مستقبل الدولة الوطنية في ظل تحديات الحراك الراهن، مجلة الفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 237.

³ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 46.

— السلطة التنفيذية بيد زعامات معينة والفعل الانتخابي يكون دائما في صف هؤلاء الزعماء مما يجعل العملية السياسية في أيديهم بشكل أبدي أي إبعاد الأطراف المنافسة.

المطلب الثاني: خصوصية نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية

تتعدد أسباب ظهور هذه الوسائط السياسية وتتداخل فيه عدة عوامل خارجية وأخرى داخلية، فالتحولات الدولية واختفاء الصراعات الأيديولوجية وانتهاء الحرب الباردة ودخول المجتمع الدولي مرحلة جديدة، سمتها الأساسية هي هيمنة النظام السياسي الغربي المعتمد على التعددية الحزبية والديمقراطية.¹

فالعامل السياسي في نشأة الوسائط السياسية يعود إلى تراجع الحزب الواحد وأخذت فكرة التعددية الاجتماعية والسياسية تفرض نفسها والتعددية السياسية بهذا المعنى هي إقرار واعتراف بوجود التنوع، وبأن هذا التنوع لا بد أن يترتب عليه اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات.²

وجاء "مؤتمر دكار" في 1992 والذي شاركت فيه غالبية الدول الإفريقية حول الديمقراطية وإدارة المرحلة الانتقالية والذي أكد على ضرورة تهذيب العلاقات بين الحكومة والمعارضة، وذلك بأن تعترف الحكومة للمعارضة بحقها في أن تعارض وأن تحكم، وقد أشار المؤتمر بهذه المناسبة إلى أن إفريقيا السوداء عرفت ثلاثة وثلاثين نزاعاً خلال الأربعين عاماً الأخيرة سقط فيها أكثر من سبعة ملايين قتيل ذهبوا ضحية التعسف السياسي.³

وبعد تفشي الاستبداد دعت الجماهير إلى إنشاء مؤسسات أنظمة الحكم الديمقراطية كوسائل وأدوات لتحقيق غاية، هذه الغاية التي تهدف لمواجهة الاستبداد وتحقيق سيادة الشعب وإنشاء المؤسسات والوسائل التي من شأنها أن تصل إلى تحقيق أغراضها على وجه أفضل من سواها باعتبارها الأجدر بتحقيق مطالب الشعوب المضطهدة لسنوات، خاصة بعد تفتن الشعوب نتيجة عدة أحداث متسارعة بدأت خارجية أولاً ثم انتقلت إلى الداخل.

1- نشأة الأحزاب السياسية:

يري العديد من الكتاب أن ظهور الأحزاب السياسية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية يختلف عن ظهورها في الجهة الغربية، حيث رأى هؤلاء وعلى رأسهم "دي فرجيه" أن نشأة الأحزاب في أغلب بلدان قارة أمريكا وأوروبا يعود إما لنشأة خارجية أي خارج إطار الهيئة التشريعية أو نشأة داخلية و- سوف يتم

¹ - المرزوقي بن يونس، <http://www.merzougui.net/Doc/regime%20p%20tiers%20monde1.htm>

² - سلاف سالي، دور المجتمع المدني في المغرب في عهد التعددية السياسية، الجزائر دراسة حالة ن رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص 64.

³ - المرزوقي بن يونس، المرجع السابق، ص 35.

التوسع في هذين العاملين في الفصل الثالث، أي إدراج الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية التي ظهرت في آسيا وأفريقيا ضمن النوع الثاني "نشأة خارجية" على أساس أنها كانت من قبل حركات قومية، وحركات مسيحية وتبشيرية، واتحادات طائفية أو دينية أو قبلية، تطورت كلها خارج الإطار البرلماني.¹

أما مفهوم الظاهرة الحزبية الحقيقية فهم يربطونه - غالباً - بظهور الهيئات التشريعية، والنظم الانتخابية ويعكسون بالتالي مفهوم الظاهرة الحزبية بحيث تقتصر نشأتها على القارة الأوروبية، ويعود بها فقط إلى منتصف القرن التاسع عشر.²

أما في دول العالم الثالث فالأحزاب السياسية كما وصفها "موريس دي فرجيه" نشأت خارج النظام التشريعي متأثرة بحركات التحرر وبمقاومة المستعمر وبعد الاستقلال استلمت سلطة النظام السياسي. ومن الأمثلة على الأحزاب الأولى، حزب الوفد المصري، وحزب الاستقلال المغربي، وحزب المؤتمر الهندي، والحزب الوطني الإندونيسي.³

وشكلت هذه الأحزاب السياسية أنموذجاً مستنسخاً عن المشهد السياسي الغربي إذ حاول الحكام نسخها لشد عصيهم في السلطة أكثر خاصة وأنها بدأ يعرفون بوادر التهديد والإنذار بظهور جماعات سياسية معارضة لهم .

وبالتالي فإن الأحزاب ليست نتاجاً للظروف الخاصة بكل بلد، مما جعلها أحزاباً فاقدة لخصوصية البلد الحقيقية وهذا ما أكده "ريمون آرون" من أن المؤسسات الغربية بصورة عامة لا يمكن نقلها إلى البلدان النامية بسبب واقعها الاقتصادي والاجتماعي.⁴

ونتيجة اختلاف ظروف نشأتها عن ظروف نشأة الأحزاب في الغرب فإن الباحث في المجال السياسي العربي "فارس أبي مصعب" يرى أن هناك ثلاث مسائل اختلفت بها هذه النشأة عن الحالة الغربية هي:

- 1- أن التجارب الحزبية كانت محكومة برد فعل أكثر من بفعل.
- 2- أن العامل التاريخي كان العامل الأهم في قيام معظم الأحزاب.
- 3- أنها لم تولد من رحم الديمقراطية، وما كانت الديمقراطية بدورها تمثل محور اهتماماتها.

إن الوسائط السياسية لم تنشأ بفعل تطور داخلي، كما هو الشأن في المجتمعات الغربية بل أنشأت نتيجة عوامل خارجية أكثر منها ظروف داخلية، أي نتيجة تحويل المؤسسات التقليدية محل المؤسسات الحديثة ممثلة في النقابات و الأحزاب، والجمعيات، المجالس منتخبة.

¹ - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 77.

² - نفس المرجع، ص 75.

³ - سعاد الشرفاوي، المرجع السابق، ص 22.

⁴ - رشيد عمارة ياس الزبيدي، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد، 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 116.

ويرى أهل السياسة أن الأحزاب التي ظهرت في المجتمعات غير الغربية هي أحزاب ارتبطت بشخصية معينة (شخصنة الأحزاب) وهذا أفقدها ما قيمتها ، فالأحزاب الحقيقية تقوم على المبادئ والبحث عن أساليب وممارسات لتطبيق هذه المبادئ ، كما أنها لم تمتلك ثقة الأفراد، أي أنها عانت ضعف الصلة بين الأحزاب والمجتمع، فلم ترتق إلى صفة الوسيط المؤسسي .

وبهذا، يمكن القول أن الأحزاب السياسية في العالم الثالث نابعة من طبيعة المجتمعات نفسها، ومرهونة بالظروف التاريخية التي رافقت نمو هذه البلدان وأهم ما يميز هذا النمو أو التطور السياسي أنه كان مقرونا بأزمات حادة أثرت بشكل كبير في تحول هذه المجتمعات نحو الديمقراطية التمثيلية ونحو ظهور ظاهرة حزبية فعالة وتعددية.¹

ولم تظهر نتيجة معارك اجتماعية أو سياسية كما حصل في أوروبا²، فهي تجربة حزبية دخيلة على المجتمعات النامية رأت الأنظمة أنها ضرورة لا خيار في وجودها كمحاولة لتحقيق التوازن بين سلطتها ومطالب الجماهير الشعبية المتفطنة للمشهد الديمقراطي التمثيلي في الدول المقابلة قاعدتها الأحزاب السياسية.

ومنه فثمة عدة عوامل متداخلة ساهمت في إنتاج الحزب السياسي إذ كان ظهور الأحزاب السياسية في الدول الغربية هو نتيجة عدة عوامل أهمها الوعي القومي وظاهرة البرلمان واللجان الانتخابية، فإن ظهورها في الدول النامية هو محصلة لظاهرة الاستعمار التي شملت معظم البلدان النامية التي حاولت رفع شعار التحرر.

وكذا والظروف التاريخية التي رافقت نمو الدولة خاصة الأزمات الحادة التي دفعت بالجماهير إلى المطالبة بإصلاحات ديمقراطية أساسها الأحزاب السياسية، غير أن هذه العوامل الدافعة لظهور الأحزاب السياسية لم تمنحها القوة الكافية لتكون الأداة الرئيسة للتنافس حول السلطة، بل أصبحت أداة في يد النخبة الحاكمة.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التذبذب في تطور الأحزاب رغم الترسانة القانونية التي تقر بضرورة وجودها ونشاطها ولعب أدوارها التوسطية، إلا أن هنالك عدة عوامل أفقدتها هذا الدور وهي:

- 1- التنظيم القبلي المسيطر على فكر الفرد بدلا عن الوعي السياسي.
- 2- غياب معالم الحداثة التي تساهم في تطوير المجتمعات السياسية إذ اعتبر الحكام الوسائط السياسية مجرد موثيق دولية يتم الإعلان عنها بإصلاح التشريعات الداخلية فقط دون إعطاء حرية حقيقية للتعبير أو الشفافية والمعارضة.

¹ - خالد توزي، المرجع السابق، ص 62.

² - علي إبراهيم حيدر، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000، ص 55.

3- الدول العظمى هي الأخرى لعبت دورا كبيرا في تأخر هذه المجتمعات وهذا الأمر في الواقع تسبب في قطيعة بالنسبة لهذه المجتمعات التي لم تتمكن من إحداث النقلة نفسها أو الانتقال الذي شهده الغرب.¹

2- نشأة المجتمع المدني:

شهدت المجتمعات التقليدية مطلع التسعينات حركية واسعة لإصلاحات سياسية نتيجة استجابة رسمية لمطالب الجماهير، إذ قام الحكام في هذه الدول بتنازلات من خلال الإصلاح السياسي جاء فيه إقرارها بتعديل القوانين المقيدة لحرية تشكيل الجمعيات والنقابات والاتحادات، ومنه أصبح المجتمع المدني يحظى باهتمام كبير من طرف المفكرين والأفراد الباحثين عن آليات للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. وعموماً، يمكن إجمال لأسباب والعوامل التي ساهمت في نشأة الوسيط المدني في الدول العالم الثالث فيما يلي:

1- الفشل الساحق لأنظمة الحزب الواحد في أوروبا الشرقية على يد هيئات وتجمعات المجتمع المدني.

2- وصول أفكار من المجتمعات الغربية عن وجود منظمات تمثل الجماهير وتحمهم من استبداد الدولة، وتأثرت الجماهير بهذه الأفكار وأبدى الأفراد رغبتهم في التأسيس والانخراط لمثل تلك المنظمات وهذا ما يعطي تفسيراً عن رؤية بعض الباحثين في تفسيراتهم القائمة على أن المجتمع المدني هو نتاج اجتماعي في المقام الأول.²

وبهذا، لا يمكن إنكار ارتباط المفهوم في نشأته وتطوير مكوناته وأشكاله بالتاريخ الغربي الحديث المعاصر، رغم أن القبيلة والطائفة والعائلة ونحو ذلك من المؤسسات التقليدية هي المكون الرئيس للمجتمع المدني.³

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التكوينات التقليدية كان لها انتشار واسع غير أن لكل مجتمع خصوصيته في هذه التكوينات لكن العنصر المشترك هو مجال المشاركة الشعبية لهذه التكوينات لمعالجة القضايا المستعجلة وتقدير حلولها وأن أدوارها لم تختلف عن أدوار المجتمع المدني.

¹ - Redha malek tradition et révolution l'enjenu de la modernité en algérie et dans l'islam ,edition anep, 2001, p169.

² - أحمد الشهاب، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية، مركز آفاق للدراسات والبحوث، <https://aafaqcenter.co/index.php/post/2225.01/09/2015>.

³ - نفس المرجع، ص 5.

وبهذا تكون الوسائط السياسية في العالم غير الغربي نتاجاً لظاهرة التبعية للدول الديمقراطية ومحصلة لحركات التحرر، وهذا ما جعل لها خصوصية معينة خارجة عن الخصوصية التمثيلية السياسية.

فهي وسائط سياسية نشأت مشلولة سياسياً ومؤقتة عند أول طارئ تزول إذ أن أغلبها زال بعد زوال قياداتها، أما دورها الاجتماعي والسياسي فلا يمكن أن يتجاوز الإطار الخيري التشاركي من جهة المجتمع المدني، والموسم الانتخابي عند الأحزاب السياسية.

3-العوامل الخارجية لظهور الوسائط السياسية:

وتكمن في التأثيرات التي يفرضها الاندماج في النظام العالمي الجديد، الذي تشكل بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والذي تهيمن عليه القوى الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثبتت الوقائع تدخلها في توجيه سياسات كثير من بلدان الأطراف، وهذا ينعكس على التكوينات الاجتماعية في هذه البلدان وعلى نشاطها وتفاعلاتها.¹

وعلى حد تعبير المفكر "صمويل هانتنغتون" فإن العديد من العوامل الخارجية ساهمت في التوجه نحو التعددية السياسية منها زيادة حجم الطبقة الوسطى والمثقفة، بالإضافة إلى التحركات والاحتجاجات التي قامت بها العديد من النقابات العمالية بعد نمو الوعي السياسي عندها والتي تعتبر الواجهة والدعامة الأساسية لنمو تنظيمات المجتمع المدني فيما بعد،²

كذلك رغبة بعض الدول النامية في التقرب من الغرب وفتح قنوات اتصال معه لتحقيق أهداف اقتصادية، زيادة على انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول أغلب النظم الشمولية إلى تبني الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، واستخدامها لسلح المساعدات الاقتصادية وربطها بعملية التحول³، بعد تفاقم حاد في الأزمات الاقتصادية تعدها إلى أزمات سياسية مما أوجب سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية عرفت بسياسات التثبيت الاقتصادي وإصلاحات سياسية عرفت بإقرار التعددية السياسية.

واللافت أن الأحزاب هي وليدة واقع تطور المجتمعات الغربية سياسياً واجتماعياً وتطور مسار الديمقراطية التمثيلية، أما المجتمعات الأخرى فهي مطالبة بتطوير الثقافة السياسية لأفرادها لتستوعب هذه التجربة الحزبية وبذلك فإن العوامل الخارجية تبقى هي الفاعلة في بعث صيرورة إصلاحية داخلية مست الجانب الاقتصادي وكذا السياسي.⁴

¹ - عبد المجيد بلغيث، المرجع السابق، ص 203.

² - حسن قرنقل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، بيروت، 2000، ص 79، 84.

³ - جهيدة شاوش أخوان، المرجع السابق، ص 112.

⁴ - سعد بن الشيخ، المرجع السابق، ص 53.

المطلب الثالث: الوسائط السياسية والتوجه الديمقراطي

الحكم التسلطي هو ظاهرة حديثة خاصة بالقرن العشرين فهو يتصل بالدولة وترتيباتها المؤسسية أي علاقتها بالمجتمع، وليس بالحاكم فقط من حيث إساءته استعمال سلطاته¹، لهذا حاولت النظم التسلطية مواكبة العصر والتوجه نحو الديمقراطية.

وكانت البداية بإقرار مجموعة من الإصلاحات في عدة دول في شتى القارات بعملية التحول السياسي وهي المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وتعد فترة انتقالية تمتد بين مرحلة إضعاف دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق فهي مرحلة وسط بين نظامين وتعني بديهة مرحلة التحول بعملية تفكك النظام الديكتاتوري وصولاً إلى ترسيخ أسس النظام الديمقراطي.²

1- الوسائط السياسية كآلية لتحول الديمقراطي:

الحقيقة الأكيدة، أن هنالك صلة وثيقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية كما هو معروف هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته التي تنظم من خلالها الإدارة السليمة للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة³، وليس الصلة الوثيقة بالمجتمع المدني فقط. إذ تشكل الديمقراطية سمة سياسية يعتد بها قاسماً مشتركاً بين الدولة والمجتمع والمواطن، فهي تجسيد لقيم السيادة الشعبية والحرية والمساومة والمشاركة السياسية، وهذا يقود إلى تعددية سياسية وحزبية تشجع على خوض انتخابات للوصول إلى السلطة.⁴

لكن الأنظمة السياسية في الدولة النامية لم تول اهتماماً لتلك القيم التي كان من المفترض على التوجه الديمقراطي أن يرسخها وفتح مساحة للمشاركة السياسية، فلم تلتزم بمبادئ التحول الديمقراطي ذي المستوى المؤسسي ولا بالسماح لمعارضة حقيقية تقود التوجه السياسي نحو الأفضل، ولم تقم الأنظمة بتهيئة الجو الحقيقي الديمقراطي وإنما تبنت مجموعة من القوانين الشكلية.

فكانت التعددية السياسية القائمة على الأحزاب السياسية خارجة عن العملية السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وجدت نفسها مجرد هياكل لا تمتلك أية قدرة سياسية إلا في إطار بعض الأعمال الاجتماعية الخيرية.

¹ - خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 22.

² - قاسم علوان الزبيدي، المرجع السابق، ص 62.

³ - صالح ياسر، المرجع السابق، ص 62.

⁴ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 20.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

وهذا ما جعل المؤسسات التي ظهرت إثر إصلاحات التوجه الديمقراطي تختلف عن تلك المواصفات الموجودة في الأنظمة في دول العالم المتقدم فالمؤسسات الوسائط السياسية فيها قوى وعوامل تطور المجال السياسي لخدمة المصالح العامة والوطنية.

بينما تحولت الوسائط السياسية في العالم النامي عن الدور الأساسي الذي من المفترض أنها وجدت من أجله، كما هو موجود في الدول المتقدمة، حيث عملت الوسائط السياسية على أن تشكل قنوات اتصال بالسلطات ذلك لأنها هي آليات التمثيل الحقيقي للمواطنين وأحد أركان التعبير بحرية عن المصالح وهنا نؤكد على التقاليد الديمقراطية التي كانت كفيلة بتحقيقها وأهمها آليات العمل السياسي لإقامة التوازن بين سلطة النظام ومؤسسية الوسائط.

وفي هذا، تؤكد "ثناء فواء عبد الله" أن التوجه الديمقراطي يمثل الدولة والجماعة السياسية والتقاليد، كما تمثل الدولة اللاعب الأساسي في البلورة السياسية وتكريس القانون، فالديمقراطية تتطلب إشاعة مناخ التعددية تمهيداً لقبول التداول السلطة على وبلورة أسس التفاهم والاتفاق حول فكرة الديمقراطية ذاتها.¹

إن التوجه الحقيقي هو الذي تتوزع فيه الأدوار السياسية بين الهيئة الأولى للدولة وسلطتها لخدمة المواطنين والهيئات الوسيطة فهي مراقبة ومعارضة وموجهة للهيئة الأولى وبالتالي يتحقق التوازن في توزيع الأدوار السياسية، لذا فاحتكار السلطة عند هيئة واحدة (أصحاب الحكم) يصعب الحكم عليها بأنها أنظمة ديمقراطية أو أنظمة تتوجه نحو الحياة الديمقراطية.

رغم أن دول العالم الثالث حاولت إحداث إصلاحات ديمقراطية إلى أنها فشلت وقد أشار الباحث السياسي "دايموند" أن هناك أدلة قوية ليس على فشل الترسخ الديمقراطي فحسب بل على حدوث أمر أكثر خطورة وهو بروز "موجة عكسية بعيداً عن الديمقراطية وعودة إلى التسلطية".²

أيضا التوجه الديمقراطي يحتاج إلى شروط كما يقول "باركر Parker" في الشروط المادية الخارجية مثل التجانس القومي والتجانس الاجتماعي والمشاركة الإيجابية للشعب في العملية السياسية، والشروط العقلية الداخلية تتعلق بضرورة الاتفاق الفكري حول بعض المسلمات مثل الاتفاق على الاختلاف، والالتزام بمبدأ الأغلبية والتسوية خلال عملية المناقشة الجماعية بناء على قيم التسامح المتبادل واحترام وجهات النظر المختلفة.³

¹ - ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 312-313.

² - قاسم علوان الزبيدي، المرجع السابق، ص 289.

³ - نبيل كرش، دو افع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق وع س قسم عس وع د 2007، 2008، ص 40.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

إن المجتمع يمر بمرحلة إعدادية تتميز بصراعات سياسية بين جماعات متنازعة والديمقراطية تولد من رحم هذا الصراع إلى جانب أنها قد تكون نتاجاً لتطور سلمي وهذا ما يفسر هشاشة الديمقراطية.

إذ يكون الصراع حاداً ويؤدي إلى تمزق الوحدة الوطنية وقد يؤدي إلى سيطرة إحدى الجماعات على قوى المعارضة وإنهاء الصراع لصالحها وسد الطريق أمام التحول الديمقراطي¹، ويحدث النزاع بين عدة أطراف، طرف في النظام السياسي يحاول البقاء وطرف المؤسسات المعارضة تحاول الوصول مما يولد تهديداً للاستقرار السياسي.

أي أن تحاول السلطة الحاكمة البقاء في السلطة وتبدأ المعارضة في لعب دور المهدد للنظام السياسي، وقد يحدث انشقاق في صفوف القوى المساندة للنظام ويبرز اتجاه إصلاحي وآخر متشدد وجيل أكثر انفتاحاً ويرافق ذلك تصاعد الضغوط الخارج، فيقدم النظام تنازلات تؤدي إلى إصلاحات شكلية هدفها المماطلة والتأجيل بهدف امتصاص ضغوط وتجاوزها²، وبهذا لن تسمح الأنظمة التسلطية بالديمقراطية لأن هذا الخيار قد يزيحها عن السلطة ويكرس التداول عليها.

أما عن الأسباب الحقيقية التي دفعت الدول النامية إلى التوجه نحو الديمقراطية فهي عديدة فيها ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي، فالأسباب الاقتصادية تعود إلى الانهيار الاقتصادي في العديد من الدول النامية ويعد هذا سبباً مباشراً في الإصلاح السياسي في مؤسسات هذه الدول³، أما الأسباب السياسية فانهاء الحرب الباردة وما آل إليه الوضع السياسي في الاتحاد السوفياتي.

حيث بدأت الدول النامية في الدخول في مراحل جديدة من التغيير السياسي⁴، إثر تأثير القوى الخارجية التي تفرغت للبحث عن مصالحها في منطقة الدول النامية بل وأصبحت تتنافس هذه الدول العظمى على نشر إيديولوجيات الديمقراطية والإصلاح والتغيير.

أيضاً رغبة العديد من الدول النامية في الاستفادة من المعوقات الخارجية والقروض والمنح المقدمة من صندوق النقد الدولي هذا من ناحية وكسب رضا الأطراف الخارجية عن طريق بعض السلوكيات السياسية، بحيث تكون كل التصحيحات والإصلاحات التي تقوم بها هذه السلطات موجهة

¹ - قاسم علوان الزبيري، المرجع السابق، ص 289.

² - قاسم علوان الزبيري، المرجع السابق، ص 390.

³ - محمد خلف الوقاد، المرجع السابق، ص 15.

⁴ - نفس المرجع، ص 29.

بالأساس إلى الخارج في محاولة دائمة لتحسين صورتها الديمقراطية من أجل الحصول على أكثر ما يمكن من مشروعية فوق وطنية، والمحافظة على ما هو أساسي لاستمرارها.¹

وهذا يؤدي إلى توجه ديمقراطي دون توفر شروط الممارسة الحقيقية أي أن نقل التجربة الديمقراطية الغربية يلحق ضرراً في بناء الدولة ذاتها، ما يعني أن بدء عملية التحول الديمقراطي واستقرارها لا يكفي بوجود دستور ديمقراطي شرط لازماً لعملية التحول كما يرى "الكواري" بل لابد من وجود إدارة سياسية ديمقراطية كشرط ورأي عام مستنير ومجتمع مدني فاعل، يدعم تحويل الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعياري أخلاقي²، ما يعني أن على الدول النامية تهيئة المناخ السياسي الذي يستوعب التوجه الديمقراطي.

2- عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية:

إن الأنظمة التي أعلنت تبنيها خيار التوجه الديمقراطي اختلف مستوى تحقيق الديمقراطية فيها، فالبعض زادت حظوظه في التحول الديمقراطي بينما في أنظمة أخرى توقف المسار عند تبني الدستور ويعود ذلك إلى مستوى الثقافة السياسية الذي يسمح بالقيم السياسية الديمقراطية وتفاعل المؤسسات السياسية فيها.

وقوة الديمقراطية تتناسب طردياً مع قوة الوسائط السياسية، حيث أن تحقيقها قائم على حيوية الوسائط وقوتها لهذا فإن مسؤوليتها الرئيسة هي تعزيز بناء الديمقراطية عن طريق:

أ- وجود إرادة حقيقة في تبني خيار التوجه نحو الديمقراطية، فالوسائط السياسية والديمقراطية وجهين لعملة واحدة ووجود الوسائط يعزز الديمقراطية التمثيلية وفي المقابل فإن الديمقراطية تتحقق بوجود الوسائط.

وفي هذا ما يؤكد المفكر "روبرت بوتنام" Robert Putnam "حين يقول: "لا يمكن الحديث عن ديمقراطية قوية وفعالة إلا في ظل وجود مؤسسات مجتمعي تؤدي دورها على أحسن وجه"³، لهذا فإن وعي الوسائط بأدوارها الحقيقية هو دعم للفعل الديمقراطي.

ب- تمثيل الجماهير وليس تعبئة هذه الأخيرة لمساندة سلطة النظام السياسي التي سيطر عليها وسخرها لخدمة شرعيته.

¹ - هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 164.

² - نبيل كرش، المرجع السابق، ص 49.

³ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسية، المرجع السابق، ص 331.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

ومع هذا لا بد من الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي في بلدان متعددة الطوائف والإثنيات هو عمل شائك وبالغ الخطر ما لم يكن هناك اتفاق مسبق على حدود الدولة الحديثة وسلطاتها، وبدون أخذ هذه الشروط الهامة في الاعتبار تفتح الديمقراطية الباب لانتهيار الجماعات الوطنية وانقسام البلدان والشعوب وضياع الاستقرار والأمن¹.

لأن الهيكل السياسي لا يتلاءم و الجسد الاجتماعي فالديمقراطية التي ازدهرت وتطورت في الغرب لا تمثل عقيدة سياسية قابلة للتصدير، فهذا النسق كي يكون ناجحاً يجب أن يتطور داخل المجتمع الذي يتم التطبيق فيه، و اللجوء إلى الأنموذج الجاهز يعيق حالة التطور الطبيعي لأنساق سياسية جديدة داخل المجتمع².

وهكذا، لا يمكن تحقيق الديمقراطية السياسية في المجتمعات النامية ما لم يصبح المجتمع السياسي ديمقراطي، أي أن الدولة الديمقراطية لها تأثير مباشر على البنية التحتية للوسائط السياسية، حيث توفر هذه المؤسسات في حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدريبهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الأكبر بما تتيحه لعضويتها من مجالات واسعة للممارسة والتربية الديمقراطية³.

وهنا نصل إلى نتيجة أن الوسائط السياسية هي أسس الديمقراطية، وهذا الأساس ينبغي أن تكون له مساحة لأداء أدواره السياسية و إلا فإن الديمقراطية ستقود إلى صراع يصعب حله.

¹ - سعاد بن شيخ، التحولات الديمقراطية في الدول اتحاد المغرب العربي منذ 1990: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة وجدة " المغرب"، كلية العلوم القانونية، ص 349.

² - وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص 18، 20.

³ - صالح ياسر، المرجع السابق، ص 62.

المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية

إن العلاقة القائمة بين الوسائط السياسية والدولة والمجتمع لا يمكن فصلها فهي علاقة تبادلية مشتركة من جهة وتكاملية من جهة أخرى حيث أن نشاط الوسائط السياسية مرتبط بمدى وجود الدولة القوية بعيدا عن كل ما هو ديكتاتوري ويفترض في هذه العلاقة أن تكون قائمة على الاستقلالية، أي على مساحة الحرية حتى يتسنى لها لعب أدوارها السياسية.

والوسائط السياسية بصفة عامة عرفت اهتماما متزايدا بعد تراجع قوة الدولة ونفوذها لصالح تلك التشكيلات "الوسائط السياسية" وقدرتها على التأثير في القرارات السياسية وهذا في إطار قانوني منظم لا يتجاوز القانون الأعلى في البلاد (الدستور).

لهذا وجب على النظام السياسي أن يكون أداة المجتمع لتحقيق تكامله وانسجامه أي تحقيق الانسجام بين قوى المجتمع السياسي المختلفة وذلك بعامل احتكاره لأدوات العنف في المجتمع وتجريد ما عداه من القوى الأخرى من هذه الأدوات،¹

ولكن مع تطور الدولة الحديثة فإنه لم تعد القوة الوحيدة في مجتمعه الكلي وإنما يتعايش مع قوى فعلية أخرى، كالأحزاب وجماعات الضغط السياسي²، فالحديث عن الدولة اليوم لا يقتصر على السلطات الثلاثة وإنما بوصفها كيانا معقدا من مجموعات من العلاقات والمؤسسات والتكوينات في مجتمع سياسي ذي ثقافة سياسية يتحمل المسؤوليات السياسية فيها القوى والنظام السياسي، هذا الأخير لا يقوم على المقومات التقليدية وإنما هو نتاج تنافس أساسه الدستور والقانون والأداء السياسي المؤسسي لكيانات كانت خارج السلطة، وهذا الأمر يوحي بأن الدولة هي تعبير حقيقيا عن القوى المؤسسية في المجال السياسية وواقع تتفاعل فيه القوى إذا أعطيت لها مساحة من الحرية والنشاط.

وهذا ما سوف يتم إبرازه في المطلب الأول بتحديد مكانة الوسائط السياسية في ظل غياب المبادئ الديمقراطية مع تحديد علاقتها بالدولة في المطلب الثاني أما المطلب الثالث فيبرز مدى مشاركتها السياسية.

المطلب الأول: مكانة الوسائط السياسية في العملية السياسية:

تسود في دول العالم الثالث أنظمة تسلطية شمولية رغم المحاولات التي بادرت بها في السنوات الأخيرة خاصة مع بداية تسعينيات القرن الماضي بإصلاحات تمحورت في فتح المجال أمام بعض الممارسات الديمقراطية كمبدأ ملزم في فتح المجال السياسي لمبدأ التنافس بوجود الوسائط السياسية داخل المجتمع.

¹ - عادل ثابت، المرجع السابق، ص 148.

² - نفس المرجع، ص 148.

و بهذا كانت مبادرة التحول من طرف السلطة القائمة من ناحية، وتزايد رغبة الشعوب نحو التغيير الحقيقي من ناحية أخرى ، فكان الاهتمام الأكبر لتحقيق هذا الأخير بإعطاء الأهمية للمنظمات الوسيطة إلا أنها كانت شبه عاجزة عن أداء أدوارها ويظهر ذلك في:

1- ضعف الأحزاب السياسية:

يفترض في عمل الحزب أنه تنظيم المشاركة وتجميع المصالح، وتشكل رابط بين القوى الاجتماعية والحكم¹، لكن عدم وجود مؤسسات حزبية قادرة على بلورة الفعل السياسي إلى علاقة بين الحاكم والمحكوم هو ضعف في أداء الوظيفة السياسية بسبب ضعف الأحزاب في إيجاد حلول للمشاكل المطروحة. يُشكل الحزب السياسي في دول العالم الثالث الوسيلة التي يمكن من خلالها فرض الهيمنة ونشر الإيديولوجية، وتشكل المواثيق إحدى الأدوات التي يهيكلها الحزب من أجل توطيد السلطة، ويفرز هذا الأمر خلط بين مفهوم الدولة والحزب.²

أيضاً تشكل الأحزاب في دول العالم الثالث تنظيمات فقدت الشروط الحقيقية التي تعبر عن مؤسسة الحزب وأهمها الاستمرارية في التنظيم واستقرارها الداخلي، فأصبحت بذلك تنظيمات منتشرة بلا تنظيم أي دون أن تكون مؤسسة ومن ثم لا يمكنها أن تناضل سياسياً وقد لا تستمر طويلاً وتضمحل. ويعد مقياس التعقيد وعمق التنظيم غائبين لديها خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة بين الحزب وبين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، كالنقابات قصد الحصول على الدعم الجماهيري والملاحظ أن أغلب الأحزاب في البلدان المتخلفة لم تطور الإطار التنظيمي والمؤسسي اللازمين لتنظيم الدعم الجماهيري.³

أما علاقة السلطة بالأحزاب في الأنظمة الاستبدادية تحولت فيها الأحزاب من تمثيل الشعب إلى تمثيل السلطة وهذا من خلال إضفاء الشرعية على السلطة في الاستحقاقات الانتخابية، فهاجس السلطة هو عزوف المواطن عن المشاركة في الانتخابات.

وبالتالي افتقاد السلطة السياسية للشرعية فتلجأ السلطة إلى الأحزاب السياسية باعتبارها شريك للمساهمة الصورية في العملية الانتخابية وحشد المواطنين من أجل إضفاء الشرعية عليها فتتحول

¹ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 117.

² - خالد توازي، المرجع السابق، ص 65.

³ - خالد توازي، المرجع السابق، ص 62.

بذلك من ممثل للشعب إلى ممثل للسلطة فتعيد بذلك عن دورها الأساسي وعن مبادئها التي تأسست من أجلها.¹

2- غياب المجتمع المدني المتطور:

تزايد الحديث عن المجتمع المدني وظهور مؤسساته في دول العالم الثالث كإصلاح سياسي واجتماعي يقدم خدمة للأفراد وفرصة أمام هؤلاء للضغط على الحكومات وتوجيه سياساتها وفق انشغالاتهم، لكن حتى يتسنى للمجتمع المدني القيام بوظائفه، يجب تطور الدولة ديمقراطياً لأن غياب الدولة الديمقراطية هو غياب لوظائف المجتمع المدني.

إن وظائف مؤسسات المجتمع المدني وأدوارها ترتبط إلى حد ما بطبيعة النظام السياسي المتبنى في كل بلد، فهي وظائف وأدوار حيوية ترتبط في علاقة تكاملية بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها وما يتوفر من مناخ ملائم لنشاط المجتمع المدني، فحين تسود الثقافة التشاركية تكون مداخلات الجماهير بصفة عامة ومنظمات المجتمع المدني بصفة خاصة ذات فرصة أكبر للتأثير في المخرجات النظامية.²

وقد يكون الحكم الاستبدادي مبنياً على تسيد الدولة البيروقراطية على المجتمع من خلال توسيع قدرتها على تنسيق البنية التحتية بحيث تخترق المجتمع المدني بالكامل وتجعله امتداداً لسلطتها، وتحقق بذلك مصادر القوة والسلطة في المجتمع.³

ورغم أن تكوينات المجتمع المدني قد ظهرت بشكل واسع في النظم النامية إلا أنها مخترقة من طرف سلطة النظام السياسي بحجة أن المجتمع يحتاج للدولة ولا يمكن أن يحقق أهدافه إلا بسلطتها القانونية ويعود ذلك إلى فقدانها أدوارها السياسية وتحالفها مع سلطة النظام بدل المشاركة الفعلية بأن تقود عملاً سياسياً مؤسسي يوظف لطبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي، وهذه السيطرة الكبيرة على مؤسسة المجتمع المدني كانت سبب أن النظام السياسي يدرك أن للمجتمع المدني وظائف متمثلة في كبح وضبط وسلطة الدولة وتدعيم المشاركة السياسية.

أي أن المقاومة التسلطية حسب رؤية "لاري دايموند" "L.Diamond"⁴ هي عائق ثقافة المجتمع، لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين، ولا يمكن أن تقوم بوظائفها على الوجه

¹ - فواز لجلط، الأحزاب السياسية والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 02، السنة 2020.

² - محمد حفاف، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية - مطلع الألفية -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2016-2017، ص 30.

³ - خلدون حسن النقيب، المرجع السابق، ص 21.

⁴ - لولاهوتودجي، العنف والحوار: مشاكل الانتقال إلى الديمقراطية، تر: ساتيدريانة، أفريقية عربية، العدد 3، أكتوبر 2000، ص 32.

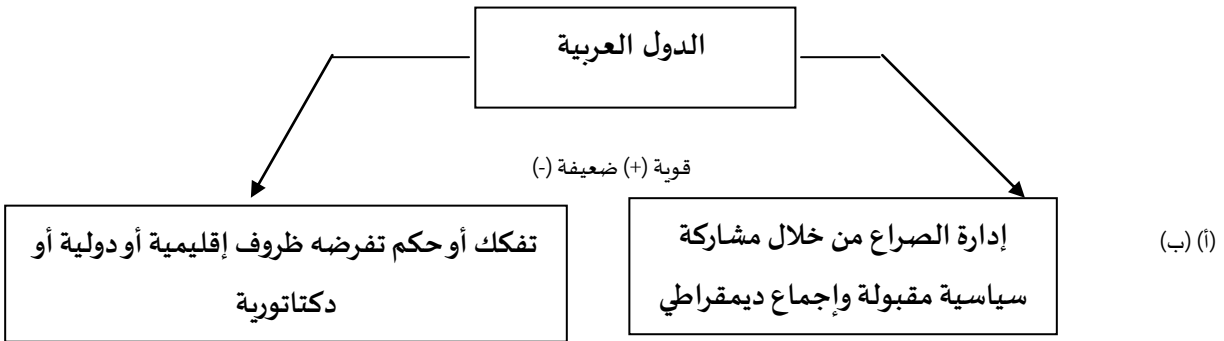
الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

الآتى إلا إذا تلاءمت وعقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط لذلك ليس بالوسع غرس مؤسسات نشأت في أوساط اجتماعية وحضارية متقدمة في بلدان لم تبلغ درجة معينة من التطور.¹

فالأنموذج الأساس لمجتمع مدني يكمن في:

- المجتمع المدني يضم مجموعة مؤسسات (وليس مجرد منظمات) تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، وكلما تطور دورها في عملية التغيير كلما اتسعت بمرونة أكبر في استجابتها للبنية الاجتماعية.
 - المجتمع المدني المتطور القائم على فعل الطوعية والمبادرة والنزوع إلى العمل التطوعي في إطار مشاركة منظمة، هو ركن أساس في ثقافة بناء المؤسسات.
 - مؤسسات مجتمع مدني متطور تعني أن يتوافر الوعي والرؤية أو ما يمكن أن نطلق عليه بالموقف النقدي، فهي تمتلك تصورا واضحا لخريطة المجتمع ومصادر القوة السياسية.⁽²⁾
 - المجتمع المدني يسعى إلى تحقيق توازن في المجتمع.
- أما الأنموذج المعاكس للمجتمع الذي تعرفه النظم التسلطية فقد تجسد في ظهور جمعيات غير حكومية هدفها ليس إقامة علاقة توازن وانتصار بين الفرد والحكومة بل الحصول على التمويل فقط من هذه الأخيرة مما جعل نشاطها سطحيا خارجا عن النشاط السياسي.
- ونتيجة لهذه الوضعية قدم الباحث العربي "سعد الدين إبراهيم" في دراسة حول المجتمع المدني أنموذجا للتكوينات المدنية وصف فيها أنموذجين للمجتمع المدني الأنموذج القوي والأنموذج الضعيف في مخطط سمي بالتكوينات المدنية العربية التقليدية، كما هو موضح فيما يلي:

الشكل رقم 5: مستويات علاقة الدول العربية بالمجتمع



المصدر: سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون

للدراستات الإنمائية، القاهرة، 1992، ص 22.

¹ - وسام حسين العيثاوي، المرجع السابق، ص 117.

² - صالح ياسر، المرجع السابق، ص 10.

أراد الكاتب بهذا النموذج إثبات الافتراض الذي يرى أن الدولة العربية الحديثة تعامل منظمات المجتمع المدني باعتباره كيانات لا يجب أن تملك قوة كي لا تنافسها.¹

ومن دون مؤسسات قوية لا يمتلك المجتمع الوسائل الكافية لتحديد مصالحه المشتركة وتحقيقها والقدرة على إيجاد مؤسسات سياسية هي القدرة على خلق مصالح عامة،² وبالتالي فإنها لم تمنح أصلاً للوسائط السياسية فرصة القيام بأدوارها إلا في حدود ما لا يهدد سلطة الدولة.

وهذا ما جعل معظم الأحزاب السياسية تعاني عدم التوازن وضعف أدائها في الحياة السياسية، حيث أن أكبر الأحزاب السياسية هي التي تتمثل في الحزب الحاكم، وحتى النقابات التي ظهرت أصبحت تعاني من ظاهرة التسييس بفعل ضعف المناخ الديمقراطي.³

لهذا، لابد من حضور شروط للدلالة على وجود ظاهرة المجتمع المدني، ولا وجود لمجتمع مدني لا تتوفر فيه مميزات تاريخية واجتماعية ومن بين هذه المميزات والشروط نجد:

— قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

— التمييز بين آليات عمل الدولة باعتباره مؤسسة وآليات عمل الاقتصاد، أي تشكيل المستويين السياسي والاقتصادي بوصفهما حقلين لهما وجود مستقل نسبياً، وقد برز هذا الشرط تاريخياً مع قيام الثورة الصناعية في أوروبا الغربية وما شهدته من تطورات لاحقة.

— قيام فكرة المواجهة وما ارتبط بها من أفكار الحقوق المدنية والسياسية، حيث يظهر الفرد باعتباره كائناً حقوقياً مستقلاً بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية.⁴

فظهور المجتمع المدني إذن وهو مخالف على الأقل لهذه الشروط هو استيراد للفكرة مقطوعة عن إطارها المرجعي التاريخي⁵، فتعجز بذلك عن لعب دور الوسيط لأنها لم تكن ثمرة صيرورة تاريخية اجتماعية طبيعية حتى وإن استحدثت فإنه لم تعرف آفاق التحقيق في الواقع السياسي لم يعمل المجتمع المدني وسيطا يخفف من تسلط الدولة ويؤثر فيها.

¹ - سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 22.

² - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 35.

³ - وفاء كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 61.

⁴ - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 11.

⁵ - نفس المرجع، ص 12.

المطلب الثاني: العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة في النظم التسلطية

مع تزايد الاهتمام الجدي بإنشاء الوسائط السياسية في الدول النامية ظهرت قضية علاقتها بالدولة، هذه الأخيرة لم تصل إلى مستوى تطور سياسي معرفي ثقافي يسمح بقيامها بشكل فعال حتى وإن سمحت بها السلطة فإنها تخضعها القيود ومنها القيود القانونية والسياسية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

ونتيجة لذلك تصبح السلطة الحاكمة هي التي تحدد شكل الخريطة الحزبية من خلال إجازة تشكيل أحزاب معينة ورفض تشكيل أحزاب أخرى، وكذلك القيود المفروضة على نشاط الأحزاب على مستوى مصادر تمويلها حيث تسهم الدولة في العديد من الحالات في تمويل أنشطة بعض تنظيمات المجتمع المدني.¹

فالنخب الحاكمة في النظم التسلطية على الرغم من حرصها على أن تبدو النظم وكأنها تمتلك المؤسسات والدرسات والقوانين لتسيير العملية السياسية، إلا أن هذه النخب لا تعترف بوجود أي ضوابط أو قواعد تحد من سلطاتها وصلاحياتها، إنها تميل دائماً إلى ممارسة بعيداً عن الأطر المؤسسة وخارج القواعد²، وعند إغفال وتجاوز القواعد الضابطة لسير العملية السياسية وتجاوزها تصبح الوسائط السياسية آليات صورية، ولا ريب أن خلق الثقة المتبادلة بين الطرفين، يحتاج إلى مبادرات حقيقية وانفتاح متواصل ومستديم بين مختلف القوى، حتى يتوفر المناخ المناسب للثقة والرضا المتبادل بين السلطة والمجتمع.³

فالقاعدة العامة بين الدولة والمجتمع هي قاعدة الثقة، التي تقوم على علاقة ما تزال غير صحيحة، حيث تتجه الدول إلى ضمان نوع من السيطرة على المجتمع المدني فيما تتجه بعض تنظيمات المجتمع المدني إلى مقارنة توجهات الدولة وسياسياتها إلى لسيطرة أو الحد منها وهو ما يؤدي إلى خلق توترات تصل أحياناً إلى حد التأزم بين الدولة وبعض التنظيمات المعنية.⁴

¹ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 73.

² - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 183.

³ - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 82.

⁴ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 73.

1- قمع الوسائط السياسية:

إن إدخال نظام حزبي متعدد جديد إلى دولة كانت تخضع لحكم حزب واحد أو نظام دكتوري يعني أن يتعرض المواطنون بصورة فجائية للعديد من الأحزاب الجديدة والأفكار والوجوه التي تتنافس في الحصول على تأييدهم دون وجود أرضية معدة بصورة مسبقة.¹

وهنا يلاحظ أن الحياة الحزبية في كثير من الدول النامية -إذا ما استثنينا بعض الدول النامية ذات التجربة الديمقراطية والحزبية العريقة- لم تبلغ بعد المستوى الذي يمكن معه القول أن الأحزاب تلعب دوراً فاعلاً في الأنظمة السياسية، كما هو موجود في الدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية وغيرها²، وهذا العجز مرده إلى الدولة في حد ذاتها.

فهي تعمل على عزل الأحزاب بشكل تام عن العملية السياسية وبالتالي لا يمكن أن نتصور الأحزاب السياسية الإمكانات التي يمكن بها أن تشارك في الوصول إلى السلطة السياسية أو المعارضة أو التعبير، فما أسهمت به الدول التسلطية بممارساتها هو تغييب كل القوى السياسية الحية و البنى التي تسعى إلى الارتقاء بالجماهير نحو ديمقراطية حقيقية وبالتالي فإن ديمقراطية الدولة جعلت الوسائط أمام خيارين لا ثالث لهما :

إما أن تكون مؤسسات تعمل من أجل خدمة الفئة الحاكمة، لا لأجل الأفراد، أو تنهار وتترك الساحة السياسية إلى من يحاول الاستمرار أكثر مدة.

وبهذا يمكن القول أن الدولة التسلطية تقود إلى حالة من الانهيار، وتقمع عملياً تكوين مؤسسات المجتمع المدني واستولى على دورها ووظيفتها من خلال إجراءات تعسفية تمثلت في التدخل في الانتخابات النيابية، وحل المجالس المنتخبة، وإعادة تشكيلها وفق مصالح النخبة الحاكمة³، وإقامة تعددية سياسية لكن إلحاقها بالسلطة، والأحزاب السياسية التي تظهر في الفترة التي تلي انتهاء الصراع، أو في مجتمع تكثر فيه الانقسامات تكون عقبات أمام نشاطها فتعجز عن احتواء الجميع.

ولا بد من الإشارة إلى أن الوسائط السياسية لا يمكن أن تلعب دور الوسيط بين الفرد والمجتمع والسلطة في ظل الطبيعة السلطوية للدولة التي تنشأ في ظلها، وفي ظل خلاف واقعي حول الهدف من الديمقراطية إذ أن أصحاب السلطة يعتبرونها الغاية التي يجب تحقيقها والوسائط السياسية تعتبرها مرحلة يجب تجاوزها لتوصل إلى غاية الحكم الراشد.

¹ -فرانشيس كابيندا وآخرون، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دب، 2005، ص 16.

² - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 28.

³ -وفاء كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 80.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

فالديمقراطية تنظم العلاقة بين قوى سياسية تختلف على الجزئيات والوسائل وتجعل التداول السياسي السلمي بينها ممكناً، أما إن كان الخلاف على المسائل الكبرى فالنظام الديمقراطي يتحول إلى أرضية لتفاهم الانقسام الداخلي، ولا يستبعد أن يفضي في النهاية إلى انفجار صراع دموي.¹

فمنط النظام السياسي سواء أكان ديمقراطياً أو سلطوياً أو في مرحلة التحول الديمقراطي ليس عاملاً حاكماً لتحقيق الاستقرار السياسي وإنما يتطلب توافر مجموعة من المتغيرات الوسيطة لكي تتحقق، وتفوق تلك المتغيرات تأثير نمط النظام السياسي وبأوزان نسبية مختلفة والتي تتمثل في توازن المطالب السياسية مع قدرة المؤسسات السياسية وتبلور شرعية الهياكل والأبنية السياسية²، لا أن تُنشأ الدولة أو السلطة الحاكمة لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها وهي التي تمنحها السلطة والنفوذ، الأمر الذي يؤدي إلى طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية وبدرجة أهم على المنظمات السياسية الوسيطة أو تغييب دورها.³

إن العلاقة القائمة بين المجتمع المدني والدولة هي التي أفقدت الوسائط السياسية القوة والفاعلية لأن مؤسسات المجتمع المدني ليست ضعيفة في ذاتها وتكوينها بدرجة أولى بل ضعيفة في علاقتها مع البيروقراطية الحكومية القائمة في بلدان العالم الثالث، لاسيما وأن هذه الحكومات المتعاقبة كثيراً ما تواجه تحديات معتبرة لافتقارها للشرعية وتورطها في قضايا الفساد.

وعليه فعادة ما يلجأ الجهاز البيروقراطي الحكومي لقمع هذه المؤسسات و محاصرتها مما يؤدي إلى فقدانها لسمتها المؤسساتية الفاعلة⁴، وقوة المجتمع المدني لا تعني ضعف الدولة، فالدولة هي تعبير عن كيان مشترك لتحقيق مصالح الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة وتحقيق التوازن فيما بينها⁵، والملاحظ اليوم أن المجتمع السياسي وما يقوم عليه من مؤسسات رسمية أو غير رسمية هو انعكاس لما هو موجود من وسائط سياسية، فالبرلمان مثلاً هو مؤسسة سياسية ولكنها تعبر عن المجتمع المدني من حيث ترجمة الرأي العام.⁶

في الحقيقة أنه لا يمكن تجريد الوسائط السياسية من الدولة سواء في النظم الديمقراطية أو النظم التسلطية إذ أن الاثنيتين تدخلان كل منهما في تكوين الأخرى بطرق حاسمة والعلاقة بينهما تبادلية،

¹ - سعاد بن الشيخ، المرجع السابق، ص 349.

² - فهد المضحكي، العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، مقالات قضايا، العدد، 9939، السبت 25، يوليو 2016، ص 85.

³ - برهان غليون وآخرون، حول خيار الديمقراطية: دراسة نقدية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 282.

⁴ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 74.

⁵ - وفاء كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 221.

⁶ - ماجدة شاكر مهدي، المرجع السابق، ص 571.

إذ تعكس الدولة معادلة السلطة السائدة في المجتمع المدني بينما يتم تقنين السلطة في المجتمع المدني وصيغها بالصيغة المؤسسية في الدولة.¹

ولهذا لا ننكر ضرورة علاقة الوسائط السياسية بالدولة في الدولة النامية وإنما نستنكر سيطرتها التامة، على وظائفها وإضعافها بدلاً من تقويمها، فكيف تصبح الوسائط السياسية قنوات لتمثيل الأفراد ومطالبهم وقضاياهم وهي تمثل سلطة النظام السياسي وسياساته لا سياسات يريدها الشعب؟.

وفي هذا الصدد قدم المفكر "ساركبوندي" رأيه في عدم فاعلية لمجتمع المدني بإفريقيا يعود إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما ينجم عنه ليس تحييد المنظمات فحسب، بل واستمالتها، وأحياناً اختراقها، بحيث أضحت تمارس أدواراً مرسومة لها سلفاً، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين إلى الريح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم.²

2-أسباب تهميش الوسائط السياسية:

وبهذا فإن التنظيمات الوسيطة هي خارج العملية السياسية لعدة أسباب منها:

1- هشاشة البناء الفكري والتنظيمي لهذه المؤسسات، فهي مجرد أشكال صورية هيكلية لتحسين صورة هذه النظم وتجميلها والتستر على القوى المسيطرة فيها والمتنفذة عليها وليست بقادرة على تمثيل الشعب ولا تمكينه من المشاركة السياسية.

2- فشل هذه المؤسسات في القيام بوظيفة بلورة المصالح وتجميعها، وبالتالي تصبح عاجزة عن القيام بوظائفها في توصيل مطالب القوى التي سبقتها وتمريرها كما تصبح معزولة تماماً عن العملية السياسية³، لأنها لا تتمتع إلا بدور هامشي في رفع المطالب الشعبية وتوصيتها فهي مكرسة أصلاً لكسب التأييد للنخب الحاكمة وممارسة عملية التعبئة لصالحها، مما يدل على كونها عديمة الفاعلية وضعيفة التأثير كقنوات اتصال مع جهاز صنع واتخاذ القرارات السياسية⁴، ولا بد من القول أن العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة تتوقف على عدة عوامل أهمها:

— ظروف نشأة الدولة وشكل النظام السياسي.

¹ - نيراتش اندهوك، المرجع السابق، ص 64.

² - محي الدين بياضي، المرجع السابق، ص 159.

³ - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 182.

⁴ - نفس المرجع، ص 183.

— درجة التنشئة السياسية والوعي الاجتماعي بهذه المؤسسات وقدرة الجماهير على تجاوز التركيبة الاجتماعية القائمة على فكرة القبيلة والعشيرة والطائفية.

— الإدارة الحقيقية من مبادرات الإصلاح والإدارة الحقيقية في ترك الممارسات التسلطية لتأخير نشاط الوسائط السياسية أي الإدارة الحقيقية للديمقراطية.

و يتفق العديد من الباحثين على أن التنظيمات شرط أساسي للتقدم، ذلك أن التنظيم يمثل القناة التي تجتمع فيها آراء الأفراد وتفصيلاتهم وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة، بعكس المجتمعات التي تفتقر إلى القدرة على بناء المؤسسات التي تعاني انهياراً تنظيمياً.¹

المطلب الثالث: الوسائط السياسية ودورها في المشاركة السياسية

عُدت المشاركة السياسية أداة ضرورية للتمييز بين الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية كونها تتعلق ببنية النظام السياسي ومدى استجابة النظام لها، وهي وتتوقف على مدى ما يوفره النظام لها من مؤسسات تجري من خلالها المشاركة السياسية.²

وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في أنها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة ولا تقف أهميتها عند ذلك بل أنها تشكل إطاراً للعملية السياسية وأداة للمحافظة على الاستقرار السياسي³، والمشاركة السياسية لا ينبغي أن ينظر إليها من إمكانية إرساء لممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع أو ذلك، وإنما ينبغي النظر إليها من حيث ضرورة إرساء أسسها وإفراز آلياتها، والعمل بها على اعتبار أنها الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلاً عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيمًا عقلانياً يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة تقدم المجتمع ككل.⁴

فحسب "هاننغتون" إن تحقيق الاستقرار السياسي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة السياسية وتمنع انتشار العنف والفساد بتوسيع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة وفي اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية وتوفير آليات مشاركة النظام السياسي، والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع والاستجابة للمطالب الشعبية عبر الديمقراطية وعدالة توزيع المهام لضمان المساواة.⁵

¹ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2002، المرجع السابق، ص 106.

² - على بن سالم بن سعيد الدرمني، المرجع السابق، ص 48.

³ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 57.

⁴ - معي الدين بياضي، المرجع السابق، ص 155.

⁵ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 60.

لكن دول العالم الثالث ورغم بعض مظاهر التحديث أو محاولة التحديث إلى أن المشاركة السياسية فيها تعرف تراجعاً بالنظر إلى ظاهرة الانقلابات وحركات التمرد العرقي أو الديني، وبدلاً من بناء الأمة الموحدة انفجرت الصراعات العرقية والحروب الأهلية، وبدلاً من العقلنة وبناء دولة القانون والمؤسسات تم تفكيك الإدارات وإضعاف التنظيمات السياسية¹. وهذا ما ولد سلسلة من الصراعات وعدم التكيف مع المؤسسات التي ظهرت كإصلاحات لمعالجة الوضع وعدم الثقة في سياستها وفي بعضها البعض مما وسع دائرة العنف والمطالب، فيتم شراء الاستقرار بمنع الحرية وبانهك حقوق الإنسان الأساسية².

لاستقرار كما أنه بدون حرية مؤسسية لجميع المواطنين في المشاركة في إدارة شؤون حياتهم المختلفة³ وتسيرها، وقد تختلف نسبة المشاركة السياسية وفعاليتها من مجتمع لآخر، وذلك لأسباب ذاتية تتعلق بطبيعة المجتمع ومستوى ثقافته واهتمامه بأمور السياسة وشؤونها، وأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة النظام السياسي فيما إذا كان يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية أو لا يسمح بها⁴.

وفي هذا قدم "صمرئيل هانتنغتون" معادلة المشاركة السياسية والاستقرار السياسي حيث يرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون انعدام الاستقرار السياسي⁵، وأكد المفكر على أن استقرار النظام السياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسسات السياسية⁶.

إن الاستقرار السياسي في المجتمع يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المؤسسة من ناحية أخرى، فكلما ارتفع مستوى المؤسسات السياسية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار أوفر والعكس نقيض ذلك باعتبار أن المؤسسة السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية قومية تتضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني⁷.

ولذلك نجد في المشهد السياسي العالي أن الدول التي تُنتهك فيها الحقوق وتنعهد فيها فرص ممارسة الحرية والديمقراطية هي ذاتها التي تعاني الأزمات السياسية والاقتصادية وتعيش الإضرابات الاجتماعية وتعاني الأمرين من جراء غياب معنى الاستقرار السياسي والاجتماعي الحقيقي.

¹ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 61.

² - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 83.

³ - نفس المرجع، ص 84.

⁴ - علي بن سلمان بن سعيد الدرهمي، المرجع السابق، ص 45.

⁵ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 57.

⁶ - صموئيل هانتنغتون، المرجع السابق، ص 10.

⁷ - كريمة بقدي، المرجع السابق: ص 58.

أما الدول الديمقراطية والتي تصون حقوق مواطنيها وتعمل على تعزيز فرص المشاركة لدى مختلف فئات المجتمع في الحياة العامة، فهي الدول التي تعيش الاستقرار والأمن.¹

إن درجة فاعلية المشاركة السياسية وحجمها يتوقفان على مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية وطبيعة ودرجة التنمية وحجم الممارسات الديمقراطية، إضافة إلى ما يوفره النظام السياسي من مؤسسات سياسية تمكن المواطنين من الانخراط في العمل السياسي.²

لهذا فإن دول العالم الثالث رغم أنها كونت نظماً سياسية إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب من الاستقرار على صعيد بناء المؤسسات وضمنان النظام العام وكان نجاحها محدوداً في مجال توسيع الإحساس بالمشاركة السياسية.³

فلو تأملنا العديد من التجارب السياسية لاكتشفنا وبشكل لا لبس فيه أن الدول التي تتوفر فيها حريات وتمنح شعبها بعض الحقوق هي الدول المستقرة والتي تتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر، أما الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال والتوحش وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسية فإنها دول مهددة في استقرارها وأمنها لأنه لا يمكن لأي شعب أن يدافع عن دولة هو أول ضحاياها لهذا فإن الاستقرار السياسي هو وليد طبيعي لتوفر الحريات.⁴

وكما حدد "صموئيل هاينتغتون" فإن هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية لأن الأنظمة السياسية في النظم التسلطية تعرف مستوى منخفضاً في المؤسسات مما ولد شيئاً من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لتدني مستوى المشاركة السياسية فيها.

فالاستقرار السياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية، ودرجة المؤسسة السياسية من ناحية أخرى، فكلما ارتفع مستوى المؤسسات السياسية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار أوفر، والعكس صحيح المستوى الواطئ من المؤسسة يصعد من وتائر عدم الاستقرار السياسي⁵، هناك عدة مشكلات وتحديات تواجه الوسائط السياسية في المجتمعات النامية وتمنعها من أن تكون أداة فعالة في إحداث الاستقرار السياسي.

¹ - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 84.

² - علي بن سليمان بن سعيد الدرهمي، المرجع السابق، ص 45.

³ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 88.

⁴ - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 82.

⁵ - أحمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في المفهوم والأسباب، مجلة تكريت للعلوم

السياسية، العدد 13، جامعة الفلوجة، دت، ص ص 55-56.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

— الاستبداد السياسي نتيجة توسع سيطرة الدولة والأجهزة الأمنية وإتباع أسلوب تخويف المعارضين لسياسات الحكومة، وإن سمحت بوجود الوسائط السياسية فإنها تقوم بتعبئتها وتجندها لمساندة نظام الحكم.

— بنية الوسائط السياسية إن بنية النشأة الغير الطبيعية والبيئة غير المناسبة تجعلان من تركيبية الوسائط السياسية غير قادرة على أن تكون فاعلة في العملية السياسية نتيجة للاختلاف بينها وبين الأفراد الذين تمثلهم في الإيديولوجية والأهداف والمصالح مما يجعلها أحد عوامل الاحتجاج والعنف أيضاً ظهور الوسائط السياسية دون وعي وثقافة سياسية داخل المجتمع أي غياب درجة الوعي بأهمية التشكيلات.

— هيمنة الدولة المطلقة على الوسائط السياسية يعد مؤشراً ليس على ضعف الوسائط السياسية فقط بل ضعف على الدولة أيضاً، فالأنظمة السياسية القوية إذا تعرضت لأزمات الوسائط السياسية تكون الداعم لهذه الأنظمة، والعكس فالوسائط السياسية الضعيفة إذا واجهت الدولة أزمات عنيفة فإنها هي الأخرى تتعرض لأزمات فصمودها من صمود الدولة وانهيائها من انهيار الدولة.

ومن يبحث عن استقرار سياسي دون تجاوز هذه المشكلات مع انعدام حرية هذه الوسائط السياسية فإنه لن يحصل إلا على أوهام القوة والاستقرار، واللحظة التاريخية التي نعيشها اليوم على أكثر من صعيد تتطلب تجديد فهمها ووعيمها لمعنى الاستقرار السياسي، والانخراط الفعلي في بناء المكونات الأساسية لخيار الأمن والاستقرار.¹

ويخطئ من يتصور أن طريق الاستقرار يمر عبر التضحية بحريات الناس أو التعدي على حقوقهم، وذلك لأن هذه الممارسات بتأثيراتها المتعددة وانعكاساتها المتباينة، ستحد من فرص الاستقرار وتؤدي إلى تدهور الأوضاع.²

لهذا يجب على النظم التسلطية العمل على وضع برنامج سياسي تكون فيه المشاركة مفتوحة أمام كل القوى السياسية وعلى أساس تبادل الأدوار في الحكم بين السلطة والمعارضة، وهذا ما سوف يؤدي إلى أن يشهد النظام السياسي الجديد تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تقود إلى تحقيق الاستقرار السياسي.³

¹ - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 82.

² - نفس المرجع، ص 84.

³ - قاسم علوان الزبيدي، المرجع السابق، ص 390.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

ولم تكن يوماً الوسائط السياسية القوية مصدراً لضعف الدولة، فوجود دولة قوية وغير تسلطية هو وجود للمؤسسة السياسية، وهذه المؤسسات تكرر شرعية وظائف الدولة والاستقرار السياسي أما إذا قويت السلطة بتسلطها وسيطرتها مقابل إضعاف الوسائط السياسية فإن ذلك يؤدي إلى فتح مجال الصراع والعنف ومجال الفوضى وعدم الاستقرار السياسي.

إذن، تعزيز الاستقرار السياسي يتطلب الملازمة بين درجة المشاركة ودرجة المؤسسة السياسية، بمعنى كلما زادت درجة المؤسسة زادت درجة المشاركة السياسية، ومن هنا فإن وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توزيع نطاقها من حيث عدد المشاركين ونوعية المشاركة ودرجتها وتوافر المؤسسات المتميزة يعني تحقيق مستوى عال من التكيف والاستقرار ونمو النظام السياسي حيث يبعده عن العنف ويؤدي به إلى الارتقاء السياسي.¹

¹ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 58.

المبحث الثالث: اللامأسسة في الوسائط السياسية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي

تعد الوسائط السياسية فواعل أساسية في الحقل السياسي إلى جانب الدولة في كل الدول النامية والمتقدمة ولقد تأكدت هذه الأخيرة من ضرورة إشراك الوسائط السياسية في الحياة السياسية بل وضرورة تطوير بنيتها المؤسساتية من خلال منح قدر من الاستقلالية والحرية للنشاط والتنافس.

فعمدت البلدان النامية إلى القيام بمبادرات الإصلاح والتغيير سواء في الوثيقة العليا (الدستور) أو في التشريعات والقرارات في جملة من السياسات الإصلاحية تقرر فيها بفتح المجال أمام المؤسسات السياسية والتنظيمات الاجتماعية في منظومتها السياسية عموماً.

لمالها من أهمية في ترجمة مطالب الشعب المختلفة إلى قرارات واستراتيجيات سياسية، فهي كيانات هدفها حماية الأفراد وضمان حقوقها الاجتماعية والسياسية من أي احتكار أو استبداد قد يصدر من طرف سلطة الدولة والكثير من الأفراد المختصين يؤكدون على أدوار تشكيلات الوسائط السياسية في صياغة رؤية سياسية وطنية تحمل في طياتها الديمقراطية والاستقرار ومواجهة كل أشكال العنف والتطرف لأن من أبرز آليات تحقق الاستقرار السياسي وجود قنوات تواصل بين مكونات المجتمع السياسي عبر فتح قنوات المشاركة السياسية،

كثيرة هي الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي والإقليمي والدولي التي تؤكد أن الاستقرار في الدول الحديثة اليوم لا يمكن تحقيقه بالقمع والغلطسة، وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار.¹

إن مهمة الوسائط السياسية في الدول اليوم أساسية تنحصر في إزالة الاستبداد وسيطرة فئة معينة على السلطة، وتنظم وتدير المجتمع والدولة سياسياً ولكي يتم ذلك بإيجابية وفاعلية، فإن عليها أن تقوم بإعادة تغيير نفسها ومأسستها من جهة، وأن تؤدي دورها بوصفها شريك تفاعلياً في العملية السياسية.

فالاستقرار السياسي في المجتمع قائم على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية ودرجة المأسسة من ناحية أخرى والتي تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة، وتنمية بنى متخصصة والعمل على توسيع

¹ - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 80.

مشاركة الجماعات الاقتصادية في الحياة السياسية العامة¹، فهل درجة المشاركة والمأسسة لدى الوسائط السياسية في النظم التسلطية مكنتها من تعزيز الاستقرار أم لا؟

المطلب الأول: الوسائط السياسية ودرجة المأسسة وأثرهما على الاستقرار السياسي

نعلم أن الاستقرار السياسي أصبح وليد التداير السياسية لذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكرياً وأمنياً والمتخلفة سياسياً هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة، وتشترك فيها قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، فهي دول مستقرة ومتماسكة تتمكن من مواجهة كل مؤامرات الأعداء ومخططاتهم.²

ونعلم أيضاً أن المؤسسة ترتبط بالعملية السياسية التي تشمل المشاركة السياسية والتي تعني مساهمة المواطنين وتأثيرهم في اتخاذ القرار السياسي سواء أعلق الموضوع بسن تشريع قانوني أم انتهاج سياسة ما.³

والمؤسسة هي التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة ويرتبط بناء هذه المؤسسات بالتطور الاجتماعي وبمستوى التحديث، والمؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية الفاعلة من خلالها داخل النظام السياسي تحدد مستوى الجماعة السياسية، كما يتوقف مستقبل هذه الجماعة على قوة هذه المؤسسات من حيث التأصيل والممارسة.⁴

وبالتالي الفرق الأساسي بين المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة هو مستوى المأسسة السياسية القائمة داخل كل منها، ومدى التمتع بمؤسسات مستقرة وثابتة بعيدة عن تحقيق الأهداف الكبرى خاصة هدف الاستقرار السياسي فالمؤسسات السياسية داخل النظم التسلطية هي في الغالب تشكيلات وهمية ونشاطها مؤقت موسمي وغير فعال لا تستطيع تمثيل أفرادها وتعبئة المجتمع.

لأن بناء المؤسسات لا ينطلق من فراغ، بل يمكن أن يكون بديلاً أو تطويراً لعدد من المؤسسات القائمة، ذات الجذور الاجتماعية والطبقية، وهذا ما يثير أزمة في العلاقة بين ما هو قديم وما هو عصري، ويفترض أن يوضع في الحسابات الهدف من إقامة المؤسسات، لتجنب ظهور الأزمات أو علاقات عنف - وهذا ممكن -، بالتوفيق بين خصائص البنى التقليدية والبنى الحديثة.⁵

¹ - كامل محمد نامر، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 251، 2000، ص 121.

² - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 80.

³ - نفس المرجع، ص 32.

⁴ - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 30، 31.

⁵ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 83.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

فبغيا ب الوسائط السياسية يصبح الشعب رافضاً للحكامة، فكم من شعب ثار على حاكمه المتسلط وخرج أبناؤه عزلاً غير مبالين بأسلحة الدمار والموت التي بيد الحاكم بعد أن استنفذوا ما لديهم من طاقة الصبر والتحمل، ومن دون أدنى شك فإن وجود الأحزاب وتعددتها المبني على التنافس بينها يحقق الاستقرار بعيداً عن لغة السلاح والعنف¹، والعكس صحيح، فهناك من الأحزاب ما تعرقل الاستقرار السياسي فالأحزاب المنقسمة والتي تعتمد على شخصيات معينة على أساس عرقي أو إقليمي بصورة كاملة وتسيطر عليها نخب صغيرة ولا تربطها بالمجتمع إلا روابط ضعيفة هامشية من أكثر الأحزاب تدميراً لمستقبل الديمقراطية، وهي توجد بصورة واسعة في الديمقراطيات الفاشلة في الدول النامية.

تعتبر الأحزاب القوية إذاً من المتطلبات المسبقة للاستقرار السياسي في الدول الحديثة²، لأن المؤسسة السياسية هي العملية التي تنتظم من خلالها ممارسات النظام السياسي وممارسات القوى الاجتماعية والسياسية، وتمثل قاعدة صلبة يستند إليها الاستقرار السياسي، ويعتمد نجاح النظام السياسي عليها في إنجاز مهامه، وهنا فإن تفعيل هذه العمليات السياسية يختلف من نظام لآخر³. حسب "هانتنغتون" تكون بعض النظم التقليدية على درجة عالية من المؤسسة، أي أكثر تكيفاً، وأكثر تعقيداً وتجانساً وتتمتع بالاستقلالية وهذا يسمح لها بتقبل عملية التحديث والاندماج والتكيف، وذلك تبعاً للآليات التي يستخدمها هذا النظام، وحجم العناصر الأساسية التي تدخل في دائرة التأثير والتفاعل، الأمر الذي سيبدو واضحاً في المخرجات الناتجة عن هذا التفاعل والمتمثل في القرارات السياسية.

وهذا يتطلب مؤسسات سياسية يتصف أداءها بالتكامل المؤسسي وبتقاليد راسخة وأساليب وأدوات متطورة في العمل السياسي، حتى لا يشكل خروج القيادة في اتخاذ القرار بعيداً عن الدستور ولجوء القوى السياسية في التعبير عن المطالب إلى العنف السياسي تهديداً للاستقرار السياسي⁴، فكلما كانت الدولة من خلال سلطتها الحاكمة تعبيراً حقيقياً عن القوى الاجتماعية المكونة للمجتمع، تحققت الشرعية الكاملة للدولة ونظامها السياسي، وتقلصت إثر ذلك فجوة الصراع بين المجتمع والدولة بينما يكون اغتراب النظام السياسي الحاكم عن المجتمع وتكويناته مؤشراً على عمق الفجوة بين المجتمع والدولة، ومدخلاً إلى إنتاج عوامل الفوضى و الألاستقرار⁵.

¹ - حسن عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 27.

² - فرانشسكا وآخرون، المرجع السابق، ص 17.

³ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 32.

⁴ - نفس المرجع، ص 32.

⁵ - بلغيت عبد المجيد، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم ع الاجتماعية كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 58.

لهذا يجب على الدول أن تولي اهتماماً لتحقيق علاقة ارتباطية بين الاستقرار و المتغيرات السياسية "الوسيطية" أي دور الأحزاب في تحقيق الاستقرار المؤسساتي وبتشريع التحول الديمقراطي من خلال إرساء مفهومي المشاركة والمنافسة، فالوسائط السياسية هي آليات تحد من تسلط الدولة في حالة وجود علاقة سلمية بينها وبين سلطة النظام السياسي.

أما إذا كانت طبيعة العلاقة غير صحية بسبب اتجاه الدولة إلى فرض السيطرة عليها باستعمال قيود متنوعة على هاته المنظمات والحد أيضاً من نشاطها السياسي، فإن هذا سيقيد المشاركة السياسية الحرة في شؤون الحكم، ويحد أيضاً من المساحة الخاصة التي يتمكن المواطن من خلالها من التحرك دون اصطدام بالدولة.¹

إذا حاولنا إسقاط طبيعة العلاقة القائمة بين النظم التسلطية والوسائط السياسية وتأثيرها على الاستقرار، تتجلى العلاقة القائمة على السيطرة التي أفقدت الوسائط قوتها السياسية في تأطير العملية السياسية وجعلها تمارس سياسة لإرضاء والتحالف ومساندة النظام رغم معارضتها له بدل اقتراح تغيير النظام القائم على الديمقراطية التمثيلية، وهذا يعتبر ضعفاً في مؤسسية الوسائط السياسية ومنه فهو ضعف في تعبئة الجماهير وفشل في كسب ولائها مما يؤدي إلى أزمة مشاركة تجسد في العزوف الانتخابي لهذا نحاول فيما يلي التطرق لمدى مأسسة الوسائط السياسية:

1- مأسسة منظمات المجتمع المدني:

تعزز المشاركة السياسية دور مؤسسات المجتمع المدني، وقد تدفع شرائح المجتمع المنتظمة في هذه المؤسسات أحياناً إلى تعريض النظام السياسي إلى أزمة قد تدفع إلى عدم الاستقرار نتيجة عدم قدرته على استيعاب مطالب هذه الشرائح التي قد تلجأ إلى التعبير عن نفسها بالعنف السياسي.²

قدم "صموئيل هانتنغتون" أهم الخصائص المؤسسية التي يمكن أن تضفي صفة المؤسسية على الوسائط السياسية، والمجتمع المدني في الدول النامية يفتقر لهذه الخصائص بينما يتصف في المقابل بأخرى عكس المؤسسية ونذكر منها:

— التكيف مقابل الجمود: يفترض في مؤسسات المجتمع المدني أن تكون لها القدرة على مواجهة الطوارئ التي تحدث في البيئة، لكن الملاحظ في المؤسسات التي تعرفها النظم التسلطية أنها كثيراً ما تعجز عن مواكبة أي تغيير يحدث مما يخلف حالة من التوتر والفشل والجمود في أداء وظائفها ومهامها المنوطة بها.

¹ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر: 1999-2009، المرجع السابق، ص 316.

² - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 32.

- التعقيد مقابل البساطة: البساطة التي تعرفها مؤسسات هذه الدول تعيقها عن الخروج من النظام التقليدي البسيط، مما يولد عجزاً في المواجهة والتأثير، فيبقى دورها يقتصر على بعض النشاطات الخيرية، لا يرتقي إلى أدوار قوية ومتعددة كما هو مطلوب منها.
- الاستقلالية مقابل التبعية: أهم ما تعاني منه المؤسسات التمويلية الذي يأتي معظمه من الدولة، فتصبح المؤسسات أسيرة رغبات النظام الحاكم بالإضافة إلى غياب التماسك الداخلي للانشقاقات والانقسامات الحزبية والتنظيمية أو ضعفها، والتسلط الإداري في اتخاذ القرارات والذي ينطلق من الطابع السلطوي لرئيس المؤسسة.¹
- لأن مؤسسات المجتمع المدني التي تنطلق في أدائها من قاعدة مبنية على المؤسسة ستؤدي إلى مشاركة سياسية أكثر تنظيماً وفاعلية، ولكن غياب مثل هذه المؤسسات وافتقادها للعمل المؤسسي يحول دون مشاركة المواطنين.²
- ولابد من الإشارة هنا إلى خاصية الاستقلالية وهي أهم الخصائص المؤسسية بالنسبة للمجتمع المدني فإذا توفرت يكون له تأثير في عملية صنع السياسات العامة، أما إذا غابت فستنتفي صفة المؤسسة عن المجتمع المدني.
- إن القوة الحقيقية اليوم في أي مجتمع لا تقاس بمستوى الكفاءة العسكرية أو الإجراءات الأمنية المحكمة وإنما تقاس بمستوى الانسجام والرضا بين الدولة والمجتمع بكل مكوناته وتعبيراته³، ومستوى مشاركة الفرد بكل حرية في التوجه نحو النشاط السياسي أي مستوى الاستقلالية التي تمنحها الدولة للكيانات المجتمعية.
- لذا فإن منظمات المجتمع المدني القائمة على نظام مؤسسي يمكن أن تدفع بنخبة تمثلها في المجالس النيابية، وتستطيع مد جسور من التفاهم والحوار من خلال مكائنها في مجلس النواب وتعمل على تحقيق المطالب بالطرق السلمية، وعلى استمرارية الاهتمام بمصالح القوى الاجتماعية والسياسية.⁴
- فالمؤسسة هي حجر الأساس في بناء المجتمع المدني الحديث والمتطور، إذ لا يمكن أن نطلق على أي دولة من الدول القائمة اليوم تلك التسمية ما لم تتمكن من إحداث تلك النقلة النوعية في مستوى الرؤى وآليات التعامل مع شؤون الحياة السياسية والمجتمع⁵، وإن فقدان المجتمع المدني لخصوصية

¹ - وفاء كاظم الرقاد الشمري، المرجع السابق، ص 63.

² - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 33.

³ - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 80.

⁴ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 32، 33.

⁵ - أحمد إبراهيم الملاوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، مؤتمر العمل الخيري الخليجي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الأردن، 2008، ص 189.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

المؤسسية جعلها ضعيفة لم تسهم في تطوير وتحديث مجتمعاتها ولهذا لم تشكل سند لعملية الاستقرار السياسي، بل أسهمت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في تخريب بعض مؤسسات الدولة وإفسادها من خلال شراء ذمم بعض كبار المسؤولين في الأجهزة الحكومية.¹

الاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وتشترك فيها جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير²، وعلى الوسائط السياسية أن تتحمل الولاء للمصالحة العامة وغير ذلك فإنه سينعكس سلباً على الاستقرار السياسي لأن المؤسسة تتطلب إقصاء المصالح الخاصة والعلاقات الشخصية حتى لا تؤثر على طبيعة الأداء الذي يجب أن ينصب على تحقيق المصلحة الوطنية وأن لا يتشتت بين التحزب القريب والتابع بين المصالح الشخصية، نظراً لما يحدثه هذا الواقع من شرخ وفساد في العملية السياسية، و بالتالي يمتد تأثيره ليمس الاستقرار السياسي.³

وقد تحدث هذه الحالة نتيجة الصراع بين قوى سياسية وحزبية تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا، وقد تصبح الدولة بدون مؤسسات سياسية قوية أو حاكم مقبول، كما تؤدي الاختلافات الأيديولوجية والانقسامات الطبقية ومحاولة كل قوة منها السيطرة على الأخرى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.⁴

وفي هذا يذهب "صموئيل هانتنغتون" إلى أن التنظيم المؤسسي ذا المستوى المدني من المؤسسية غير مستقر، أما المفكر الإيطالي "روبرت بوتنام" "Robert Putnam" فيرى أن المجتمع المدني أحد أقوى الأدوات لتحقيق الديمقراطية وأن المجتمع المدني يعتبر وسيلة لتقنين الصراعات داخل المجتمع، فالانضمام إلى إحدى هذه المنظمات يتيح للفرد ويسمح له بتوفير الحماية عند تعرضه لانتهاك من أحد أجهزة الدولة لحقوقه.

فالمجتمع المدني يقوم بتقنين السلوك الاحتجاجي للأعضاء في مواجهة الدولة وهذا ما يعرف بـقيم إدارة الصراع الاجتماعي بشكل سلمي ومنظم وهو ما يتخذ من الإضراب المضمون بالدستور ومن الاعتصام والتظاهر والمقاطعة وسائل للتعبير عن الرفض ومواجهة الدولة⁵، فالأنظمة التسلطية تعاني من ضعف

¹ - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 74.

² - محمد محفوظ، المرجع السابق، ص 80.

³ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 33.

⁴ - صالح ناصر جعشان، المرجع السابق، ص 20.

⁵ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر: 1999-2009، ص 104.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

المؤسسات السياسية، والصراع الشخصي على السلطة، وهذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسسية قوية¹، وإلى وجود أحزاب فاعلة سياسيا وذلك يظهر في:

2- غياب مؤسسية الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب بدور فاعل في الحياة السياسية، وهذا يتطلب أن تكون على درجة عالية من البناء المؤسسي القدرة التنظيمية، لتكون قادرة على تحقيق فعالية سياسية مثلى لذاتها وفي واقع المجتمع²، فالحزب بوصفه مؤسسة سياسية قادر على التغيير بفعل علاقته وتأثيره في القوى الاجتماعية التي يمثلها. ومن ثم على بلورة المصالح العامة للمجتمع، والسياسة والخيارات العامة لكي يتحول إلى عنصر من عناصر الاستقرار السياسي³، فالأنظمة السياسية التي تكون فيها المؤسسات السياسية التقليدية ضعيفة أو غير موجودة يصبح الشرط الأساس للاستقرار فيها وجود حزب سياسي واحد على الأقل بدرجة عالية من المؤسساتية، أما الدول التي ليس فيها أحزاب أو فيها عدد من الأحزاب الضعيفة فهي أقل استقراراً⁴، ليس الحزب مجرد تنظيم إضافي بل هو مصدر الشرعية والسلطة، فالحزب مصدر الشرعية لأنه التجسيد المؤسساتي للسيادة القومية أو للإرادة الشعبية أو الديكتاتورية البروليتاريا، حيث تكون المؤسسات السياسية التقليدية ضعيفة أو غير موجودة فيصبح الشرط الأساس للاستقرار وجود حزب سياسي واحد على الأقل بدرجة عالية من المؤسساتية.⁵

فالدول التي تتميز بأقل مأسسة في مؤسساتها السياسية تكون ضعيفة في العملية السياسية ومنه يصبح النظام أقل استقراراً لأنه يعتمد مباشرة على قوة الحزب، وعند هذه النقطة يطرح "هانتنغتون" ضرورة تحقيق "الاستقرار" أو النظام العام عن طريق إيجاد المؤسسات السياسية مثل الأحزاب التي تنظم المشاركة السياسية وتحول دون أن تكون تلك المشاركة مجرد وسيلة لانعدام الاستقرار، وتحطيم النظام العام وانتشار العنف والفساد.⁶

إن الأحزاب والنظم الحزبية القوية في البلاد المتخلفة قليلة، ولقد حدد "صاموئيل هنتغتون" ثلاثة أبعاد لقوى الأحزاب باعتبارها مؤسسات سياسية:

¹ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 107.

² - عبد الخالق داحش السمد، تأثير التعددية على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية، شؤون العصر، العدد 26، 27، ديسمبر 2007، د ص.

³ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 93.

⁴ - صموئيل هانتغتون، المرجع السابق، ص 117.

⁵ - نفس المرجع، ص 117.

⁶ - أسامة الغزالي حرب، المرجع السابق، ص 33.

— البعد الأول: يتحدد بقدرة الحزب على الاستمرار بعد غياب الزعيم الذي أنشأه أو الشخصية الكاريزمية التي أوصلته إلى السلطة.

— البعد الثاني: يقاس بالتعقيد والعمق التنظيميين وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة بين الحزب وبين التنظيمين الاجتماعي والاقتصادي.

— البعد الثالث: يتعلق بدرجة اتحاد العناصر النشطة سياسياً، وبهذا فعند محاولة تطبيق هذه الخصائص على الأحزاب السياسية في العالم الثالث ودرجة المؤسسة نجدها ضعيفة إذ تراجع عند غياب الزعيم أما علاقتها بالقوى الأخرى فنجدتها أيضا ضعيفة في التواصل والتفاعل معها. أما الجو الداخلي للأحزاب فيعرف توترا وعدم انسجام حقيقي، أي بعبارة أخرى يرى "هانتنغتون" أنه يجب توفر المعايير المؤسسية لديه والتي يمكن اختصارها في مرونة الحزب أو تصلبه، تعقيد البنيان الحزبي أو بساطته، استقلالية الحزب أو تبعيته، ترابط الحزب أو تفككه.²

فالملاحظ على أن دور الأحزاب في الدولة النامية رأي الشعب بالرفض أو رضاه فالكثير من الشعوب رضخت للسياسات العامة المتبعة من طرف الأنظمة السياسية وباعتبار الأحزاب أدوات إيصال رؤية الجمهور، فلا نجدها تظاهر أو تحتج على هذه السياسات كشكل من أشكال المعارضة ورقابة على قرارات الحزب الحاكم.

في الحقيقة أن هناك أحزابا سياسية شكلية، وجودها يكون الإطار الخارجي فقط ولكن النظام القائم يقوم على حزب واحد مسيطر، وهذا الشكل من التعددية الحزبية لا يمكنه أن يتنافس عن طريق الانتخابات، ولا يستطيع أن يمثل الإرادة العامة للشعب كما لا يستطيع مواجهة تسلط النظام السياسي وانفراده بالسلطة وبالتالي فليس له دور في الاستقرار السياسي.

فإذا عجزت الأحزاب السياسية عن تطوير مؤسساتها وفق المعايير المؤسسية فإنها ستعاني عدم استقرار ومنه تفقد قوتها وفعاليتها في المجال السياسي و قدرتها على لعب الوسيط بين الفرد والسلطة. ومن معاناة مستوى المؤسسية في الأحزاب السياسية عند الدول النامية يظهر مدى الضعف رغم وجودها ونشاطها ويعود ذلك إلى عدم قدرتها على المشاركة السياسية الفعلية من جهة، وضعفها في تلبية رغبات الشعوب من جهة ثانية.

¹ - خالد توازي، المرجع السابق ص 61.

² - جمال منصر، المرجع السابق، ص 434.

ويعود هذا الضعف إلى التخلف السياسي وهو ظاهرة تشمل بآثارها الفاعلين السياسيين الأساسيين في المجتمع وهم الحكام والقوى السياسية والأفراد ، وقد انعكست هذه الظاهرة على علاقة الحكام بالقوى السياسية والجماهير من جهة، وعلى علاقة القوى السياسية فيما بينها أولاً وفيما بين الجماهير ثانياً من جهة أخرى¹، وهذا يعكس درجة التخلف السياسي الذي تعاني منها المجتمعات في هذه الدول.

فالوسائط السياسية لا تكسب صفة المؤسساتية إلا في إطار دولة قوية ديمقراطية حديثة، حيث أن كلاهما تدعمان الاستقرار السياسي، فيما يؤدي غيابهما معاً أو غياب إحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والاستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ، فوجود مثل هذه المؤسسات ضرورية لبناء مجتمع مستقر²، ويفترض أن الوسائط السياسية التي تتسم بدرجة عالية من المؤسسة هي القادرة على مواجهة الدولة ومراقبتها.

وفي هذا الإطار تتضح المبادرات السياسية لتفعيل الوسائط السياسية وإخراجها من الواقع اللامتوازن الحاصل بفعل التزايد في الكم على حساب النوع في ظل التحولات والأزمات السياسية والذي عرقل تحقيق مؤسساتها، بل أن غياب المؤسسة بوصفها عملية تحديثية متكاملة أثر على الأداء السياسي للوسائط.

دول العالم الثالث إذن تعاني من تعمق أزمة مؤسسية فهي آليات تغيب عنها الشروط وقواعد العمل المؤسسي وضوابطه فقد ارتبطت نشأة معظم تلك المؤسسات بأغراض سياسية وانتخابية بشكل خاص لا شأن لها بتعميق مفهوم التعددية أو تفعيل نشاط المجتمع المدني، وتدخل السلطة لاستثمار التناقضات الداخلية بين قوى المعارضة من أجل تفريع الأطر المؤسسية الفارغة المضمون³.

المطلب الثاني: مسؤولية الوسائط السياسية في عدم الاستقرار السياسي

عرفت البلدان النامية عدة ظواهر سياسية وانعدام الاستقرار السياسي من أكثر الظواهر شيوعاً، وما هو ملاحظ ثبات الاستقرار السياسي في الدول المتقدمة بالمقارنة مع الدول النامية⁴. تكمن المشكلة في الدول النامية في أن التحديث يؤدي إلى إثارة مشاكل تركيز السلطة، والاندماج القومي والتنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية، والتطور والرفاه الاجتماعي في آن واحد مما يشكل

¹ - إسماعيل بوقنور، التخلف السياسي في الدول العربية، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان، 2013، ص 18.

² - كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 75.

³ - إسماعيل بوقنور، المرجع السابق، ص 24.

⁴ - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 29.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

ضغطاً على النظام السياسي¹، لأن المجتمعات في هذه الدول مازالت تقليدية زراعية تقوم على وحدات اقتصادية متعددة ووظائف سياسية محدودة وانعدام المسؤولية المدنية.

وفي المقابل نجد رغبة الأفراد في المشاركة في العمل السياسي من خلال الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وتأسيس أحزاب سياسية، بالإضافة إلى السعي للمشاركة بأشكال أخرى كالانتخابات وفي ظل عدم وجود مؤسسات سياسية قوية وقادرة على التكيف، فإن هذه الزيادة في المشاركة تعني عدم الاستقرار والعنف².

إن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث هي الهوة في المجتمع متمثلة في حقيقة الأزمة بين الدولة والمواطن، والتي يعكسها الرفض العميق لأنموذج العلاقات القائمة بين الدولة بوصفها "مؤسسات" والمواطن بوصفه "أفراد"³.

ولمعالجة مشكلة العنف والتسلط، رأى "هاينتنغتون" في الأحزاب السياسية والنظام الحزبي، الأداة المؤسسية لتنظيم المشاركة السياسية، وتوسيعها بناء عليه يفترض خلق وبناء مؤسسات سياسية، أي أحزاباً سياسية، في بداية عملية التحديث للتقليل من احتمالات بروز ظاهرة انعدام الاستقرار السياسي⁴.

لكن هذه الدول لم تكن مشكلتها في وجود الوسائط السياسية بقدر ما كانت المشكلة في مدى إسهامها في المجال السياسي، فالهياكل والبنى عرفت انتشاراً كبيراً لكن كانت جوفاء لغياب أدوارها السياسية فشكلت عنصر لانعدام الاستقرار.

1- دور الوسائط في العنف السياسي:

من الصور والأشكال التي يطرحها غياب الاستقرار السياسي في الدول النامية نجد:

- عدم الاستقرار الحكومي: تعد هذه الظاهرة من السمات المميزة لأغلب الدول النامية⁵، ففي هذه الدول تتغير الحكومات أكثر من مرة في العام، وتظهر التغيرات الحكومية السريعة في الدول التي لا تتمتع بمؤسسية في بنية النظام السياسي القائم، وتشكل غالبية دول أمريكا اللاتينية ودول منطقة الشرق الأوسط في أفريقيا، وبخاصة في الآونة الأخيرة أمثلة كثيرة على مثل هذا الوضع.

¹ - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 29.

² - نفس المرجع، ص 30.

³ - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 329.

⁴ - فيصل غازي، المرجع السابق، ص 93.

⁵ - حجازي عبد الحميد الجزار، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63، 64، صيف-خريف، ص 116.

• الحروب الداخلية والانقلابات العسكرية: تقوم بعض الدول على أسس إما عرقية أو قبلية أو دينية أو لغوية، وتبقى هذه التركيبات الاجتماعية متسمة بشد وتوتر المصالح¹، وهذه الأسس لها تأثير في تشكيل الوسائط السياسية إذ أن كل هيئة تحاول إثبات عرقها تمريره وهنا تتنامى الفتن والنزاعات

إن الوسائط السياسية التي لا تتمتع بالخصائص المؤسسية تكون غير قادرة على خوض غمار المنافسة أو ممارسة الرقابة على أعمال الحكومة، كما أن هذه الوسائط تجد نفسها خاضعة لسيطرة النظام السياسي ومبعدة عن أي فرصة للوصول للسلطة، كما أنها تواجه صعوبات في تحقيق أدوارها بصفة عامة و تحقيق الاستقرار السياسي بصفة خاصة.

وأهم هذه الصعوبات الداخلية والتي نجدها في كثير من دول العالم الثالث تكمن في فقدان ثقة الجماهير وتدمرها من كل ما هو سياسي سواء التمثيل الرسمي أو غير الرسمي والعراقيل نتيجة الترتيبات الإدارية، إذ ينتج عنها فقدان التوازن وعدم تحقيق الغايات، بالإضافة إلى أنها مؤسسات مُسيطر عليها فاقدة لاستقلالها، فهي تمثل الفئة الحاكمة لا المحكومة.

• أعمال العنف السياسي: أضحى العنف السياسي political violence بصورة متنوعة من تظاهرات وأعمال شغب واغتيالات سياسية وعنف مصاحب للعملية الانتخابية من الظواهر متكررة الحدوث في الدول النامية²، أيضاً العنف الجماهيري الذي يأخذ شكل المظاهرات المحددة وأحداث الشغب المحدودة استمر كأكثر أشكال فالعنف انتشاراً خلال العهود الثلاثة وغالباً ما ارتبطت ممارسة هذا العنف ببعض أماكن المجتمع³، لذلك يلاحظ انه خلال العهود الثلاثة كان من الأساليب الشائعة في التعامل بين النظام السياسي والقوة المناوئة له، استخدام الاغتيال السياسي وأحكام الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية⁴. من المفترض أن وجود قنوات وسيطة فعالة تستطيع القوى السياسية المختلفة من خلالها أن تعبر عن نفسها، وتوصل مطالبها بشكل سلمي ومنظم، وفي غياب مثل هذه القواعد وتلك القنوات فإن القوى الرغبة والساعية إلى المشاركة في الحياة السياسية، قد تلجأ إلى العنف لتوصيل مطالبها وممارسة التأثير في النظام ومنه يصبح هنا لجوئها إلى العنف شرعياً⁵.

¹ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 37.

² - حجازي عبد الحميد الجزار، المرجع السابق، ص 117.

³ - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 326.

⁴ - نفس المرجع، ص 327.

⁵ - حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 61.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

ويعود ذلك إلى التنافس السياسي على السلطة غير المؤطر بأطر سياسية مؤسسية التي رغم وجودها إلا أنها غير فعالة وعاجزة عن إدارة الصراع السياسي بشكل سلمي، ولجوء الجماهير إلى الشغب والتظاهرات يعكس في الواقع السخط الشعبي على السلطة الحاكمة وقراراتها، بل وقد يصير بداية لحركة عنيفة للإطاحة بالسلطة.¹

وأصبح العنف المتبادل إلى قانوننا فاعلا في الحياة السياسية وأسلوب عمل الدولة والمجتمع من دون أن يكون فعلا أهوج عديم المعنى، ولذلك وجب التأكيد أنه عنف مخطط ومنظم يندرج في إطار علاقات الفعل والفعل المضاد، ولأنه ظاهرة عميقة وممتدة تاريخياً فإنه يمكن أن نخرجه من إطار الفعل العفوي وإدخالها في دائرة الظاهرة ذات الطابع البنيوي.²

لأن الأحداث عميقة والصراع محتدم بين الدولة والأحزاب والمجتمع المدني، الأحزاب التي كانت تبحث عن الديمقراطية لا الاستبداد والعدالة والمساواة لا التهميش والإقصاء من النشاط السياسي والاستقلالية لا السيطرة والتحكم في نشاطها السياسي، وبالتالي كان سبب عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية هو إجهاد فاعلية القوى والتنظيمات الوسيطة من خلال جملة من الإجراءات المعرقلة لنشاطها فرأت هذه التنظيمات الوسيطة أن العنف السياسي هو الأسلوب الوحيد لمواجهة الاستبداد الديمقراطي.

بعض الدول تقرر أو تسمح بإنشاء التنظيمات الوسيطة والانخراط فيها لكن يتم محاصرتها بمجموعة من القوانين والإجراءات التي تفرغها من أي مضمون حقيقي³، ويظهر العنف السياسي غالباً عند ظهور اختلاف في الوصول إلى السلطة أو البحث عنها خاصة في المواسم الانتخابية النيابية، حيث غالباً ما يصاحب الانتخابات النيابية في الدول النامية أشكال من هذه المظاهر يذهب ضحيتها العديد من أبناء هذه الدول، نتيجة لشعارات خادعة أو خلافات في وجهات النظر يمكن أن تحل، أو التنافس غير الصحيح في الوصول إلى سدة الحكم.⁴

كما تتعمق الظاهرة أكثر حين يسد النظام قنوات الحوار مع الوسائط وتغيب هذه المؤسسات أو تنعدم فعاليتها في ظل نظام تسلطي قد يلجئ الأفراد إلى الاحتجاج وأعمال العنف، التي قد تقابلها الدولة بعنف مضاد يدفع بها نحو الهاوية.⁵

¹ - حجازي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 117.

² - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 328.

³ - عن ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 327.

⁴ - محمد خلف الرقاد، المرجع السابق، ص 36.

⁵ - إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ط2، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2007، ص 33.

2- عدم الاستقرار السياسي وأثره على الوسائط السياسية:

من المفروض أن وجود قنوات وسيطة فعالة تستطيع القوى السياسية المختلفة من خلالها أن تعبر عن نفسها، وتوصل مطالبها بشكل سلمي ومنظم، وفي ظل غياب مثل هذه القواعد وتلك القنوات فإن القوى الرغبة والساعية إلى المشاركة في الحياة السياسية، قد تلجأ إلى العنف لتوصيل مطالبها وممارسة التأثير في النظام ومنه يصبح لجوؤها إلى العنف شرعياً¹. ويتزامن هذا مع وجود أزمة شرعية نتيجة رفض مباشر لأصحاب الحكم والسلطة السياسية ورفض نتائج الانتخابات التي ترى الوسائط السياسية أنها لم تخضع لقواعد اللعبة التنافسية النزيمية فيحدث عدم رضا ورفض نتائجها ومنه لشرعية السلطة السياسية وهو ما من شأنه أن يززع الاستقرار السياسي.

وقد استمدت الدول النامية شرعيتها من نضالها ضد المستعمر، ولم تعط الفرصة لإنشاء دولة وفق القواعد الدستورية المنصوص عليها في نشأة مؤسسات الدولة وفق مبدأ المشاركة السياسية والانتخابات الحرة النزيمية، ومنه سيطرت فئة معينة على مقاليد الحكم مما ولد سلوكاً عنيفاً ضد هؤلاء الحكام.

ولابد من الإشارة هنا إلى موقف النظام السياسي من أحداث العنف أو رفض القوى السياسية لهذا النظام إذ كان النظر إليها بعين التهوين والتقليل وعدم الوقوف عند الظاهرة واعتبارها أو تفسيرها بالمؤامرة فقط من القلة المشاغبة لشباب متحمس، أو تأثير خارجي على بعض القوى والعناصر الداخلية الحاقدة على النظام ويجب السيطرة على أصحابها من خلال اعتقالهم أو تجاهلهم. والأكد أن الظاهرة لها آثارها السلبية، إذ يعرقل العنف السياسي سعي الدول النامية نحو الديمقراطية وذلك للأسباب التالية:

- يحد من قدرة النظام السياسي على استيعاب القوى الجديدة في المجتمع والنظر في مطالبها، وبخاصة المشاركة السياسية، بطريقة متدرجة مخططة وسليمة، ومن هنا فإن عدم الاستقرار السياسي، الذي عادة ما يواجه بالقهر والقمع يعرقل محاولة الدولة في الاقتراب من المفهوم الديمقراطي لأنه يعكس عدم مرونة الهيكل النظامي وعدم قدرته على التلاؤم مع التغيرات الناشئة في المحيط.²

¹ - حسين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 61.

² - حجازي عبد الحميد الجزار، المرجع السابق، ص 130.

- أيضاً في ظل الوضع غير المستقر تحاول السلطة تهدئة الوضع وتجنب كل وضع متأزم أكثر من خلال تجميد الانتخابات وكل النشاطات السياسية وفرض إجراءات الطوارئ وهذا يثير غضب الوسائط السياسية أكثر الباحثة عن عملية انتخابية للوصول للسلطة.
 - كثيراً ما يتطور عدم الاستقرار إلى فوضى هدامة نتيجة للانقسام والتفرق إلى حركات وأجنحة متصارعة عند التفكير ببناء جديد يحل محل البناء القديم.¹
- ونتيجة توسع الفجوة بين الدولة والنظام السياسي بعد سيطرة هذا الأخير على الوسائط وجعل وجودها مظهر من مظاهر كسب الشرعية وتغليب الرأي العام بوجود مشاركة سياسية مما أثار الطابع العدائي بينهما وخلف العنف.

يتضح من المؤشرات السابقة، أن الدول النامية تعاني بدرجة أو بأخرى عدم الاستقرار، والأكد أن الظاهرة تعود إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تفتت في بنية المجتمع، وأهم عامل في نشوب العنف السياسي في الدولة أو الصراع بين الأفراد والسلطة هو أزمة شرعية الدولة إذ يحدث الصدام بعد اعتلاء قوة السلطة الأمر الذي يثير قوة أخرى تؤثر على الرأي العام، فيصبح الوضع السياسي قائماً على صراع بين قوى متنازعة فيفقد النظام السياسي استقراره وهذا باعتبار الوسائط السياسية تتراوح في تحقيق أهدافها ما بين وسائل ذات طابع سلمي وأخرى تركز إلى العنف، إذ يعود الطابع السلمي إلى إشراكها والتحاوّر معها إذ سمح النظام بذلك، فإن لم يسمح فإن الرفض والتمرد هم شكلا التعبير عن مطالبها.

ولتحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، قدم الباحث العربي "حسين توفيق" تفسيراً الأنموذج النظام السياسي المصري، ورأى استمرار ظاهرة التفرد بالسلطة، حيث تتعاظم بحكم الدستور سلطات رئيس الدولة على قمة "الهرم السياسي" وغلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وعدم فاعلية التنظيمات الوسيطة كالأحزاب السياسية، واستمرار ظاهرة الحزب الحاكم المسيطر وكذلك ضعف فاعلية التنظيمات الأخرى كالنقابات والجمعيات والاتحادات وعدم قيامها بالدور المنوط بها كقنوات بين الحاكم والمحكوم، وتعاظم دور الدولة من دون قدرتها على الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين كالمسكن والتعليم والمواصلات.²

إن تحقيق الاستقرار السياسي في أي مجتمع من المجتمعات لا يأتي بصورة ميكانيكية من دون توفر الشروط الموضوعية التي يجب أن تسعى إليها المجتمعات عبر نظمها السياسية لكي يتم تحقيق

¹ - حجازي عبد الحميد الجزار، المرجع السابق، ص 130.

² - ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 327، 328.

الاستقرار، ومن الآليات والشروط الموضوعية بنية السلطة وممارستها الوظيفية وعلاقتها¹ مع المجتمع بما فيه من تشكيلات الوسائط السياسية.

الدول النامية تعاني اليوم تشتتا سياسيا واختلافا في وجهات النظر فلا يمكن لها أن تستوعب هذه الاختلافات وتجد الحلول لكل القضايا والمشكلات إلا الوسائط السياسية باعتبارها حقلًا للتنافس وفضاء للصراع وميدانا متفتحا على إمكانات عديدة واحتمالات متعارضة يتوقف تحقيق بعضها على إمكانات وبرامج وتحالفات تلك القوى.

أي أنه نتاج تشابك علاقات القوة والسلطة وإدارة الصراع²، بطرق سلمية ونزوية في ظل وجود أطراف سياسية متصارعة ومتناقضة يقف كل طرف في وجه الآخر من أجل تحقيق الأهداف. وفي الأخير، نقول أن الاستمرار والاستقرار يعتبران هدفي كل نظام سياسي، ولتحقيق هذه الغاية تعتمد بعض الأنظمة على أساليب الاستبداد والقمع لفرض السيطرة بدل تطبيق قواعد قانونية وديمقراطية، إلا أن التاريخ أثبت أن النظم القائمة على أساس القمع والاستبداد مهما طالت فإنها لن تبقى وسيأتي يوم تزول فيه، وهناك تجارب تاريخية كثيرة لسقوط الأنظمة الاستبدادية انطلاقا من الملكيات التقليدية وصولا إلى الأنظمة الاشتراكية.³

المطلب الثالث: مساعي الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي

أصبحت المشاركة من أهم مؤشرات قياس مستويات الاستقرار السياسي والرضا عنه، ولا شك أن الوسائط السياسية هي أهم آليات المشاركة، وبما أن المشاركة السياسية من أهم مؤشرات الاستقرار فإن الهدف الأسنى للنظام السياسي الصالح هو إيجاد أحسن صيغة ممكنة لحل معضلة الحكم، عبر جعل إرادة الحاكمين خاضعة لإرادة المحكومين، أو على الأقل اقتناعهم بالخضوع لها خضوعا منظما ومقننا من طرف أجهزة منتخبة ديمقراطيا تكرس القناعة بضرورة العمل على ترقية المشاركة السياسية.⁴

1- مساعي الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي:

ويلعب المجتمع المدني من أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات مدنية دورا أساسيا وفعالا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة أزمات الاستقرار التي تعيشها الأنظمة السياسية في بعض الفترات من حياتها لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام، وبالتالي احتواء الغضب

¹ - أحمد شكر حمود الصبيحي، المرجع السابق، ص 60.

² - ماجدة شاكر مهدي، المرجع السابق، ص 586.

³ - مراد شحماط ولبنى جصاص، المرجع السابق، ص 56.

⁴ - عبد الحكيم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص 99.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

والاحتقان الاجتماعي والسياسي وهو ما من شأنه أن يعمق العمل المؤسسي ويرسخه داخل ذهنيات الأفراد، ومن شأنه أيضا أن يفعل مقوم الاستقرار السياسي.¹

وهذا يعني أن الاستقرار السياسي يتحقق بالتخلص من بقايا الأمن و الاستقرار وهي الحالة التي تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي من شأنها التأثير سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع، وهنا لا بد أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي بحيث تتولد لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة والتنظيمات والطرق الجديدة للتداول عليها.

يلاحظ من خلال المطالب السابقة أن الوسائط السياسية غابت فيها المؤسسة، رغم هذا حاولت لعب بعض الأدوار في تنمية المجتمعات المتخلفة خاصة في تلك المجالات الخيرية، إذ أصبحت تسهم في المشاركة بتقديم الخدمات للمواطنين برفع انشغالاتهم ودعم بعض الأنشطة السياسية خاصة في المواسم الانتخابية.

كما أن الوسائط السياسية تحاول توعية الحس السياسي للمواطنين من خلال رفع روح المواطنة الذي يدعم القدرة على الاختيار والتصويت وإبداء الرأي حول السياسات العامة للحكومة، وهي محاولة لنقل العمل السياسي إلى مستوى العمل المؤسسي، وتكريسه في إطار بنية سياسية ديمقراطية.

وبالتالي ثمة عوامل ومقاييس يجب أن تتوفر في الوسائط السياسية تتمكن من المشاركة أن تشارك في العملية السياسية ومن ثم تساهم في دعم الاستقرار السياسي، وفي الأنظمة التقليدية التسلطية توفرت بعض هذه المقاييس وغاب الكثير منها ويمكن تحديد ذلك في حرية الرأي والتعبير. وإذا كان النظام السياسي الحديث سمته حرية الرأي والتعبير في النظم الديمقراطية، فإن النظم المخالفة لذلك سمحت، بوجود هياكل سياسية من أحزاب ومجتمع مدني، ولم تسمح بمعارضة حقيقية بناء منافسة للجهات.

وفي جميع الأحوال لا تتحقق حرية التعبير بدون أحزاب قوية وفعالة، وينظر إلى قبول بعض البلدان بالتعددية الحزبية ولو شكليا خطوة إيجابية في طريق بناء الدولة الديمقراطية والمؤسسات القائمة على حرية المشاركة السياسية وحرية العمل الحزبي، بشرط العمل على إصلاحها وتحسين ظروف

¹ - محمد صالح بوعافية، المرجع السابق، ص 323.

³ - نفس المرجع، ص 313.

الفصل الثالث — واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

عملها مرحليا بالقدر الذي يؤدي إلى وجود تعددية حزبية حقيقية لها مؤسساتها الفعلية والفاعلة مستقبلا.¹

وتبرز مساعي الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي من خلال بعض مظاهر الحياة الديمقراطية وإن كانت مساعي جد محدودة:

- إنشاء الأفراد لمؤسسات سياسية ومدنية وكذا إعلامية، كشكل من أشكال التعبير عن الواقع الاجتماعي، وهذا سمح بوجود نوع من الرضا العام عن السلطة.
- بالإضافة إلى تمكن الوسائط من التجمع والتظاهر في بعض الحالات.
- كما سمحت الأنظمة السياسية للوسائط السياسية بإبداء الرأي والتعبير في بعض القضايا الداخلية والخارجية.
- المواطنة من خلال إرساء قواعد المساواة وهذا سمح بوجود نوع من التقارب بين القوى السياسية بدل الاختلاف.
- تجسيد الدولة الدستورية "وجود دستور مستفتى عليه شعبيا" تقرر فيه بدولة القانون والمؤسسات، وإن غابت فاعلية هذه القوانين على أرض الواقع.
- أيضا الوسائط السياسية كآليات للعمل المؤسسي حاولت رفع المطالب المجتمعية للنظام، وبالتالي الابتعاد عن الطرق التقليدية فالتعبير عن الانشغالات والمطالب.
- إطلاق مبادرات حوارية تشاورية بين مختلف القوى والهيئات الرسمية والغير رسمية حول القضايا السياسية من أجل دعم الاستقرار السياسي.
- مع الملاحظة لوجود نوع من الاتصال بين مختلف التشكيلات السياسية والنظام السياسي، باعتبار الاتصال يمثل بوجه عام ميكانيزما مهمة وحيوية بالنسبة للمجتمع بصفة عامة، وللنظام السياسي بصفة خاصة لما ينطوي عليه من إمكانيات وقدرات يمكن الاستناد عليها في تدعيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم والحفاظ عليه، أو في تطوير نظام أكثر عصريّة وتطورا مما يساعد على تفعيل الاستقرار السياسي، والتنمية الشاملة بصفة عامة.²

¹ - ابرادشة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر: بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، السنة 2020، ص 374.

² - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 336.

كل هذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنها تدل على نوع من المساهمة والسعي لتعزيز العلاقة بين المجتمع والنظام ومن ثم تعزيز الجو السياسي المستقر، وإن قبلت هذه الإسهامات في كثير من الأحيان بالخنق والسيطرة.

2-الوسائط السياسية بين الفاعلية والتغيب:

من المفيد أن نؤكد على دعم الاستقرار السياسي، أو السعي إلى تحقيقه ينطلق من وجود المساعي القانونية والتشريعية، المنظمة للحياة السياسية والتي تعتبر خطوة أولية لترسيخ التعدد المؤسسي السياسي الذي يعمل كوسيط لترسيخ الترابط في المجتمع.

ومن هذه الخطوة القانونية ترتسم ملامح المؤسسة لدى الوسائط السياسية، وبهذا يتضح على الرغم من كل ما يشوب وجود الوسائط السياسية في هذه الأنظمة من غموض وتناقضات من كل النواحي والممارسات إلا أن وجودها خيار لا بد منه لتأطير الصراع السياسي في المجتمع، وإلا فإن الوضع السياسي يصبح في حالة من النزاع بين القوى السياسية لأن الوضع السياسي القائم هو نتيجة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي.

لاسيما وأن تفعيل الوسائط السياسية وتطوير أدائها يتلاءم والتحديث الحاصل في المجتمعات يتطلب تحسين وتعميق الروابط بين الدولة والمجتمع وبينها وبين الأفراد، وأن تتحول هذه المؤسسات من الجمود إلى المرونة ومن ثقافة الحد الأدنى "وهو الوجود" إلى ثقافة المشاركة بكل أشكالها، ومن ثقافة الولاء ومساندة السلطة إلى ثقافة الرقابة والمعارضة، ومن وسائط تعتمد على السلطة إلى وسائط تعتمد على الذات ومن وسائط محدودة الرؤية السياسية إلى وسائط لها رؤية سياسية مستقبلية لقيادة المجتمع. وفي الأخير لا مناص من القول أن كل هذه المحاولات والمساعي لدمقرطة العمل السياسي الذي يعزز من الاستقرار السياسي، إلا أن هذه المحاولات تواجهها الكثير من العقبات والتحديات التي تحد من دورها السياسي، والتي تدور كلها في محور طبيعة العلاقة بينها وبين سلطة الدولة التي توصف بأنها علاقة غير صحية بسبب اتجاه الدولة إلى فرض السيطرة عليها باستعمال قيود متنوعة لتفرض سيطرتها على هاته المنظمات والحد من نشاطها السياسي، مما يقيد المشاركة السياسية الحرة في شؤون الحكم ويحد أيضا من المساحة الخاصة التي يتمكن المواطن من خلال لها التحرك دون الاصطدام بالدولة.¹

¹ - محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق، ص 337.

خلاصة:

الاهتمام بمسألة الوسائط السياسية وأدوارها في النظم التسلطية أصبح يثير الأفراد لأنهم أصبحوا يعون جيد من يخدمهم ممن لا يخدم مصالحهم ، وأصبحوا يدعون إلى تفعيل الوسائط السياسية ويطالبون الأنظمة بإرسال قواعد الحرية لهم من أجل المشاركة الفعلية في العملية السياسية لأن شعوب الدول المستبدة تدرك أن رفع المطالب وتحقيق المصالح لا يكون إلا بطريقتين إما طريقة المباشرة أي رفع المطالب بواسطة الاحتجاجات أو الإضراب وهذا ما تشهده العديد من الدول في الآونة الأخيرة أو طريقة التوجه نحو الوسائط السياسية و استعمالها وسائل ضغط ورقابة على صانع القرار ، وكلا الطريقتين يمكن أن يؤثرتا على حالة الاستقرار السياسي في الدول ، واتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار يحتاج إلى إسهام الوسائط السياسية لأنه مطلب وغاية لا يمكن تحقيقها إلا بانسجام علاقة متوازنة بين النظام السياسي وقوة الوسائط السياسية وفعاليتها وعمل كل من النظام السياسي والوسائط السياسية على مجابهة كل الأزمات من خلال الشرعية السياسية والمنافسة السياسية النزيهة تحت شعار التداول السلمي.

وبالتالي فإن التحدي الذي تواجهه الوسائط السياسية في النظم التسلطية اليوم هو مواجهة هذا التسلط عن طريق نشاطها السياسي الحقيقي وإعادة كسب ثقة الأفراد ومجابهة التهميش والإقصاء بفعالية مأسستها والقضاء على هيمنة مؤسسات الدولة التسلطية على المؤسسات الوسيطة وجعل هذه الأخيرة أبنية سياسية قادرة على تمرير المطالب من خلال مشاركتها في العملية السياسية وقادرة على إحداث توازن بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة مما يجعل الأنظمة أكثر استقراراً.

وما يمكن استنتاجه من المباحث السابقة:

- عدم وجود سلطة سياسية قوية تؤمن بالإصلاحات وبالتوجه نحو الانفتاح السياسي الديمقراطي وهذا أدى إلى خلل بين إجراءات الإصلاح والواقع.
- أن السلطة السياسية في دول العالم الثالث تعمل على التهميش الوسائط السياسية مع تقييد الحريات وتغيب الانتخابات الحرة والنزيهة.
- على الرغم من الانتقادات الموجهة لأدوار الوسائط السياسية في دول العالم الثالث إلا أنه لا يجب الشك في جدوى وجودها في الحقل السياسي.
- عدم فاعلية الوسائط السياسية يعود للتضييق السياسي عليها.
- العنف الغير رسمي في الأنظمة التسلطية يعود إلى غياب حريتها كقوى سياسية معارضة.

الفصل الرابع

تقييم تجربة الوسائط السياسية في الأنظمة وآليات التفعيل

المبحث الأول: المشاكل والتحديات التي تواجه الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي

المطلب الأول: العقبات الذاتية "الداخلية"

المطلب الثاني: العقبات القانونية والسياسية

المطلب الثالث: العقبات الاجتماعية والثقافية

المبحث الثاني: آليات تفعيل الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي

المطلب الأول: آلية شرعية النظام السياسي

المطلب الثاني: آليات قانونية وسياسية

المطلب الثالث: آليات مؤسسية "مأسسة الوسائط السياسية"

المبحث الثالث: تقييم تجربة الوسائط السياسية في النظم الديمقراطية والتسلطية

المطلب الأول: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي لدول الديمقراطية

المطلب الثاني: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي للدول التسلطية

المطلب الثالث: الوسائط السياسية كمحددات صناعة الرأي العام في دعم الاستقرار

السياسي

تمهيد:

لقد أصبحت الوسائط السياسية وفعاليتها ومشاركتها من مقاييس تطور البلدان ودرجة تقدمها السياسي لما لها من انعكاس وتأثير على الاستقرار السياسي.

إذ توصلنا في الفصلين السابقين إلى أن مستوى الاستقرار السياسي يرتفع حسب مؤسسة الوسائط السياسية ومدى مشاركتها السياسية، كون الاستقرار السياسي هو حالة من الهدوء وعدم التذبذب في القرارات السياسية وكذلك مدى قوة المعارضة التي يسمح بها للوسائط السياسية كما أن مستوى هذا التأثير يختلف باختلاف الأنظمة السياسية كونها تتمتع بالانفتاح السياسي أو الانغلاق السياسي.

والسياق العالمي لوجود الوسائط السياسية والتحديات التي تواجهها يبرز شكلين أو حالتين للوسائط السياسية بل وتعد فاعلية الوسائط السياسية أحد أهم مقاييس تطور الحياة السياسية وانفتاحها وبهذا أظهر الفجوة الزائدة بين العالم النامي والعالم المتقدم في حجم وجود الوسائط السياسية كهيكل أساسية في الحقل السياسي.

لذلك سيتناول هذا الفصل أهم العوائق والتحديات من خلال الوقوف على الظروف السياسية والقانونية والثقافية والاجتماعية المحيطة بالوسائط السياسية، كما يتناول الفصل أهم الآليات التفعيل التي تساهم في تعزيز وتيرة الاستقرار السياسي ومن ثم الخروج بحصيلة تقييميه على الوسائط السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأنظمة السياسية.

المبحث الأول: المشاكل والتحديات التي تواجه الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي
إن خوض غمار المشاركة السياسية من طرف الوسائط السياسية في الدول عموماً ليس بالأمر السهل، ففي الكثير من دول العالم توجد جملة من القيود والتحديات مما يجعل دورها ضئيل أو منعدم في بعض الدول وهذا له تأثير على الاستقرار السياسي لهذا دأبت الأنظمة السياسية في كل دول العالم على فرض الاستقرار السياسي والحفاظ عليه كهدف جوهري لا بد من تحقيقه باعتباره شرطاً ضرورياً ومسبقاً لتحقيق باقي متطلبات الحياة الكريمة للشعوب.

نجد أيضاً أن هناك هدفاً آخر تسعى أي الأنظمة السياسية لتحقيقه وهو إرضاء للمواطنين حفاظاً على بقائه واستمراره بطريقة سلمية وشرعية¹، حسب الدراسة التي أعدتها الدكتورة "أماني قنديل" وهي دراسة تحليلية كشفت عن مجموعة من العقبات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني حيث أبرزت الكاتبة مجموعة من العوائق منها هو ناتج عن البيئة الداخلية للدولة أي القانونية والاجتماعية ومنها ما هو ناتج عن المؤسسات في ذاتها.

ومن خلال الفصل السابق تم التوصل إلى أن مفهوم الوسائط السياسية غربي المنشأ الذي منحه دلالات ذات صلة وطيدة بالصيرورة التاريخية للمسار الديمقراطي الغربي وعند محاولة دول العالم الثالث أن تحذو حذو الدول الغربية فإن الأمر لم يكن بتلك السهولة المتوقعة في ظل أنظمة لم مستعدة بعد لأهم المبادئ التي تعطي الدعم لنشاط الوسائط السياسية كالحرية والمشاركة.

لهذا وجدت الوسائط نفسها أمام مجموعة من العوائق القانونية والسياسية والثقافية وهو ما دفعها لإبرازها وتحليل تأثير هذه العوائق على نشاطها السياسي.

المطلب الأول: العقبات الذاتية "الداخلية"

قبل الخوض في العقبات والمشاكل التي تحد من فاعلية ومأسسة الوسائط السياسية، لا بد من الإشارة إلى أهم العوائق الداخلية التي عرقلت سير مأسستها ويتم عرض ذلك من خلال المطلب التالي.
سوء التنظيم وقلة المؤطرين وأهل الاختصاص الأكفاء، والملاحظ على الفئة المؤسسة للحزب السياسي أو المجتمع المدني ليست من المتخصصين الخاضعين لتكوين أكاديمي يؤهلهم للقيادة وتسيير المؤسسة، وتحقيق أهدافها، إذ يطغى علة الفئة المؤطرة اللامبالاة في توظيف الأعضاء وأغلبهم لا ينتمون إلى المجال السياسي.

وهذا يحول أهداف المؤسسة وأهداف الأعضاء للبحث عن مصدر لرزق بدلا من إنتاج الأفكار والبرامج والاستراتيجيات خدمة المجتمع ومن جهة أخرى تعاني الوسائط السياسية من ضعف العضوية،

¹ - صادق حجل، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي: الحالة الجزائرية نموذجاً، مجلة الباب، العدد الرابع، نوفمبر 2019.

وذلك لعدم اقتناع الكثير من الأفراد بدور هذه التشكيلات داخل المجتمع، كما أن الدوران السلبي وغياب التناوب هو ميزة البنية الداخلية وهذا أفقدها المرونة أو التغيير.

1-عدم التوافق السياسي:

وما تعرفه مختلف القوى السياسية والاجتماعية هشاشة الوضع السياسي والاجتماعي والأمني نتيجة غياب الاستقرار بشتى مظاهره ويعود ذلك الاختلاف والتضارب الكبير بين تلك القوى وعدم وجود توافق حتى في القضايا الوطنية الداخلية وهذا ضعف تلك القوى وغيابها على الساحة السياسية والمحافل الوطنية رغم أنها المؤسسات المعنية في هكذا أحداث ولا شك عدم التوافق السياسي يعود اختلاف في التيارات والاتجاهات الغير محمود وعدم وجود ثقافة سياسية مصلحة عامة تجمع تلك القوى.

وفي هذا المجال يقول: "أحمد عبد الله" في وصفه للحركات والتجمعات السياسية "الوسائط السياسية" في كونها لا تعدو مجرد كيانات شكلية دون إطار إيديولوجي أو تنظيم محكم، أو منهج سياسي واضح أو سند شعبي ملائم، ولا تمتلك القدرة على توجيه الجماهير وقيادتها، وليس إلا ديكور تختلف وراءه شخصيات سياسية وطائفية وعشائرية بغرض المصلحة أو المنفعة الشخصية¹، والأکید أن التفكك والصراع والانشقاق في بنية ووظائف الوسائط السياسية هو فقدان للجهة ومنه ضياع المصلحة ومنه ضياع المصلحة العامة لصالح المصلحة الخاصة.

2-العقبات المالية:

التحديات المالية حيث تواجه الوسائط السياسية صعوبات في تمويل نشاطاتها ومواردها المالية ضعيفة ومدعمة من طرف الحكومة، نجد الكثير من الوسائط السياسية ليس لهم حرية النشاط، وذلك لغياب التمويل المستقل.

إذ أن استقلالية الوسائط السياسية المالي هو الضامن لحيثتها، وبالتالي وبكل بساطة فإن الوسائط السياسية إن لم تكن مستقلة فإنها تخضع لشروط عمل وطريقة الجهة الممولة، وبهذا القيود تفرض المتعلقة بشروط تشكيل الجمعيات أو تحديد مجال عملها أو تمويلها، هذا ما يجعلها لا تخرج عن حدود الدائرة التي رسمتها لها الدولة، وتعتمد النظم الحاكمة على عنصر التمويل في السيطرة على المجتمع المدني.²

فالوسائط السياسية تفتقر لبرامج ورؤية واضحة حول القضايا الداخلية خاصة الأزمات التي تعرفها الدولة إذ تقف عاجزة عن تقديم حلول لمواجهة المشاكل في برامجها، بالرغم من وجود عدة تيارات في الساحة السياسية لكنها تحمل في طياتها حداثة قسرية على المجتمع، بالإضافة إلى أن عملية اتخاذ

¹ - نبيل كريبش، المرجع السابق، ص 154.

² - عنتر بن مرزوق وملاح السعيد، المرجع السابق، ص 157.

القرارات لا تخضع لتعاون ومشاركة جميع الأعضاء لذا تنحصر في يد شخص رئيس المؤسسة وبالتالي تغيب الديمقراطية داخل بنية المؤسسات.

3- عقبات غياب المؤسسة:

والملاحظ في العقبات الداخلية لتشكيلات الوسائط السياسية غياب المؤسسة ويمكن توضيح ذلك مما سبق في:

- الجمود: القوى السياسية والاجتماعية تفتقر إلى المرونة والتغيير إذ أن التناوب على القيادات غائب عدم وجود آليات واضحة للتناوب.
- التعقيد: تفتقر إلى برامج وأهداف عميقة تصل بها إلى المجتمع.
- التبعية: وهو أكبر العقبات، فغياب التمويل الذاتي جعلها موالية للسلطة، بدل السعي لتقديم المجتمع على السلطة.
- التفرقة: الانشقاقات وتضارب المصالح جعل الوسائط السياسية في عدم توافق كما أشرنا سابقاً.

إن هذه المشاكل الداخلية هي أكثر من مجرد عوائق يمكن تجاوزها أو التكيف معها بالنظر إلى تأثيرها على زعزعة الاستقرار المؤسسي، ومن ثم تصبح الوسائط السياسية مجرد هياكل فارغة المحتوى على محدودة في ظل مواطنين يبحثون عن قنوات ترفع إرادتهم ومشاركتهم السياسية في التغيير نحو المزيد من الديمقراطية لا مزيد من التسلط لأن تلك الأفراد أو المواطنين مرتبطون بعمل تلك القنوات.

وعموماً يمكن اختصار العوائق الذاتية التي تعرفها الوسائط السياسية في أنها تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية، ما أفسح المجال للصراعات والانشقاقات، إضافة إلى غياب الديمقراطية في إدارة العلاقات فيما بينها مما يضعف التنسيق بينها في التعامل مع السلطة الحاكمة والتأثير عليها.¹

إذن الوسائط السياسية تواجه تحديات داخلية عميقة وللتغلب عليها يجب مؤسسة تلك التحديات بكفاءة وفعالية لتستطيع مواجهة.

المطلب الثاني: العقبات القانونية والسياسية

مما لا شك فيه أحد أكبر المشكلات التي تواجهها الوسائط السياسية اليوم تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات حياة المجتمع مما يجعل هذه السلطة أداة مراقبة وعائق أمام إمكانية تحرير الأفراد واستقلال التنظيمات الاجتماعية، والحقيقة أن ذلك لا يعني بالضرورة تقوية الدولة فالصلاحيات

¹ - نفس المرجع، ص 160.

الواسعة التي تتمتع بها والمجالات والاختصاصات التي تمتلكها والطموحات الزائدة لاحتلال كل المواقع قد يخفي ضعفاً جوهرياً ووجوداً هشاً للدولة.¹

و احتلال كل تلك المواقع لاشك أنه يظهر في هيمنة السلطة التنفيذية باعتبارها محور النظام السياسي في مقابل هذه السلطة نجد السلطة التشريعية غائبة ومضعفة بل تقوم بالتكريس لاحتكار السلطة للسلطة التنفيذية أي الولاء لها.

أي عجز النظام السياسي عن استيعاب مختلف القوى السياسية والاجتماعية في الدول التي تبنت خيار التعددية السياسية هذا ما تتميز به بعض الدول خاصة في العالم الثالث عدم وجود رغبة أو إرادة سياسية للسماح بحرية النشاط ومشاركة الوسائط السياسية.

1-العقبات السياسية:

ونقصد هنا عدم التعاون واستشارة الوسائط السياسية في القضايا السياسية وعدم إظهار الاهتمام بوجودها السياسي، إذ تعتبر عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة بيد الحاكم وجماعة صغيرة من المرئيين والتابعين.

فالقيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية وليس أمام المواطنين والقوى الأخرى سوى قبول القرارات السياسية المهمة²، فلا وجود للحوار والحرية والديمقراطية التي تقود الهيئات الاجتماعية والسياسية إلى مشاركة ديمقراطية. في حين أن قيم الخضوع والطاعة للنظام السياسي والخوف لا بد أن تعكس مشاركة سياسية غير فعالة وليس لإرادة المواطن دور فيها وإنما مجبر عليها أو مدفوع نحوها فهي مشاركة غير مؤثرة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية.³

وفي هذا الإطار يتضح العمل السياسي للوسائط السياسية إذ يواجه عوائق أهمها عدم إعطاء الحرية الأكبر للمشاركة في السلطة كقوى لها وزنها السياسي ومعارضتها القانونية، ففي إطار الممارسة السياسية لا تسمح بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته⁴، وهذا أدى إلى بروز سلوك سياسي غير ناضج أي غير تنافسي، إذ تلجأ الوسائط السياسية إلى كسب التأييد بطرق التقليدية كالقبيلة أو الطائفة أو السلوك غير الديمقراطي شراء الأصوات والمؤيدين.

¹ - خالد جاسم، إبراهيم حسن الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 129.

² - عزوز غربي وسارة عجرود، المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، جوان 2017، ص 72.

³ - علي بن سليمان بن سعيد الدرهمي، المرجع السابق، ص 69.

⁴ - فريد ابرادشة، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر، بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 1، السنة 2020، ص 382.

أيضا من أهم العوائق السياسية التي تؤثر على الاستقرار السياسي غياب التداول السلمي على السلطة أي بطريقة دستورية، وبالتالي فإن العنف هو الوسيلة الوحيدة لمن يريد أن يزحزح الحاكم القابع على دستها عن موقعه، وعلى ذلك تنتشر أعمال العنف داخل البلاد¹ على نحو يؤدي تراجع الاستقرار السياسي.

بعبارة أخرى أن الحكام يغفلون عن القوانين الدستورية فيما يتصل باعتلاء السلطة وممارستها وتداولها، ونزوعهم إلى تركيز الوظائف السياسية قاطبة في يدهم ووضعهم العراقيين أمام المتطلعين إلى المشاركة².

فالدولة المحتكرة للسياسات غير مستجيبة لمطالب المواطنين، أي لا تعترف بالمطالب والحاجات المتراكمة للمواطنين مما يولد إحباط لتوقعات المواطنين، ومن ثم تصبح أكثر تعبيراً عن ادعاءات عدائية إزاء الدولة³.

أيضا من العقبات السياسية عملية التنشئة السياسية حيث لا يزال يسيطر عليها النمط السلطوي إذ يتم خلق تنشئة اجتماعية وسياسية معينة قائمة على الولاء والقبول، بدل من قيم تنمي الشعور بالمواطنة والرغبة بالمشاركة⁴.

فالتنشئة هي ميكانيزما لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو خلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أكثر تطورا وانفتاحا عبر الأجيال، وتتم عملية التنشئة لبناء دولة مستقرة من خلال مستويين أولهما المستوى العمودي وهو أن الجيل القائم ينقل ثقافته للجيل اللاحق و المستوى الآخر وهو الأفقي أين يكون هناك تجانس وانسجام بين قيم واتجاهات الجيل السائد ضمنا للتلاحم والتكاتف مما يؤدي إلى الاستقرار⁵.

بالإضافة إلى اللامبالاة من قبل الأفراد حول القضايا السياسية وعدم وجود رغبة في المشاركة، إذ تعتبر عنده الأمور السياسية محسومة ولا تحتاج إلى مشاركتهم وترى في القوى السياسية لا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع.

ومما لا شك فيه أن غياب آلية الديمقراطية والمعارضة السياسية السلمية، التي تتمتع فيها التشكيلات السياسية والمجتمعية بالحرية والاستقلالية هي من أهم المعوقات التي توجهها وتقف حاجز أمام مشاركتها الحقيقية.

¹ - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 139.

² - نفس المرجع، ص 143.

³ - محمد حفاف، المرجع السابق ص 96.

⁴ - سارة دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الرشيد، مدراسات سياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021/06/07، ص 341.

⁵ - نفس المرجع، ص 341.

فهيئة الجو السياسي وحماية "الوسائط السياسية" من تعسف السلطة واحتكارها للسلطة هو إشراك لهذه التشكيلات بصورة مباشرة في العملية السياسية وبالتالي فإن تجاوز المعوقات السياسية يعني وجود علاقة تساند وتكامل بين النظام السياسي والوسائط السياسية، أما علاقة الصراع والتنافس فإن الوضع السياسي داخل الدولة لا يشجع الوسائط السياسية على أداء مهامها الوسيطة.

2-العقبات القانونية:

أما عن العوائق القانونية تظهر متناقضة كثيرا بين صدور القوانين وعملية التطبيق، إذ الملاحظ هو تسهيل وسماع القوانين التي تؤسس لإنشاء الوسائط السياسية من جهة ووجود قوانين ونصوص تشريعية وإدارية تعرقل من جانب آخر.

فالدول التي لا تزال لم تعرف مفهوم دولة الحق والقانون بشكلها المعاصر ولا تقوم على مبادئ القيم الديمقراطية كنهج للوصول للسلطة وقيادة الدولة والمجتمع بما يمليه القانون الدستوري فإن القوى المجتمعية والسياسية لا تحقق الفاعلية في إطار قانوني غير ملائم مثل ما تعرفه الكثير من دول العالم الثالث.

وبالتالي القيود القانونية والسياسية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية مما يجعل السلطة الحاكمة هي المتحكمة هي التي ترفض من تشاء وتقبل من تشاء¹، قيود مفروضة على نشاط الأحزاب سواء ما تعلق بالاتصال بال جماهير وقيامها بنشاطات كالمؤتمرات أو في ما يخص مصادر تمويلها أو في اتصالاتها الخارجية، ما أسهم في تهميش دورها في الحياة السياسية²، أيضاً تواجه الوسائط السياسية قيود قانونية تظهر في تدخل الدولة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف سيطرتها عليها، والحد من نشاطها السياسي، وأحيانا من خلال خطر الإضراب وتجريمه واستخدام القوة لفضه ومحاكمة من شارك فيه ودعا إليه³.

وفي المحصلة يظهر أنه رغم فتح المجال السياسي نحو التعددية السياسية أمام الوسائط السياسية للمشاركة، إلى أن التوجهات الحقيقية للسلطة والإرادة السياسية لم تكن موجودة، وهذا يظهر في عدم السماح لهذه الوسائط أن تكون معارضة ومراقبة لعمل السلطة وسياساتها، وعدم إتاحة الفرصة لهذه الوسائط السياسية أن تكون في السلطة وإبقاءها خارجها واحتواءها بعدة أساليب.

وهذا أدى إلى تدني مصداقيتها وشعبيتها واعتبارها مجرد شكل من أشكال السلطة، كما لا يمكن للوسائط السياسية في ظل عدم اكتمال الدولة في بنائها المؤسسي، وضعف وهشاشة أجهزتها ومؤسستها

¹ - عنتر بن مرزوق، المرجع السابق، ص 51.

² - نفس المرجع، الصفحة نفسها.

³ - نفس المرجع، ص 51-52.

على الرغم من تضخمها و شخصنة الدولة¹، أي أهم عائق أمام هذه الوسائط السياسية هو الطابع التسلطي.

المطلب الثالث: العقبات الاجتماعية والثقافية

إن التحديات التي تواجه الوسائط السياسية خلال السنوات الأخيرة لم تعد تحديات قانونية وسياسية فقط بالنظر إلى التوجه الكبير للدول نحو فتح المجال السياسي أمام المؤسسات الناشطة في العمل السياسي بل تواجهها عوائق اجتماعية وثقافية.

إذ تعرف بعض المجتمعات انتماءات قبلية عشائرية لا تؤمن بالعمل المؤسسي وترى أن تلك التنظيمات السياسية والأحزاب السياسية "الوسائط السياسية" تعمل من أجل مصالحها الخاصة ولا يمكن أن تهدف إلى النهوض بالدولة وبالعامل السياسي نحو التقدم السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي يكون في صالح المواطن.

1- العقبات الاجتماعية:

تكشف الأحزاب السياسية عادة عن حقيقة العلاقات بين القوى الاجتماعية والمواطنة السياسية، والانتماءات القبلية والعشائرية، ومدى رسوخ التكوينات الحديثة في الأمة، وبقدر ما تكون الأوضاع السياسية والاجتماعية للدولة تعاني من انقسامات (رأسمالية، عشائرية، طائفية، وإقليمية) بقدر ما تكون مهمة الأحزاب في بناء الدولة الحديثة أكثر صعوبة، هذا ما يصعب عملية تحقيق الاستقرار السياسي²، لأن الأحزاب السياسية هي أجهزة ومنظمات تُستخدم كأدوات للتعبير السياسي عن الصراعات الطبقيّة الجارية في المجتمع، للمشاركة في العملية السياسية، وهي تنتسب إلى البنية الفوقية، وتستعير من الأيديولوجيا السائدة مفاهيمها، ومفرداتها من أجل صياغة برامجها، ومطالبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية³.

وتعتبر ظاهرة العزوف عن المشاركة في العملية السياسية من أبرز العقبات الاجتماعية والثقافية التي تواجه تواصل الوسائط السياسية مع المجتمع، وبالتالي عدم قدرة الوسائط السياسية عن القيام بدورها في ظل وجود هذا الخلل الاجتماعي.

كما أن مسألة انقطاع العلاقة بين الناخب والمنتخب (بين الحاكم والمحكوم) وفقدان كل حبال الاتصال السياسي، وهذا الانقطاع المتكرر أدى مع مرور السنين إلى تشكل وعي لدى المواطن البسيط حتى

¹ -عنترة بن مرزوق والسعيد ملاح، المرجع السابق، ص 154.

² - محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص 237-239.

³ - نفس المرجع، ص 235.

لا نقول المثقف المتعلم بأن المنتخبين لاسيما المحليين لا يرون في الوسائط السياسية مجرد مؤسسات لإضفاء الشرعية على الانتخابات للاعتلاء على السلطة ومنه جاءت فكرة ما يسمى بالعزوف المجتمعي¹. وإن هذه الحالة التي يشعر فيها الفرد بالانفصال والرفض للمؤسسات السياسية والقادة والقيم والمعايير ، ستفتح الباب إن عاجلاً أم آجلاً إلى قطيعة بين النظام السياسي بما يحتويه من أحزاب ومؤسسات وبين الجماهير الشعبية ، لأن النظام السياسي الذي لا يستجيب لمطالب الأفراد وآمالهم وطموحاتهم فهو نظام غير مستقر².

وعموماً فإن المعوقات التي تواجه الوسائط السياسية نجدها مختصرة عند "أماني قنديل" حسب دراسة تحليلية ميدانية تم فيها توزيع استبيان على حوالي (486) فرد وإن كانت هذه الدراسة خاصة بمتغير المجتمع المدني على أننا يمكن تعميم ذلك على كل قنوات الوسيط باعتبارها تنشط في بيئة واحدة ولها نفس الوظائف الاجتماعية والسياسية وإن سعت الأحزاب السياسية أما المجتمع المدني له لهدف التأثير والمشاركة دون هدف الوصول إلى السلطة.

سيطرة الطابع الشخصي على العلاقات السياسية، ويقصد بذلك أن الروابط والعلاقات الشخصية تلعب دوراً هاماً في التأثير على العملية السياسية وخاصة عملية التجديد النخبوي من خلال علاقات النسب والمصاهرة والزمانة، وبالتالي تحول دون تطور المؤسسات ونضجها بالكفاءة والعلم والقدرة التي يجب أن تكون الأساس في اختيار الكوادر³.

والجدير بالذكر أن الوسائط السياسية في العالم الغربي لم تعرف مثل هذه العقبات الاجتماعية والثقافية لأنها وليدة في ظل صيرورة من التراكبات التطورية المجتمعية، أما الدول حديثة الاستعمار، تم استحداثها استحداثاً لرهانات داخلية وضغوطات خارجية أي لم تكن نتيجة إبداع نخبة مثقفة استجابة لحركية ودينامكية قوى اجتماعية صاعدة⁴.

ومن خلال ما تم التوقف عنده من تحديات أو عوائق سياسية وأخرى قانونية والتي تعيق نشاط وتطور مساهمة الوسائط السياسية في العملية السياسية لعله أصبح واضحاً لنا أن كل هذه العوائق يمكن إجمالها في أزمة الحكم وأزمة غياب الديمقراطية.

¹ - فريد ابرادشه، المرجع السابق، ص 371.

² - نفس المرجع ، ص 382، 383.

³ - بالقاسم العابد وآخرون، المرجع السابق، ص ص 75-76.

⁴ - عنتر بن مرزوق والسعيد ملاح، المرجع السابق، ص 144.

فتجاوز هذه العوائق هو تحسين لأداء الوسائط السياسية وتفعيلها وفتح مجال أوسع أمام احترام الحقوق والحريات، كما يُمكن من نجاح النموذج التشاركي الذي يتسم فيه المواطنون بالوعي الكافي والمواطنة المسؤولة والفعالة للمشاركة بكل إيجابية في الحوار والمناقشات مع السلطات.

فالوسائط السياسية هي القنوات والطرق السلمية والمشروعة التي يعتبر المجتمع المدني والأحزاب السياسية أهم صورها بعيداً عن الاحتقان والعنف السياسي، مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي ودعم ركائز الديمقراطية خدمة للصالح العام¹.

فالقاعدة التي تحكم الدولة بالوسائط السياسية القائمة على عدم الثقة ومشاركتها هو تهديد للسلطة أو أصحاب السلطة ويجب أن تكون هذه الوسائط على هامش العملية السياسية كما يجب تجاوزها إلى ترسيخ التكامل السياسي وبالتالي الاستقرار، فمن شأن التكامل بلوغ الاستقرار، ذلك بأن التكامل السياسي يعني الترابط الوثيق بين أعضاء المجتمع المنسجم أي المستقر².

2-العقبات الثقافية:

تواجه الوسائط السياسية صعوبات على مستوى البنية الثقافية السائدة في المجتمع وتتمثل هذه الصعوبات في عدة عناصر يمكن إيجازها في عنصرين:

أولاً: غموض هذه التشكيلات الوسيطة لدى الأفراد نتيجة غياب توعية إعلامية لنشاطها، وانعدام هذه الثقافة جعل الفرد يتسم بنوع من السلبية التي تدفع به إلى المساهمة في العمل التطوعي، فهو يتقبل كل ما تقدمه السلطة ويعتمد عليها في تلبية حاجاته، ويخشى معارضتها ونقد سياستها³.

ثانياً: وجود تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتمنع صيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع وهو ما يعني استمرارية التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييرها، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة والتطور على جميع الأصعدة، ولا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بنمو وسائط سياسية قوية وفعالة⁴.

ومن هذين العنصرين نؤكد أهمية الوعي الثقافي في بناء دولة حديثة قائم على المؤسسات حيث يرى الكثير من علماء الاجتماع أن غياب الوعي الثقافي السياسي لدى الأفراد جعل مهمة الوسائط السياسية أكثر صعوبة لأن توجهات الأفراد تشكل عنصر هاماً في تحديد اتجاهاتهم السياسية.

¹ - سارة دباغي، المرجع السابق، ص 348.

² - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 206.

³ - عبد الله زويبري، المرجع السابق، ص 214.

⁴ - محمد صالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر "1999-2009"، المرجع السابق، ص 334.

المبحث الثاني: آليات تفعيل الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي

تعرف الوسائط السياسية في العالم عموماً الكثير من التحديات والعقبات التي تؤثر سلباً على أداء عملها السياسي، لهذا وجب ترشيد الوسائط من خلال عدة آليات وأسس لتمكينها من أداء أدوارها الحقيقية في التمكين السياسي الذي يعزز من الوضع سياسي مستقر.

بالنظر لما يقع على عاتق الوسائط السياسية من مسؤولية تجاه مجتمعها في إقامة علاقة بين الدولة والمجتمع وهذه العلاقة تكون من خلال مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات تلبي بها مطالب الأفراد بإيصالها للنظام السياسي، فالوسائط السياسية يصفها بعض المهتمين والمتابعين بأنها السبيل للأفراد في تغيير الحياة اليومية والمجتمعية فهي وليدة المجتمع وقائدته.

لهذا يتمحور هذا المبحث في البحث عن أهم الآليات التي يستقيم ويرشد بها العمل الحزبي والمجتمع المدني، مما يحقق الانسجام والتكامل بين الوسائط والسلطة والأفراد وبالتالي يتحقق الرضا الذي يعزز من الاستقرار.

المطلب الأول: آلية شرعية النظام السياسي

رغم تنامي وبروز الوسائط السياسية نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الجديد في المجتمعات النامية ورغم محاولتها لتقديم خدمة سياسية لمثلها إلا أننا لا نكاد نعثر على وسائط يمكن أن نطلق عليها بالوسائط المؤسسية باعتبار الدولة تقوم بكل الأدوار الممكنة التي تطالها يدها، فمن الإدارة السياسية إلى التنمية الاقتصادية إلى العمل الاجتماعي إلى البناء الثقافي إلى التوجيه الديني فالتربية والتعليم والعمل الخيري والعمل المؤسسي¹، غير أنه بات واضحاً أن الدولة غير قادرة مهما كان حجمها وإمكانياتها وقوتها على تنظيم المجتمع، وهذا يتطلب تغيير الدولة ذاتها من الداخل، أي تبديل نمط الإدارة التي تسيروها وجعلها نابعة من المجتمع²، ويعد إيجاد آليات حديثة لتفعيل الوسائط السياسية حاجة أكثر من حتمية وهذا الأمر طبيعي بالنظر إلى أهميتها السياسية ليس في تمثيل الجماهير بل وقيادته نحو الاستقلال والمشاركة في بلدانها.

فقيمة المجتمع تنبع من فضاء الحرية في حركة المواطن وفي السعي للتعبير عن أهدافه، سواء بشكل فردي أو من خلال وسيط مؤسسي ومن هنا جاءت أهمية تفعيل الأدوار الحقيقية للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحديثة أي من وسائط سياسية عموماً³،

¹ - أحمد الشهاب، المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية، مركز آفاق للدراسات والبحوث، <https://aafaqcenter.co/index.php/post/2225.01/09/2015>.

² - الطاهر بلعير، المرجع السابق، ص 122.

³ - الطاهر بلعير، المرجع السابق، ص 122.

فالعلاقة المتأزمة بين السلطة والوسائط السياسية وقفت عائق أمام أداء وظيفتها لذلك وجب تفعيل عدة آليات يمكنها أن تكيف المؤسسات الوسيطة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي.

عرف "ماكس فيبر" الشرعية على أنها قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها وعلى النظر إليها بصفها المعبرة عن مصالح الأفراد.¹

وتعد الشرعية آلية قانونية التي يستند عليها النظام السياسي في الحكم، ولهذا يصبح له المشروعية في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية أي إدارة شؤون الدولة كافة، لأن وجود الشرعية هو انعكاس إيجابي لنشاط الوسائط السياسية والانعكاس صحيح انعدام أو فقدان الشرعية يضع السلطة الحاكمة في وضع حرج وغير مستقر وهذا له من الأثر السلبي ماله على علاقة السلطة بالوسائط.

ومن زاوية أخرى هنالك أيضا ارتباط بين أزمة الاستقرار السياسي وأزمة الشرعية لأن استقرار النظام من شرعيته وتنظيم سلطته وفق تنظيم دستوري، لهذا فإن آلية الشرعية ضرورية إذ يتراجع الاستقرار السياسي عند وجود إيمان من الجماعات المعارضة أن النظام فقد شرعيته كونه لا يعبر عن المجال السياسي العام للمجتمع وإنما وجد لصالح فئة تحتكر العملية السياسية لضمان مصالحها وديمومتها في الحكم على حساب قوى أخرى، ما يدخل النظام السياسي في دوامة عنف لا سبيل للخروج منها إلا النزول للقوانين التي تحدد آليات المشاركة والمعارضة السلمية ما يعكس وجود ثقافة سياسية تؤمن بالوحدة الوطنية وثقافة السلم.²

ذلك لأن شرعية النظام السياسي واستقراره هو المنطلق الأساسي لأي عملية سياسية، مما يسمح بفاعلية المؤسسات السياسية والمدنية كالأحزاب وتمكينها من المساهمة في تحقيق مشاركة سياسية وتكامل سياسي واجتماعي.³

ولعله من المفيد أن نؤكد على أن الاستقرار السياسي هو تمكن النظام السياسي من الحفاظ على بقائه واستمراره من خلال قدرة مؤسساته السياسية على التكيف مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة بشكل يجعلها تحافظ على شرعية وجودها واستقلاليتها، وتستجيب لمطالب الطبقات الاجتماعية الجديدة، ولكن أيضا تستوعب اتساع المشاركة السياسية للأجيال الجديدة، بشكل يجعل تلك الأجيال جزءا من العملية السياسية من جهة، وتصبح احتجاجاتهم ومطالبهم تتم عبر تلك المؤسسات من جهة

¹ - على بن سليمان بن سعيد الدرمني، المرجع السابق، ص 54.

² - كمال دلباز، المرجع السابق، ص 177.

³ - ياسين ريوخ، المرجع السابق، ص 192.

ثانية، الأمر الذي يؤدي إلى التغيير السياسي المستمر ، المتكيف مع التغيير الاجتماعي، بطريقة تدريجية سلمية ويحول دون حدوث القطيعة بين النظام والمجتمع.¹

وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي معيار لشرعية النظام السياسي وممارسة سلطته في أي مجتمع، فشرعية أي نظام سياسي إنما تتحقق بقبول المحكومين - الشعب - بحق الحاكم في الحكم²، ومنه قبول الوسائط السياسية بنتائج اللعبة السياسية التنافسية، وكل هذا يعتمد بالدرجة الأساس على الصيغة السياسية المعتمدة من قبل الدولة في التعامل مع هذا الواقع التعددي، فإذا كانت صيغة تسمح بتنصيب عادل من السلطة والتمثيل السياسي والثروة، وتقر حق الجميع في التعبير عن هويته الثقافية، فإنها تعمل بالتأكيد على ترسيخ الوحدة الوطنية وتدعو إلى انفتاح تكوينات المجتمع مع بعضها البعض من جهة ومع الدولة من جهة أخرى.³

لهذا فإن دور النظم السياسية هام في توفير مجال فعالية الوسائط السياسية بشكله الإيجابي الذي يقود إلى الاستقرار و من هنا يرى بعضهم بأن أخطر ما يمكن أن يواجه الدولة هو عجز نظامها السياسي عن بناء أطر ومؤسسات يمكنها أن تحقق "الرضا" و "الإجماع"، فطابع التوتر والنزاع والتصادم قد يتطور إلى شكل يهدد الاستقرار السياسي داخل الدولة⁴، لأن الوسائط السياسية لم تستطع أن تمتلك قواعد الرضا الشعبي وعدم تبلورها في إطار سياسي فكري وهيكل تنظيمي يجلب الرضا الشعبي عنها، كما أن فقدانها لرؤية إيديولوجية واضحة انعكس على استقرار النظام سلباً.

والجدير بالذكر أن الشرعية بوصفها آلية يكتسب بواسطتها النظام السياسي السلطة، حيث لا يتعرض النظام إلى تغيرات سريعة أو تهديدات حول بقائه أو استقراره.

والشرعية لا تنحصر في الفوز بالانتخابات فقط بل بفعالية مخرجات النظام إذ استقرار النظام السياسي يكون في خطر إذا ما انهارت فعاليته لمدة طويلة⁵، ما يفتح المجال أم الوسائط السياسية للمعارضة والمطالبة بالتغيير.

ولعله واضحاً في الدول النامية أن أزمة الشرعية السلطة المتمثلة في عدم استناد حكم الكثير من الصفوات المسيطرة على مقاليد الحكم داخل بلدان العالم الثالث إلى أي رصيد يعتد به من رضا رعاياها، إذ تستند بصدد حكمها واستمرار يته إلى القوة الغاشمة فحسب، وبالتالي يدرك المحكومون أنه لا سبيل

¹ - صادق حجال، المرجع السابق، ص 112.

² - علي بن سليمان بن سعيد الدرمني، المرجع السابق، ص 56.

³ - عباس محمود، المرجع السابق، ص 631.

⁴ - خيرة وفيقي، المرجع السابق، 130.

⁵ - عزوز عربي وسارة عجرود، المرجع السابق، ص 75.

إلى تداول السلطة إلا باستخدام العنف الأمر الذي يقدم سببا جديدا من أسباب عدم الاستقرار داخل تلك البلدان.¹

لهذا فإن تجاوز فكرة تركيز السلطة في يد فئة معينة هو تجاوز لنظام ديكتاتوري تسلطي ومنه تجاوز لأزمة شرعية وتفعيل لآليات مشاركة الجماهير سياسيا عبر قنوات مؤسساتية وسيطة.

وفي هذا الإطار إن النظام السياسي ذو شرعية مرتفعة يحض بقبول الأفراد من جهة والوسائط السياسية من جهة ثانية والعكس صحيح فالأنظمة ذات شرعية منخفضة فإنها تتعرض إلى معارضة شديدة من قبل العناصر السابقة مما يولد رفض الذي يزعزع استقرار السياسي للنظام.

وبذلك يمكن الربط بين الوسائط السياسية وشرعية النظام واستقراره إذ أصبح استقرار النظام السياسي، مرهون بعدت ضمانات من بينها وجود مشاركة القوى الوسيطة وخوضها غمار المنافسة والاعتراف بشرعية الفائز بالسلطة، ومنه تأخذ أشكال أخرى من العمل السياسي كالرقابة والمعارضة.

وهذا يعني إزالة الصراع وجعله يميل إلى التنافس المستند على التأثير الجماهيري الواسع، وبما يلزم السلطة بعدم تجاوز حدودها السياسية الشرعية التي حددها الدستور، فالعمل السياسي الديمقراطي يوفر استقرار الدولة ويزيد من قدرتها على مواجهة مشاكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لأنه يركز النقاش وتداول الرأي بين المجتمع، كما يمكن عن طريق التوصل إلى اتفاقات حقيقية تتيح للأطراف المستبعدة عن السلطة من الدخول والمشاركة فيها، وهذا في حد ذاته يوفر شرعية للنظام السياسي من خلال تطبيق القانون الذي يمنع الفوضى والتعرض لسيادة الأمن أو تهديده.²

ومنه ثبت أن الاستقرار الأكثر استدامة يقوم على شرعية النظام الحاكم، وتراضي جميع القوي على قواعد الممارسة السلمية للعمل السياسي، وبما يتفق مع القوانين والدساتير التي يتم الاتفاق عليها بين الفاعلين السياسيين في المجتمع.³

ونتيجة لذلك يظهر أن وجود الشرعية أحد الآليات المباشرة والأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي من جهة والتفاعل بين الوسائط السياسية والنظام السياسي وبذلك فإن عدم وجود الشرعية السياسية أو فقدانها يجعل التنافس يأخذ شكل الصراع، ويتأكد في ضوء ما سبق أن ثمة ارتباط وتشابك بين أزمة الشرعية من جهة وأزمتي تنظيم السلطة والاستقرار السياسي من جهة أخرى⁴، ومنه نقول علاقة انسجام وتكامل بين النظام السياسي والوسائط غالبا ما يعزز من الشرعية ومن ثم الاستقرار.

¹ - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص 50.

² - علي بن سليمان بن سعيد الدرهمي، المرجع السابق، ص 76.

³ - أنظر إلى، المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، دور المجتمع المدني في الاستقرار السياسي، ص 7.

⁴ - أحمد وهبان، المرجع السابق، ص 50.

المطلب الثاني: آليات قانونية وسياسية

1-الآلية القانونية:

إن نجاح الوسائط السياسية في التأثير على العملية السياسية تخضع لآليات مرتبطة بالإطار القانوني المفتوح أو المُضيق على نشاطها كما يرتبط بمدى قدرة الدولة على إقامة علاقة تحاويه مع هذه الوسائط وهذه العلاقة يضمنها وجود قوانين في الوثيقة الأعلى للبلاد (الدستور) لتجسد حدود العلاقة بين الوسائط وسلطة النظام السياسي وتسمح بتفعيل حركتها السياسية والاجتماعية، فإقامة الحكم على أسس دستورية يرضاها الشعب، وتلتزم بها السلطة ضرورة حيوية لتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية وللمحد من تعسف السلطة.¹

نقصد بالآليات القانونية وجود إرادة سياسية مستقلة تحرص على حماية ممارسة الديمقراطية وتجذرهما شعبياً²، وبنائها يتطلب هو الآخر وجود منظومة دستورية تكفل ممارستها وتطورها، مادام الدستور عبارة عن ذلك الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو الوثيقة الأسمى التي تنبع منها القوانين وتنظم من خلالها سلطات الحكم العامة، وتكفل حقوق الأفراد المختلفة بل وبفضله تقيّد ممارسة السلطة وتصبح الدولة دستورية³، أي بقواعد الدسترة وهي عملية سياسية تواكب سياقات الخروج من السلطوية أو الكليانية والانتقال نحو الديمقراطية وتحديد سلطة الحاكمين والمحكومين في ظل النظام السياسي المزمع الخروج منه من خلال التصورات الدستورية المعيارية والوضعية، ووضع شرعية جديدة بالتزامن مع بروز حدود النسق القانوني الذي يشير إلى النظام السياسي القادم.⁴

ومن هذا المنطلق فإن وجود الآلية القانونية الدستورية إنه من الأساس وجود استقلال المجال الاجتماعي بالنسبة للمجال السياسي، ومرونة العلاقات الاجتماعية التي تضيفي على انتماء المواطن قيمة أصلية، وتحول العلاقات الترابطية في البناء الاجتماعي من علاقات عمودية إلى علاقات أفقية، فتم إقرار التعددية وتداول السلطة، وحقوق الإنسان، والاختلاف، وحرية التعبير عن الرأي... الخ، ما جعل اللعبة السياسية تقوم على قواعد وأسس واضحة، لا يشكل الإلغاء في المجال السياسي إحدى قواعدها.⁵

وبطبيعة الحال يكون تفعيل القوانين من خلال:

¹ - سارة دباغي، المرجع السابق، ص 339.

² - نبيل كرييش، المرجع السابق، ص 148.

³ - نفس المرجع، ص 150.

⁴ - نبيل كرييش، المرجع السابق، ص 150.

⁵ - سمير الزين، إشكالية التجربة الحزبية العربية، نشر: 10. 11. 2017، عن موقع <https://www.alarabg.co.uk/opinion> تم التصفح: 25.

- ضرورة وجود ضمانات قانونية ودستورية تكفل حق الجميع في الانخراط أو تأسيس شكل من أشكال المؤسسات الوسيطة والاعتراف بها وبمشاركتها في صنع القرارات المتعلقة بالقضايا التي هي محل انشغال.
 - على السلطة الرسمية احترام المعارضة وحماية الأشخاص والأعضاء المعارضين بمراسيم قانونية.
 - توفر مرجعية قانونية في إطار ممارسات ديمقراطية تمنع من هيمنة أو تدخل السلطات الحاكمة في شؤون مؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية.¹
 - وجود صيغة سياسية تسمح لمختلف القوى وفئات المجتمع المدني بالتواجد والتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية " قنوات ووسائل رسمية للتعبير، وتنص هذه الصيغة على إقرار التعددية السياسية والفكرية والحزبية، التداول السلمي على السلطة، حماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية،² ولا شك أن مثل هذه اللوائح والقوانين تمكن الوسائط من زيادة أداء نشاطها الحقيقي وهو ما يزيد من درجة الرضا والفاعلية والانسجام مع نفسها والأفراد.
- مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية في حاجة إلى مراجعة وتحديث القوانين للمجتمع المدني باختلاف أنواعها، بما فيها قوانين المرتبطة بالنقابات، والأندية الرياضية وتخليصها من العوائق التي تحول دون فاعليتها في الممارسة العملية وفي مقدمتها طغيان سلطات الإدارة عليها وتدخلها المبالغ فيه في أنشطتها وبرامج عملها³، لذلك يجب تعميق الطابع المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني بتوفير البيئة الحقوقية المناسبة التي تحدد وضعها القانوني في المجتمع، وتكسيها الشرعية والاعتراف والحرص على تعميق الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات، وهذا مع التأكيد على مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل.⁴
- لهذا وجب على الدولة في المجال القانوني أن تضع القوانين المنظمة لتأسيس لوسائط وتحديد أسلوب ممارسة النشاط وأسلوب الإدارة وعلاقتها ببعضها البعض والسلطة، ونضع القوانين التي تسمح لها بالتأثير في الحياة السياسية والقرارات، أي تقرر قوانين تعطي مساحة من الاستقلالية ودرجة من التنسيق مع الأطراف في المجال الاجتماعي والسياسي.
- وبالتالي على الأنظمة تفعيل آليات مواجهة الأزمات الجماهيرية، وعدم إهمال مطالب وأولويات المواطنين، ولاشك أن توسيع قاعدة في صنع السياسات وتطبيق مبادئ وأسس الديمقراطية في النظم

¹ - سارة دباغي، المرجع السابق، ص 335.

² - نفس المرجع، ص 336.

³ - عبد الله زويبري، النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2012-2013، ص 216.

⁴ - سارة دباغي، المرجع السابق، ص 337.

السياسية يكون لازماً من أجل ترسيخ الاستقرار السياسي حيث يؤدي إلى رشادة القرارات وحوكمة السياسات، ويزيد من رضا المواطنين عنها، ونجد أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت فاعلاً مهماً في هذا السياق يجدر توظيفه وإشراكه، وليس استبعاده.¹

فالوسائط في الدول النامية في حاجة إلى القوانين لتفعيل دورها في إطار شريك سياسي واجتماعي لا أن يقتصر دورها على العمل الخيري أو الموسمي كما هو معروف حالياً، وفي المقابل إلغاء كل القوانين التي تحد من الحقوق والحريات الأساسية التي تشكل قيوداً مفروضة.

أيضاً الإعلام الحر الذي من خلاله تستطيع الوسائط السياسية تمرير الرسائل إلى الجهات الرسمية، إذ تم التسليم بضرورة وجود كل هذه المبادئ والقواعد القانونية والسياسية فإن أنسب وسيلة لهذا الغرض هو تحقيق الديمقراطية وتكريس مبادئها للوصول إلى المجتمع الديمقراطي والمجتمع الديمقراطي لا يقوم على وجود دولة قانونية وديمقراطية فحسب ولكنه يتجاوز ذلك نحو توطين مبادئ الديمقراطية في ممارسات الفرد والجماعة معاً²، أي أن وجود قوانين دون تفعيل، هي قوانين غير موجودة أصلاً فحيوية القوانين في تطبيقها وجعلها سائرة المفعول لا في إقرارها من جهة وتجميد بانتهاك الحريات من جهة ثانية.

2- الآلية السياسية:

في البداية تظهر الخطوة الأولى نحو تفعيل الوسائط السياسية في التنشئة السياسية لفرد أولاً داخل أسرته ثم في المجتمع السياسي إذ أن ضرورة بناء منظومة تربوية تثقيفية في التفاعل الاجتماعي والسياسي مع السلطة.

- التأكيد على تنمية الفرد وعلى سلوك الحوار السلمي المشاركون بدل من القهر والعنف من خلال إدماجهم في مؤسسات سياسية وسيطة.
- إن الأحزاب القائمة على شخص المؤسسة هي أحزاب لا يمكن أن تقدم خدمة سياسية بل تفقد الإقبال عليها إذ لا بد من وجود نظام حزبي يعالج بمضمونه الفكري والسياسي علاقة بين الأفراد والحكام من خلال التنظيم الهيكلي المؤسسي الذي يسمح لها بأداء أدوارها باستمرار لا أن تزول بزوال الشخص القائد.

¹ - أنظر إلى: المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد، دور المجتمع المدني في الاستقرار السياسي، ص ص 15-16.

² - John keane, democracy and civil society , London New york Verso , 1988, P11.

- توافر صيغة سياسية لمختلف قوى المجتمع وحرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سلمية ومنظمة، من خلال دستور يقر التعددية السياسية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية¹ ويحمي نشاطاتهم السياسية.
- ضرورة التزام الدولة بالحياد النسبي بما يضمن الاستقلالية ويدعم قوة وفعالية العمل المؤسسي السياسي.
- القبول بالتنوع والتعدد من طرف السلطة السياسية، والقبول بمبدأ التداول السلمي على السلطة، وهو مالا أن يمكن يحدث إلا بإعادة بناء ميزات قوى جديدة² وتوازنها مع السلطة السياسية، أي تفعيل حرية إقامة المؤسسات والحرية في أداء وظيفتها في الرقابة ك ممارسة فعلية على أرض الواقع.

المطلب الثالث: آليات مؤسساتية "مأسسة الوسائط السياسية"

أعادت الدول النظر في دورها نحو المجتمع وعلاقتها مع مكونات المؤسسات المختلفة، وهذه العلاقة تتمثل في ضرورة وجود علاقة صحية صحيحة في الحقل السياسي، وقد أشار الكثير من أهل السياسة أن الدول التي تحاول إبعاد تشكيلات الوسائط المؤسساتية هو حالة من الوضع السياسي الغير سليم وهذا سائد في الأنظمة التسلطية، التي تحاول الحفاظ على استقرارها من خلال إقصاء القنوات الوسيطة والتقليل من مأسستها بالسيطرة عليها والتحكم في جانب استقلاليتها وهذا يحول دون مشاركتها ويغير من مسار مهامها التوسطي التنافسي إلى التصارع مع الدول من أجل البقاء.

1-آلية البنية المؤسسية:

يجب تدعيم وتطوير البنية المؤسسية لهذه التنظيمات من خلال تحديث هيكلها الإدارية والتنظيمية وتحديث قواعد بياناتها فمن خصائصها التعقيد والتكيف لأن بتحديثها يمكنها التأقلم مع مختلف المستجدات وبالتالي تصبح أكثر فاعلية.³

بالإضافة إلى استقلاليتها وهو معيار أكثر من مهم، لذا نجد الدول الديمقراطية تضمن استقلاليتها تمويلها "للوسائط" وهذا يضمن حريتها السياسية ولاشك أنه يطور من فعاليتها السياسية والاجتماعية. كما رأينا سابقا وحسب المفكر "صموئيل هانتنغتون" أن النمو السياسي هدفه الحفاظ على الاستقرار وهذا لا يأتي إلا بخصائص المأسسة "الأربعة":

— المرونة — الجمود

¹ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر، المرجع السابق، ص 334.

² - علي خليفة الكوري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002، ص 55.

³ - سارة دباغي، المرجع السابق، ص 343.

— التعقيد — البساطة

— الاستقلال الذاتي — التبعية

— الائتلاف — الفرقة

وهذه المعايير الأربعة تؤدي إلى ركبتين هامتين:

أولها: تصبح بنية المؤسسة قوية في جانب التمايز البنيوي والوظيفي.

ثانيها: أداء تام للوظيفة أي قدرة كبيرة على تحقيق الأهداف والمهام الوسيطة.

ومنه مأسسة الوسائط السياسية يحتاج إلى ترسيخ قواعد المأسسة بما تعنيه من صيرورة متكاملة من الآليات والإجراءات والقوانين التي تضبط الفعل الحزبي وتجعل منه فعلا جيدا ورشيدا، ويتحقق ذلك بالقطعة مع الأدوات التقليدية في تسيير الحزب والتركيز على التمايز البنيوي والوظيفي في عمل الأجهزة الداخلية، بما يرسخ قواعد ديمقراطية داخلية، ستنعكس بالإيجاب على كيفية اختيار القائد واتخاذ قرارات الحزب وكيفية النزاعات الداخلية.¹

فالأحزاب هي في حاجة إلى ترشيد العمل الحزبي بما يعنيه من إيجاد سبل أنجع في تسيير وتدبير العمل الحزبي، وذلك بتفعيل مقاييس العقلنة والرشد من خلال ترسيخ قواعد المأسسة من آليات وإجراءات وقوانين تضبط الفعل الحزبي والقطع مع الأدوات التقليدية في تسييره، والتركيز على التمايز البنيوي والوظيفي.²

كما يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنظيم العمل المؤسسي من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي الملائم والفعال الذي يسمح بتشكيل منظمات المجتمع المدني وكيفية تسييرها والمحافظة على استقلالها والعمل على تجنيبها التعرض لشتى أنواع القمع أو المنع، مع مراعاة ضمان استقلاليتها من خلال العمل على الانتقال بأنظمتها من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، فالعلاقة التوازنية بين الدولة والمجتمع المدني لن تتحقق إلا في بيئة ديمقراطية.³

2-تفعيل علاقة المؤسسات الوسيطة بالدولة:

تفعيل آلية المؤسسة المجتمع المدني يفتح قناة للمشاركة أمام المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وينظمهم في جماعات مدنية على درجة من المؤسسية فالشبكات المدنية تساعد

¹ - نفيسة زريق، التجربة الحزبية في المنطقة العربية: قراءة في أسباب التعثر وسبل ترشيد العمل الحزبي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، تيزي وزو، العدد 1، 2009، ص 227.

² - نفيسة زريق، الأحزاب السياسية في المنطقة العربية: بحث في مقاربات الأزمة وإمكانية إصلاح الاختلالات، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03 جويلية 2020، ص 321.

³ - عنتر بن مرزوق والسعيد ملاح، المرجع السابق، ص 59.

على تبيد العقبات أمام الفعل الجماعي بمأسسته "Institutionalising" عبر التفاعل الاجتماعي ومحاربة الانتهازية، وتشجيع الثقة.¹

وبوجود المؤسسة تسمح للمؤسسات الوسيطة بالتعبير السياسي المؤسساتي وهو الضغط الذي يمارسه الفاعلين الاجتماعيين على النظام السياسي، ويكون في الغالب على شكل احتجاج،² ومعارضة ورقابة من قبل الفاعلين السياسيين.

فالتعبير السياسي برز نتيجة وجود دولة ساهرة على الأمن، وهو الأمر المتطابق مع تاريخ المجتمعات الغربية التي تحررت من النظام الإقطاعي، إذ أن الظروف التي مرت بها انعكست على شروط التعبير المؤسساتي، أما الأنظمة السياسية الاستبدادية عملت على محاصرة التعبير السياسي والحد من مأسسته.³

وبفضل المؤسسة تصبح لدي الوسائط السياسية وظيفة سياسية مهمة تكمن في التعبير السياسي المؤسساتي، فالتعبير عنصر أساسي في اللعبة السياسية غير أن أشكال العلاقة بين السلطة والتعبير السياسي متنوعة كثيرا في المكان والزمان، فالتعبير السياسي الذي يساهم في تغذية الآليات المؤسساتية المنتجة للسلطة، وأن يشارك في اختيار الحائزين على السلطة وفق منطق تعددي وتنافسي نجده غالبا في الأنظمة السياسية الديمقراطية، ويتعلق الأمر هنا بتعبير مؤسساتي مرتبط بالآليات الهيمنة وبشرعيتها.⁴

أما التعبير السياسي الذي يندرج داخل النظام السياسي الذي يحتضنه وينظمه أو يراقب من دون الاعتراف بقدرته على خلق السلطة ونجد أنفسنا أمام تعبیر سياسي مراقب ومشكوك في مأسسته نجده في غالبا في الأنظمة الشمولية. أي عدم احتضانه.⁵

وكذلك يجب علينا أن ندرك ونحن نتحدث عن آليات التفعيل أن هذه الآليات متداخلة، إذ وجود آلية يمكن أن يفعل آليات أخرى تكمن في:

● **الآلية الأولى:** تجسدت في طبيعة العلاقة بين المؤسسات الوسيطة والسلطة التي يجب أن تكون قائمة على التعاون وتبادل الأدوار بين الطرفين لصالح الأفراد وهذا يقود إلى حالة الشراكة الناجحة والفعالة في رسم السياسات العامة، ففعالية الوسائط السياسية الحقيقية تكون في

¹ - خير الدين عبادي، المرجع السابق، ص 95.

² - نور الدين دخان وعامر هني، دور البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية، مجلة الناقد للدراسات

السياسية، العدد 2، أبريل 2018، ص 105.

³ - نور الدين دخان وعامر هني، المرجع السابق، ص 106.

⁴ - نفس المرجع، ص 105.

⁵ - نفس المرجع، ص 105.

مستوى المؤسسي العالي مما يسمح من تفعيل الاتصال بينها وبين سلطة النظام السياسي. فالاتصال يمثل ميكانيزما مهمة وحيوية بالنسبة للمجتمع بصفة عامة والنظام السياسي بصفة خاصة لما ينطوي عليه، من إمكانيات وقدرات يمكن الاستناد إليها في تدعيم النظام الاجتماعي والسياسي القائم والحفاظ عليه، أو في تطوير نظام أكثر عصرية وتطوراً مما يساعد على تفعيل الاستقرار السياسي والتنمية الشاملة بصفة عامة.¹

● الآلية الثانية: على الوسائط السياسية أن تمتلك قدرات إدارية ومؤسسية والمثلة في البناء الهيكلي التنظيمي، وروح الجماعة والمبادرة والاتصال، التخطيط الاستراتيجي لمعالجة القضايا المجتمعية، وخلق جسور من العلاقات بين الأفراد والسلطة وبناء الثقة بينها وبين مجتمعاتها، لأن مصدر شرعية هذه المؤسسات الوسيطة هي القاعدة الشعبية.

إن الضرورة تطرح على الوسائط السياسية كآليات وقنوات حضارية ديمقراطية لتجاوز الأزمات التي تواجه النظام السياسي وتدعم قدراته على الاستقرار السياسي أطروحة لا يمكنها تحقيق ذلك ما لم تؤسس على ثقافة سياسية لتقبل الآخر والاختلاف معه وتحمل روح المنافسة لا تفرض قهري، ثم إن هذه الآليات ليست بحاجة إلى ترسانة قانونية فقط بقدر ما هي في حاجة إلى الممارسة الفعلية كما أنه لا يمكن للجماهير أن تعطي ثقتها للمؤسسات ما لم تساهم هذه الأخيرة في معالجة المشاكل والقضايا التي أرهقت تلك الجماهير وملت من الوعود الغير محققة من قبل الحكومات بوصف هذه الوسائط كمدافعة عن مصالح المواطنين أمام سطوة الحكومات وكل هذا يعود إلى تنظيم مؤسساتي ووسائلي واضح، لأن المقومات الأساسية للاستقرار السياسي ودعمه هو وجود الأطر الوسيطة و سياسياً تدعم كيان السلطة وحكومتها وتزيد من قدرتها وفعاليتها ببرامجها السياسية وشرعيتها.

والوسائط هي آليات تحتاج إلى متطلبات وشروط لا بد من توفرها لتكون فعالة وناجحة في أداء وظيفتها فبالإضافة إلى آليات قانونية وسياسية وآليات المؤسسة، و يجب التأكيد على نظرة الوسائط للنظام السياسي وكذلك كيف يتم التفاعل وأثر التفاعل ومن المفترض وجود علاقة إيجابية فالاستراتيجيات التي تتبعها القيادات الحكومية من الاختراق والاحتواء وفي بعض الأوقات الإكراه والقمع هي عوائق أمام إمكانية التوسط والاستقلالية وفي أن تكون قوة حقيقية لمجاهة التسلطية، حيث يلعب المجتمع المدني التعدد والنشيط دوراً فاعلاً ومهماً في موازنة قوة الدولة كما أنه يمكن أن يكون حائلاً وعازلاً أمام عودة التسلطية.²

¹ - محمد الصالح بوعافية، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، المرجع السابق، ص 336.

² - Laurent gaba ,l'état de droit la démocratie et le développement économique en Afrique subsaharienne , Paris: editions l'harmattan , 2000, p63.

فالوسائط السياسية تعرف اتساع في أدوارها خاصة في ظل تطور دولة القانون ودولة المؤسسات وفي ظل عملية التغيير الاجتماعي وما يترتب عنها من صعود قوى جديدة تطرح مطالب جديدة وتطالب بفتح أطر مؤسسية فاعلة تقوم باستبعاد هذه المطالب وتجمعها وتوصيلها.

وتوفر الأطر المؤسسية وتمتعها بالفاعلية والقدرة على التكيف مما يمكن النظام من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة بحيث يستجيب للمطالب الاجتماعية المترتبة عليها، ويقلص من إمكانيات بعض القوى واحتمالات انخراطها في أعماق العنف المضاد للنظام، كما أن العنف لا يولد إلا العنف، فيفقد النظام شرعيته وهي أحد المقومات الرئيسية التي يعتمد عليها النظام السياسي في تحقيق استقراره، ويعتبر هذا الأخير بدوره مصدرا من مصادر شرعية هذا النظام ودليلا على استمرارية السلطة السياسية.¹ ومنه لا يمكن لمجتمع ما أن يكون حديثا مستقرا ما لم تفعل الوسائط السياسية بمجموعة من شروط المؤسسة والتي من شأنها تقوية فعالية وجود الوسائط سياسيا على أكمل وجه، تكون قادرة على إيجاد منظور مجتمعي يعكس قوة المجتمع ولا يستند إلى خيارات فردية.²

من هنا يمكن القول إن العلاقة بين البنى السياسية والاجتماعية "الوسائط السياسية" والاستقرار السياسي هي علاقة ديناميكية مستمرة، هذا من جهة ومن جهة ثانية طبيعة العلاقة بينها وبين النظام من حيث كونها علاقة انسجام أو صراع، تلعب دورا هام في استقرار أو عدم استقرار الدولة. هذه العلاقة الدينامية تتعارض مع النظم التقليدية التسلطية حيث لا يستطيع النظام السياسي في هذه الأنظمة أن يتفاعل والوسائط بسبب انغلاقه وعدم انسجامه معها، بينما الأنظمة الديمقراطية تستطيع تأمين الحريات السياسية وتحقيق التكامل الاجتماعي مما سمح بوجود معارضة حقيقية بناءة، والاستقرار السياسي هو أحد تجليات هذه القيم.

¹ - حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 17.

² - علي بن سليمان بن سعيد الدرمني، المرجع السابق، ص 86.

المبحث الثالث: تقييم تجربة الوسائط السياسية في النظم الديمقراطية والتسلطية

تتميز الوسائط السياسية في دول العالم الثالث بأنها جاءت جميعاً - كما تم إبرازها في الفصل السابق - وليدة ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية، التي حركت الشعوب للمطالبة بالمزيد من الحقوق السياسية المجسدة في التعددية السياسية وهذا ضعف من دورها السياسي، عكس تلك الوسائط السياسية الموجودة في الدول الغربية التي جاءت في حقيقة الأمر تعبيراً عن تطور مجتمعي تطور مؤسسي شكل دول حديثة ديمقراطية تقرر مبدأ التداول والفصل والتنافس مما أسس لمؤسسات وسيطة ممأسسة تؤمن بالعمل السياسي المشركتي و ترفض فكرة الولاءات السياسية وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في المطلب الأول.

أما المطلب الثاني فقد تطرق للأدوار الحقيقية للوسائط السياسية في العالم الثالث في ظل العقبات واستغلال هذه الوسائط السياسية كأدوات استغلال من طرف السلطة لكسب الوقت للاستقرار والبقاء في السلطة أكبر وقت ممكن.

المطلب الأول: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي لدول الديمقراطية

تلعب الوسائط السياسية في الدول الديمقراطية أدواراً كبيرة في تسيير العملية السياسية وقد جاء هذا المطلب للكشف أو تقييم الدور الحقيقي الواقعي في دعم الاستقرار السياسي، وبيان أهمية الوسائط في هذه الدول، ولابد من الإشارة هنا إلى أن تمكن الوسائط السياسية من أداء أدوارها في الحقل السياسي كان نتيجة وجود آلية الديمقراطية وهي آلية سياسية واجتماعية والتي وسعت من المشاركة السياسية داخل المجتمع بل وأتاحت له أن يحكم بنفسه، لأن الديمقراطية تستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- المبدأ الأول: الحرية أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين،
- المبدأ الثاني: المساواة في بعدها السياسي والاجتماعي، أي أن المواطنين بغض النظر عن أوجه اختلافهم وانتماءاتهم يعدون متساويين أمام القانون، هؤلاء المواطنين هم من يتأسسون في هياكل سياسية واجتماعية كمؤسسة تؤهلهم للمشاركة بطريقة قانونية.
- المبدأ الثالث: فهو المشاركة بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات المواطنين¹، و ما أطلق على النظم الغربية صفة الأنظمة الديمقراطية إلا لوجود العمل المؤسسي للوسائط السياسية، حيث يعتقد الكتاب بأن وجود الوسائط السياسية هو شرط أساسي لديمقراطيتها، وهذا الوجود

¹ - علي بن سليمان بن سعيد الدرمني، المرجع السابق، ص 59.

سمح بتنظيم استعمال السلطة بل إن الدول الغربية و ما وصفت بالديمقراطية إلى من خلال الفاعلية التي تظهر في مشاركة الوسائط السياسية في العملية السياسية وتصارعها الجدي في ميدان المنافسة السياسية، إذ كلما كانت الآراء السياسية في مجتمع ما أكثر تنوعا كلما كان هذا المجتمع أكثر ديمقراطية، هذا التفسير يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعددية السياسية وإبراز القدر الممكن من التعدد والتنوع على مختلف أصعدة المجتمع¹ في الدول العربية.

أول ما ساهم به المجتمع المدني في هذه الدول تفعيل مشاركة الأفراد في الحياة السياسية من خلال تنشئتهم السياسية بواسطة التوعية بعدة وسائل وأدوات الوسائل الإلكترونية وهذا حقق مستويات عالية من الوعي السياسي بالحقوق والواجبات والمسؤوليات التي تدفع بالجو السياسي التفاعلي والتشاركي.

والوعي هنا يتعلق برفض الظلم والأنظمة والسياسات التي تمارس هذا الظلم لكن ليس رفض الأفراد، فهو فن احترام الآخر والعمل معه والنظر للآخر على أنه إنسان تميزه قوى اجتماعية، ويرتبط معه في صراع مستمر من أجل إحراز مكانة محترمة.²

وتعد العلاقة بين المجتمع المدني والاستقرار السياسي في الدول الغربية علاقة تأثيرية أي مستويات الاستقرار السياسي عرفت زيادة مع حيوية وتطور المجتمع المدني وفي هذا السياق يؤكد كل من "جابريل أموند Gabriel Almond" و"سيدني فيربر Sidney Verba" اللذين كانا يعدان دور المجتمع المدني في النظام الديمقراطي دورا حيويًا وفاعلاً ويرى هؤلاء الكتاب أن العنصر السياسي للعديد من منظمات المجتمع المدني ييسر من الإدراك الأوضح لمفهوم المواطنة والذي يدعم مزيداً من القدرة على الاختيار والتصويت والمشاركة في السياسيات ومحاسبة الحكومات لتحسن من أدائها ويتسنى الوصول إلى نتائج أفضل.³

وهكذا لعبت الوسائط السياسية دور كبير في تحريك النشاط السياسي لدول أعطتها حيز كبير من الاهتمام والتفعيل مما أكسبها المأسسة، ويمكننا تحديد أهم الأدوار التي لعبتها الوسائط السياسية كمحرك رئيسي في الحقل السياسي عموماً:

أهم دور للوسائط السياسية أنها كانت صورة معبرة عن رأي الأفراد أي الآلية التي تعبر بها الأفراد عن مدى رضاهم أو معارضتهم للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أيضاً الوسائط السياسية في

¹ - علي عباس مراد، المجتمع المدني والديمقراطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 44.

² - علي بن سليمان بن سعيد الدرهمي، المرجع السابق، ص 93.

³ - نفس المرجع، ص 98.

الدول الديمقراطية هي أحد الشروط الضرورية لشفافية تامة في تدبير الأمور السياسية وتقليص دور السلطة، فوظيفة الوسائط السياسية في النظم الرشيدة، هي التمثيل الحقيقي للمصالح الأفراد وتجميعها ووضعها في برامج أو رفعها كمطالب للنظام السياسي.

وتأتي فعالية الوسائط السياسية في أخذ أفكارها من طرف الحكومات أي يتم استشارتها في كل ما يتعلق بالقضايا السياسية الأساسية، أي تستعمل الدول المتقدمة الوسائط السياسية كأدوات تطلع بها على المحيط الخارجي ومنه تأخذ الآراء والمطالب التي تحاول تجسيدها لكسب رضاهم.

وتشكل الوسائط السياسية قوى فاعلة في خلق توازن بين طرفين يختلفان في المراكز، وأيضاً التأثير بشكل في مجرى مخرجات وسياسات النظام السياسي سواء الداخلية أو الخارجية، لا تعتمد على الدعم الحكومي الذي قد يجعلها مقيدة بتوجهاته كما هو الحال في الدول النامية، بل لها موارد مالية مرتفعة وتزايد بشكل دوري ومستقل.

وتتملك الوسائط السياسية في النظم الديمقراطية خطة واضحة المعالم في الحياة السياسية والأدوار فيها مضبوطة بين العمل الرقابي والمعارضتي والتنافسي.

إن الثابت أن الوسائط السياسية لها دور حيوي في تعزيز الاستقرار السياسي وذلك لأنها تساهم في رسم سياسيات الدولة بكل شفافية ومشاركاتية كما أنها تساعد في بناء رأس المال الاجتماعي والثقة والقيم المشتركة التي يتم نقلها للمناخ السياسي وتساعد في ترابط المجتمع¹، أي أن الوسائط السياسية قامت بدورها التوسطي والتوافيقي بين الحكومة والمجتمع، وعملت على التأثير في العملية السياسية من خلال تأثيرها على التشريع والرقابة لخلق اتفاق بين الفواعل السياسية كأساس للاستقرار.

كما أن الوسائط السياسية هي في خدمة المجتمع من خلال ربط الفرد بسياسته ومن ثم تعمل هذه الآليات على توسيع دائرة المشاركة عبر نشاطها.

المطلب الثاني: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي للدول التسلطية

إن مفهوم الوسائط السياسية كما عرفنا سابقاً حديث النشأة في الدول النامية وصعب تحديد دورها داخل هذه الدول وتتضاعف الصعوبة أكثر عند وجود كثير من الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية والاتحادات الثقافية والنقابات العمالية مع غياب آليات الرقابة والمحاسبة لعمل الحكومات، وغياب رابط بين الأفراد والدولة أي غياب لأدوار هذه الوسائط.

لكن وفي حديث "لاند روناوسوس" مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن يوم 26 ماي 2005 أشار أن منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسي، تساعد اليوم بصورة متزايدة على انتشار

¹ علي بن سليمان بن سعيد الدرمني، المرجع السابق، ص 98.

الديمقراطية في العالم النامي¹، أيضا تعرف هذه الدول النامية تفتح ثقافي تشهده الحياة المجتمعية بعد انتشار واسع لوسائل الإعلام الداخلية والخارجية التي تحرك الوعي السياسي وإدراك الأفراد للأمور المتعلقة بالسلطة أو اللعبة السياسية عموماً.

والملاحظ لهذه الدول يدرك أنها عرفت خلال فترة ما تغيرت سريعة ومفاجئة تحول فيها الوضع السياسي من نمط إلى نمط.

تحاول فيها تجسد خيار مخالف لخيار سابق وتجسد فيه المشاركة السياسية الفعلية أي خيار المبادئ الديمقراطية، ورغم أن هذا الخيار كان حجر الأساس للتحول الديمقراطي وإنهاء هيمنة مجموعة. غير أنه إذا حاولنا إلقاء نظرة سريعة تقييمية على واقع الوسائط السياسية ودورها لرأينا بكل أسف واقعاً لا يرضي هذه التشكيلات الحاملة لحيوية سياسية وفاقدة لمشعل التجسيد وهذا فقرها التام لمعايير المؤسسة، غير أنه مع مرور الوقت بدا واضحاً أن أصحاب السلطة غير مستعدين للمعترك السياسي التنافسي التزيه والشفاف مما أدخل المعارضة في ثلاثة أقسام.

القسم الأول: لم يتقبل عدم التغيير وتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع ودخلت في صراع مع السلطة هذه الأخيرة التي استخدمت وسائل القمع والتهديد والإبعاد عن المجال السياسي.

القسم الثاني: والذي أدرك عدم وجود إرادة سياسية حقيقية من الإصلاحات واستمرار الوضع وهذا دفعهم للانسحاب.

القسم الثالث: الأكثر توجهاً وهو القبول بالخضوع والسيطرة وبالتالي الولاء والبقاء في هامش العملية السياسية.

وبالتالي لم تساهم الوسائط السياسية في إنهاء هيمنة مجموعة معينة في السلطة بالنظر إلى الاستراتيجيات التقليدية التي كانت تتبع لبقاء تلك المجموعة في السلطة برغم من إجراء الانتخابات الدورية والإصلاحات السياسية، ومنه بات واضحاً أن الوسائط السياسية لا تمارس أي دور سياسي خاصة في السنوات الأولى من ظهورها في العالم الثالث رغم التنامي الكبير لهذه التشكيلات، وبهذا عرفت دول العالم النامي تناقضات في طبيعة تميز العلاقات بين السلطة السياسية وأجهزتها ومؤسساتها كونها² وإدراكاً منها لمنافستها على السلطة تسعى إلى إقصاءها بشتى الطرق للحفاظ على ريادتها في النظام السياسي بل وعدم ترك أي مجال لمنافستها أو تهديد وجودها حيث أنشأت لتلك المؤسسات الوسيطة عوائق، وقد تم ذكرها سابقاً بل وحلت مهام وأهداف أخرى للوسائط السياسي غير المهام السياسية.

¹ - خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال أفريقيا، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 93.

² - العياشي عنصر، المرجع السابق، ص 10.

ويظهر عدم فاعلية الوسائط السياسية تجاهل الحكومات لوجودها وعدم التشاور معها في كل ما يتعلق بالقضايا الأساسية والمصالح العليا للبلاد، فالحكومات تدير ظهرها للوسائط السياسية بمختلف توجهاتها وحتى عندما يشارك بعض منتسبي¹ تلك الوسائط السياسية فإن المشاركة لا ترقى إلى المشاركة الفعلية بالنظر إلى تهميش الآراء والمطالب، فقد أصبح اهتمام الوسائط السياسية البحث عن الأمان والبحث عن بعض الحوافز المادية التي تقدمها الحكومات بدل تقديم البدائل السياسية للخروج من الأزمات والتخلف السياسي.

وبهذا فإن إشكالية الربط بين الوسائط السياسية والاستقرار السياسي في المجتمعات النامية، تتجلى واضحة المعالم في غياب الوسائط السياسية في العملية السياسية فلا تزال حرية الوسائط السياسية مقيدة بسبب تسلط النظم السياسية، التي لا تستطيع جهود الوسائط السياسية مجاراتها لارتباطها بتمويل المادي وبهذا ارتبط وجود الوسائط في هذه الدول بالعديد من التناقضات والعقبات التي أدت لعدم جدية العمل المشاركة السياسي، مما أضعف القوى السياسية والاجتماعية، كما تعاني الدول النامية من إشكالية العلاقة بين الوسائط السياسية والمواطنين، فلا تزال الوسائط السياسية لم تحظ بثقة الأفراد ودعمهم وعاجزة عن إقناعهم بسياساتها وبرامجها كما يرى الأفراد وأهل الاختصاص أن الوسائط السياسية لم تستوفي بعد شروط الشفافية والنزهة الديمقراطية والحياد عن ولاءها للسلطة وخدمتها ويظهر ذلك في:

- عدم عمل الوسائط السياسية ضمن شروط النزاهة والصرامة المؤسسية التي تكسب بها رضى الأفراد.
- أيضاً لم تعي الوسائط السياسية بغاية الأفراد من وجودها، إذ لم تجسد دورها كجزء من المجتمع، وأن علاقة الوسائط السياسية بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل وأن غاية المؤسسات الوسيطة الحقيقية ومبرر وجودها هي خدمة المجتمع الذي توجد فيه، وليس خدمة مصالحها.
- وفي نفس الصدد لم يتم تحرير آليات للتعبير والتمثيل والمشاركة.

إن أهم ما يميز الوسائط السياسية في دول العالم الثالث هو بيئة سلطوية مركزية خلفت كل مظاهر التخلف السياسي وتدمر الأفراد من البرامج السياسية والوضع السياسي وغياب جهود وبرامج المؤسسات السياسية المستقلة، فمؤسسات الوسائط السياسية تلعب دوراً في تطور المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان نجاح الوعود والمخططات والبرامج السياسية وتصحيحها وتقييمها، فالعديد من الأحزاب لا تطالب بالديمقراطية بهدف الإصلاح، وإنما للحلول محل الأحزاب الحاكمة، وعلى

¹ - بشار زكي الخصاونه، المرجع السابق، ص 168.

هذا فهو صراع شرس من أجل السلطة، إذن فالهدف ليس تغيير السلطة، ولكن الهدف تغيير الأشخاص.¹

ويعد هذا الضعف نتيجة ظهور الوسائط السياسية في حقيقة الأمر لم يكن تعبيراً عن تطور مجتمعي سياسي في مجتمعات ترسخت داخلها فكرة الأولوية للولاءات والانتماءات العشائرية والجغرافية ورباط الدم والقرباة.

ولم تكن "الوسائط السياسية" نتيجة لتطور الممارسات المجتمعية الديمقراطية ومنه أصبح عمل الوسائط السياسية تتحكم فيه عدة معايير بعيدة عن المعايير الديمقراطية فابتعدت عن المهام والأنشطة التي يفترض أن تؤديها كوسائط بين الدولة والمجتمع.

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن الوسائط السياسية في دول العالم الثالث عموماً تعرف أزمات أهمها أزمة المؤسساتية وأزمة عدم ثقة الأفراد في تلك الوسائط كآليات لتمثيل السياسي، حيث يمكن الإشارة أن وجود الوسائط السياسية في هذه الدول لا يتعد أن يكون ديكور سياسي وشكلي، وإن وجدت فإن وجودها... موسمي بالنسبة للأحزاب السياسية، والأعمال الخيرية بالنسبة للمجتمع المدني.

إن تدني مستويات المؤسسة بفعل هذه الأزمات هو لا شك مظهر من مظاهر الخلل الداخلي والخارجي تعاني منه الوسائط السياسية.

إن الاستقرار السياسي في الدول النامية هو مرهون بمشاركة الوسائط السياسية وسياسة التشاور والتعاون مع هذه التشكيلات وهذا ما أدركته الدول الغربية وعلى الدول النامية أن تدركه.

المطلب الثالث: الوسائط السياسية كمحددات صناعة الرأي العام في دعم الاستقرار السياسي

إن حديثنا في هذا المبحث المتعلق بالرأي العام وعلاقته بالوسائط السياسية ومن ثم تأثيره على الاستقرار السياسي نسعى من خلاله إلى إبراز أهمية هذه العوامل في النظام اليوم للخروج به إلى بر الاستقرار السياسي.

فالوسائط السياسية هي بمثابة حلقة وصل بين الأفراد وحكامهم وهي المنظار الذي به يساهم في الحياة السياسية ولهذا هو في حاجة إلى الرأي العام إذ هذا الأخير هو الداعم لحقوقه السياسية، والوسائط السياسية هي الأخرى في حاجته، فكلما كان الرأي العام مسانداً للوسائط السياسية كان أكثر تمتعاً بالسلطة ومأسسة طويلة في الحياة السياسية وكان أثره فعالاً حتى وإن لم يكن في السلطة كمؤسسات المجتمع المدني والعكس صحيح.

¹ - فريد ابرادشة، المرجع السابق، ص 375.

والرأي العام يستقي الأفكار والمعلومات والبرامج السياسية التي تعالج مشاكله من هذه الوسائط لأنه هو من يجسد رأيه وحاجته بعد حين، أو ينقلها من خلال أدواره السياسية، ولم تعد هذه الفواعل مجرد أشكال تظهر هنا وهناك بل آليات لها أدوار في ترتيب الحياة السياسية، وبالتالي هي وسائل تدفع بالحياة السياسية نحو الاستقرار السياسي.

1- تأثير الأحزاب السياسية في تشكيل الرأي العام ودعم الاستقرار السياسي:

إن الرأي العام والوسائط السياسية أصبحت تؤدي أدوارا تفوق النظام الرسمي في تحقيق الاستقرار السياسي بل إن هذا الأخير يحاول دائما العودة إلى استطلاع الرأي العام من أجل أخذ قرارات لا تززع كيانه السياسي لأنها تعلم برقابته السياسية عليها، كما أن الرأي العام ضمانة أساسية وفعالة من تسلط النخب الحاكمة.

لأن الرأي العام مصدر للدساتير والقوانين ويصدق عليها وقد دافع أرسطو منذ القدم عن كفاية الشعب والمجالس الشعبية في وضع القوانين بقوله: «إنه من الممكن فيما يتعلق بسن القوانين الاحتجاج بأن الحكمة الجماعية لشعب من الشعوب أسعى حتى من حكمة أعقل المشرعين وأن الأفراد في خضم الجماعة يكمل بعضهم بعضا فريدة، وذلك بأن يفهم أحدهم جزءا من مسألة ويفهم غيره جزءا آخر، فيحيطون في مجموعهم بالموضوع كله، وبذلك تكون القوانين نابعة من إرادة الرأي العام محققة لمصالحه وحاجاته»¹.

أهم وظائف الرأي العام بالنسبة لنظام سياسي مستقر ومتوازن منحه الدعم الشامل إذ أن افتقاد هذه الشرعية يؤدي حتما إلى ظهور الاغتراب* بين أعضاء المجتمع الذين قد يعبون عن استيائهم من خلال السلبية والانعزالية أو طريق التخريب والعدوان²، لأن القوى الرسمية لها تأثيراتها المختلفة ودورها الهام في زيادة فاعلية الرأي العام، وذلك من خلال ممارسة الضغط على السلطة الحاكمة من جهة، وتوجيه الشعوب من جهة ثانية، بالإضافة على تحقيق منافسة قوية بين تلك التشكيلات السياسية مما يعطي الفرصة للرأي العام في اختيار البديل الذي يحقق الصالح العام.

والوسائط السياسية والرأي العام أصبحت بينهما علاقة قوية في الحقل السياسي داخل المجتمعات المختلفة وذلك لدورها في توجيه النظام الحاكم والتأثير عليه في العمل السياسي عموما

¹ - مسعود عز الدين، المرجع السابق، ص 262.

* **الاغتراب** **Aliénation**: يتجسد هذا المعنى في النفور واللامبالاة اللذان يعكسان شعور الفرد بعدم الانتماء على نحو يخرب القدرة الإنسانية على الإسهام أو المشاركة، فالاغتراب هو النتيجة الحتمية لفشل صناعة الرأي في صياغة وتشكيل الرأي العام.

² - نفس المرجع، ص 70.

والقرارات خصوصا، وبالتالي تؤثر على الحالة السياسية، فالاستقرار السياسي مرهون بأدوار وعلاقة الوسائط السياسية والرأي العام.

ويكمن أثر النظام الحزبي المفتوح في توجيه الرأي العام من خلال النظام الحزبي القائم على تعدد الأحزاب السياسية دورها محمود في توجيه الرأي العام وتبصيره بالجوانب الإيجابية والسلبية في المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما أن هذا النظام يسمح بقيادة الجماهير بطريقة منظمة ويعمق من درجة الوعي السياسي لديها، ذلك أن هذا النظام يقوم على تعدد الآراء وتنوعها وهذا التعدد والتنوع يثري الحياة الفكرية ويساعد على بلورة الأفكار المختلفة¹.

لأن الأحزاب تعمل على الدوام على نشر أفكارها وإقناع الناس بها بوسائل مختلفة، ويظهر من ذلك أن للأحزاب السياسية دورا بارزا ومهما في تشكيل توجهات الأحزاب وأفكارها²، لأن هذه الأخيرة مفروض عليها الأخذ في الحسبان توجهات الأفراد، وتعتبر الأحزاب أكثر ديمقراطية كلما كانت تستجيب بشكل أكبر للتغيرات التي تطرأ على توجهات الرأي العام.

إن النظام الحزبي المفتوح يعتبر همزة وصل بين الحاكم والمحكوم أي بين الرأي العام والسلطة المنتخبة من الشعب وهو بهذا يعد مرآة صادقة للرأي العام³.

ومن هنا قيل - بحق - بأن النظام السياسي الذي تمارس فيه الحرية السياسية في دائرة مغلقة لا بد أن يقود الرأي العام إلى الاختيار المر بين أمور ثلاثة هي الطاعة العمياء، أو الثورة الهوجاء، أو العمل في الخفاء.

وبالتالي لم يعد يخفى علينا الأثر الإيجابي لنظام تعددي للأحزاب السياسية في وأثرها الفعال في توجيه الرأي العام وقيادته خاصة في موسم الانتخابات.

فمثل هذه الأنظمة تتيح الفرصة للأحزاب لتأخذ فرصتها للوصول إلى السلطة وهذا يؤدي إلى زيادة قوة الرأي العام حيث يسمح له بالاختيار من جهة والمعارضة من جهة ثانية، وكل هذا يضمن لجميع الوسائط السياسية تمثيلا نابعا من صميم الشعب مما يشجع الرأي العام على أداء دوره في المجتمع، وتصبح الحياة السياسية في هذا الأخير تتمتع بالاستقرار السياسي في ظل جو تنافسي كل يأخذ حقه السياسي.

لأن لها وعيا سياسيا وسلوكا اجتماعيا تمثل الطموحات وآمال الشعوب بغية الاستقرار.

¹ - مسعود عز الدين، المرجع السابق، ص 202.

² - فراس عبد الله أحمد صليح، المرجع السابق، ص 50.

³ - مسعود عز الدين، المرجع السابق، ص 202.

أما تأثير النظام الحزبي المغلق في توجيه الرأي العام فيظهر أن النظام السياسي القائم يعرقل مسار الأحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية ويسمح فقط بالوحدانية في قيادة العملية السياسية واستحواذه بمفرده على السلطة، ففي ظل هذه النظم يهت الرأي العام الحقيقي ويتوارى بل وقد يختفي من وسائل الإعلام الرسمية ويتخذ له قنوات خفية كالثعالب وانتهاج أسلوب المقاومة السرية في مختلف صورها وأشكالها سواء في داخل البلاد أو خارجها.¹

حيث تحرص الأحزاب المختلفة في الأنظمة الديمقراطية على إرضاء الرأي العام ليكون نصيرا لها في أي عملية انتخابية قادمة، أما في الأنظمة غير الديمقراطية فإن أهمية الرأي العام تنبع من حرص السلطة الحاكمة على الهدوء والاستقرار الداخلي، وعدم مجابهة الاضطرابات والفوضى والتي من الممكن أن يحدثها الرأي العام، فتكون سياساتها حريصة على أن لا تمس القضايا الجوهرية للمواطنين، وفي سبيل ذلك تسلك كافة الطرائق والأساليب لاستبعاد الرأي العام.²

وهذا ما يؤدي إلى الانفصام بين الرأي العام للأغلبية الشعبية المحكومة عن الرأي العام للأقلية الحاكمة، وأمام هذا الانفصام قد تعتمد النظم السياسية المغلقة إلى خلق رأي عام بديل متكون من قبل جماعات المصالح والمنافع الشخصية الذي بالطبع لن يعبر عن آمال وآلام الرأي العام الحقيقي لأغلبية الشعب مهما حشدت تلك النظم أجهزة الإعلام على مختلف أنواعها.³

على هذا الأساس جاءت دراسات غربية إحداها ليبرالية ترى أن تأثير الوسائط السياسية والرأي العام داخل الدولة الحديثة من شأنه أن يؤدي إلى ما يسمى بتفعيل الحياة السياسية وبالتالي زوال كل التوترات والنزاعات الداخلية في ظل نمو مؤسسات مختلفة الأشكال في الحياة السياسية مما يسمح بظروف أنسب للاستقرار الاجتماعي.

فالدولة المتجانسة بين فواعل وقوى اللارسمية بما فيها الرأي العام وإن كان غير مؤسس في شكل مؤسسة فتأثيرها التآثر يفوق قوى المؤسسة لأن التعاون والتجانس بين هذه القوى له تأثيره على الاستقرار السياسي، ولأن النزاعات التي قد تنشأ بينهما أو عدم ثقة طرف في الطرف الثاني من شأنه أن يظهر توترات داخل هذه الدولة ولعل أخطرها نشوب تهديد الدولة وأمنها الداخلي، فطبيعة العلاقة بينهم من حيث كونها انسجام بين الأطراف تلعب دورا هاما في استقرار الدولة أو عدم استقرار الدولة.

¹ - مسعود عز الدين، المرجع السابق، ص 203.

² - فراس عبد الله أحمد صليح، المرجع السابق، ص 100.

³ - مسعود عز الدين، المرجع السابق، ص 203.

وفي هذا الصدد يؤكد "موريس دوفرجيه" على أن البناء الداخلي للأحزاب يلعب دورا عميقا في تضخم التناقضات، فالأحزاب السياسية تؤدي إلى إصابة الرأي العام في البلاد بشروح من الصعب علاجها وهي شروح غير موجود في الحياة الواقعية¹، ولهذا هي نعمة ونقمة.

فتكون نعمة متى كانت تحمل رؤى سياسية موحدة تعمل بشكل مشترك للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها وفق آليات واضحة، كذلك هو قنوات للتعبير تترجم المطالب المجتمعية، بمعنى أنها تنتهي إلى أدوات أو وسائل التمثيل التي قد يلجأ إليها الرأي العام من أجل ترجمة معضلاته وآرائه وتعبير عن مطالبهم ومصالحهم وتوصيلها للسلطة، وتظهر الأحزاب السياسية للتأثير أو للتحكم في المؤسسات السيادية على تعاون فريق من الناس يرتبط بعضهم ببعض بروابط عائلية أو اتجاهات مشتركة أو أصول اجتماعية واحدة.²

وتكون نقمة متى عملت على خدمة مصالحها لا مصالح الرأي العام وتجاهلت وعودها له قبل الفوز في الانتخابات كما هو الحال في الكثير من الدول النامية والعربية.

وختاما إن النظام التعددي والاجتماعي يحبذ الرأي العام كثيرا لأن وجود تنظيماته الاجتماعية والسياسية تستخدم من طرف الرأي العام ضد السلطة بتعبئة خدمة مصالحها.

ويعد دورا إيجابيا في تفعيل وتوجيه الرأي العام بل إن الرأي العام أقوى من الانتخابات المباشرة ومع نظام التمثيل النسبي عنه في نظامي الأغلبية والانتخابات غير المباشرة.

كما أن هكذا وسائط تؤثر على حالة الاستقرار إذ لا تتردد في استعمال العنف فتقوم بتوعية الرأي العام وأهمية الإضرابات وعرقلة العمل الحكومي ورفض التعاون مع السلطة وإجهاض ومعارضة بعض السياسات والبرامج والمشاريع الحكومية عمدا من أجل تبيان أن الدولة قد أصابها الفساد السياسي والإداري خاصة في التسيير والتخطيط في الدولة.³

ومن هنا ينبع دور الوسائط السياسية وتأثيرها على الرأي العام والأحداث التي تعيشها المجتمعات خاصة في الواقع السياسي والعملية السياسية ومنه الاستقرار السياسي، لأن تبني التنظيمات السياسية والاجتماعية وتفاعلها مع الرأي العام هو تبني إجراءات فعالة للمشاركة السياسية يضمن بروز مؤسسات منتخبة تتميز بالاستقرار لأن الرأي العام ينشأ ويتكون بصورة سليمة وصادقة في الجو الديمقراطي الحقيقي ويكون بذلك أداة لاستقرار الحكم واستبانة الأمن والنظام الاجتماعي في المجتمع.⁴

¹ - نور الدين حاروش، الأحزاب السياسية وعملية البناء الديمقراطية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص 34.

² - المسعود عينة، المرجع السابق، ص 86.

³ - نفس المرجع، ص 90.

⁴ - مسعود عز الدين، المرجع السابق، ص 97.

2- الوسائط الاجتماعية وأثرها على الرأي العام في دعم الاستقرار السياسي:

كافح الإنسان منذ فجر التاريخ لإثبات وجوده ضد منتهكي حقوقه السياسية خاصة بعد تراجع السلطة الدينية التي أفردت الحكم السياسي لفئة معينة ليظهر المجتمع المدني فأصبح الجميع يتساوى في هذا الحق تحت قاعدة شرعية ورضا الشعوب، وأدرج المجتمع المدني ضمن مؤسسات الدولة التي تمتلك حرية إبداء الرأي وأصبحت تقاس قوة المجتمع المدني بقدرته على التعايش وتبادل الأدوار مع الرأي العام للضغط على السلطة الحاكمة و لخدمة مصالحه وتحقيق مصالح الأفراد وفي هذا الإطار إن المجتمع هو وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وحاجته إلى أمن النظام.¹

الوسائل الاجتماعية هي الأخرى تعددها وتواجدها بشكل فعال في المجتمع وتعاونها مع السلطة السياسية يخلق الثقة لدى الرأي العام في الطرفين مما يخلق جوا سياسيا مستقرا، حيث تمارس الجمعيات كأهم شكل من أشكال المجتمع المدني تأثيرا على اتجاهات الرأي العام، حيث يمارس الرأي العام نشاطه من خلال هذه الجمعيات للتعبير عن اتجاهاته ووجهات نظره المختلفة، وذلك بواسطة ما تعقده من اجتماعات وما تنشره في الصحف اليومية الخاصة.²

إن وجود مؤسسات العمل المدني في أي مجتمع من المجتمعات خاصة إن لم تكن ميسرة يسهم في قيام الرأي العام بدوره على أكمل وجه، حيث تقوم هذه المؤسسات بتوضيح القوانين المختلفة التي تهم المواطنين وتفسرها كما تسهم في توعية الرأي العام وكذا تحسين مستواه وزيادة فعاليته، وذلك من خلال توعيته بالأساليب والأدوات الديمقراطية التي يحق له استخدامها، ومن خلال تعريفه بحقوقه وواجبات، كما وتسهم أيضا في إيصال صوت الرأي العام للمسئولين وصناع القرار³، وبالتالي تشكل آلية دفاع عن حقوقه بأشكال مختلفة.

ولكي يكون الرأي العام أكثر فاعلية وأكثر تأثيرا في خدمة مصالح جماعات الضغط تلجأ هذه الأخيرة إلى التعاضد والتآزر فيما بينها، لتولد إحياء نفسيا في نفوس الحاكمين بأن الرأي العام يقف معها ويشد من أزرها.⁴

وتعنى هذه المؤسسات بدراسة الرأي العام من جوانبه المختلفة ولعل أبرزها عمل استطلاعات مختلفة للرأي العام بغرض التعرف إلى توجهات الرأي العام وتطلعاته تجاه القضايا المختلفة محل النقاش في المجتمع، وتؤدي هذه المؤسسات دورا رياديا في إيصال توجهات الرأي العام حول القضايا

¹ - وفاء كاظم الشمري، المرجع السابق، ص 27.

² - مسعود عزي الدين، المرجع السابق، ص 208.

³ - فراس عبد الله أحمد صليح، المرجع السابق، ص 94.

⁴ - مسعود عزي الدين، المرجع السابق، ص 206.

المختلفة لصناع القرار، فتوجهات الرأي العام تجاه أي قانون من القوانين أو التعديلات أو المعاهدات أو الاتفاقيات تكون معروفة لصناع القرار، وبإمكانهم السير على هداها.¹

فهي قوة اعتراف وقوة اقتراح في نفس الوقت وكما تمكن من الدفاع عن مصالحهم، وكذلك الكثير من الفئات الاجتماعية التي ترفع مطالبها لدى الحكام، لذا فهي تقدم معلومات مهمة للحكام لاتخاذ قرارات دقيقة وصائبة وملائمة وأكثر واقعية، بهذه الكيفية فهي تؤدي دورا تمثيلا ودور وساطة بين الحكام والمحكومين وبالتالي تشكل قناة يمارس من خلالها الرأي العام سيادتهم وحياتهم الديمقراطية.² ومن ثم فإن المجتمع المدني يمكن أن يكون له دور في تأمين الاستقرار السياسي لأن المجتمع المدني هو هيئات ومؤسسات وتنظيمات اجتماعية نشيطة تعمل بشكل منفصل عن الدولة مما يؤسس لحياة سياسية واجتماعية واقتصادية بين المجتمع والدولة وكل في صالح الرأي العام لأنه يستخدمه لخدمته (أي أن الرأي العام يعتبر المجتمع المدني هو المؤسسة والهيكل الذي يكرس به أهدافه).

كما تساهم منظمات المجتمع المدني بدور مهم في ضمان احترام الدستور، وحماية حقوق الأفراد وحياتهم، وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها وآلياتها فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد³، وبث الوعي فيه وتهيئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون. ويستطيع المجتمع المدني بمؤسساته الفاعلة وقوة بنيانه واتساق خطته وتعاونه الوقوف في وجه السلطة وقوى السوق في حالة ما إذا حصل انتهاك للحقوق والحريات وبهذا المعنى يكون المجتمع المدني بمثابة الحضن الذي يلجأ إليه الأفراد في مواجهة الدولة وحكومتها من ناحية وقوى السوق من ناحية ثانية.⁴

الرأي العام واحد من بين أهم مقومات جماعات الضغط (الجماعات المصلحية) في المجتمعات ذات النظم السياسية الليبرالية مما يساعد الرأي العام على تحقيق الاستقرار النظمي ولن يأتي ذلك إلا بتوفر طرق قياسه ومعلومات عن اتجاهاته ورغباته من القضايا الحيوية المهمة التي تمس مصالح العامة للأفراد ومعالجته بوقت قبل تفاقم آثاره السلبية يساعد على تحقيق الاستقرار والثبات والنظم.⁵

كما أن المجتمع المدني بإمكانه الإسهام في التأثير على الرأي العام وصنع التغيير الاجتماعي والسياسي، وفي الاتجاه الذي يؤدي إلى تصعيد مستوى الوعي وغرس روح العمل الجماعي والتزود بالمهارات

¹ - فراس عبد الله، أحمد صليح، المرجع السابق، ص 95.

² - مسعود عنية، المرجع السابق، ص 88.

³ - جميدة شاوش أخوان، المرجع السابق، ص 26.

⁴ - سعاد رحلي، المرجع السابق، ص 150.

⁵ - المسعود عنية، المرجع السابق، ص 39.

السياسية والعمل على تطور القدرات وتبادل الخبرات في مجال الدفاع عن الحق العام والمنفعة الجماعية¹، فهو واحد من بين أهم مقومات جماعات الضغط (الجماعات المصلحية) في المجتمعات ذات النظم السياسية الليبرالية.²

ويمكن للمجتمع المدني أن يستخدم الأسلوب العنيف للتعبير عن الرأي العام حيث يتجه إلى الاحتجاج بأسلوب الثورة حين يكون لا فائدة من المناقشات ورفع المطالب بطرق ودية وهذا ما أصاب العديد من الدول العربية أو ما عرف بالربيع العربي.

¹ - سعاد رحلي، المرجع السابق، ص 150.

² - نفس المرجع، ص 150.

الخلاصة واستنتاجات:

تماشياً مع ما تم ذكره في الفصل نقول أن تجاوز العقبات وتفعيل الآليات السابقة هو محفزاً لبناء حياة سياسية تتمتع فيها الوسائط السياسية بالحيوية وقدرة أكبر من المشاركة في أي دولة. وحتى تتمكن الدول العالم الثالث من تحقيق الاستقرار السياسي فلا بد من:
أولاً: تطوير القوانين المنظمة لتحديث البنى المؤسساتية لكل من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

ثانياً: أن تأخذ مؤسسات الوسائط السياسية دورها الكبير في بناء الدولة وفي العملية السياسية. ويفهم من هذا الفصل ومن خلال تناول جانبيين العوائق من جهة وتجاوزها من جهة ثانية و من خلال تلك الآليات فإن عدم الاستقرار السياسي رغم أن مرده إلى عدة عوامل هي أزمة المشاركة السياسية أحد أهم الأسباب وتحقيق المشاركة لا يكون إلا بتفعيل الآليات السابقة.
إن الاستقرار السياسي لا يتحقق اليوم في ظل التطور الحاصل والتأثير المتبادل بين الدول وسرعة انتشار الأخبار إلى بوجود حياة سياسية يأخذ كل طرف فيها ما أضافت إليه المنافسة السياسية الديمقراطية.

فالإسهام في بناء دولة ذات مستوى عالي من الاستقرار السياسي يحتاج إلى تضافر جميع الجهود الرسمية والغير رسمية، وأهم شيء هو ترسيخ ثقافة سياسية بقبول الوسائط السياسية كمؤسسات وسيطة وآليات لتفعيل المشاركة السياسية ومن ثم ترسيخ النظام الديمقراطي.

والخلاصة من تقييم الوسائط السياسية في النظم الغربية الديمقراطية أن رؤية الوسائط السياسية فيها للعمل السياسي مختلف تماماً عن الدول الأخرى بالنظر إلى ما تتمتع به من ديمقراطية داخلية قائمة على اختيار المسؤولين وفق قاعدة الكفاءة والمشاورة والتعاقب الدوري، على عكس في الجهة المقابلة القائمة اختيار القادة و على ثقافة الزعامة والشخصانية، أما من ناحية الدول فإن عملها لا يخرج عن دور الضبط المؤسساتي للمجال السياسي في الدور التوسيطي والمعارضاتي والرقابي ولا شك أن تمكنها من أداء هذه الأدوار يعود إلى ترسيخ قواعد المؤسسة لديها .

ومن الفصل نستخلص:

- أن تفعيل آليات الوسيطة لا يكون بإقرار إصلاحات قانونية بقدر ما هو توفير البيئة الحقيقية للمشاركة.
- المعوقات التي تواجه الوسائط السياسية تتعلق بالمحيط العام الذي تمارس فيه نشاطها الغير محفز.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الأجزاء البحثية السابقة، تتجلى قدرة الوسائط السياسية على أن تحقق لنفسها مكانة ودورا في العملية السياسية من خلال درجة المؤسسة لديها، فهي تشبه الكائنات الحية التي يلزمها شروط للنمو والتعايش، فإذا توفرت لها تصبح أكثر حيوية ونشاطا.

وأدى تباين الأنظمة في العالم عموما إلى أنظمة متطورة تجاوزت في مجالها السياسي الحداثة إلى العصرية، فتشكلت لديها قوى سياسية عرفت بالوسائط السياسية التشاركية التي ساهمت في استقرار النظام السياسي.

و هناك أنظمة متخلفة تحاول اللحاق بالركب بإصلاحات سياسية تقرر فيها بأحقية توفير آليات ديمقراطية جسدت هي أيضا في الوسائط السياسية غير أنها لم تعرف طريقها الحقيقي الذي ظهرت من أجله لأنها لم تكن وليدة وعي قومي كما هو حاصل في المجتمعات الغربية.

والوسائط السياسية تنشأ من تلك التكوينات الحزبية الهادفة للوصول إلى السلطة، والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة إلى تقديم خدمة أو مصلحة للأفراد وقد تزامن ظهورها مع ميلاد الدولة الحديثة التي عرفت تطورات واسعة بفضل إسهامات فكرية وأحداث تاريخية عرفت المجتمعات الغربية أبانت عن حقوق سياسية جديدة للأفراد.

ليعرف المفهوم "الوسائط السياسية" اختفاء لفترة معينة، ليعود ويحتل مكانة كبيرة في الحقل السياسي، ومنه ظهرت أهميتها البالغة في استتباب الديمقراطية بالنظر إلى أهمية وظائفها.

ولا شك في أن البحث في الوسائط السياسية أبان عن ضرورتها في العملية السياسية بوصفها آليات لتأطير العمل السياسي وتأطير العلاقة بين الفرد وسلطة النظام السياسي، وهذه العلاقة التبادلية أصبح لها تأثير في الحياة السياسية عموما وحالة الاستقرار خصوصا، وأي خلل في هذه العلاقة أو محاولة لإبعاد الوسائط عن المشهد السياسي هو تهديد للاستقرار السياسي.

فوجود الوسائط السياسية دون مؤسسة ودون مقومات سيجعلها أبنية سياسية جوفاء عاجزة عن أداء مهامها في تعزيز الحقوق السياسية ومنه كان لابد من توفر عناصر المؤسسة من أجل فعاليتها.

والواقعان السياسي والاجتماعي يؤكد أن الوسائط لا يمكن أن تؤدي أدوارا خارجة عن إطار علاقتها بالفرد والنظام السياسي، وتكون علاقة فعالة في حالة التوازن والتنافس أما في حالة السيطرة والتصادم فإنها تصبح منزوعة القوة.

وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات انطلاقا من الفرضيات التي وضعت سابقا:

- الوسائط السياسية فضاء للتنافس السياسي وضبط لتوازن العلاقة بين الأفراد والنظام السياسي قوتها وفعاليتها تكمنان في مأسستها ومشاركتها في الحياة السياسية من خلال توفر الشروط والظروف وتمهينة العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية.
- التوصل إلى أهمية العلاقة القائمة بين المجالين : مجال الدولة ومجال الوسائط السياسية ولا يمكن أن يوجد مجال دون الآخر.
- إن من شروط تعزيز الاستقرار السياسي آليات البناء المؤسسي لمؤسسات وسيطة بين الفرد والنظام السياسي، وأي غياب للحدود الفاصلة بين الطرفين هو تهديد للممارسة التمثيلية السياسية التي تعتبر شرطاً أساسياً للاستقرار.
- إن البنية المؤسسية للوسائط السياسية تعتبر قوة وفعالية ووعياً بالممارسة السياسية الديمقراطية.
- الاستقرار السياسي هو محصلة لنشاط أجهزة النظام السياسي ونشاط الوسائط السياسية ومحصلة نشاط تفاعلي تشاركي أي أنه انعكاس لكل البنى السياسية في المجتمع.
- لا يتحقق الاستقرار السياسي إلا في بيئة سليمة من كل صراع أو عدم رضى طرف على طرف آخر في ظل مجتمع سياسي تتعايش فيه الكيانات الرسمية "النظام السياسي" والكيانات غير الرسمية "أي الوسائط السياسية.
- فالوسائط السياسية التي ظهرت خارج المجتمعات الغربية لم تكن نتيجة تطور داخلي للمجتمع السياسي عموماً وإنما جاءت بشكل مفروض سيطرت فيه سلطة الدولة على فعالية البناء السياسي للوسائط السياسية لهذا توصلت الدراسة إلى القواعد العشرة التالية التي توفر العلاقة التفاعلية بينها وبين الدولة:
- الاعتراف الفعلي بالأبنية المؤسسية للوسائط وبأهدافها الواضحة، وخلق نوع من التوازن دون إقصاء أو تهميش وتقبل الاختلافات.
- يجب على سلطة النظام أن تشرك هذه المؤسسات في اتخاذ القرارات وتعميق الطابع المؤسسي لها عبر التشاور والتعاون والاستقلالية.
- ضرورة تمتعها بحرية الرأي والتعبير حتى يتسنى لها التأثير في سلطة النظام السياسي بواسطة أحقيتها في المعارضة.
- توفير منافسة سياسية شفافة بين جميع الأطياف حتى يتقلد الأفضل السلطة أو تصبح معارضة حقيقية خارج السلطة.

- يجب على هذه الوسائط السياسية أن تقدم برامج سياسية تمس المجتمع وقضاياها وتقدم الحلول وتكسب ثقة الأفراد بقوة مؤسساتها.
 - تحقيق الاستقلالية عن سلطة النظام السياسي وضغوطاته.
 - أهمية توثيق الصلة بين قوى الوسائط السياسية والأفراد من خلال تبادل المصالح "المترشح يبحث عن شرعيته في صوت الناخب، والناخب يبحث عن تحقيق المطالب في برنامج المرشح".
 - على الوسائط توفير الاستقرار الداخلي لكسب ثقة الجماهير فالانشقاقات داخل الحزب تؤدي إلى نفور الجماهير منها.
 - ضرورة وجود مبدأ الحوار بين الوسائط السياسية والفواعل الأخرى في المجتمع.
- وفي الختام، يمكن القول أن الاستقرار السياسي في مضمونه وجوهره وليد علاقة سياسية سليمة بين المؤسسات السياسية الرسمية "النظام السياسي" والمؤسسات غير الرسمية "الوسائط السياسية" وهذه الأخيرة لها أهدافها ووسائلها وتلعب دورا كبيرا وفعالاً في المجال السياسي بل وأصبح ينظر إليها بوصفها واحداً من عناصر تكوين النظام السياسي القائم وليست مؤثرة فقط.
- ومن هنا فإن الوسائط السياسية هي تطوير للاستقرار السياسي وتأطير له وغياها أو تهملها من الحقل السياسي يولد حالة من التوتر تؤدي إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فهل تعي الأنظمة غير الديمقراطية ذلك وتسمح بمساحة من المشاركة والتنافس الحقيقيين بين الوسائط السياسية؟
- ويبقى أن نؤكد على أمر هام هو أن تحقيق الاستقرار السياسي ليس من وظائف الوسائط السياسية لوحدها، بل يعود بالدرجة الأولى إلى النظام السياسي وتفاعله مع هذه المؤسسات وعليه، نقول:
- : يتحقق الاستقرار بتحقيق الرضا السياسي لدى كل الفواعل "المواطنين، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني".

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم العربي هاني فوقي، رؤى النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع بين الواقع والتحديات "دراسة ميدانية بمدينة المنيا"، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2015.
2. إبراهيم حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
3. إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الدراسات ابن خلدون الإنمائية، ط1، 1995.
4. الإقداحي هشام محمود، النظم السياسية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
5. اهرنبرغ جون، المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، تر: علي حاكم صالح، حسن ناظم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
6. بريختشيكيمب، حوار الأحزاب السياسية دليل ميسر الحوار، الهولندي للديمقراطية المتعددة الأحزاب، دب، 2013.
7. بريختشيكيمب، حوار الأحزاب السياسية، دليل ميسر الحوار، مؤسسة سان فاردير ستاك، دب، دس.
8. بسيوني عبد الغني عبد الله، النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي، دط، دار الجامعية، بيروت، 1984.
9. بلحاج صالح، التنمية السياسية، نظر في المفاهيم والنظريات، دب، دس.
10. بن نوى حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسي في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، ممر، 2015.
11. بوشعير سعيد، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
12. بيندافرانسكا وآخرون، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دب، 2005.
13. ثابت عادل، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، مصر 2007.

14. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات تفاعل والصراع، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
15. الجابري محمد عابد، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
16. حرب أسامة الغزالي، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، 1990.
17. حسن إيمان، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، ط2، معهد البحرين لتنمية السياسية، بغداد، 2015.
18. الحكمانية زهيد الكايد، قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، دط، 2003.
19. حميد رشيد عبد الوهاب، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2003.
20. حيدر علي إبراهيم، الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000.
21. الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 2004.
22. الخطيب نعمان أحمد، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة، دب، ط2، 2011.
23. دبور أمين محمد علي، دراسات في التنمية السياسية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
24. دنكان جان ماري، علم السياسة: تر: محمد عرب مداصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1995.
25. دو فرجيه موريس، الأحزاب السياسية، تر: علي مقلد وعبد المحسن سعد، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 2011.
26. ديفرجيه موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دب، 1992.
27. الديلمي حافظ علوان، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دط، دار وائل، عمان، 2001.

28. الرشيد عادل محمود، المؤسسة ومنظمات الأعمال والمؤسسات الأردنية اتجاهات المديرين نحو ممارسات إدارية، دط، دب.
29. زايد الطيب مولود، علم الاجتماع السياسي، ط1، جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2007،
30. سالاره صالح، كآلية العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب، د.د، دب.
31. الشرقاوي سعاد، الأحزاب السياسية "أهميتها، نشأتها، نشاطها"، مركز البحوث البرلمانية، مصر، 2005.
32. الشرقاوي سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، 2007.
33. الشمري وفاء كاظم، المجتمع المدني وإشكالية التكوين والعلاقات بالدولة والمؤسسات الدولية، الدار الأكاديمية، طرابلس، 2008.
34. الشيخ علي ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، دد فلسطين، دس.
35. صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، دب، دس.
36. صبحي عسيلة، الرأي العام، ط1، نهضة مصر، مصر، 2007.
37. الصبيحي أحمد شاكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
38. الصفار حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضمائنه، الدر العربية، بيروت، 2005.
39. الطماوي سليمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر، بيروت، 1988.
40. عارف نصر محمد، أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي النظرية المنهج، ط1، دار مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
41. عارف نصر محمد، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان 2002.
42. العاني حسن محمد شفيق، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، د.د، 2008.
43. عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية، ط1، مركز المحروسة، القاهرة.
44. عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة مولاي الطاهر، 2007، 2008.

45. عبد الله ثناء فؤاد، مستقبل الديمقراطية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.
46. عبد الله عبد الخالق وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1992.
47. عبید حسین، الأنظمة السياسية، ط1، دار المنهل اللبناني، 2003.
48. عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأحداث ودراسة السياسات، ط6، 2012.
49. عسيلة صبيحي، الرأي العام، نهضة مصر، القاهرة، 2007.
50. عطوان خضر عباس، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، جامعة النهريين، العراق، دس.
51. علي الدين هلال، التنمية السياسية، دد، دب، دس.
52. علي رفاعي ندا صفاء، المجتمع المدني ومستقبل التنمية: الجمعية الأهلية نموذجاً، دار الوفاء، ط1، 2013.
53. العنزي عبد ربه عبد القادر، نظرية التسويق السياسي، المفاهيم والدلالات، جامعة الأزهر، فلسطين، 2006.
54. عويس عبد الحلیم، الدولة الحديثة بين الحقيقة والتزييف، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1994.
55. العيثاوي علي وسام حسين، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ألمانيا (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية).
56. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد، العراق، 1993.
57. عاشوز هشام، الأحزاب السياسية ودورها في العملية السياسية الديمقراطية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، دع، دس.
58. غليون برهان وآخرون، حول خيار الديمقراطية: دراسة نقدية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
59. الفالح متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء نزيف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

60. فتح الله خضر طارق، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دراسة مقارنة، دار نافع، 1986.
61. فيشر مارتيتا، المجتمع المدني ومعالجة النزعات والتجاذبات والإمكانات والتحديات، تر: يوسف حازي، مركز البحوث برجهوف للإدارة والبناءات للنزاعات، 2009.
62. قرنقل حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية، بيروت، 2000.
63. قنديل أماني، المشاركة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون، منشورات المكتب التنفيذي، البحريني، البحرين، 2008.
64. الكوري علي خليفة، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002.
65. لا سكاياهارو لدج، الدولة نظريا وعمليا، ط2، شركة الأمل والطباعة والنشر 2012.
66. ليتر تراند بادي، التنمية السياسية، تر: محمد نوري المهدي: ط1، تالة للطباعة والنشر، ليبيا، 2002.
67. متولي عبد الحميد، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، دار المعارف، مصر، 1976.
68. مجموعة نواكشوط الحضرية، الإدارة المحلية والتوافق الاجتماعي، دليل هيئات المجتمع المدني لمقاطعات نواكشوط.
69. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترايات والأدوات، د د، الجزائر، 1997.
70. المدني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997.
71. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، دور مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز مفاهيم الحكم الراشد، المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، 2011.
72. مسعد نيفين عبد المنعم، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1988.
73. المغيربي محمد زاهي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.
74. المقدسي حسن سعيد وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريدريش، بيروت، 2004.

75. الملاوي أحمد إبراهيم، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، مؤتمر العمل الخيري الخليجي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الأردن، 2008.
76. منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الأدوار الثقافية للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم، إيسيسكو، 2013.
77. منصور أحمد بلقيس، الأحزاب السياسية والقول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، القاهرة.
78. منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، دهوك، 2008.
79. المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، تر: أيوب ميديا شيخ، ما هي الانتخابات الحرة والنزيهة "المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، د ب، د س.
80. موسى عساف، مهارات التواصل السياسي، البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016.
81. نبي سريست، المجتمع المدني: السيرة الفلسفية للمفهوم، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، دط، 2006.
82. ندهوكنيرانشا، أوهام المجتمع المدني، تر: عبد الحميد عبد العاطي، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2009.
83. النقيب خلدون حسن، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
84. هانتنتون صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو عبود، دار الساق، لبنان، 1993.
85. هونتودجيلولان، العنف والحوار: مشاكل الانتقال إلى الديمقراطية، تر: ساتيد ربانة، أفريقية عربية، العدد 3 أكتوبر 2000.
86. وزارة الشؤون السياسية والبرلمان، الأحزاب السياسية، بدعم من الاتحاد الأوروبي، دد، دب، دس.
87. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة والأمة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.
88. وفي خيرة، الأقليات والاستقرار السياسي للدول، دد، الجزائر، دس.
89. ينولد أندرو، أشكال النظم الانتخابية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، دب، دس.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا -دراسة حالة الجزائر، رسالة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد "تلمسان" كلية الحقوق وعلوم السياسية، قسم علوم سياسية، 2011، 2012.
2. بلغيت عبد المجيد، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم ع الاجتماعية كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، 2014.
3. بياضي محي الدين، المجتمع المدني في الدول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة ماجستير جامعة محمد خيضر -بسكرة-كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012.
4. بلغيث عبد المجيد، المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014.
5. بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود سعد، الاتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي، رسالة منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2006.
6. بن شيخ سعاد، التحولات الديمقراطية في الدول اتحاد المغرب العربي منذ 1990، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة جدة "المغرب" كلية العلوم القانونية.
7. بن علي زهيرة، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية، دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015.
8. بوشاقور أحمد وبوعلوش أحمد، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار الأمني، رسالة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018.
9. بوغافية محمد الصالح، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري جامعة الجزائر 3، 2016، 2017.

10. توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.
11. جعشان صالح ناصر، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010) دراسة سياسية، رسالة مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، 1433، 2012.
12. الحالي درهم محسن أحمد، دور المعارضة اليمينية في الاستقرار السياسي 2003-2008، أحزاب اللقاء المشترك، دراسة حالة معهد بيت الحكمة قسم العلوم السياسية، 2009.
13. حسن عبد الرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016، 2017.
14. الخرشيا حديثة ناصر نايف، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأدب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2007.
15. الخصاونة بشار زكي، الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001.
16. خفاف محمد، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية: مطلع الألفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2016، 2017.
17. الرقاد محمد خلف، دور مجلس النواب في الاستقرار السياسي في الأردن، 1989، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، 2001.
18. زوييري عبد الله، النخبة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر 3، كلية العلوم س وع د، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2012-2013.
19. سالمي سلاف، دور المجتمع المدني في المغرب في عهد التعددية السياسية، الجزائر دراسة حالة ن رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم ع س د، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

20. شاوش أخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدنية بسكرة أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014-2015.
21. صعب جمل أحمد سليمان، التنمية الديمقراطية وأثرها على الاستقرار السياسي في فلسطين المحتلة منذ عام 1967، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات عبد الكريم هشام، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.
23. عز الدين مسعود، الرأي العام في النظام السياسي الإسلامي والنظام الديمقراطي الغربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2008-2009.
24. العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2017.
25. عينة المسعود، دور الرأي العام في تقويم السياسات العامة وانعكاساته على النظام السياسي الجزائري " دراسة ميدانية"، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري.
26. فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، 2012.
27. فراس عبد الله أحمد صليح، العام الفلسطيني وأثره على تحديد التوجهات السياسية لصناعة القرار وعملية صنع القرار السياسي الفلسطيني (1993-2006)، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، 2009.
28. فضلول أمال، استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باجي مختار.
29. كبير سيد أحمد، التحولات السياسية في البلدان العربية بين متطلبات الترسخ الديمقراطي واستراتيجيات البقاء (1989-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014.
30. كريش نبيل، دو افع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007، 2008.

31. لدرم كيبين سعيد علي بن سليمان، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان (1981-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 1434-2012.
32. لرقم رشيد، النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.
33. لعجال ليلي، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
34. لويش هشام، التنمية السياسية بالوطن العربي-دراسة وصفية تحليلية للاختلالات البنيوية والإصلاح السياسي، رسالة غير منشورة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011.
35. مركزود حسين، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر، 1989-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ع س و ع د، فرع تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر.

ثالثا: المقالات والمنشورات

1. أمزيان محمد، الدولة التسلطية في الوطن العربي، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد، 29، جوان 2020.
2. أوراق ديمقراطية، سلسلة تصدر عن العراق، لمعلومات الديمقراطية، العدد الرابع، أغسطس، 2005.
3. بلعور الطاهر، المجتمع كبديل سياسية في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر.
4. بن مرزوق عنبرة وملاح السعيد، إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية، مجلة الحقيقة، المجلد 7 العدد 3، سبتمبر 2018.
5. بن يمينة شايب الذراع، المؤشرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، جانفي 2019.
6. بوعافية محمد الصالح: الاستقرار السياسي، قراءة المفهوم والغايات، دفاتر السياسية والقانون، العدد 15، جوان 2015.

7. بوقنور إسماعيل، التخلف السياسي في الدول العربية، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان، 2013.
8. جزار مصطفى، تأثيرا لحركات الإسلامية السياسية المعاصرة على الاستقرار السياسي في الوطن العربي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016.
9. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، 2004.
10. خميس داهم حميد، التحديث والإصلاح في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، العدد 4، دس، العراق.
11. داحش السمده عبد الخالق، تأثير التعددية على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية، شؤون العصر، العدد 26، 27، ديسمبر 2007.
12. دخان نور الدين وهني عامر، دور البنى الفكرية والمؤسساتية للتنمية السياسية في تحديث الدول النامية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 2، أبريل 2018.
13. دراسة عن الأحزاب وقضايا المجتمع، الثلاثاء، 20 سبتمبر 2018، دد، دب، دس.
14. دلباز كمال، البنية الفكرية لمدلول المشاركة السياسية في الميزان النظري: قراءة في المفاهيم والأشكال والمستويات والمناهج، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، دد، دس.
15. رسول عابد خالد مسارات التنشئة السياسية في إقليم كردستان، مجلة التنمية البشرية، العدد 3، 2016.
16. الزبيدي قاسم علوان، دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 15، 2013.
17. زريق نفيسة، الأحزاب السياسية في المنطقة العربية: بحث في مقاربات الأزمة وإمكانية إصلاح الاختلالات، المجلة الحزبية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03 جويلية 2020.
18. زريق نفيسة، التجربة الحزبية في المنطقة العربية: قراءة في أسباب التعثر وسبل ترشيد العمل الحزبي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، تيزي وزو، العدد 1، 2009.
19. سارة دباغي، التنشئة السياسية وترسيخ ثقافة الحكم الراشد، مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، 2021/06/07.

20. السامرائي محمد أحمد، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة الفطر السياسي، دد، دب، دس.
21. سعاد رحلي، دور الرأي العام في حماية الحقوق والحريات، مجلة الحقيقة، المجلد، 01، العدد 2- جوان.
22. شحماط مراد وجصاص لبنى، التنمية السياسية: مقارنة معرفية لتفسير الحراك الشعبي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 38، لبنان، أبريل 2013.
23. شطيب محمد صالح، أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 20.
24. شلبي محمد، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد 1.
25. الصبيحي أحمد شكر حمود، ظاهرة عدم الاستقرار في العراق بعد عام 2003: دراسة في المفهوم والأسباب، مجلة كويت للعلوم السياسية، جامعة الفلوجة، العدد 13.
26. العابدين زين، دور الثقافة في ترسيخ المجتمعات العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جوان 2005.
27. عبد الجزار حجازي، العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63، 64، صيف_ خريف.
28. عبد الحسين شعبان، المجتمع المدني العربي: هل هو قوة ثالثة، دراسات دولية، العدد 47، دت.
29. عبد المنعم مروة محمد، الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة "2004-2020"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الحادي عشر، يوليو، 2021.
30. العدوي محمد أحمد على: مؤسسات المجتمع المدني والاستقرار السياسي المؤسسات الخيرية الخليجية، دراسة حالة، مجلة شؤون خليجية، العدد 64، شتاء 2011.
31. عصماني لمين، الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 12، جانفي 2018.
32. عمراني كربوسة، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن... أي دور، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة سبتمبر 2014.
33. عمراني كربوسة، مستقبل الدولة الوطنية في ظل تحديات الحراك الراهن، مجلة الفكر، العدد 15، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

34. عنصر العياشي، ماهو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد 3، 2012.
35. غربي عزوز وعجروود سارة، المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 11، جوان 2017.
36. فريد ابرادشة، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر: بين عوائق الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، السنة 2020.
37. كامل محمد ثامر، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 251، 2000.
38. لجلط فواز، الأحزاب السياسية والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 02، السنة 2020.
39. المجالي رضوان محمود، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015.
40. مجدان محمد، المجتمع المدني في الجزائر وعملية التحول الديمقراطي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 1، 29 جوان 2020.
41. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 43، 2008، ص 4
42. محفوظ محمد، على ضوء تحولات الربيع العربي كيف يبني الاستقرار السياسي في الدول العربية، دراسات ومقالات، دع، دت.
43. محمود حاتم عبد القادر وصديق بلل إبراهيم، الاضطراب السياسي ودوره في مفهوم الصورة الوجدانية للدولة، العلاقات العامة السياسية كمتغير معدل، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، 2016.
44. المضحكي فهد، العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي، مقالات قضايا، العدد، 9939، السبت 25، يوليو 2016.
45. منصل جمال، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة دفاتر والقانون، عدد خاص أفريل 2011، جامعة باجي مختار.
46. مهدي ماجدة شاكر، الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الآداب، العدد 92.
47. ناجي عبد القادر عزوز محمد: مفهوم عدم الاستقرار في الدولة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2189، 2008-12-2.

48. نبيلة بن يوسف، دور الوسائط الإلكترونية في تشكيل الرأي العام، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 5.

49. ياس الزبيدي رشيد عمارة، إشكالية الفيدرالية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد، 320، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

رابعاً: المؤتمرات العلمية

1. إبراهيم حسنين توفيق، العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، المحددات، المحددات، المجالات، والأفاق، ورقة عمل مقدمة مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع الذي تنظمه جمعية التربية الإسلامية، مملكة البحرين، من 2-4 مارس، 2010.

2. بكوش الطيب، الانتخابات والديمقراطية إشكاليات أولية، المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة، 2014.

3. عبد اللطيف كمال: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، الندوة الفكرية التي نظمتها مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

4. عوض طالب، الانتخابات وفقاً للمعايير الدولية، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، القاهرة، 2014.

5. فوكة سفيان وبوضياف مليكة، الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. سعد صلاح عيسى: impact of political stability and economic development (2003-2015).
2. سعد صلاح عيسى: impact of political stability and economic development (2003.2019) مجلة الكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ص 15.
3. الشاهر شاهر إسماعيل: الاستقرار السياسي معايير ومؤشراته، مؤسسة دام برس الإعلامية، سوريا، نشر 31، 08، 2012،
https://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497
4. الشهاب أحمد: المجتمع المدني في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين في المجتمعات الخليجية العربية، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 01/09/2015،
<https://aafaqcenter.co/index.php/post/2225>
5. المرزوق بي بن يونس،
<http://www.merzougui.net/Doc/regime%20p%20tiers%20monde1.htm>
6. مكاوي بهاء الدين: الاستقرار السياسي، مفهومه وتجلياته ومؤشرات قياسه، دد، دط، ص 1.
7. هلال على الدين ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، ص 17.
www.katarabia.com

سادسا: المراجع الأجنبية

1. Alan siaroff comparing political regimes: **A thematic introduction to comparative politics**, broadviaw press, 2005.
2. André Akoun et Piere Ansart , **dictionnaire de sociologie**, le robert seuil , 1999.
3. Benton Helen, **Encyclopedia Britannica**, tondon, 1997.
4. Bertrand Badie, **l'etat importé, Essai sur « l'occidentalisation de l'ordre politique**, Ed. fayard, Paris, 1992.
5. Jan Eric Lane , **comparative politics the principal agent perspective** London, routledge, 2007.
6. Joele migdal ,**trough the lens of Israel explanations in state and society** ,sunny series in israel studies, 2001.

7. John keane ,**democracy and civil society** , London New york Verso , 1988.
8. keith Faulks: **political sociology**, Newyork unnivesity press, 2000.
9. Redha malek, **Tradition et révolution l'enjenu de la modernité en algérieet dans l'islam** , édition ANEP, Algie, 2001.
10. Samuel Eisenstadt, **Tradition change and modernity**, new york, 1973.
11. Sharma Manoj , **comparative politics and political analysis** , New Delhi published by anamol , 2007.
12. William Paul, **The State its origin and Finction**, Published by the socialist press, Scotland, 1917.

قائمة

الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنماط الأنظمة السياسية.	108

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خصائص المؤسسة	34
02	نموذج عازار لقياس تحقيق الاستقرار السياسي الشكل	48
03	القوى السياسية والنظام السياسي	100
04	المؤسسات السياسية والمشاركة السياسية	110
05	مستويات علاقة الدول العربية بالمجتمع	143

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكروعرفان

مقدمة 01

الفصل الأول

التأصيل المعرفي والنظري للدراسة

تمهيد 18

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة 19

المطلب الأول: مفهوم الوسائط السياسية وأنواعها 19

1- الأحزاب السياسية بوصفها وسيط سياسي 20

2- المجتمع المدني باعتباره وسيطاً سياسياً 22

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة وخصائصها 27

1- مفهوم المؤسسة 27

2- خصائص المؤسسة 30

المطلب الثالث: مفهوم الاستقرار السياسي أنماطه ومحدداته 35

1- مفهوم الاستقرار السياسي 35

2- أنماط الاستقرار السياسي ومحدداته 41

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة 49

المطلب الأول: المداخل النظرية لتفسير ظهور الوسائط السياسية 49

1- التيارات النظرية المؤسسة للأحزاب السياسية 50

2- التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني 52

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للاستقرار السياسي 54

1- المدرسة السلوكية 54

2- المدرسة البنائية الوظيفية 56

3- المدرسة النظمية 57

4- المدرسة الأدائية 58

المطلب الثالث: المداخل النظرية لتفسير علاقة الدولة بالمجتمع وتأثيرها على الاستقرار السياسي 59

1- علاقة الوسائط السياسية بالاستقرار السياسي في المنظور النظري الغربي 59

2- علاقة الوسائط السياسية بالاستقرار السياسي في المنظور النظري للدول

النامية 61

3-مقاربة علاقة الدول بالمجتمع 63

المبحث الثالث: الوظائف العامة للوسائط السياسية 66

المطلب الأول: أهمية الوسائط السياسية في المجتمعات الحديثة 66

1-أهمية الوسائط السياسية في الحقل السياسي 66

2-الوسائط السياسية بوصفها آليات التواصل السياسي 69

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية 70

1-الوظيفة المجتمعية الوسيطة المعبرة عن الإرادة الشعبية 70

2-الوظيفة السياسية للوصول إلى السلطة 72

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني 73

1-وظيفة علاقة الدولة بالمجتمع 74

2-أدوار للمجتمع المدني السياسية 75

المطلب الرابع: صور العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة 76

1-علاقة التنافس وتوازن 77

2-علاقة تصادم وسيطرة 78

خلاصة 79

الفصل الثاني

أثر الوسائط السياسية على الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية

تمهيد 81

المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية ومقوماتها المؤسسية..... 82

المطلب الأول: تطور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية..... 82

1-ظهور الأحزاب مع التطور السياسي للبرلمان..... 82

2-العوامل الخارجية لنشأة الأحزاب..... 84

المطلب الثاني: تطور مؤسسات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية..... 86

1-نشأة المجتمع المدني في المجتمعات الغربية..... 86

2-أسباب ظهور المجتمع المدني في الدول الغربية..... 89

المطلب الثالث: التحديث السياسي لسلطة الوسائط السياسية..... 91

1-مأسسة السلطة..... 91

91	2-المؤسساتية التعددية السياسية المؤسسية.....
94	المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في الدولة الديمقراطية.....
95	المطلب الأول: سمات النظم السياسية الغربية
95	1-الأبنية والمؤسسات السياسية
96	2-المرتكزات الديمقراطية للنظم السياسية الغربية
97	المطلب الثاني: علاقة الوسائط السياسية بالدولة في النظم الديمقراطية
98	1-الدولة والوسائط السياسية "علاقة تواجدية"
100	2-الوسائط السياسية قوى تقود العملية السياسية
102	المطلب الثالث: الوسائط السياسية باعتبارها آلية للديمقراطية
102	1-الأحزاب السياسي باعتبارها ديمقراطية
105	2-المجتمع المدني آلية ديمقراطية
106	المبحث الثالث: المؤسساتية آليات لتعزيز الاستقرار السياسي في النظم الديمقراطية
106	المطلب الأول: أثر مؤسساتية الوسائط السياسية في الاستقرار السياسي
107	1-مأسسة الوسائط السياسية بوصفها آلية للاستقرار السياسي
110	2-أثر مشاركة الوسائط السياسية في الاستقرار السياسي
112	المطلب الثاني: الوسائط السياسية والعملية الانتخابية وتأثيرها على الاستقرار السياسي
113	1-الانتخابات بوصفها آلية للوسائط السياسية للوصول إلى السلطة السياسية
114	2-الانتخابات تأميناً للاستقرار المؤسسي
118	المطلب الثالث: الثقافة السياسية وحرية الإعلام باعتبارهما دعامين للوسائط السياسية لدعم الاستقرار السياسي
118	1-مؤشر الثقافة السياسية:
120	2-مؤشر حرية الإعلام لتفعيل الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي
123	خلاصة

الفصل الثالث

واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية ودورها في الاستقرار السياسي

125	تمهيد.....
126	المبحث الأول: نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية.....
126	المطلب الأول: الأبنية السياسية في النظم التسلطية.....

126	1-خصائص وسمات النظم التسلطية.....
127	2-صائص التخلف والتسلط السياسي.....
130	المطلب الثاني: خصوصية نشأة الوسائط السياسية في النظم التسلطية.....
130	1-نشأة الأحزاب السياسية.....
133	2-نشأة المجتمع المدني.....
134	3-العوامل الخارجية لظهور الوسائط السياسية.....
134	المطلب الثالث: الوسائط السياسية والتوجه الديمقراطي.....
135	1-الوسائط السياسية كآلية لتحول الديمقراطي.....
138	2-عوامل تدعيم الممارسة الديمقراطية.....
139	المبحث الثاني: واقع الوسائط السياسية في النظم التسلطية.....
140	المطلب الأول: مكانة الوسائط السياسية في العملية السياسية.....
140	1-ضعف الأحزاب السياسية.....
141	2-غياب المجتمع المدني المتطور.....
144	المطلب الثاني: العلاقة بين الوسائط السياسية والدولة في النظم التسلطية.....
145	1-قمع الوسائط السياسية.....
147	2-أسباب تهميش الوسائط السياسية.....
148	المطلب الثالث: الوسائط السياسية ودورها في المشاركة السياسية.....
152	المبحث الثالث: اللامأسسة في الوسائط السياسية وانعكاساتها على الاستقرار السياسي.....
153	المطلب الأول: الوسائط السياسية ودرجة المأسسة وأثرهما على الاستقرار السياسي.....
155	1-مأسسة منظمات المجتمع المدني.....
158	2-غياب مؤسسية الأحزاب السياسية.....
160	المطلب الثاني: مسؤولية الوسائط السياسية في عدم الاستقرار السياسي.....
161	1-دور الوسائط في العنف السياسي.....
164	2-عدم الاستقرار السياسي وأثره على الوسائط السياسية.....
166	المطلب الثالث: مساعي الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي.....
166	1-مساعي الوسائط السياسية في تعزيز الاستقرار السياسي.....
169	2-الوسائط السياسية بين الفاعلية والتغيب.....
171	خلاصة.....

الفصل الرابع

تقييم تجربة الوسائط السياسية في الأنظمة وآليات التفعيل

تمهيد 172

المبحث الأول: المشاكل والتحديات التي تواجه الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي

173

المطلب الأول: العقبات الذاتية "الداخلية" 173

1-عدم التوافق السياسي 174

2-العقبات المالية 174

3-عقبات غياب المأسسة 175

المطلب الثاني: العقبات القانونية والسياسية 176

1-العقبات السياسية 176

2-العقبات القانونية 178

المطلب الثالث: العقبات الاجتماعية والثقافية 179

1-العقبات الاجتماعية 179

2-العقبات الثقافية 181

المبحث الثاني: آليات تفعيل الوسائط السياسية في دعم الاستقرار السياسي 182

المطلب الأول: آلية شرعية النظام السياسي 182

المطلب الثاني: آليات قانونية وسياسية 186

1-الآلية القانونية 186

2-الآلية السياسية 189

المطلب الثالث: آليات مؤسسية "مأسسة الوسائط السياسية" 190

1-آلية البنية المؤسسية 190

2-تفعيل علاقة المؤسسات الوسيطة بالدولة 191

المبحث الثالث: تقييم تجربة الوسائط السياسية في النظم الديمقراطية والتسلطية 194

المطلب الأول: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي لدول الديمقراطية 195

المطلب الثاني: تقييم التجربة الحزبية والمدنية في العمل السياسي للدول التسلطية 197

المطلب الثالث: الوسائط السياسية كمحددات صناعة الرأي العام في دعم الاستقرار السياسي 200

1-تأثير الأحزاب السياسية في تشكيل الرأي العام ودعم الاستقرار السياسي 201

205 2-الوسائط الاجتماعية وأثرها على الرأي العام في دعم الاستقرار السياسي

208 خلاصة

211 خاتمة

215 قائمة المراجع

232 فهرس الجداول والأشكال

234 فهرس المحتويات

الملخص

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الوسائط السياسية والدور الذي تلعبه في الحقل السياسي وذلك من خلال التطرق إلى مفاهيمها وخصائصها وأشكالها وعلاقتها بالدولة وتأثيرها على الاستقرار السياسي.

وقد تم التوصل إلى إن الوسائط السياسية هي كيانات مغروسة في كل مجتمع ولكل منها سياقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية وعليه فمن الضروري الحصول على فهم عميق للبيئة السياسية والبنية التحتية التي تعمل فيها حتى يتسنى لنا إبراز دورها في الحياة السياسية والاستقرار السياسي أي أن البيئة السياسية للعالمين شمالي والجنوبي جعل أدوارها السياسية تختلف.

وتعد الوسائط السياسية من أكثر الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام الديمقراطي في المجتمع والمحرك للمشهد السياسي.

لهذه الاعتبارات فإن تحقيق الاستقرار السياسي يكون بإتباع سياسة الثقة بين المجتمع " الفواعل " والسلطة مما يحدث رضا فيساهم في بقاء النظام السياسي واستمراره.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، العملية السياسية، الاستقرار السياسي.

Résumé :

La présente étude traite du sujet des institutions informelles politiques et le rôle qu'elles jouent dans le domaine politique en parlant de leurs concepts, leurs caractéristiques, leurs formes, et leur relation avec l'Etat et leur influence sur la stabilité politique.

Nous avons conclu que les institutions informelles politiques sont des entités gravées dans chaque société, chacune ayant ses propres contextes historiques, sociaux, culturels et politiques. Ainsi, il est nécessaire d'avoir une compréhension profonde de l'environnement politique, physique et les infrastructures où elles activent pour nous permettre de mettre en lumière leur rôle dans la vie politique et la stabilité politique. En effet, l'environnement politique des mondes Nord ou Sud ont rendu leurs rôles politiques différents.

Les institutions informelles politiques sont considérées comme les outils les plus efficaces pour trouver un type de système démocratique dans la société et le moteur de la scène politique. Pour toutes ces raisons, la réalisation de la stabilité politique se fait par l'adoption d'une politique de confiance entre la société « Acteurs » et l'autorité, ce qui crée une satisfaction contribuant par conséquent dans la continuité et le maintien du système politique.

Mots clés : Partis politiques – Société civile – processus politique – stabilité politique

Abstract:

This study deals with the subject of informal political institutions and the role they play in the political realm by talking about their concepts, characteristics, forms, and their relationship with the state and their influence on political stability.

We concluded that informal political institutions are etched entities in every society, each of them meets its own historical, social, cultural and political contexts. Thus, it is necessary to have a deep understanding of the political, physical environment and the infrastructures where they operate to enable us to shed light on their role in political life and political stability. Indeed, the political environment of the North or the South made their political roles different.

Informal political institutions are seen as the most effective tools to find a type of democratic system in society and the engine of the political scene.

For all these reasons, the achievement of political stability is achieved through the adoption of a policy of trust between the society "Actors" and the authority, which creates a satisfaction therefore contributing to the continuity and maintenance of the system.

Keywords: Political parties – Civil society – political process – political stability